النفط من خلال الثورة

دراسة للتجربة العراقية



عادل حسين

النفط من خلال الثورة

(دراسة للتجربة العراقية)

تأليف

عادل حسين

فهرس

تقديم

لما كانت "المؤسسة العربية للدراسات والنشر" حريصة على تزويد القارئ العربي بالمعارف والمعلومات والأبحاث والدراسات ذات الصلة بواقعه وبنضاله المتعدد المستويات والأبعاد، وبمستقبله ومصيره، فقد قامت بتكليف الباحث الاقتصادي والكاتب التقدمي المعروف الأستاذ عادل حسين، برصد ظاهرة اقتصادية – سياسية هامة، لعلها من أخطر وأنجح المعارك التي خاضتها حركة التحرر العربي في التاريخ المعاصر، بقصد استقصاء جوانبها الخفية والعلنية وتقييم أسباب نجاحها لتكون في متناول القراء والمناضلين العرب، ليستفاد منها كحدث تاريخي وكدرس في خوض المعارك الكبرى على حد سواء.

ولقد قام الأستاذ عادل حسين بالمهمة خير قيام متوخيا دقة الباحث واستقصاء الصحفي والتزام المناضل دون أن يضيع خيط الحقيقة ودون أن يحيد عن درب الموضوعية لحظة واحدة.

إن معركة التأمين المجيدة التي خاضعها الشعب العراقي – مؤيدا من الجماهير العربية كافة – بقيادة حزب

البعث العربي الاشتراكي، ليست بنت يومها، إذ تعود إلى طبيعة أهداف الحزب القومية التحررية ومسيرته النضالية المتجاوبة مع أماني الجماهير ومصالحها وإلى شعاراته التي رفعها في مرحلة مبكرة "نفط العرب للعرب". كما أنها تتصل بما أكده التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العري الاشتراكي في العراق، عندما قرر "أن الاستقلال الاقتصادي هدف مركزي من أهداف الثورة التحررية، ويعتبر موازيا في أهميته للاستقلال السياسي ومكملاً له. فبدون استقلال اقتصادي حقيقي يفقد الاستقلال السياسي أهم ركائزه ويكون مهددا دائما". كذلك فإن من يتتبع خطب الرئيس المناضل أحمد حسن البكر، أمين سر القيادة القطرية للحزب في العراق السابقة للتأمين، يدرك تمسك الحزب وقيادته بهذه الأهداف والمفاهيم واتجاهها نحو تحقيق هذه الأهداف، كما أن من يتابع خطب الرئيس البكر بعد التأميم يدرك المعنى الهام والنتائج الكبيرة لهذه الخطوة:

"إن قرار التأميم التاريخي الجريء: استطاع أن ينجح وأن يفتح مجرى جديدا وأفقًا رحبا لمستقبل أفضل

لا لشبعنا في العراق فحسب.. بلا لأمتنا العربية كلها ولشعوب كثيرة في العالم".

ولعلنا لا نجافي الحقيقية عندما نقول إن الأحداث التي تلت التأميم لتثبت أن قيادة الحزب استطاعت أن تضع موضع التطبيق العملي، وبشكل ريادي شجاع، شعار النفط في خدمة المعركة، وذلك إبان حرب تشرين عام ١٩٧٣ وبعدها.

لم يألُ كاتبنا جهدا ولم يوفر سعيا في محاولته التعرف إلى مختلف جوانب قصة التأميم والسياسة النفطية في العراق انطلاقًا من الإقامة الطويلة في القطر المناضل ومرورا بمقابلة المسئولين على مستويات مختلفة والاستفسار عن أدق التفاصيل، وانتهاء بزيارة حقول النفط والاطلاع على الوثائق الكاملة في هذا الصدد. ولسوف يلاحظ القارئ سعة اطلاع المؤلف على الموضع النفطي العالمي وتاريخ الشركات الاحتكارية وأساليبها واستغلالها ومؤامراتها إلاّ أنه لا يسعنا في تقييمنا هذا إلاّ أن نُشيد بمقدرة الأستاذ عادل حسين وتوفيقه في تحقيق ما دعا إليه الرفيق صدام حسين نائب أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي

الاشتراكي ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة والمسئول المباشر عن تنفيذ السياسة النفطية ومعركة التأميم، عندما قال:

"إن البحث يجب أن ينصب لا على فكرة التأميم.. أو فكرة تحرير الثروات النفطية كفكرة مجردة.. وإنما على العقل السياسي والسلوك السياسي اللذين أنضجا هذه الفكرة وبلوراها ووضعاها موضع التطبيق".

وأخيرا، لا يسع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، إلاّ أن تشكر المؤلف على جهوده الحثيثة الموفقة وأن تشكر الأخوة المسئولين في الحزب والدولة الذين يعملون كجنود مجهولين وبصمت لنصرة جماهير شعبهم في العراق وجماهير أمتهم العربية المناضلة، لما قدموه من عون في إنجاز هذا البحث القيم.

كلمة في البداية

رغم كل ما حاولت، كان تجميع البيانات التي تشكل الصورة المتكاملة أمرا بالغ الصعوبة، فكثير من التفاصيل موزعة على أكثر من مصدر في أكثر من مكان، وأهم من ذلك أن كثيرا من الأحداث والوقائع لا زال حبيسا في صدور الرجال الذين صنعوا هذه الأحداث.. وأيضا فإن قضية النفط حساسة، وإذا كانت الصراعات العنيفة حولها ومن أجلها لا زالت مستمرة، فإن اعتبارات الأمن القومي والسياسة العليا تفرض حظرا مشددا على كشف أو نشر بعض الأمور..

ومع ذلك، أرجو أن أكون قد وفقت إلى تشكيل صورة معقولة، بفضل المعلومات الهامة، والتفسيرات، التي كان من حظي أن أحصل عليها وأنشرها في هذا الكتاب لأول مرة. ومن واجبي أن أسجل هنا شكري الخاص للأساتذة: عدنان الحمداني – غانم عبد الجليل – تايه عبد الكريم – طارق عزيز، فالساعات التي اقتنصتها من وقتهم كانت إسهاما أساسيا. كذلك أشكر الأساتذة: عامر عبد الله و.. (بالترتيب الأبجدي) إسماعيل النجار – حسين

الجبوري – سامي شريف – صلاح الدين الشيخلي – عبد الأمير الأنباري – عبد الستار الراوي – عبد الله السياب – فاضل الجلبي – كاظم حبيب – محمد جابر حسن.. وأشكر أيضا عشرات الفنيين والإداريين والنقابيين في وزارة النفط والمعادن، وفي الشركات التابعة لها، وفي مواقع العمل في كركوك والبصرة، فبفضل الأحاديث والمحاورات معهم جميعا، أصبح مشروع البحث ممكنًا.

عادل حسين

يونيو (حزيران) ١٩٧٦

تمهيد

"أميركا تنهب بترول العرب" كان أول كتاب لي (١٩٥٧).. وقد قلت في فصله الختامي:

"أجل التأميم. البترول للعرب. وللعرب وحدهم. لن نقبل الوصاية، وسننتزع حقوقنا البترولية المنهوبة. وهذه هي الحقيقة الأولى التي يجب أن نخرج جميعا من هذا الكتاب وقد امتلأنا تصميما على تحقيقها. ولكن لقد فهمنا من خلال السرد أن دون هذا الحق عقبات كثيرة، وهذا طبيعي. هل يمكن أن نتصور وجود قاطع طريق يهدد الناس في أرزاقهم، ويعتدي على أعراضهم، ويخضع المنطقة لسطوته من غير أن يكون مدججا بالسلاح ومدربا عليه؟ طبعا لا!.

وهذا أيضا هو شأن عصابة البترول، فهي لا تختلف عن العصابات التي يبدعون تصويرها في أفلامهم، إلاّ أن عصابة البترول أشد خطورة ووحشية، فهي عصابة يمتد نفوذها إلى غرب الأرض وإلى شرقها، وهي تأتي إلى بلادنا على صهوة أسطول سادس عظيم، بصواريخ وذرة، وصرخات وإنذارات وحركات، وليس بمسدس حقير وحصان. عصابة البترول هذه تأتي إلى بلادنا، وتستولي

على البترول بوضع اليد، وتقول كأي بلطجي: الجدع يخرجني من هذا المكان.

ونحن هنا في بلادنا نعلم أن هذه العصابة قوية، وأسطولها السادس قوي، غير أننا نعلم أيضا، بل ونؤمن إيمانًا لا يمكن أن يتطرق إليه شك أو تردد، بأننا كلنا جدعان، وأن بوسعنا أن نخرجهم من بلادنا، وننتزع من بين أيديهم بترولنا..

أيها القارئ العربي، بوسعنا أن نقهر هذا العدو العنيد (أميركا)، فالزمن لم يعد زمن القرصنة، ومهما حشدت الجيوش، فلقد خلق التطور والتاريخ ما يمكن شعوبنا من قهر أعدائها.

إن هزيمة أعدائنا ستتحقق، وهي لن تتحقق إلاّ بسلاح واحد.. هو الوحدة. لنوحد صفوفنا، وسنجهز ساعتها على العدو.

لنوحد صفوفنا في كل بلد عربي، ولنطهر هذه الصفوف من الخونة وعملاء الاستعمار. لنوحد صفوف الوطنيين أعداء الاستعمار ولنربط بينهم في جبهة وطنية

متماسكة. إن هذه الجبهة هي القلعة الأولى التي سنهاجم منها العدو، والتي سيركز عليها هو نيرانه"[١].

***

حين أطالع الآن هذه الكلمات، بعد ما يقرب من عشرين عاما، أتذكر بغير شك انفعال شبابي. ولكن حدة التعبير لم تكن تعكس فقط حماس شاب كان يحمل منذ شهور سلاحه ليقاوم العدوان على قناة السويس. في الحقيقة كان التعبير الحاد يعكس – إلى جانب ذلك – المزاج الساخن في المنطقة العربية. كانت الجماهير العربية قد امتلأت ثقة بالنفس بعد انتصارها في أول معركة تأميمية كبرى. كانت الجماهير، وكان جيلنا، يطارد حلف بغداد، ويسد الطريق أمام مشروع أيزنهاور لملء "الفراغ" بوجود أميركي، ولكم كانت آمالنا عظيمة.

إن النجاح في تأميم قناة السويس، وفي ردع العدوان الثلاثي، فجر في خيالنا معركة البترول التي ستجهز على النفوذ الإمبريالي، وتضع أمتنا العربية أمام آفاق جديدة للتطور.. إنني أعتقد الآن أن لهجة الكلمات الحادة التي

ختمت بها الكتاب كانت تعكس الجو العام أكثر مما تعكس انفعالي كشاب.

على أي حال، إنني أذكر جيدا أنني كتبت هذا الكتاب حول خطورة البترول، وطبيعة العلاقات التي تحكم إنتاجه، وتطور النضال ضمن الكارتل الدولي.. وكانت عيني على احتمال الثورة في العراق. ولا أقصد أنني كنت أتمتع في ذلك بفراسة خاصة، فهذا الأمل كان شائعا بين الشباب الثوري في مصر، ورغم كل البطش الذي كانت تمارسه السلطة الملكية العميلة، كنا نتوقع أن انفجارا لابد أن يحدث في بغداد. ومن بغداد ستبدأ معركة تأميم البترول.

وبالفعل.. لم تمض شهور إلاّ وثورة تموز – يوليو ١٩٥٨ تنشب.

كانت الطبعة الأولى من كتابي قد نفدت، فأصدرت (دار الفكر) طبعة ثانية، أذكر أن أغلبها صدر إلى عراق الثورة.

وكانت أياما جميلة وصل الحماس فيها إلى الذروة، ولكن.. نسينا "أن نوحد صفوف الوطنيين أعداء الاستعمار ونربط بينهم في جبهة وطنية متماسكة".. نسينا أن هذه

الجبهة هي القلعة الأولى التي سنهاجم منها العدو، والتي سيركز عليها هو نيرانه. نسينا هذا المبدأ في مصر وفي العراق.. وفي كل قطر عربي، فانحسر المد.

***

مرت مياه كثيرة منذ ذلك التاريخ الذي أصبح بعيدا، توالت أحداث وانتفاضات ونكسات. ماذا جرى في هذه الأثناء لموضوع البترول؟ هل أصبح بترول العرب للعرب؟ لا شك أن النضال العربي بشكل عام قطع شوطًا باتجاه تحرير الثروة البترولية. والتقدم في هذا الاتجاه لم يكن بنفس الوتيرة في كل قطر. والقطر النفطي الذي تعلقت آمالنا به عام ١٩٥٨، لم يخيب الرجاء، فبعد مسيرة شاقة دامية، احتل العراق موقعه في طليعة الصف.

ولابد أن نؤكد هنا على حقيقتين: الحقيقة الأولى أن إدراك أبعاد الصراع في منطقتنا العربية لا يمكن أن ينعزل عن فهم قضية النفط. وكل عربي أو سياسي لا يفهم النفط فهما جيدا، لابد أن يتورط في أخطاء جسيمة ومخجلة. وطبيعي أن حديث النفط الذي نشير إليه لا يعني تفاصيل الجوانب الفنية لاستخراج ونقل وتصنيع واستخدامات النفط،

فما يهمنا مصيريا – كأمة عربية – هو في المقام الأول متابعة الاستراتيجيات الدولية الحاكمة لحركة النفط، والتي ترتبط بالاستراتيجيات العليا للكتل الدولية الكبرى. وواجب الأمة العربية أن تواجه هذه الاستراتيجيات باستراتيجية عربية مضادة، وتعرف كيف تتعامل مع المتغيرات المحيطة رفضا وتعاونًا ومناورة.

وينقلنا هذا إلى الحقيقة الثانية، وهي أن النضال النفطي العربي تجاوز الآن مرحلة الشعارات العامة عن التأمين والسيطرة الوطنية، فالممارسة العلمية – منذ الخمسينيات – عمقت مفاهيمنا وحددتها. ولا يمكن وضع استراتيجية عربية صحيحة إلا وفق هذه المفاهيم المحددة والخبرات المكتسبة.

إن الاستراتيجية النفطية، وأساليب العمل المحددة، لن تكون اختراعا لبعض العقول الذكية، وهي لا يمكن أن تصاغ بعيدا عن خبرة الصراع المباشر طوال الأعوام الماضية، وخاصة خبرة الثورة العراقية. إن ثورة ١٧ – ٣٠ تموز – يوليو ١٩٦٨ حاكمت ما سبقها من تجارب في العراق وفي العالم العربي، واستخلصت من ذلك خطا راديكاليا تجاوز

الكثير من سلبيات التجارب التقدمية في منطقتنا خلال الستينيات، وبنفس المنهج عالجت قيادة الثورة قضية النفط، استوعبت تجارب النضال السابق، وحددت الإطار النظري لتحركها في هذا المجال، ثم أضافت بالممارسة عمقًا وتصحيحا، ولابد الآن من بلورة النتائج، استعدادا لمعارك اليوم والغد.

إن متابعة ما أنجزته الثورة العراقية في كافة المجالات، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وبالتعاون مع القوى الوطنية التقدمية الوحدوية، هو أمر لا تقتصر أهميته النظرية والعلمية على القطر العراقي، فهو هام جدا لكل القوى الثورية العربية، وفي خارج العالم العربي أيضا. وإذا كان الفهم المحدد لقضية النفط المتشابكة مطلوبا بإلحاح في هذه المنطقة، فإن العراق هو المدرسة الأساسية التي يمكن أن نتعلم فيها أصول هذه القضية، فالعراق هو الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تمارس سيادتها كاملة على نفطها، وهو دولة تملك أن تصمم وتمارس استراتيجية نفطية مستقلة بعكس المصالح الوطنية الحقيقية والقومية، وتعكس أيضا مصالح الدول المنتجة للنفط. وقد كان هذا هو العامل الذي

دفعني إلى استقصاء ما تم في هذا القطر، ثم دفعني إلى إطلاع القوى التقدمية على ما رأيت وفهمت.

ومن المصادفات ذات الأثر الإيجابي أن السياسة النفطية المستقلة والمتكاملة قامت في قطر قادر – موضوعيا – على إشعاع يخترق المنطقة المحيطة. فالعراق قطر ذو وزن حضاري وعربي، وفيه عدد كبير من الفنيين في مجال النفط، وهو صاحب تاريخ في النضال الوطني لم ينقطع. وبالإضافة، فإن العراق ليس دولة "قزمية"، فهو صاحب حجم سكاني معقول، وهو صاحب موارد طبيعية متنوعة. إن نماء القطر العراقي وازدهاره سابق على استخراج النفط، ومقدرة العراق على تنويع مصادر دخله أسهل بالتالي من بعض الأقطار النفطية العربية الأخرى.

وكدولة نفطية، فإن العراق في ظل سياسة تقدمية، ومع المعطيات السابقة، يرتبط بالدول العربية التي تمثل (٤٥%) من إنتاج النفط العالمي (خارج الولايات المتحدة والدول الاشتراكية) وهو يرتبط أيضا – وبالذات – بمنطقة الخليج العربي الذي تنتج دوله ٥٨,٧% (أيضا خارج الولايات المتحدة والدول الاشتراكية). إن هذه الاعتبارات

القومية والجيوبوليتيكية تزيد وزن العراق، وتأثير الإشعاعات التي يرسلها. وأهم من كل هذا، أن القطر العراقي شخصيا صاحب وزن ثقيل من حيث احتياطي النفط الذي يملكه، وفي علاقات المستهلكين مع الدول النفطية، أو في العلاقات داخل الأوبك بين الدول المنتجة، فإن صاحب الاحتياطي الأكبر يشبه صاحب النسبة المحترمة من أسهم شركة ما.. صوته أعلى واحترام كلمته واجب.

إن العراق هو البلد الوحيد الذي لم تشمله حملة الستينيات للبحث والتنقيب عن النفط.

هذه الحملة امتدت إلى كل مكان واستخدمت فيها كل الخبرات الجيولوجية المزودة بالنظريات والتجهيزات الحديثة. والعراق لم تشمله هذه الحملة بسبب صراعه مع الشركات خلال هذا العقد، وقد ترتب على ذلك أنه من بين كافة منتجي الشرق الأوسط تقع أفضل التوقعات لاكتشافات المستقبل في العراق. إن نتائج الأبحاث الحديثة في العراق لم تعلن والتقديرات الغربية تقول إنه بناء على تحليل بعض الخبراء الأميركيين لنتائج المسح الذي قامت به شركة نفط العراق، فإن الاحتياطيات المحتملة في الجنوب يتوقع أن تزيد

على ٨٠ بليون برميل، فإذا أضيف إلى هذا ١٥ بليون برميل (احتياطي ثابت في الشمال) فإن احتياطيات العراق تجعله في الموضع التالي مباشرة للسعودية [٢]. إلاّ أن الدكتور سامي شريف (المستشار الفني لشركة النفط الوطنية العراقية) كان قد أعلن تقديرات أكثر تفاؤلاً في تموز – يوليو ١٩٧٢، قال الدكتور شريف إن الشركات الامتيازية قدرت الاحتياطيات الثابتة للحقول التي تستغلها بـ ٣٢ بليون برميل، ولم تكن تدخل في هذه الاحتياطيات التي تملكها شركة النفط الوطنية، والتي قدرتها بعض المصادر الأميركية المستقلة بحوالي ٧٥ بليون برميل. ويعتقد الجيولوجيون العراقيون أن هذا الرقم يمكن أن يتضاعف خلال السنوات القليلة القادمة على ضوء الاكتشافات الجديدة في غرب القرنة وعلى طول حقل الرميلة الشمالي، وأيضا على ضوء خطة السنوات العشر لشركة النفط الوطنية، ولو صح هذا فإن الاحتياطيات العراقية ستقفز إلى أكثر من ١٨٠ بليون برميل، ويعني هذا – كما يقول الدكتور سامي شريف – أن التقديرات الأولية تشير إلى أن احتياطيات العراق من النفط ستجاوز أي احتياطيات ثابتة في

أي بلد في العالم [٣] الاحتياطيات الثابتة للسعودية في نهاية ١٩٧٣ كانت ١٤٨ بليون برميل).

لا يهمنا في هذا المجال ما طرأ على هذه التقديرات من تطوير، وآخر الأرقام لم تعلن رسميا كما قلنا. ما يهمنا – بشكل عام – هو أن العراق صاحب وزن كبير جدا في تقرير مستقبل إمداد العالم بالنفط.. هذا أمر متيقن منه لحسن الحظ.

***

نحن إذن أمام قطر يلعب دورا سياسيا تقدميا ورائدا. ويضاعف من خطورة هذا الدور وزن المنطقة التي يمارس العراق فيها تأثيره، وخاصة وزن الاحتياطيات النفطية التي تكمن في جوفها. وفوق ذلك فإنه بنفسه دولة ذات إمكانيات نفطية مؤثرة، وهو يستخدم النفط استخداما مستقلا وفق استراتيجية تخدم مفاهيمه المتقدمة.

ومع ذلك نلاحظ أن الكتابات الغربية حول سياسات النفط تتجاهل هذا الدور الفعلي والمحتمل للعراق. نادرا ما تتناول ما يحدث هناك، إلا بكلمات مقتضبة تكشف عمق الحقد الدفين. إن شركات الكارتل الدولي – وخلفها الدول

الإمبريالية – لم تكف ولن تكف عن التآمر ضد الاتجاه الذي يمارسه العراق، وفرض الحظر الإعلامي ليس أكثر من أسلوب يسهل التآمر في الخفاء، وهو أسلوب سبق استخدامه مع كل التجارب الثورية والاشتراكية.

وفي المقابل، فإن على القوى التقدمية أن تفعل العكس، علينا أن نسلط أكبر قدر من الضوء على ما أنجز، لأنه يشحذ الهمم دفاعا عن انتصارات رصيدها يعود على كل الجماهير العربية، كما أن المتابعة لهذه الانتصارات تحيي آمالا في وقت تتصاعد فيه محاولات الإمبريالية لاستعادة مواقعها في المنطقة.

***

إنني أرجو أن يسهم هذا الكتاب في إجلاء الجوانب الأساسية لسياسة النفط العراقية في إطار الحركة العامة للثورة، وقد تعمدت ألاّ أتناول الموضوع بطريقة أكاديمية كاملة، ولكنني التزمت بمضمون الأسلوب العلمي من حيث التدقيق في صحة البيانات والمعلومات التي تستند إليها الدراسة، ورغم انحيازي إلى التجربة العراقية النفطية

كتجربة رائدة ومتكاملة فإنني أؤمن بموضوعية الكتاب؛ لأن هذا الحكم لم يكن نقطة البدء في الدراسة وإنما كان النتيجة.

الفصل الأول

القرار الصعب

(١)

- في حقول كركوك زرت موقعا يرفع لافتة تقول: "بابا كركر – أول بئر منتجة في العراق
العمق الأول ١٥٢١ قدما (١٤ أكتوبر ١٩٢٧)
العمق الثاني ٢٠٠٠ قدم (١٩٣٣)
سدت في ٢٨ تموز ١٩٤٠ – استغرق الحفر ٥ أشهر".
- وفي الموقع الثاني كانت هناك لافتة بنفس الحجم وتعلن البيانات التالية عن بئر أخرى للنفط، بئر السلم والتضامن:
"بدأ حفرها في ٢٠ تموز ١٩٧٢
استغرق الحفر ١٤ يوما
العمق: ١٦٧٠ قدما
الإنتاج: ٣ ملايين طن سنويا".

***

قطعت سيارتنا المسافة بين الموقعين فيما لا يزيد عن خمس دقائق، ولكنك لا تملك إلاّ أن تسرح بعيدا وأنت تتأمل الشوط الطويل الدامي الذي قطعه النضال العراقي لكي

ينتقل من "البئر الأولى" إلى "البئر الثانية".. إن ما يمثله بابا كركر هو تماما عكس ما يمثله السلم والتضامن، ومن المصادفات التي تؤكد التضاد في كل شيء أن الأول حفر عام ٢٧ والثاني حفر عام ٧٢!.

***

- بابا كركر (أو بابا جرجر) لم يكن فقط أول بئر في العراق، لقد كان في الحقيقة أول بئر منتجة في الدول العربية المصدرة للنفط(*) وقد تم الأمر بشكل مفاجئ تماما، فالتقارير الواصلة إلى لندن كانت قد أنبأت عن عدد من التجارب الفاشلة والمتتالية في منطقة كركوك، ووسط شعور بالإحباط الشديد عقد اجتماع طارئ لمجلس إدارة شركة نفط العراق، فشكى البعض من ارتفاع النفقات دون توقعات واعدة، وبدا أن الغالبية تميل فعلاً إلى خفض العمالة

(*) في مصر اكتشف حقل الغردقة في كانون الأول – ديسمبر ١٩١٣، وبالتالي قد يقال إن هذا أول حقل عربي، ولكن ما دمنا نقصد في حديثنا الدول المصدرة للنفط، ومناطق الإنتاج الرئيسية، فإن بابا كركر يصبح البئر الأول.

والمصروفات، وتأجيل أي برامج جديدة للحفر.. ولكن الأقلية عارضت بشدة. وأمام إلحاحها، ووفق على استمرار العمل، ولكن بقي تحديد الموقع، فكبير الجيولوجيين في الشركة أوضح أن احتمال وجود البترول في بابا كركر ضئيل، ومن ناحية أخرى كان ممثلو الشركات الأميركية في إدارة شركة نفط العراق قد أرسلوا خبيرهم الجيولوجي "د. تروبريدج" إلى المنطقة، فكتب بحماس عن احتمالات البترول في بابا كركر.. وقد انتصر رأي الأميركيين في النهاية، فاختيرت بابا كركر، بفتور شديد من غالبية المجتمعين، وكانت معظم فرق الحفر والتجهيزات ومقار الإدارة قريبة منها.. وصدر القرار بأن يبدأ الحفر في بابا كركر من التأكيد على أنها محاولة وحيدة وأخيرة!.

و... بدأ الحفر فعلاً في ٣٠ حزيران – يونيو، ولم يكن الاهتمام كبيرا بمتابعة الأنباء، ثم مع توالي الأيام والشهور زاد القنوط حتى كاد أن يصدر أمر جديد بالتوقف. وفي منتصف ليلة ١٤ تشرين الأول – أكتوبر كان الحفر قد

تجاوز ١٥٠٠ قدم، وقرر المسئول عن جهاز الحفر أن يواصل. استبدل الحفر الدوراني بحفر طوربيني، وأمر العمال العراقيين بنزع البطانة، ولكن طلب منهم أن يتركوا ٥٠٠ قدم من الطين في قاع البئر، كوسادة تمنع اندفاع النفط في حالة وجوده. لم يكن هناك ما يبشر بأي معجزة، ولكنها احتياطات تقليدية.

وبدأ الحفر الطوربيني... ووقف مسئول الجهاز مع رفيقيه (وكان الثلاثة أميركيين) إلى جوار الآلة البخارية التي تدير بريمة الحفر، فتشق طريقها بين الصخور. وفي سكون الليل البارد دار الحديث حول "النار الأبدية"(*) التي بدد ضياؤها هذا السواد المحيط، فمنظرها - وهم في هذا الحال - كان يثير السخرية. لقد بدا أنها شاهد زور على وجود النفط في هذه المنطقة.

(*) في "بابا كركر" بالذات نار اشتعلت - ولا زالت مشـتعلة - منذ عصور موغلة في القدم، وقد اعتبر رجال النفط أن هذه النار دليل مؤكد على وجود النفط، لأن النار الأبدية نتيجة غازات طبيعية تتسرب من خلال التربة، وكان النفط نفسه طافحا على سطح الأرض في هـذه البقعة.

على أي حال، استمر الحفر فترة ثم أمر المسئول بسحب البريمة وتنظيف البئر من الصخر المفتت. وبدأ الرجال في تنفيذ الأمر.

ولكن هنا كان الحدث:

بدأت ضوضاء خافتة في باطن الأرض، ثم تحولت شيئًا فشيئًا إلى زئير هادر. وبدأ طفح الطين والنفط، ثم تحول إلى اندفاع هائل غطى برج الحفر.

كان الأمر مفاجأة تامة، ولم تكن كل الاحتياطات متخذة. وفي صباح اليوم التالي كان عمود النفط كشجرة سرو عملاقة تتمايل مع الريح. كان ارتفاع العمود قد وصل إلى ٢٠٠٠ قدم، ولم يتوقف عن مزيد من الصعود، وكان الرذاذ يتساقط على الناس كالمطر في دائرة قطرها ١٠ أميال، والمعسكر أصبح غارقًا إلى عمق نصف متر في فيضان النفط، والنفط بدوره لم يتردد في التدافع نحو الوادي، وحتى دجلة.

فقط بعد تسعة أيام – في ٢٣ أكتوبر – وبالتحديد في الساعة الثالثة مساء كانت المفاجأة تحت السيطرة[١]، وأصبحت قصة اكتشاف بابا كركر أطروفة تروى في تاريخ

العمليات النفطية، ولكن إلى جانب الطرافة كان هذا البئر من علامات التحول الهامة في تاريخ العراق الحديث، بل في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط، لقد تحولت العراق إلى مركز لإنتاج النفط، بكل ما يمثله هذا المفهوم من نضال ومؤامرات وضغوط، بل وحروب.

***

- بئر السلم والتضامن لم تكن في حفره كل هذه المفاجآت والألعاب. لم يصدر القرار بفتور.. بالعكس، ولم يتتبع الناس تطور الحفر بيأس أو عدم اكتراث، بالعكس كان الكل يتابع بثقة وتلهف. والحفر – من ناحيته – تواصل في توثب وبجهود انتحارية، ولكن في وقار وبلا مفارقات، كانت الدراسات التمهيدية أكثر اكتمالاً، وتحقق الحفر بأجهزة أحدث وخبرة أعلى، والنفط حين تدفق كان تحت السيطرة منذ اللحظة الأولى. قد تكون المفاجأة في أن الحفر استغرق ١٤ يوما فقط، وكان المتوقع – حسب المتوسط الحالي – أن يتم حفر إلى هذا العمق في هذه الأرض، خلال شهر كامل، إلا أن هذه المفاجأة – في حر تموز الرهيب – لم تكن مفاجأة فنية، إنها أبعد من هذا، إنها تعكس إرادة الرجال فوق جهاز

الحفر، يمكن أن نلحظ – هذه المرة – أنهم جميعا عراقيون، لكن ليس جديدا أن يتولى كادر عراقي مسئولية كاملة على جهاز الحفر، الجديد هو أنهم يستخرجون النفط من حقل كركوك بالذات، وفق تخطيط وتعليمات من إدارة وطنية عراقية، إنهم ينمون إنتاج النفط، في كركوك لكي يرتد العائد على الشعب العراقي، هذا هو الجديد الخطير.

***

إن الحفر في بابا كركر كان قصة درامية، ولكن الملحمة في بئر السلم والتضامن لم تكن في صراعات ومفارقات الحفر، وإنما كانت في مجموع العملية الثورية للتأميم.. وحتى حين شوهدت إلى جانب العراقيين وجوه أجنبية، كانت هذه الوجوه لأجانب من نوع غير أولئك الذين أحاطوا ببئر بابا كركر واحتفلوا به. لقد حضر الأجانب هذه المرة – ومن كل أنحاء العالم – كأعضاء في مؤتمر السلم والتضامن، تأييدا ودعما لاسترداد الشعب العراقي لثروته النفطية.

(٢)

لم يكن الانتقال إلى مرحلة "بئر السلم والتضامن" أمرا سهلا. وكان شعار تأميم النفط على رأس الأهداف التي ناضلت من أجلها الحركة الوطنية والتقدمية في العراق. ومنذ ثورة تموز ١٩٥٨ بدا أكثر من مرة أن الشعار لابد أن يكون قد وضع في جدول الأعمال للتنفيذ.. ومع ذلك، وحين تهيأت الظروف في عام ١٩٧٢، وأصبح مطلوبا اتخاذ القرار الحاسم، كانت وجوه التردد تطل من كل مكان. وهذا طبيعي، فالاقتناع النظري شيء، والإقدام على التنفيذ شيء آخر، وبالتحديد فإن الاقتناع النظري أسهل جدا، فما أسهل أن يقتنع الإنسان بضرورة الثورة – على سبيل المثال – وما أصعب أن يمارس الثورة فعلا.

مرت الآن أربع سنوات على قرار التأميم في أول حزيران – يونيو ١٩٧٢، وقد عبر العراق كل التوترات النفسية التي سبقت وصاحبت القرار، و "أصبح الحديث عن التأميم الآن أمرا مألوفًا – كما يقول صدام حسين – لأن التجربة تمت.. ونجحت، ولأن الذي نزل إلى النهر استطاع أن يسبح بمهارة، وأن يصل إلى الضفة الأخرى سالما"[٢].

ولكن حين نستحضر في أذهاننا صورة التحديات التي بدت حساباتها – في ذلك الوقت – مستحيلة، حين نتذكر الآن حجم المخاوف والمحاذير التي كانت تسيطر. سندرك كيف كان اتخاذ القرار يحتاج خيالاً ثوريا وحسابات ديناميكية وجسارة. يكفي أن نستعيد بعض اللقطات كي نستحضر الصورة العامة:

اللقطة الأولى من مقر المجلس الوطني في بغداد. وبالذات من الغرفة المجاورة لمكتب الرفيق صدام حسين، وقد كان هذا المكتب مقرا لهيئة الأركان في المعركة النفطية. كان اليوم ٣١ أيار – مايو ١٩٧٢، وكانت الساعة الثانية عشرة مساء. أما الحاضرون فكانوا ممثلين للحزب الشيوعي العراقي، وللحزب الديمقراطي الكردستاني، وعددا من الشخصيات الوطنية البارزة، والسؤال المطروح كان ببساطة: ما العمل؟

عرض صدام حسين على المجتمعين آخر تطورات المعركة النفطية، ففي مساء نفس اليوم كانت آخر جلسات المباحثات قد انعقدت مع وفد شركات النفط، وفي هذه الجلسة التاسعة قال رئيس الوفد العراقي:

"إننا نرفض قبول العرض – الذي تقدمت به الشركات – بشكل نهائي، ولا توجد وجهة نظر أخرى الآن أو في المستقبل" وأضاف: "نحن نطالب الشركات بأن تقدم عرضا أكثر استجابة، والموعد الأخير هو الساعة الحادية عشرة من صباح الغد، وهذه مرونة في موقفنا".

ولم يخفِ صدام حسين تقديره بأن الشركات لن تقدم جديدا، وبأن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، ثم إن المهلة الأخيرة التي منحت للشركات لكي تعدل مواقفها قصيرة جدا، وهي – على أي حال – لم تكن مستعدة لتقديم أي تنازلات جديدة، فقد أعلن ستوكويل (رئيس الوفد المفاوض ومدير عام شركة نفط العراق): أن اجتماع الغد – وإن كنت راغبا فيه – لن يكون خاليا، قدر تعلق الأمر بنا، من النقاط التي اعتبرها السيد رئيس الوفد (العراقي) استفزازية".

إذن لم يكن هناك جديد متوقع عن طريق المباحثات، حتى في حالة انعقاد جلسة أخرى في صباح الأول من حزيران – يونيو، فكيف يكون الموقف خاصة وأول حزيران

هو نهاية مدة الإنذار الذي كان مجلس قيادة الثورة قد وجهه إلى الشركات؟

كان على المجتمعين أن يتقدموا بتصوراتهم وتوصياتهم، وكانوا جميعا ممن لا يستبعدون تأميم النفط كهدف استراتيجي عزيز، فالقضية محسومة من حيث المبدأ، ومنذ زمن، وحتى في ظروف عام ١٩٦٦، كان عدد من الشخصيات الوطنية يتقدم بمذكرة إلى رئيس الوزراء العراقي، وكانت المذكرة تؤكد أن "القطاع النفطي هو أهم قطاع، لا في الاقتصاد الوطني فحسب، بل في الاستراتيجية السياسية على المدى الطويل، مما يقتضي التعامل مع شركات النفط العاملة في العراق وفق مخطط طويل الأمد سياسي – اقتصادي – عسكري – داخلي – عربي – دولي، لتأميم النفط في الظروف المواتية"(٣).

وكان الحزب الشيوعي العراقي.. بطبيعة الحال، ضمن القوى التي تدعو وتناضل بصلابة من أجل الإعداد للتأميم، وقد نص في البرنامج الذي أقره المؤتمر الثاني (أغسطس – سبتمبر ١٩٧٠) على "أن الكفاح الظافر ضد الاستعمار وسيطرته يتطلب وضع سياسة نفطية تهدف إلى

إزالة النتائج السلبية التي ترتبت على السياسة الاقتصادية الاستعمارية، واستكمال تحررها الاقتصادي والسياسي، وبالتالي تصفية السيطرة الاستعمارية على ثرواتنا النفطية لوضعها تحت تصرف شعبنا لغرض تحقيق الهدف النهائي لشعبنا في هذا المجال، وهو تأميم كافة احتكارات النفط الإمبريالية".

فكرة التأميم لم تكن بعيدة إذن عن أذهان القيادات الوطنية والتقدمية، ولكن في هذا الاجتماع، وبعد مناقشة لمختلف الاحتمالات، أعرب الجميع عن تحفظهم من قرار بالتأميم الكامل لشركة نفط العراق. كانوا مع أن تلجأ الحكومة العراقية إلى انتزاع بعض حقها عن طريق التشريع من جانب واحد، ولكن مدى التشريع لا ينبغي أن يصل إلى حد التأميم الكامل. كان اقتراح أكثر الحاضرين تطرفًا، هو تأميم ٥١% من أسهم الشركات.

إن هذه اللقطة لا تنتقص من وطنية وإخلاص معظم من حضر الاجتماع، ولكنها تعكس رهبة اللحظة التي يتخذ فيها قرار كبير. وبالنسبة لصدام حسين فإنه بعد عرض الموقف، كان يستمع معظم الوقت، ولم يتدخل إلا في

مناقشات تفصيلية، رغم أن بيان التأميم الشامل كان معدا في مقر القيادة منذ فترة لكي يذاع في الأول من حزيران، ورغم أن صيغة التأميم كانت قد بحثت بشكل تفصيلي ومكثف منذ شهري يناير وفبراير (كانون الثاني وشباط) ١٩٧٢، ورغم أن أسبوعي الإنذار كانا فترة الإعداد النهائي للتنفيذ من خلال "لجنة المتابعة لشئون النفط وتنفيذ الاتفاقيات" التي يرأسها صدام حسين.

***

اللقطة الثانية كانت قبل هذه الجلسة بأشهر، حين طُلب رأي عدد من الفنيين والاقتصاديين الوطنيين حول احتمالات التأميم، فجاءت كل تقاريرهم إنذارا بأن التأميم مستحيل، وبأن كافة المتغيرات في العلاقات الدولية، وفي مجال النفط، لا تنفي أن العوامل الأساسية التي أجهزت على تجربة التأميم في إيران، لا زالت قادرة على تكرار نفس النتيجة في العراق. كانت حساباتهم جميعا تؤكد أن الكادر الوطني لن يستطيع أن يقوم بمهمة التخطيط لتنمية الحقول، أو بتصميم المشروعات، وأن الأمر يحتاج خبرة طويلة وإمكانيات تمويلية كبيرة، وتعاونًا دوليا واسعا، وكل هذا لا

تملكه إلا الشركات الأجنبية. كذلك أكدت التقارير والدراسات الاقتصادية على أن الخبرة الوطنية في مجال التسويق أقل من محدودة، وبالتالي ستفشل الإدارة العراقية في تسويق الحد الأدنى، ولن يحصل العراق وبالتالي على ما تقدمه الشركات الآن، فيقع في ضائقة مالية تستغلها القوى الإمبريالية والرجعية لإسقاط النظام.

ولم تنس التقارير أن تشير إلى حقيقة أن هيكل الاقتصاد العراقي أكثر تشوها من هيكل الاقتصاد الإيراني على زمن مصدق، فعوائد النفط كانت تمثل ١٢% من موارد الميزانية الإيرانية، وفي حالة العراق فإن عوائد النفط تمثل ٥٢% من إيرادات الميزانية الاعتيادية (١٩٧١ – ١٩٧٢)، و ٨٨% من الاستثمارات المستهدفة (١٩٧١)، وهي بشكل عام كانت تساوي ٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧١). ولا شك أن هذه الأرقام تعني أن معدل المخاطرة مرتفع جدا، والكارثة الاقتصادية تكون بالغة الفداحة لو فشل العراق في تسويق النفط المؤمم.

إن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي تستعين في اجتماعاتها وقبل اتخاذ قراراتها بآراء الفنيين، وبشكل منظم،

فالموضوعات المطروحة تدرسها لجان متخصصة وتقدم تقاريرها إلى القيادة، وأحيانًا تطلب القيادة حضور مقرر اللجنة إلى الاجتماع كي يشرح ويناقش، ثم ينسحب وتستكمل القيادة بحث الموضوع واتخاذ القرار.. ولكن في موضوع التأميم بالذات. وبعد هذا التحفظ البادي في التقارير، والذي وصل أحيانًا إلى حد الهلع، انحصرت كل الدراسات داخل دائرة القيادة السياسية.

***

اللقطـة الثالثـة يرويهـا طـارق عزيـز (وزيـر الإعلام)[٤]. كان طارق عزيز في تلك المرحلة رئيسا لتحرير "الثورة" الناطقة رسميا باسم البعث. وكـان بحكـم موقعـه مسئولاً عن التعبئة الإعلامية أثناء المعركة.. كان قريبا مـن نبض لجنة المتابعة، ويعكس هذا في توجيهاته اليومية إلـى أسرة التحرير. وفي الحقيقة كانت لهجة جريدة "الثورة" فـي تلك الأيام، وخاصة منذ توجيه الإنذار في ١٧ مايو تشير إلى أن الصدام آت لا ريب.. في ٣١ مايو – مثلاً – كان عنوان الافتتاحية: غدا ستلمس الاحتكارات لمس اليد.. إننا نعني كل كلمة نقول. وفي أول حزيران (اليوم المحدد لنهاية الإنـذار)

كان عنوان الافتتاحية: الأول من حزيران.. يـوم انتصـار الشعب على الشركات الاحتكارية. رغم كل هذا الجو، يقول طارق عزيز إنه لم يكن من بين الكوادر البعثية في الجريدة، أو من بين كتابها التقدميين، من يلفظ كلمة التـأميم. كـانوا يتوقعون إجراءات تعلن من جانب واحد، ولكن لم يتصوروا أبدا أن الأمر يمكن أن يحسم جذريا بضربة واحدة. وحتـى حين أعلن الرئيس أحمد حسن البكر – في مساء الأول مـن حزيران – بيانه، وقال إن "مجلس قيادة الثورة قـرر باسـم الشعب إصدار قانون تأميم عمليات شـركة نفـط العـراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ والذي اعتبر نافذًا من تاريخ صدروه هذا اليوم الأول من حزيران".. حتى بعد هذا ظـل البعض مترددا في التصديق، وجاء إلى طارق عزيـز مـن يسأل عن المقصود بتأميم عمليات شركة نفط العراق.. "لقـد تصوروا أن التعبير لابد يخفي معنى آخر، وكنت مضـطرا إلى تأكيد أن القرار واضح لا يحتمل التأويل، وأنه لا يعنـي إلا التأميم الشامل".

كان هذا هو الحال مع كادر سياسي متقدم ومطلع.. ونفس الظاهرة كنت قد لاحظتها على مستوى القواعد

الشعبية، فعند زيارتي للشركة المؤممة في كركوك، سألت عشرات من العمال والفنيين عما إذا كانوا قد توقعوا صدور قرار بالتأميم الشامل في أول حزيران، فأجابوا جميعا بأن القرار كان مفاجئًا لهم. كانوا يتابعون الصراع مع شركة نفط العراق، وكانت القرارات، والتعبئة السياسية، تشير إلى أن شيئًا سيحدث، ولكنهم لم يتوقعوا أن يصل هذه الشيء إلى التأميم.

***

اللقطة الرابعة من خارج العراق.. من جانب الأعداء. وسأشير هنا إلى تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية، أذاعته يوم ٣٠ مايو ١٩٧٢، أي يوم غادر ستوكويل لندن في طريقه إلى بغداد. هذا التقرير يفصح عن حسابات شركة نفط العراق وهي تقدم مقترحاتها الأخيرة، وقد كان الإفصاح عن هذه الحسابات بمثابة تلميح للطرف العراقي كي يراجع "الحقائق" قبل أن يتخذ قراراته. يقول التقرير:

"إن الشركات تتحدث في الواقع من مركز قوي، فالنفط متوفر حاليا في العالم، وبالتالي فإنه يمكنها الاستغناء بسهولة عن نفط العراق الذي لا يكاد يمثل سوى ٣% من

إنتاج النفط في العالم، فضلاً عن أن حجم الاستثمار في العراق لهذه الشركات قد تضاءل منذ وقت، وقد تستطيع الحكومة العراقية تأميم ممتلكات هذه الشركات، ولكن إذا كانت – كما هو محتمل – قادرة على الاستمرار في استخراج النفط بمعرفتها، أو إذا لزم الأمر باللجوء إلى خبرة السوفييت في هذا المجال، فإن نزع ملكية هذه الشركات لن يحل مطلقًا مسألة بيع النفط، ولكن الحكومة العراقية – بحرمانها من شبكة التوزيع العالمية لهذه الشركات – سيتعذر عليها تصريف ما بين ٣٠ و ٥٠ مليون طن سنويا من البترول في الظروف الحالية إلا في حالة تخفيضها للأسعار على حساب إيراداتها.

أما الشركات فيمكنها اللجوء إلى المحاكم لمنع شراء البترول المستورد على هذا النحو، مطالبة بملكيتها له، وقد تأكدت فاعلية هذا الإجراء عدة مرات في الماضي. ومن المحتمل أن يصدر العراق جزءا من إنتاجه إلى الدول الشيوعية. ولكن قدرة هذه الدول على الامتصاص محدودة، لاسيما أنها تشتري بالفعل إنتاج شركة النفط الوطنية العراقية

من حقل للبترول تطالب شركة النفط العراقية بملكيتها له (يقصد حقل شمال الرميلة)".

إن شركة نفط العراق كانت تضع حساباتها إذن على أساس أن إقدام العراق على التأميم مستحيل – إذا كان عاقلاً – وهي في نفس الوقت تكشر عن أنيابها وتشير إلى أسلحتها التي يمكن أن تشهر إذا فقد صاحب القرار في العراق رشده.

نصل الآن إلى لقطة خامسة، من العالم الخارجي أيضا، ولكن من الجانب الصديق، أي من الاتحاد السوفييتي. لقد دأبت الشركات، والصحف الغربية على ربط القرار العراقي بالاتفاق المسبق مع الاتحاد السوفييتي، فمجلة "نوفيل أوبز رفاتير" تكتب مثلا (١٨ يونيو ١٩٧٢)، وبثقة المطلع على بواطن الأمور "أن التأميم جاء بتشجيع قادة موسكو أو بموافقتهم على الأقل، وهم في أوج انسجامهم مع قادة بغداد" وجريدة "واشنطن بوست" تكتب بنفس اليقين (٧ يونيو ١٩٧٢): "لا شك أن تصرف الحكومة العراقية وراءه تشجيع سوفييتي".

هذا هو الزعم الذي روجه الغرب، فما هي الحقيقة؟ الحقيقة أن ثورة ١٧ – ٣٠ تموز كانت حريصة منذ البداية

على تدعيم علاقاتها بالدول الاشتراكية، وبالاتحاد السوفييتي على نحو خاص، وكانت قيادة الثورة تدرك – بالحسابات الموضوعية – أن تدعيم هذه العلاقات ضرورة، "إن التحالف مع قوى دولية ذات إمكانيات سياسية وعسكرية واقتصادية، تقترب منا من حيث المبادئ والأهداف والمصالح، في عملية صراعنا القومي مع الأعداء (الإمبريالية العالمية والصهيونية وكيانها في أرضنا المحتلة)، هي عملية صحيحة.. بل ضرورية جدا بشرط الحفاظ على السمات المميزة لثورتنا العربية وعلى استقلاليتها وإرادتها الحرة.. إن الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، رغم الخلاف أو عدم التطابق بيننا وبينها في عدد من المسائل، هي أقرب البلدان القوية والمتقدمة إلينا من حيث المبادئ والأهداف والمصالح"[(٥)].

وتطبيقًا لهذا المنهج، استعانت القيادة العراقية بالخبرة السوفييتية، وبخبرة الدول الاشتراكية، في مجال الاستثمار الوطني المباشر، وكانت هذه المعونات الفنية والمالية دعما هاما في اتجاه تحرير الثروة النفطية. وتطبيقًا لنفس المنهج كان طبيعيا أيضا أن يكون الاتحاد السوفييتي في الصورة مع كل تصاعد في المواجهة مع الشركات الاحتكارية. في

الزيارة الأولى للرفيق صدام حسين إلى الاتحاد السوفييتي (أغسطس ١٩٧٠) فتح باب الحديث، واستمرت الاتصالات بعد ذلك، وخاصة أثناء الزيارة الثانية للرفيق صدام (فبراير ١٩٧٢)، وعلى هذا الضوء كان البند الأول من المعاهدة العراقية – السوفييتية (١٩ أبريل ١٩٧٢) ينص على تأييد الاتحاد السوفييتي للعراق في نهج تحرير الثروة النفطية.

وبطبيعة الحال لم يكن الموقف السوفييتي معارضا لحق العراق في التأميم كهدف نهائي. ولكنه كان من موقف القوى التي تنصح بأن تكون المواجهة على مراحل، ومحاولة التوصل إلى مصارحة القيادة العراقية بحقيقة إمكانياته في دعم مثل هذه المعركة، فالدول الاشتراكية الأوروبية، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، لا تستطيع استيعاب النفط العراقي حال الفشل في تسويقه. وفي نفس الوقت، فإن القدرة على تقديم مساعدات مالية لا يمكن أن تعوض العراق عن كل ما كان يحصل عليه من الشركات. وخاصة إذا دعت الضرورة إلى أن يكون جزء كبير من هذا التمويل بالعملة الصعبة.

ويبدو أن الموقف السوفييتي كانت تذكية شكوك في مقدرة القيادات العربية على إجراء الحسابات الكافية قبل

اتخاذ قرارات كبيرة، وقد تولدت هذه الشكوك من تجارب مريرة سابقة، وكان ينطبق عليها المثل "يعملوها الصغار ويقع فيها الكبار" وقد حاولت القيادة العراقية أن تبدد هذه المخاوف، وأوضحت تقديراتها أن قرار التأميم – في أسوأ الاحتمالات – لن يتطلب مخاطر أو متاعب غير عادية للاتحاد السوفييتي، فالعراق لن يطلب من الاتحاد السوفييتي في هذه المعركة إلا ما يتمكن الصديق من تقديمه وفقًا لقدراته التي تدرك القيادة العراقية حدودها. وفي كل الأحوال فإن الشعب العراقي هو صاحب القضية، وسيكون هو المطالب في المقام الأول بتقديم التضحيات التي يفرضها النضال.

إلاّ أن الجانب السوفييتي ظل على تحفظه، وصحيح أن وكالة "تاس" أعلنت بيانًا يؤيد "الإجراءات الحاسمة التي اضطرت إليها الحكومة العراقية" في اليوم التالي للتأميم، وكان البيان دعما معنويا هاما للجماهير العراقية، ولكن القيادة السياسية كانت تدرك أنها تحتاج إلى ما هو أكثر من الدعم الأدبي، وكانت تدرك أنها إن كانت قد فشلت في الحصول على ضمان بالدعم المادي قبل قرار التأميم فإن من

واجبها مواصلة الجهد بعد صدور القرار. لقد كان مفروضا أن يسافر وزير الخارجية العراقي إلى الاتحاد السوفييتي قبل أول حزيران، ولكن الزيارة لم تتحقق للأسف إلا في ٧ حزيران، وبعد المحادثات مع الرفيق ألكسي كوسيجين "أعلن الطرف السوفييتي – في البيان المشترك – تأييده لإجراءات الحكومة العراقية والنضال العادل للشعب العراقي، والتي تستهدف إعادة حقوقه المشروعة في سيادة الدولة على الثروات النفطية واستغلال الموارد النفطية لصالح تطور الاقتصاد الوطني وازدياد رفاهية الشعب".. هذه المرة كان البيان يمثل أكثر من قيمة أدبية، فقد اقتنع الأصدقاء بأن القيادة العراقية لم تدخل المعركة إلاّ بتحضير وإعداد طويل.

إن تسجيل هذه الوقائع لا ينتقص من قيمة الدعم السياسي والاقتصادي والفني الذي قدمه الاتحاد السوفييتي في معركة تحرير النفط العراقي، قبل التأميم وبعد التأميم. لقد سجلت هذه اللقطة لتأكيد عدد من النقاط:

النقطة الأولى: أن قرار التأميم كان تعبيرا عن الإرادة الثورية للقيادة العراقية بنسبة ١٠٠%، وأنها وحدها تحملت مسئولية المخاطر المتوقعة.

والنقطة الثانية: أن القيادة العراقية أثبتت أصالة مبدئية وحنكة سياسية حين تكتمت تماما أنباء هذا التناقض، وحتى حين استقرت الأمور لم تقع قيادة حزب البعث في فخ الاستفزازات الإمبريالية حول صدور القرار من موسكو، فلم يعلق مسئول واحد، وكانت هناك يقظة تامة لكيلا تتحول الخلافات الصغيرة إلى مهاترات إعلامية تضر المصالح الاستراتيجية.

والنقطة الثالثة: أن القيادة أثبتت من جديد المبدأ الذي يقول إن صاحب القرار، الذي يتحمل المسئولية المدروسة، ويقبل بالمخاطرة المحسوبة، من أجل إحداث قفزة ثورية، يستطيع بحسمه أن يجعل الحوار مع المخالفين مثمرا، ويدفع حلفاءه إلى إعادة الحساب.

***

إن اللقطات السابقة تشكل خمسة جوانب من صورة واحدة، والصورة المجمعة تفصح عن أن كافة الجهات – على اختلاف نواياها – كانت حساباتها تؤدي إلى استحالة التأميم. ولا شك أن مطالعة مثل هذه الصورة، تثير في الذهن فورا سؤالين:

السؤال الأول: لماذا وقع هؤلاء جميعا في خطأ التقدير؟

السؤال الثاني: هل كان قرار التأميم – وفي مواجهة كل المعارضين والمتحفظين – قفزا إلى المجهول؟.. أو هل كان مخاطرة غير محسوبة صادفها حظ حسن؟.

الفصل الثاني

فلاش باك

أولا: النفط ـ الكارتل ـ أمريكا

في الإجابة على السؤال الأول: لماذا القرار كان صعبا؟.. نلجأ – بلغة السينما – إلى "فلاش باك"، أي نعود إلى عرض سريع للوقائع والبيانات التي تشكلت تاريخيا حتى عام ١٩٧٢، وأحاطت بكل من فكر في التأميم.

١- فالنفط منتج غير عادي، تحول بالذات خلال ربع القرن الأخير إلى روح للعصر، فبدونه تتحول منجزات الحضارة الحديثة إلى جثة هامدة. وهذا النفط غير موزع "بعدالة ومساواة" بين كل الأقطار والمناطق، فمناطق إنتاجه محدودة، والأقطار المستهلكة باتساع العالم، ولذلك فإن وزن النفط الخام الذي تحمله الناقلات من مناطق الإنتاج إلى أسواق المستهلكين لا يقارن بوزن أي منتج آخر في التجارة الدولية.

٢- يترتب على ذلك أن صناعة النفط نمت وتطورت بمعدلات بالغة الارتفاع، وأصبحت بكل المقاييس أضخم الصناعات حجما، وهي الصناعة الوحيدة التي تهم كل قطر من أقطار العالم، وبلا استثناء.

٣- ومن يسيطر على هذه الصناعة يمتلك قوة هائلة، وبالتالي فإن تاريخ النفط هو تاريخ الصراع بين القوى الكبرى التي تتنافس وتتداول مواقع الهيمنة في عصرنا. كل قوة تسعى لتأمين احتياجاتها، ويسعى بعضها – من خلال احتكار "سر الحياة" – إلى التحكم في الآخرين. تاريخ النفط أسود. ومليء بالحروب والمؤامرات والانقلابات والاغتيالات والنهب والرشاوى.. إلخ، والولايات المتحدة – منذ الحرب العالمية الثانية – تسعى لتأكيد دورها التسلطي في العالم بتأمين سيطرتها على حقول النفط خارج أراضيها.

نعرض الآن – وبمنتهى الاختصار – بعض البيانات الأساسية لشرح النقاط السابقة، وبالتحديد منذ الحرب العالمية الثانية إلى قبيل التأميم العراقي.

(١)

بالنسبة للنقطة الأولى، لن نتحدث طويلاً عن أهمية الطاقة المحركة في دولة صناعية [١]. ويكفينا هنا أن نقول مباشرة إنه خلال الفترة محل التتبع، كان معدل الزيادة في استهلاك الطاقة على مستوى العالم، لا يقل عن ٥% سنويا، وكان معدل الزيادة في إنتاج النفط بالذات أعلى من معدل الزيادة في أي مجال آخر من مجالات النشاط الاقتصادي، ففي الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ تضاعف حجم النفط المنتج ووصل إلى ٥٠٠ مليون طن، واحتاج العالم عشر سنوات كي يزيد ٥٠٠ مليون طن أخرى ويصل بالتالي إلى ١٠٠٠ مليون (١٩٦٠) أما الـ ٥٠٠ مليون طن الثالثة فلم تستغرق أكثر من خمس سنوات، وزيادة الـ ٥٠٠ مليون الرابعة كانت بعد ثلاث سنوات فقط.. ووصل الإنتاج السنوي بها إلى مجموع ٢٠٠٠ مليون طن، والتنبؤ حاليا بأن يبلغ الإنتاج السنوي ٣٠٠٠ مليون طن عام (١٩٨٠) وحوالي ٤٠٠٠ بليون طن في آخر الثمانينيات، يبدو واقعيا تماما [٢].

وقد ترتب على هذا تغيير جذري في هيكل الطاقة المستخدمة. في الدول خارج المعسكر الاشتراكي، أصبح

النفط المصدر الأول للطاقة. وهذا تطور نستطيع أن نقدر بسهولة نتائجه السياسية البالغة الخطورة، فالصراع حول النفط لابد أن يصبح أكثر حدة بالمقارنة مع أي فترة سابقة، أو بالمقارنة مع أي سبب آخر للصراع.

عند مقارنة النسبة التي يمثلها النفط والغاز الطبيعي من مجموع الطاقة المستخدمة في الأعوام (١٩٥٠ – ١٩٦٠ – ١٩٧٠) نحصل على هذه الصورة.

- في أميركا الشمالية تطورت النسب في الأعوام الثلاثة على هذا النحو: ٥٧,٥% زادت إلى ٧٥,٥% إلى ٧٩%.
- في أوروبا الغربية، كان التطور من ١٠% إلى ٣٦,٥% إلى ٦٨%.
- في اليابان، كانت النسبة عام ١٩٥٠ لا تتعدى ٧%، ولكن في عام ١٩٦٠ كانت نسبة النفط والغاز ٤٠,٥% ثم أصبحت عام ١٩٧٠ حوالي ٧٥,٥%.
- وكانت التوقعات لهيكل الطاقة المستخدمة عام ١٩٨٠، حسب تقديرات عام ١٩٧٢. تجعل نسبة

النفط والغاز في أميركا الشمالية ٧٨%، وفي أوروبا الغربية ٨٢%، وفي اليابان ٨٤% [٣].

- ويلاحظ أن الولايات المتحدة كانت أول دولة تستخدم النفط مصدرا أولاً وأساسيا للطاقة، ثم وصلت أوروبا الغربية واليابان إلى نفس الهيكل للطاقة.. والدول الاشتراكية الأوروبية تمضي في نفس الطريق. رغم أن الفحم لا زال يمثل نسبة عالية حتى الآن، ففي عام ١٩٦١ كان النفط والغاز الطبيعي ٣٠,٢% والفحم ٦٨,٩%، وفي عام ١٩٧٤ ارتفعت نسبة النفط والغاز إلى ٥١,٤% وهبطت نسبة الفحم إلى ٤٤,٩% [٤]. ونفس الاتجاه نرصده أيضا في الدول التي تسمى نامية.

إنه اتجاه عام إذن، أو قانون يرتبط بالتطور التكنولوجي في العالم المعاصر وبالكفاءة المقارنة لمصادر الطاقة المتاحة، ولا يتوقع أن يتخلى النفط عن موقعه هذا فوق عرش الطاقة.. والسياسة بالتالي، في المدى القريب، بل وحتى نهاية القرن.

***

ولكن هذا النفط المطلوب بمعدل متزايد في كل الدول والقارات موجود في عدد محدود من الحقول المنتجة، وحظ المناطق المختلفة من هذه الحقول يتفاوت. في عام ١٩٧١ مثلاً كانت أميركا الشمالية تنتج ٦٠٥,٤ مليون طن سنويا – منطقة الكاريبي ٢٠٢,٧ مليون طن – أمريكا الجنوبية ٥٨,٣ مليون طن – أوروبا الغربية ١٥,٣ مليون طن – الشرق الأوسط ٨٢٩,٣ مليون طن – أفريقيا ٢٥٩,٥ مليون طن – الشرق الأقصى ٧٧,٦ مليون طن – الدول الاشتراكية والصين ٤٣٣,٥ مليون طن (٥).

وفي كل منطقة من هذه المناطق يتفاوت أيضا حظ كل دولة. والدول العشر الأولى كانت عام ١٩٧٥ (تنازليا) كالتالي:

الاتحاد السوفييتي – الولايات المتحدة – السعودية – إيران – فنزويلا – العراق – الكويت – نيجيريا – كندا – ليبيا. ولكن هذا الترتيب دائم التغير، فهو لم يكن كذلك منذ سنوات قليلة، وهو لن يكون بنفس التسلسل بعد عدد آخر من السنين، فالولايات المتحدة مثلاً كانت قبل الاتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٧٤، وفنزويلا كانت قبل السعودية وإيران حتى

عام ١٩٧٠، وكانت الكويت قبل العراق حتى عام ١٩٧٤، وكانت نيجيريا وافدا جديدا إلى السوق منذ سنوات غير بعيدة.. وهكذا.

ومع ذلك يمكن أن نقول بشكل عام إن المراكز الثلاثة الرئيسية لإنتاج النفط رغم التغير الدائم في أوزانها النسبية، هي: الاتحاد السوفييتي – الولايات المتحدة – مجموعة الدول المنضمة إلى منظمة "أوبك"

وبالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فقد اعتمدتا سياسة تقوم على الاكتفاء الذاتي، ورغم ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج النفط الأميركي قررت السياسة أن تحد من استيراد النفط (بحيث لا يتجاوز ١٠% من الاحتياجات المحلية) وأصبحت صناعة النفط الأميركية تشكل نظاما مستقلاً عما يحدث في باقي العالم. ولكن رغم حرص السياسة المعلنة للولايات المتحدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة، فإنها أصبحت من دول العجز (أي تجاوزت واردتها النفطية لصادراتها). منذ عام ١٩٤٨ بدأ العجز محدودا. وحاولت – كما قلنا – أن تحافظ على حدوده الدنيا، ومنذ بداية السبعينيات (رسالة نيكسون حول الطاقة –

يونيو ١٩٧٠) بدأت الدراسات بسبب عجز طارئ في الطاقة، وتبذل الآن كل الجهود لتقليل الاعتماد على النفط المستورد (ولا يبدو هذا واقعيا في المدى القريب) وكان هذا هو الحافز خلف مشروع استقلال الطاقة عام ١٩٨٠.

المهم، النفط الأميركي لا يدخل في التجارة الدولية، وهو لم يعد يكفي لمجرد إشباع السوق الداخلية الكبيرة، والوضع يختلف بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فبعد اكتشاف المناطق النفطية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية (باكو الثانية وباكو الثالثة) فإن إحلال النفط والغاز محل الفحم سار بخطوات سريعة، وفي عام ١٩٧٣ أصبح النفط والغاز مصدرا لأكثر من ٦٠% من الطاقة المستخدمة، ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى ٧٥% عام ١٩٨٠. والاتحاد السوفييتي، برغم هذا التوسع في استخدام النفط والغاز، قادر على الاحتفاظ بالاكتفاء الذاتي، وهو قد يصر على هذا لأسباب سياسية ولكنه غير مفيد اقتصاديا لكل أنحاء الاتحاد السوفييتي الشاسعة. والاتحاد السوفييتي قادر إلى جانب هذا على تصدير النفط، وهو إلى جانب تصديره إلى أوروبا الاشتراكية يصدر إلى أوروبا الغربية أيضا وارتفعت

صادراته إليها من ٣ ملايين طن عام (١٩٥٥) إلى ٤٠ مليون طن عام (١٩٦٩).

إلاّ أن القسم الأكبر من الإنتاج السوفييتي يستهلك داخليا، وما يتحرك في التجارة الدولية مازال محدودا، ويعني هذا أن المنطقة التي تملك فائضا تعتمد عليه الأغلبية الساحقة من دول العالم المستهلك هي المنطقة الثالثة لإنتاج النفط، أي مجموعة دول "أوبك" فهي الآن تمثل ٩٠% من الإنتاج خارج أميركا الشمالية والدول الاشتراكية، و ٩٥% من مجموعة النفط الذي يتحرك في التجارة الدولية، ويمثل الشرق الأوسط وكتلة الدول العربية محورين أساسيين داخل هذه المنطقة الثالثة.

وقد يقول بيير ديماس "أي زمن منحوس هذا الذي جعل النفط يتدفق من الصحارى العربية، على حين يتعذر العثور عليه لدينا في الغابات والوديان، حيث الرخاء والاستقرار، وحيث يستطيع المنقبون والمهندسون التنقل في سهولة ويسر؟"(٦).

ولكن سواء كان الزمن منحوسا أو غير منحوس، فهذه هي الحقيقة.

والآن.. لم يكن ممكنًا للنفط أن يتقدم إلى الصدارة في عالم الطاقة لمجرد مزاياه الطبيعية والكيميائية، فما لم تكتشف احتياطيات كافية، وما لم تضمن الإمدادات المطلوبة بشكل منتظم، وبتكلفة "معقولة"، كان يستحيل على الدول الصناعية أن تزيد الاعتماد عليه بالمعدلات التي تحققت. ويضاف إلى هذه الاعتبارات حقيقة أن أوروبا الغربية واليابان لا تملكان في أرضهما حقولاً غنية للنفط، والولايات المتحدة تتزايد حاجتها أيضا للاستيراد، وعلى ذلك فإن انتظام حصول المستهلكين الكبار على النفط يعني انتظام وارداتهم منه، وكل هذا يتطلب مؤسسات اقتصادية ذات كفاءة، بل ويحتاج ترتيبات سياسية تحدد عمل هذه المؤسسات الاستراتيجية داخل المناطق المنتجة وداخل الأسواق المستهلكة، بما يحقق المصالح الاقتصادية لدول التحالف الغربي، وفي إطار الاستراتيجية العامة لهذه الدول وللولايات المتحدة التي تقود معسكر الغرب.

والمؤسسات الاقتصادية التي اضطلعت بهذا الدور الكبير في عالم النفط وطوال ما يقرب من نصف قرن، هي أساسا شركات الكارتل الدولي، أو الشقيقات السبع: وهي،

إكسون (إسو) – جولف – تكساكو – موبيل – سوكال (تشيفرون) – شل – بي بي (بريتيش بتروليوم):

الترتيب	الشركة	الأصول (الوحدة ١٠٠٠ دولار)
(١)	إكسون	٢١ .٥٥٨ .٢٥٧
(٢)	رويال دتش – شل	٢٠ .٠٦٦ .٨٠٢
٣	جنرال موتورز	١٨ .٢٧٣ .٣٨٢
(٤)	تكساكو	١٢ .٠٣٢ .١٧٤
٥	فورد	١١ .٦٣٤ .٠٠٠
٦	آي. بي. إم	١٠ .٧٩٢ .٤٠٢
(٧)	جولف	٩ .٣٢٤ .٠٠٠
(٨)	موبيل	٨ .٢١٦ .٧١٣
٩	نيبون ستيل	٨ .٦٢٢ .٩١٦
١٠	آي. تي. تي.	٨ .٦١٧ .٨٩٧
(١١)	بي. بي.	٨ .١٦١ .٤١٣
(١٢)	سوكال	٨ .٠٨٤ .،١٩٣

نفس هذه الشركات السبع كانت في عام ١٩٧٢ تنتج ٣٩,١% مـن الـنفط المنـتج داخـل الولايـات المتحـدة و٧٧,٦% من نفط الشرق الأوسط وليبيـا و ٧٧,١% مـن مجموع النفط المنتج في دول الأوبك. وبشكل عام فإن هـذه الشركات بالإضافة إلى شركة النفط الفرنسية (سي. إف. بي) التي تعتبر شقيقة ثامنة، كانت في نهاية ذلك العـام تسـيطر على ٧٠% من مجموع احتيـاطي العـالم (خـارج الـدول الاشتراكية الأوروبية والصين)، كما بلغـت نسـبة إنتاجهـا ٦٥% من مجموع إنتاج العالم، وبلغت نسبة تكريرها ٥٥% من مجموع سعة التكرير في العالم، ونسبة ما تنتجـه مـن المواد النفطية ٦٠% من مجموع ما يسوق في العالم من هذه المنتجات.

و "الشقيقات" ترتب حسب حجم إنتاجها من النفط ترتيبا تنازليا على النحو التالي:-

- إكسون – مجموع نصيبها من النفط الخام المنتج من كل أنحاء العالم ١٤٥. ٦ ألف برميل / يوم).
- شل (٤١٦. ٥ ألف برميل /يوم).
- بي. بي. (٦٥٩. ٤ ألف برميل / يوم).

- تكساكو (٤٠١٢. ٤ ألف برميل / يوم)
- جولف (٤٠٤. ٤ ألف برميل / يوم)
- سوكال (٣٢٣. ٢ ألف برميل / يوم).

وقد ذكرنا أن شركة النفط الفرنسية (سي. إف. بي) يمكن اعتبارها بحجمها العملاق شقيقة ثامنة، وقد ضمت إلى الكونسورتيوم الإيراني عام (١٩٥٤)، وكان صراعها من أجل النفط الجزائري خاف كثير من السياسات والمؤامرات الدولية، وهي لم تتوقف عن التوسع، إنتاجا وأسواقًا في أوروبا وإفريقيا.. ويمكن أن توصف، كما يقول مؤلف "الشقيقات السبع" بأنها شقيقة، وإن كانت في نفس الوقت تمارس التحدي من خارج الدائرة.

***

إن الأرقام السابقة تكفي وحدها لتبين الحجم العملاق لهذه الشركات أولاً، ولتبين مدى السيطرة التي تمارسها على إنتاج وتسويق النفط ثانيا. وهذه الشركات بتعقيدها، وبمدى أعمالها ومواردها أصبحت جزءا من "حكومة عالمية"... إن مديريها يطيرون بين بيتسبورج والكويت، أو بين سان فرانسيسكو والسعودية، وببساطة من يتنقل عبر دولته

الخاصة، إن الحسابات الإلكترونية التي تعمل في هذه الشركات تستطيع أن تحلل العرض والطلب في نصف أقطار العالم، والإدارة يمكن أن تخصص مئات الملايين من أجل تنمية حقل جديد، أو إقامة ميناء أو افتتاح خط ملاحي. إن كل واحدة من الشقيقات تجاوز عمرها خمسين عاما، أي أكثر من عمر كثير من الدول التي تتعامل معها. وقد بدت الشقيقات، ولعقود عديدة، عالما ذا رهبة وغموض، سواء بالنسبة للأقطار المنتجة أو المستهلكة، فخبرتها ومعارفها التي تعبر الحدود، وتعلو فوق الأمم، كانت أبعد من قدرات أي حكومة وطنية، ودخولها كانت أضخم من دخول معظم الأقطار التي عملت بها، وأساطيلها من الناقلات تزيد حمولتها عن أي أسطول بحري. لقد امتلكت وأدارت مدنًا بأكملها في الصحارى. وفي تعاملها مع النفط كانت من الناحية الفعلية، مكتفية ذاتيا، محصنة ضد قوانين العرض والطلب وضد التقلبات في سوق الأوراق المالية، إنها تسيطر على كل أنواع الأداء داخل دائرة عملها، وتبيع النفط من أحد فروعها إلى فرع آخر. إن نفط "شل" مثلاً كان ينتج من حقول "شل" إلى ناقلات "شل". ومنها إلى مصاف شل، ثم

ناقلات شل المخصصة لنقل نواتج التكرير، وعبر خطوط الأنابيب التابعة لشل ينتهي إلى محطات توزيع شل. والشقيقات السبع كانت في الحقيقة أول شركات عالمية عملاقة تظهر إلى الوجود. وكما يقول التقرير السنوي لشركة ("إكسون" عام ١٩٧٣) فإن إكسون كانت شركة متعددة الجنسية قبل التعود على استخدام هذه التسمية منذ خمسين عاما على الأقل [٨] وقد توسعت الشقيقات إلى مجالات صناعية أخرى تشمل البتروكيماويات ومناجم الفحم والطاقة النووية[٩]، ولم تقتصر على إنتاج الطاقة ولكن أيضا البلاستيك بأنواعه المختلفة والأسمدة والأدوية.

إلا أن النفط بالذات، بانتشاره الجغرافي الواسع وبارتباطاته السياسية، كان مصدر النفوذ الخاص لهذه الشركات، وهو الذي جعلها تتسيد نصف التجارة العالمية. وأهم من ذلك، فإن النفط هو الذي أعطاها امتيازات تنازلت بواسطتها بعض الأقطار عن جزء من سيادتها.

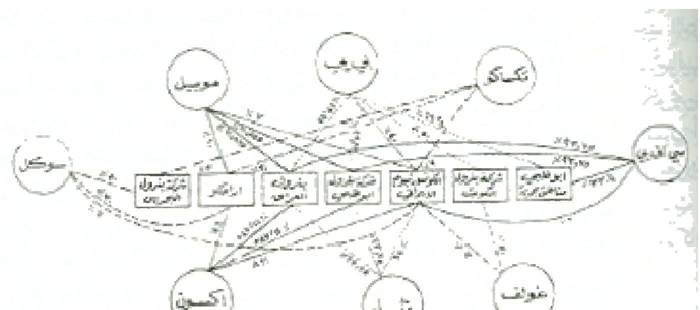
ورغم التنافس الذي يكون حادا – أحيانًا – بين الشقيقات، فإنها تترابط مع بعضها البعض داخل مشروعات مشتركة وامتيازات حول الكرة الأرضية من ألاسكا إلى

الكويت. وقد تولت القيادة لهذه المجموعة طوال الستين عاما الماضية الشركتان العملاقتان: "إكسون" و "شل".

***

نلقي الآن ضوءا أكثر على تشابك العلاقات بين شركات الكارتل وعلى وزن المصالح الأميركية داخل هذا الكارتل.

- في الشرق الأوسط، ومنذ تشكيل الكونسورتيوم الإيراني (الذي ضم الشقيقات السبع أو الثماني) أصبحت كل الشقيقات مترابطة في مشروعات مشتركة يسرت السيطرة والتنسيق في العمل على النحو الذي يبدو في الرسم التالي، أو "رقصة الشقيقات":



هذا الرسم يوضح التشابك الذي كان قائما بين "الشقيقات" في ملكية شركات النفط في الشرق الأوسط – المصدر: جلسات الاستماع لأقوال الشركات المتعددة القومية. الجزء الخامس (نقلا عن كتاب Sampson ص ١٦٩).

- وفضلاً عن المصالح المتداخلة والمتبادلة التي تتضمن انضباط العمل المشترك، فإن كافة التسهيلات والنظم قد صممت لتحقيق هذا الهدف، فالمصالح المشتركة لرجال النفط ترتبط معا بشبكة من وسائل المواصلات والبنوك والمحاسبين (المتخصصين في دهاليز علم المحاسبة النفطية والضرائب) إن بنك مورجان جارانتي، يقدم الضمان لمعظم الشقيقات (إكسون – موبيل – شل – تكساكو) بينما تشيز مانهاتن وفيرست ناشيونال سيتي يقدمان معظم الخدمات المصرفية الخارجية، ورئيس تشيز مانهاتن (دافيد روكفلر)، هذا الحفيد لروكفلر الكبير منشغل بمسائل التمويل، وتتطلع إليه الأنظار دائما في دوائر النفط. ورغم أنه لا يشترك الآن في أي مجلس إدارة

شركة من شركات "ستاندارد أويل" فإن أسرته لا زالت تملك أنصبة في كل شقيقات ستاندارد، ودافيد روكفلر نفسه له صلات وثيقة بالشرق الأوسط ولذا تتكرر زياراته.

وحيث إن التهرب من الضرائب هو العنصر الأساسي في القوة المالية لشركات النفط فإن دور المحاسبين أصبح ذا أهمية خاصة. وشركة "برايس ووتر هاوس" أصبحت الجهة المفضلة عند الشقيقات. في عام ١٩٧١ كانت هذه الشركة تتولى أعمال المحاسبة في نفس الوقت لإكسون وسوكال وجولف وشل، والنظم التي تتبعها معقدة جدا وإلى الحد الذي يربك أي إنسان، وحين نشرت "برايس ووتر هاوس" في عام ١٩٧٣ عرضا للأساليب المحاسبية في ٣٠ شركة نفطية، كشفت تنوعا بحيث (كما قال ليزاسيان، عضو الكونجرس الديمقراطي، عن ويسكونزين): لا يستطيع متخصص جاد في اقتصاديات الأعمال أن يقارن بشكل معقول الأوضاع المالية بالنسبة لأي شركتين من الثلاثين. ومن المعروف أن التهرب من الضرائب كان من أهم الإنجازات المشتركة التي برعت فيها الشركات.. ونستطيع

بعد هذا أن نتخيل كيف يمكن للدول المنتجة أن تتعامل مع هذه الشركات وتحسب مستحقاتها.

أحد الدارسين للشقيقات خاص إلى أن معدلات العرض النفطي لابد أن تكون خاضعة لنوع من التخطيط المحكوم، ولكنه يقول: "إنه لا يوجد دليل على الإطلاق على أن هذا التحكم يمارس بأي أسلوب للتنسيق المركزي" [(١١)]. والحقيقة أنه إذا كان المقصود بالدليل إعلان رسمي عن كارتل دولي، فإنه لا يوجد إعلان رسمي بذلك، ولكن التخطيط المركزي مع ذلك لا يستدل عليه فقط من معدلات العرض للنفط المحكومة في السوق العالمي، فالاجتماعات الرسمية للشركات التي تساهم فيها الشقيقات أداة واضحة لهذا التخطيط. وإذا أضيفت اللقاءات غير الرسمية، وكافة الوسائل الأخرى التي أشرنا إليها. فإن الدليل على وجود التخطيط يصبح أكثر من متوفر.

***

وبالنسبة لعلاقة الشركات الأميركية بالكارتل الدولي وبإنتاج النفط خارج الولايات المتحدة والدول الاشتراكية،

فتدل البيانات على أن الأوزان النسبية تطورت على النحو التالي[١٢].

العام	١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٧٠
الشركة الأميركية	٣٥	٤٨	٥٥
الشركات الإنجليزية والهولندية	٤٩	٤٣	٢٦
الشركات الأخرى	١٦	٩	١٩
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

والولايات المتحدة نفسها أكبر دولة تكرر وتستهلك النفط، وكانت حتى عام ١٩٧٤ أكثر دولة منتجة للنفط أيضا، ولذلك فإن بعض الشركات التي تنحصر أعمالها داخل الولايات المتحدة (والتي تسمى من الشركات المستقلة) عبارة عن مؤسسات ضخمة تقترب في حجم أعمالها من احتكارات الأعضاء في الكارتل الدولي. وصحيح أن الاتحاد السوفييتي أصبح المنتج الأول للنفط من داخل حدوده، ولكن إذا أصيب عرض النفط الذي تتحكم الشركات الأميركية في حجمه، سواء من إنتاجها داخل حدودها أو من أعمالها وراء البحار، فإن الولايات المتحدة تظل صاحبة الموقع الأول.

بالنسبة لإنتاج النفط خارج الولايات المتحدة، أوضح الجدول السابق أن الشركات الأميركية كانت تسيطر على ٥٥% عام ١٩٧٠، وفي الشرق الأوسط بالذات تتجاوز النسبة ٦٠%، وكانت شركة "شل" الإنجليزية – الهولندية، والشركة الإنجليزية – الإيرانية (التي تحولت إلى "بي. بي.") تمثلان المنافسين الأخطر للشقيقات الأمريكية الخمس داخل الكارتل، إلا أن الشقيقة "شل" تحمل في أحشائها أيضا مصالح أميركية بالغة الأهمية في صورة "يو. إس – شل أويل كومباني وفروعها" وهذه الشركة ضخمة إلى حد أنها تسهم بما يزيد عن ثلث الدخل الكلي والأرباح التي تحققها مجموعة شل من أعمالها في كل أنحاء العالم. وفوق ذلك فإن خبرتها في كل أفرع الصناعة تستخدم في الأنشطة الدولية لمجموعة شل، ووصل الحال إلى أن رئيس شل أويل كومباني (الأميركية) عين مديرا تنفيذيا لمجموعة شل، وبالنسبة للموظفين غير الأميركيين تعتبر الخدمة لفترات مختلفة في الشركة الأميركية مسوغًا هاما للترقي، وعلى هذا فإنه من الناحية الفنية والتنظيمية ومن ناحية التجهيزات أصبحت الصناعة موجهة أميركيا.

إن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات من الأرباح بالغة الارتفاع، فالأموال المستثمرة لشركات البترول الأميركية في الخارج كانت تزيد عن ٥٠٠٠ مليون دولار، (أي حوالي ثلث الاستثمارات الأميركية الخارجية) وقدرت الأرباح المحولة إلى الولايات المتحدة عام ١٩٧٢ بحوالي ٢٠٠٠ مليون دولار، وهذا الرقم يزيد بحوالي ٥٠٠ مليون دولار عن حجم التكلفة الكلية لواردات الولايات المتحدة من النفط بالإضافة إلى حجم الأموال التي كانت تنفقها الولايات المتحدة لتنمية هذه الصناعة في الخارج.

وبالنسبة للشرق الأوسط بالذات، فإن وزارة التجارة الأميركية قدرت عام ١٩٧٠ الأصول الصافية في الصناعة بحوالي ١,٥ بليون دولارا ولدت أرباحا ١,٢ بليون دولار أي أن عائد الاستثمار كان ٧٩% مقارنًا بـ ١٣,٥% في الصناعات الاستخراجية والمعدنية في الدول النامية [١٤].

إن مدير الوقود والطاقة في وزارة الخارجية الأميركية كان محقًا جدا حين صرح بأن "خسارة" جزء هام من هذه الأصول يكون مسألة خطرة بالنسبة للأمة بقدر ما هو خسارة لا تقدر بالنسبة للمالك الخاص[١٥].

إلا أن هذا التصريح ينقلنا في الحقيقة إلى علاقة الدولة الأميركية بالشركات، إن الأرقام السابقة توضح أهمية الأرباح للشركات المحولة بالنسبة لميزان المدفوعات الأميركي، وهذا أمر يتجاوز في حد ذاته مصالح الشركات وحدها، إنه يهم مجمل الاقتصاد الأميركي، ويمثل بالتالي أهمية استراتيجية لحكومة الولايات المتحدة. ولكن يجب أن نفطن إلى أن أهمية شركات النفط بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة لا تحسب – في المقام الأول – وفق هذه الاعتبارات التجارية والاقتصادية الضيقة. فالمسألة الأكثر خطورة وأهمية هي نوع المنتج الذي تتعامل فيه هذه الشركات، فوفقًا للاستراتيجية العليا للولايات المتحدة تهتم الحكومة الأميركية بتأمين مواردها النفطية الخارجية، بعد أن أصبحت مضطرة إلى استيراد كميات متزايدة من النفط لاستخداماتها الداخلية. كذلك تهتم الولايات المتحدة بالسيطرة على موارد النفط التي تزود حلفاءها في أوروبا الغربية واليابان، والتي تزود أيضا دول العالم الثالث، فالسيطرة على هذه الموارد وسيلة أساسية لضمان الهيمنة الدولية على رأس القوى الإمبريالية، وكل هذا يتحقق عبر الشقيقات والكارتل.

"إن صناعة النفط العالمية أكثر من أن تكون علاقة متبادلة بين مصادر العرض والأسواق أو بين شركات وحكومات، أو بين شركات وشركات، فنظام (هذه الصناعة) يعمل من خلال إطار النظام الأوسع والأكثر تعقيدا للعلاقات السياسية والاقتصادية في العالم"[(١٦)].

(٣)

شركات النفط الاحتكارية تمثل مجموعة ضغط قوية داخل المؤسسات السياسية الأميركية، وفي داخل المجموعة هناك التمايز، الذي يتحول في مراحل معينة إلى صراع حاد، بين الشركات أعضاء الكارتل، وبين الشركات المحلية التي تعمل داخل الولايات المتحدة والمعلومات حول الأموال التي تنفقها شركات النفط لكسب الأعضاء داخل الكونجرس والإدارة الأميركية لم تعد سرا، ومساهمة الشركات في تمويل حملة انتخابات نيكسون في انتخابات ١٩٧٢، أصبحت منشورة بالأرقام. وقد أحدث اكتشاف هذه المنح غير القانونية صدمة شديدة للرأي العام الأميركي، وأعاد إلى الأذهان كل الذكريات الكريهة حول دور التخريب والإفساد الذي مارسه "المال النفطي" على طور تاريخه، ثم توالت في الأعوام الأخيرة أخبار اكتشاف الرشاوى التي دفعتها الشركات لمسئولين أمريكيين ولمسئولين في الخارج. ولم يكن الأمر المذهل والمزعج في هذه الأخبار مجرد أنها تتعلق بأرقام كبيرة للرشاوى، وإنما كون هذه الرشاوى أمكن إخفاؤها بمهارة شديدة داخل حسابات الشركات. لقد استطاعت هذه

الشركات العملاقة – بالرغم من مدققي حساباتها، والآلاف من حملة أسهمها ومن وسائل الرقابة المنوعة – أن تواري في سراديبها الخفية. مبالغ مخيفة. ودل هذا مرة أخرى على صعوبة التعامل مع هذه الشركات واستحالة فهم حقيقة نظمها المحاسبية.

إلا أن هذه الحقائق حول قدرة الشركات الضاغطة على المؤسسات السياسية، والتي تعني قدرا من الاستقلالية في تحديد مسارها، لا يخل بحقيقة أنها ترتبط وتخضع في النهاية للمصالح الاستراتيجية العليا للغرب، وللدولة الأميركية في المقام الأول، ولكنها ليست مجرد أداة تنفيذية في يد هذه الاستراتيجية فهي قوة ديناميكية مؤثرة. وتسعى إلى تعظيم استفادتها في نطاق النظام الاقتصادي الدولي للغرب وفي نطاق الاستراتيجية العليا.

إن قصص التداخل بين زحف الشركات إلى الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وبين سياسات الدول الكبرى في النصف الأول من هذا القرن، تغص بها الكتب والمراجع المختلفة، فكل دولة شاركت في فتح الطريق أمام الشركات التابعة لها مشاركة أساسية، وكذلك في تدعيم مواقعها،

واستخدمت في ذلك كل إمكانياتها، بدءا من الاتصالات الدبلوماسية وانتهاء بالتدخل العسكري. ولم يكن صدفة أن الوزن النسبي للشركات يتناسب تناسبا طرديا في كل مرحلة مع الوزن السياسي النسبي للدولة التي تتبعها هذه الشركات في مجمل العلاقات الدولية. وقد أصبحت شركات النفط الأميركية صاحبة اليد العليا بعد الحرب العالمية الثانية وفق هذه القاعدة.

***

إن معلومات المرحلة الأخيرة – منذ الخمسينيات – لم تكشف بعد بشكل كاف كما هو الحال مع الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية. إلاّ أن هذه المرحلة – رغم ذلك – تهمنا بشكل خاص، فهي المرحلة التي وصلت فيها أهمية النفط، والحرب من أجله، إلى الذروة. كما أنها – من ناحية أخرى – ترتبط مباشرة بموضوع حديثنا حول المعطيات التي تشكلت وأثرت على صاحب القرار العراقي ١٩٧٢ وبطبيعة الحال، فإننا نقصد هذه المعلومات التي تتعلق بتطور علاقات الشركات بالحكومات، وبالحكومة الأميركية بالذات، سواء من حيث الدور الذي أدته هذه الشركات خدمة

للاستراتيجية الأميركية، أو من حيث الدور الذي قامت به الحكومة الأميركية لمساندة وحماية الشركات، أو من حيث الأساليب التي تنظم علاقات التعاون المتبادلة هذه.

إلاّ أن غياب المعلومات الكاملة لا يمكن أن يبرر قول ليمان: "إن الشركات الأميركية كانت بصفة عامة تسير أمورها بنفسها في الشرق الأوسط" [١٧] ولا يبرر ادعاءات الشركات، طوال احتدام الصراع في منطقتنا العربية ضد السياسات الإمبريالية والمدعمة للوجود والتوسع الإسرائيلي، أنها مجرد شركات اقتصادية لا تهتم بغير شئون الإنتاج وتحقيق الأرباح، وأنها شركات تعمل وفق مبادئ الاقتصاد الحر ولا علاقة بها بحكومات الدول التي تنتسب إليها أو بسياساتها. هذا الكلام يحتاج قوما من البلهاء لكي يصدقوه. ومن ناحية أخرى فإن غياب المعلومات الكاملة لا يعني غياب المعلومات الكافية للدلالة.

- ففي أواخر عهد ترومان كانت الحكومة الأميركية منشغلة وبصراحة من أجل تأمين حق "الشقيقات" في العمل كجبهة مشتركة. كان الخلاف حادا بين المدعي العام (الذي يعارض فكرة الكارتل باسم القانون

المضاد للتروستات) وبين وزارة الخارجية، وفي تقرير شهير قدمه أتشيسون (باسم الخارجية) مدعوما بوزارتي الدفاع والداخلية، طالب بدعم الحكومة القوي للشقيقات وقال: "إن الشركات تلعب دورا حيويا في إمداد العالم الحر بواحدة من أهم السلع الرئيسية".. و "عمليات شركات النفط الأميركية هي أدوات سياستنا الخارجية من أجل كافة الأهداف العملية".. لقد أثار التقرير ضجة كبيرة أيامها، ولكن الإدارة الأميركية أصرت على دعم الشقيقات في مواجهة مناهضيها والقضايا المرفوعة ضدها، وطالب بتشكيل لجنة تدرس الخلافات المتداخل بين معارضة التروستات، والأمن، والسياسة الخارجية، وحين تسلمت الإدارة الجديدة بعد انتخاب أيزنهاور، أعلن وزير الخارجية (جون فوستر دلاس) أن كافة الإجراءات فيما يتعلق بالشقيقات وبقضايا النفط "ينبغي أن تتوجه على ضوء الاهتمام الواجب بكافة الأمور التي تؤثر على الأمن القومي".

و.. حسم الموقف تماما منذ ذلك التاريخ، وكانت القضية الإيرانية في قمتها. وفي هذه القضية، وفي حسمها، كان الارتباط عضويا بين الشقيقات والإدارة الحكومية، لم يكن الارتباط مجرد تنسيق بين جهازين مستقلين، فإدارة الحكم الذي استلمه أيزنهاور والذي تحقق أثناءه الانقلاب ضد مصدق، كانت قد وضعت وزارة الخارجية في يد جون فوستر دلاس ووكالة المخابرات المركزية في يد ألن دلاس. الأول جاء من مؤسسة سوليفان وكرومويل للمحاماة التي كانت تمثل مصالح روكفلر النفطية. والثاني كانت علاقته بالشرق الأوسط تعود إلى الحرب العالمية الأولى – والمسئول المباشر عن عملية الانقلاب – رجل المخابرات الأميركية: كيرميت روزفلت – انفصل بعد نجاح العملية عن الخدمة العامة وأصبح نائب رئيس الشقيقة "جولف أويل" ووزارة الخارجية الأميركية أوفدت هربرت هوفر الأصغر بعد الانقلاب ليضع الصيغة الجديدة للعلاقة مع حكومة الشاه والتي دخلت بمقتضاها الشركة الأميركية إلى النفط الإيراني عام ١٩٥٤.. وهوفر بالإضافة إلى تمثيل الخارجية كان يعمل مستشارا لإحدى شركات النفط، وقد تحدث السناتور

كيفوفر عن هذه الفترة (بعد أكثر من ثلاثة سنوات) فقال: "إن الأمور الإيرانية كلها، وطريق سياسة الحكومة قد أملي (من الشركات) إلى حد كبير، بما في ذلك سياسة المستر هوفر الذي كان المتحدث عنها باسم الحكومة"(١٨).

- وبعد تأميم قناة السويس (١٩٥٦)، انزعجت شركات النفط والحكومة الأميركية انزعاجا شديدا. كتبت إحدى نشرات "ستاندارد أويل أوف نيو جرسي" "إكسون" في ذلك الوقت: "يظهر بين الحين والآخر بين سياسي الشرق الأوسط من يأمل في تحقيق أو إمساك السلطة على أساس الكراهية للأجانب، مثل هؤلاء الرجال لا يتورعون عن إلغاء الاتفاقات المقدسة المعقودة مع مواطني أو حكومات البلاد الأخرى..".. "ومن المفيد مثلاً، إذا كان بوسع الولايات المتحدة أن تصدر، جنبا إلى جنب مع تصريحاتها عن تدعيم الاستقلال الذاتي والتحرر من السيطرة الأجنبية، تصريحا عاما ومؤكدا يكون كالآتي تقريبا: أي حكومة تنهي اتفاقًا عقدته، بعمل من طرف واحد، تستطيع أن تتوقع من الولايات المتحدة - إما بمفردها أو بالاشتراك مع بلاد أخرى أو من خلال الأمم المتحدة – اتخاذ إجراءات اقتصادية،

وإلغاء لكافة الاتفاقات المعقودة مع الأمة المعتدية بالطريقة التي ترى الولايات المتحدة أن الظروف تدعو إليها.

إن مثل هذا التصريح سيدل الأمم الأخرى على ما نحن مستعدون له، وسيجعلهم يعلمون أنه لا يمكن تناول الاتفاقات الدولية أو العقود الخاصة أو إلغاؤها بخفة أو بتسرع إذا بدا الإلغاء نافعا لها"

إن كبرى الشقيقات تفصح تماما عن علاقة الشركات بالحكومات، وإنها تفرض شروطها الاستغلالية تحت الحماية المباشرة لهذه الحكومات، وخدمات لسياساتها، والاتفاق كان كاملاً في هذا بين الشقيقات والإدارة الحكومية الأميركية، ففي ١٢ أغسطس ١٩٥٦ عقد اجتماع سري بين ممثلي الطرفين وأعلن دلاس في هذا الاجتماع "... وعليه، فأي تأميم من هذا النوع لممتلكات ذات أهمية دولية، هو أمر أكبر كثيرا من أي تعويض للمساهمين وهو أمر يدعو للتدخل الدولي".

وحين تقدم أيزنهاور بمشروعه بعد اندحار العدوان الثلاثي "لمحاربة الشيوعية الدولية" و "ملأ الفراغ في الشرق الأوسط" كانت رائحة النفط تفوح، وكان المشروع ممارسة

أخرى لتحرك الدولة الأميركية حماية لشركات النفط. وقال كارول (سناتور كولو رادو): "إن الدلائل تشير إلى أن المسئولين والمحامين في هذه المجموعات الضخمة – يقصد شركات النفط – جلسوا مع الإدارة الحكومية، ليساعدوها في وضع السياسة التي نناقشها ونبحثها في هذا المجلس". وأضاف السناتور كيفوفر: "أعتقد أنه يكون من سوء الحظ أن تظل المعلومات عن تلك الاجتماعات وعما حدث فيها سرا لا يطلع عليه الناس. على أي حال، من الممكن أن نقول فيما أعتقد أنه في حالة كل هذه الاجتماعات الحكومية الهامة، حتى هذه التي حضرها المستر دلاس أو تلك الاجتماعات المتعددة التي حضرها مستر هربرت هوفر مع قادة المصالح الحكومية المعنية ومع ممثلي شركات البترول الدولية الضخمة. في كل هذه الاجتماعات التي انعقدت لمناقشة هذا البرنامج (أي مشروع أيزنهاور)، لم يحدث أن دونت محاضر بما تم فيها، ولم يكن بوسعنا أن نحصل على أي محاضر عنها، ورغم أن العادة قد جرت بإعداد المحاضر والمذكرات لأي اجتماع هام، بل وحتى في الاجتماعات الصغيرة وغير الرسمية إلا أنهم تجنبوا بحرص بالغ عمل

أي محاضر أو مذكرات تحكي عما حدث في هذه الاجتماعات، وكان يجب أن نسلك طريقًا صعبا للوصول إليها ونلتقط معلومات متفرقة من هنا وهناك كي نحصل على صورة صحيحة".. وما هي ملامح الصورة التي توصل إليها كيفوفر في ذلك الوقت؟ "هناك أدلة كثيرة جدا على أن قماش هذا البرنامج قد فصل بحيث يناسب قبل كل شيء احتياجات شركات البترول الدولية، وأنه بدلاً من أن يكون البترول أحد العوامل في تكوين السياسة الخارجية أصبح صاحب النفوذ المسيطرة عليها".. ويقول كيفوفر أيضا إنه "برز في الأسابيع الأخيرة السؤال عن الضرورة الحقيقية والغرض من هذا القرار الخاص بالشرق الأوسط، ويوجد غرضان مختفيان تحت تلك الأغراض التي تظهر على السطح ويعمل القرار على خدمتها.. الأول: تحذير البلاد العربية من تأميم امتيازات البترول الممنوحة لشركات البترول الأمريكية، والثاني: أن يسمح بالتدخل المباشر عند حدوث تأميم من هذا القبيل بدون أي تعطيل تفرضه المعارضة أو المناقشة في الكونجرس"(١٩)

- وفي عام ١٩٨٥ حين قامت سلطة وطنية بالثورة في بغداد يقول بروفيسور ليمان: "إن السؤال الذي أثير في ذلك الوقت هو: ما هي السياسة التي يجب أن يتبعها الغرب لو أن ثورة العراق امتدت إلى الكويت الخاضعة لحماية بريطانيا أو للعربية السعودية؟ أو لو بذلت الجهود لضم هاتين الدولتين في تجمع عربي أكبر قد يكون الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر؟ لقط طلب البريطانيون تعهد أميركا بالاشتراك معهم في استخدام القوة إذا لزم الأمر، لجعل دول الخليج العربي لمنتجات للبترول منفصلة ومستقلة.." ويقول ليمان إن نتائج الاتصالات الدبلوماسية بين لندن وواشنطن في تلك الفترة (يوليو – أغسطس ١٩٥٨) أكدت أهمية الاحتفاظ بالارتباطات القائمة مع الكويت وغيرها من دول الخليج [٢٠].. وليمان بالمناسبة ممن يعرفون ما يقولون، فهو مشهور بصلاته مع شركات الكارتل.
- وفي تلك الأثناء لا شك أننا نتذكر تحركات الأسطول السادس والنزول إلى لبنان. كانت لبنان المركز

المتقدم لقيادة المصالح الاقتصادية والنفطية، وكانت المركز الرئيسي؛ لأنشطة المخابرات المركزية الأميركية، ومايلز كوبلاند يؤكد أن شركات النفط كانت قد أصبحت – قبل الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ – صاحبة نفوذ في سياسة الشرق الأوسط، وكانت تضغط في اتجاه استخدام العنف، لقد افتتحت شركات النفط الأساسية مكاتب خاصة في بيروت (كوبلاند نفسه – رجل المخابرات – استقال من منصبه الرسمي وافتتح في مايو ١٩٥٧ مكتبا استشاريا لإحدى شركات النفط)، (وكانت مهمة هذه المكاتب مراقبة الوضع الذي يزداد تفجرا عن كثب، وكانت هذه الجهود تعاون "مكتب العلاقات مع الحكومة" التابع لشركة التابلاين، والذي يصفه كوبلاند بأنه ذو كفاءة وقدرة رفيعة). وقد أثير موضوع نزول القوات الأميركية إلى الأرض اللبنانية تطبيقًا لمبدأ أيزنهاور، وترددت الحكومة الأميركية في اتخاذ القرار، ولكن ثورة ١٤ تموز كانت دوائر النفط التي "هزتها التقارير المرعبة الواردة إلى بيروت من بغداد" قد

جمعت كلمتها على مساندة مطالب شمعون حول ضرورة القمع الأميركي العنيف للقوى الوطنية اللبنانية، ولتحذير الثورة في العراق.. وحين وصل قائد قوات الأسطول السادس إلى مقر السفير الأمريكي في بيروت، كان يعلن "لقد منعنا انكماشًا اقتصاديا في الولايات المتحدة"(٢١).

- وحين تولى كنيدي، وعدل في المناصـب الكبـرى، اختـار جـون مـاكون مـديرا لإدارة المخـابرات المركزية، وفي مناقشة تعيينه لهذا المنصب في لجنة القوات المسلحة المتفرعة من مجلس الشـيوخ قـال ماكون (يناير ١٩٦٢) إنه تولى إدارة "شركة بنامـا لناقلات البترول في المحيط الهادي"، وتحـدث عـن مجموعة سـندات شـركة "سـتاندارد أويـل أوف كاليفورنيا" التي اشتراها بمليون دولار (ومعروف أن هذه الشركة تعمل في الشرق الأوسـط وإندونيسـيا وأميركا اللاتينيـة) وبعـد أن قـدم الرجـل هـذه "المسوغات" للتعيين في المنصـب الجديـد، علـق السناتور جوزيف كلارك بأن "كل أميركـي مطلـع

على حقائق الأمور يعـرف أن شـركات البتـرول الأميركية متوغلة في سياسات الشرق الأوسط.. وأن إدارة المخابرات المركزية متوغلة – هي الأخرى – في سياسات الشرق الأوسط"[(٢٢)].

ومع ذلك كان معروفًا أن كنيدي لم يكن على وفاق تام مع شركة النفط. وحين كان في مجلس الشيوخ ممثلاً لولاية "نيو أنجلند ماساتشوستس" لعب دورا بارزا في الكتلة التي ضمت من يسمون مستهلكي الطاقة ضد منتجيها، وكان الصراع بين الجبهتين يدور في الأساس حول القيود المفروضة على استيراد النفط، وحين قتل كنيدي في تكساس (٢٢ فبراير سنة ١٩٦٣) أشارت بعض أصابع الاتهام إلى الشقيقات، وسواء صح الاتهام أو لم يصح، فإن الشيء المؤكد هو أن دوائر صناعة النفط قابلت النبأ بالفرح والابتهاج، وبمجرد وصول جونسون إلى مقر الرئاسة أوقف الاتجاهات التي كان قد بدأها سلفه.. وبالمناسبة. فإن روبرت كيندي "الذي أصبح عضوا في عام ١٩٦٤ في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، تحرك بنشاط في نفس الاتجاهات التي سبق أن تبناها شقيقه جون كنيدي، أي ضد تحديد استيراد

النفط الذي يرفع سعر الطاقة بالنسبة للمستهلكين في الولايات المتحدة ونشرت مجلة "أويل أند جاز" في تعليقها على المرشحين الأساسيين لرئاسة الولايات المتحدة (١٩٦٨): أن كنيدي يعتبر خطرا على الصناعة بينما يمكن أن يكون نيكسون صديقًا لها إذا أخذنا في الاعتبار أقواله السابقة.

ثم.. قوبل مقتل روبرت كنيدي (يونيو ١٩٦٨) في كاليفورنيا – بعد فوزه في الانتخابات الأولية لهذه الولاية – بنفس الفرح والابتهاج الذي قوبل به اغتيال جون كنيدي.

وبالمناسبة أيضا، فإن إدوارد كنيدي ألقى كلمة حادة (ديسمبر ١٩٦٨) اتهم فيها صناعة النفط الأميركية بأنها تجاوزت في أنانيتها كل الحدود "وطالب بعرض برنامج تحديد استيراد النفط بأكمله على المحكمة العليا في الولايات المتحدة للبت بشرعيته، وقد تابع السناتور الشاب صراعه مع احتكارات النفط، وحين اتجهت الأنظمة إليه كمرشح ممكن النجاح في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٢ صادفه حادث السيارة (يوليو ١٩٦٩) الذي قتل فيه أحد الأشخاص، وألغى عمليا احتمال ترشيحه، ثم.. نعيد التذكير بإسهام الشركات النفطية العملاقة في تمويل حملة انتخابات نيكسون[٢٣].

إن المطالبين بتيسير استيراد النفط كانت حجتهم المصالح الاقتصادية للصناعة الأميركية بشكل عام، وصالح المستهلك؛ لأن النفط المستورد أقل تكلفة. وجبهة منتجي النفط كانت حجتهم أن تخفيض القيود على استيراد النفط يضع صناعة النفط الأميركية في موقف تنافسي ضعيف ويزيد بالتالي من اعتماد الولايات المتحدة على كميات متزايدة من النفط المستورد، مما يضر بهدف الاكتفاء الذاتي ويهدد الأمن القومي.

ولا يدخل في بحثنا مناقشة هذا الخلاف تفصيليا، فما يهمنا فقط هو أن قضية النفط ترتبط دائما بالسياسة العليا للدولة الأميركية، والخلاف في المواقف – حتى داخل المؤسسات الرسمية يمكن أن يحل بالرصاص.

- وقد ارتبطت معركة الستينيات هذه داخل الولايات المتحدة، بمعركة أخرى خاضتها شركات الكارتل تحت دعم وحماية الحكومة الأمريكية في أوروبا الغربية، فمنذ أواخر الخمسينيات بدأت شركات الكارتل تدرك خطورة المنافسة التي تتعرض لها سيطرتها التقليدية من الشركات الوطنية الأوروبية

ومن مبيعات النفط السوفييتي في الأسواق الغربية، وكانت الصدمة الكبرى عام ١٩٦٠ عندما وقعت الحكومتان الإيطالية والسوفييتية صفقة مقدارها ١٠٠ ألف برميل/يوم مقابل توريد إيطاليا المطاط الصناعي والمعدات الخاصة بخطوط الأنابيب، والأنابيب (قطر ٤٠ بوصة) التي يمكن أن تستخدم لنقل النفط السوفييتي إلى أوروبا الغربية، وكانت الصفقة تغطي ٢٠% من احتياجات إيطاليا، وكانت مجزية اقتصاديا. ولكن راثبون (رئيس مجلس إدارة كبرى الشقيقات – إكسون) قال إن الصفقة عمل سياسي مقصود به بذر بذور الفتنة، وقالت "نيويورك تايمز": إنها تهدد أمن العالم الغربي.. إلا أن إيطاليا كانت مهتمة في نفس الوقت بتنمية إنتاجها المستقل، ويحكى أن وزير الخارجية الأميركي "دلاس" اشتبك في مناقشة حامية مع الرئيس الإيطالي جرونكي، وذكره بأن المعونة الأمريكية لم تمنح لإيطاليا لمجرد تمكين مؤسسات الدولة من منافسة "ستاندارد" وغيرها من أعضاء الكارتل، ووقفت الحكومة الأمريكية

بصلابة وتشدد لرفض المعونة المالية لإيطاليا التي من شأنها أن تدعم صناعة النفط الوطنية وتدفعها إلى الأمام، ثم أثارت الحكومة الأمريكية المشكلة أيضا داخل حلف الأطلنطي ولكن السياسة الايطالية واصلت طريقها.

كان على رأس مؤسسة النفط الايطالية (إيني) شخصية وطنية ديناميكية: ماتي، وتحت قيادته كانت إيني في عام ١٩٦١ قد مدت عملياتها من إيطاليا ومصر وإيران إلى الصومال ومراكش وتونس واليونان وجنوبي ألمانيا وغانا ثم ليبيا. وقال ماتي: "إن ما تملكه الشركات الدولية الكبرى من قوة تمارسها في علميات التكرير وتوزيع المنتجات في إيطاليا يمكنها في الواقع من حرمان مستهلكيها، بل واقتصاد إيطاليا كله، من استخلاص الفوائد الكاملة للمنافسة التي تزداد حدة بين المنتجين، والتي تحدد الهبوط المبدئي في الأسعار. وتلك حقيقة تدركها الآن بوضوح البلاد الأخرى أيضا. وقد بدأت تلك البلاد ترى أن المؤسسة العامة أي المملوكة للدولة، هي أفضل سلاح لمواجهة النفوذ المسيطرة للجماعات الدولية. واليوم تتوفر إمكانية حقيقية لطرح القيود والعوائق

التي تقف في سبيل تحقيق استغلال أوسع، وحرية أكبر لموارد الطاقة في البلاد، بل حتى على الصعيد الأكبر الذي يتخطى حدود الأوطان، مثل السوق الأوروبية المشتركة، حيث لا تنفرد إيطاليا بمثل هذه التطلعات".

و.. لقد كانت نهاية قصة ماتي طبيعية تماما.. انفجرت به الطائرة فجأة في أكتوبر سنة ١٩٦٢ [٢٤]

- ورجوعا إلى الشرق الأوسط، من المؤكد أن التعاون بين الحكومة الأميركية والشقيقات كان في الذروة، تخطيطًا لعدوان ١٩٦٧. ولكن التفاصيل هنا لم تتسرب بعد، وبالعكس يقال لنا بكل وسائل النشر إن الشركات كانت بريئة تماما من هذه التورطات السياسية للحكومة الأميركية. ومن المعروف أن الرئيس الأميركي وقت العدوان كان "ليندون جونسون" الذي ظل طيلة عشرين عاما يدافع عن مصالح رجال النفط في تكساس (حين كان عضوا في مجلس الشيوخ) وكان في منصب وزير الخارجية دين راسك الذي كان يعمل عند آل روكفار، ومن المفهوم أن مستقبل الاحتكارات النفطية مرتبط بضرب حركة التحرر العربي، وحين تقابل جاكوب جافيتز (عضو) مجلس الشيوخ عن

ولاية نيويورك، وصاحب الصلة الوثيقة مع النفطي البارز وحاكم نيويورك: (نيلسون روكفلر) حين تقابل جافيتز مع دين راسك قبيل العدوان أذاع بعد المقابلة بيانًا هدد فيه مصر بالإجراءات العسكرية، ومعلنًا أن الولايات المتحدة تستطيع جنبا إلى جنب مع إسرائيل القيام بعمليات عسكرية ضد البلاد العربية. وفي يوليو سنة ١٩٦٧، وعلى الرغم من عمره الذي كان يناهز السابعة والستين دار جافيتز على جميع رفاقه في (الكابيتول) بسرعة كبيرة، وبعد الحصول على موافقة عدد كبير قدم لمجلس الشيوخ مشروع قرار بتأييد ودعم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأدنى والأوسط.

وكون العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل ترجع – في جانب أساسي – إلى قضية النفط، هي مسألة لا تحتاج إلى شرح طويل، وكون الأسطول السادس والقواعد المحيطة تتولى حماية الشركات النفطية مسألة لا تحتاج أيضا إلى شرح طويل، وحين زار نيكسون الأسطول السادس في سبتمبر ١٩٧٠ علقت "نيويورك تايمز" بأن الزيارة تعبير عن سعي حكومة الولايات المتحدة "للتلويح باستخدام القوة من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية".

ورغم ذلك فإن الشقيقات ضاعفت جهودها الدعائية في منطقتنا بعد سنة ١٩٦٧، والتي لا تمل من تكرار الفكرة السخيفة حول أنها شركات مستقلة لا تتجاوز اهتماماتها المصالح الاقتصادية للمساهمين وللدول المنتجة وللمستهلكين. إلا أن هذا الرأي السخيف الذي يفترض البلاهة في الجماهير العربية كان يجد من يردده من المسئولين العرب، فروج البعض أيضا وبإلحاح لفكرة استقلال النفط عن السياسة، وأن الشركات لا تخضع النفط للسياسة الأميركية، والدول العربية لا ينبغي أيضا أن تخضع النفط للسياسة القومية التحررية.

على أي حال، لقد كانت الشركات - خلال هذه الفترة الأخيرة - تلح على فكرة استقلالها عن الدول، في الوقت الذي كان معروفًا فيه أنها تعتمد اعتمادا صريحا على الحكومات الغربية، والحكومة الأميركية بشكل خاص، في كل أزمة تواجهها مع إحدى الدول المنتجة، سواء كانت إيران أو العراق أو ليبيا أو الجزائر أو فنزويلا، وكانت تستخدم كل الضغوط التي يمكن أن تمارسها حكومة الولايات المتحدة ضد منظمة الأوبك، ومن أجل فرض صيغة للتعاون

بين الشقيقات وبين الدول النفطية الرئيسية والمحافظة داخل المنظمة.

وفي نفس الوقت، ومع تزايد الضغوط من دول الأوبك قامت الطائرات بنقل ٩٠٠٠ جندي من مشاة البحرية المسلحين تسليحا ثقيلاً من قواعدهم في ولاية كارولينا الشمالية إلى مكان ما في صحراء كاليفورنيا، لكي يمارسوا "ألعاب الحرب" في الصيف القائظ الذي بلغت درجة الحرارة فيه ١١٠ فهرنهيت. وهناك قسموا أنفسهم إلى فرقتين: فرقة الولايات المتحدة (ذوي الياقات الجديدة) وفرقة "اليارمونيانز" المسلحة بالأسلحة السوفيتية.. ثم بدءوا يلعبون.

كان "اليارمونيانز" – على ما تقول الأنباء – يرتدون زيا قريب الشبه من الزي الذي يرتديه الجيش الليبي، وشـن فريق الولايات المتحدة هجومه وجنـوده يصـيحون: هيـا يا أولاد.. لنأخذ هذا النفط!.

وشرح الكولونيل "ليري"، المشرف على هذا التدريب، الغرض من هذه المناورة بقوله "إن لدى البنتاغون خططًا لغزو كل البلدان المتحضرة في العالم. والشرق

الأوسط – كما هو واضح – يشبه برميلاً من البارود، ونكون حمقى إذا لم نكن على أهبة الاستعداد".

وقد قامت الصحافة الأميركية بتغطية أنباء هذه المناورات كاملة لكي تصل الرسالة إلى الدول النفطية وتدرك أهمية الشقيقات في استراتيجية الولايات المتحدة، ولم تكن المناورات تقتصر – بطبيعة الحال – على ليبيا، فهذا ما سمح بتسريبه، وفق حسابات معينة لدى واضعي السياسة، ولذلك – ووفق حسابات جديدة – تسربت أنباء إضافية – حول نفس الموضوع – بعد ١٦ شهرا من نشر الخبر الأول، فكتبت مجلة "يو. إس. نيوز أند ورلد ريبورت" (وهي مجلة محافظة واسعة الانتشار) في ٢ ديسمبر ١٩٧٤: إن كبار موظفي وزارة الدفاع كانوا يضعون في هدوء، خططاً لاحتلال حقول البترول في كل من ليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية، بل وفي قطر والبحرين.

ولكن مرة أخرى، لا شك أن الأنباء المسربة لم تكن كاملة، وقبل أسبوع من هذا النشر كانت حاملة طائرات أميركية (كونستليش) تبحر في الخليج العربي لأول مرة منذ ٢٦ عاما، وعلقت "كريستيان سينس مونيتور" على هذا

الحادث بأن "الزيارة تثبت أن الولايات المتحدة لن تقبل أي تهديد بقطع إمدادات النفط من دول الخليج الفارسي".

وفي الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٤ قامت قوة تتكون من ٢٠٠٠ جندي من مشاة البحرية التابعين للأسطول السادس بالنزول إلى شواطئ "سردينيا" في مناورة لغزو الأراضي العربية، وقد علق الأميرال "تيرنر" الذي كان يشرف على هذه التدريبات بقوله: "إننا لا نريد غزو الشرق الأوسط، ولكننا يجب أن نكون على استعداد لذلك".

وفي ١٣ يناير ١٩٧٥، صرح كيسنجر نفسه لمجلة "بيزينس ويك" بأن عملا عسكريا أميركيا سوف يكون محتملاً إذا هددت البلاد العربية العالم الصناعي بالخنق الفعلي[٢٥].

***

إن المعلومات الأخيرة تتعلق بفترة لاحقة للتأميم العراقي، ولكن دلالتها وحساباتها لم تكن غائبة عن توقعات من يفكر بالتأميم في عام ١٩٧٢.. والمهم أنه بعد كل هذا النشر ظلت الشقيقات تروج لحكاية أنها مستقلة، بل وصل الحال إلى أن شركة "أرامكو" قيل إنها كانت محلا للاتهام في إخلاصها للمصالح الأميركية، أي أنها فقدت حتى استقلالها،

وأصبحت أداة في يد المملكة السعودية، حين تعارضت مصالح المملكة مع استراتيجية الولايات المتحدة..

وإذا كان شر البلية ما يضحك فإنه حين ألمح البنتاجون إلى احتمال غزو حقول النفط في الخليج العربي، تعاقدت الحكومة السعودية مع شركة "فينيل"، وهي شركة خاصة من كاليفورنيا، و "مستقلة" أيضا وطبعا عن الحكومة الأميركية، للمساعدة في التدريب على الدفاع، ويشمل الاتفاق الدفاع عن حقول النفط.

الدفاع ضد من، ولحساب من.. يا سادة؟!

فلاش باك

ثانيا: مأساة الصدام الأول مع أخطبوط النفط

إن الوقائع السابقة تهدف إلى توضيح كيف أن قضية النفط قضية متفجرة، وسعي دولة منتجة للسيطرة على نفطها هو اصطدام بمخططات عالمية رهيبة وبمؤسسات أكبر من هذه الدولة، ومن خلف المؤسسات – المنظمة في كارتل – توجد أيضا إمكانيات الولايات المتحدة الأمريكية شخصيا. وقد كانت إيران أول دولة تركب الصعب وتدخل تجربة الصدام عمليا، فتهشمت محاولتها بدوي مفزع.

إن الفشل المأساوي لتجربة التأميم الإيرانية، كان نموذجا "للجريمة الكاملة"، ارتكبتها القوى الإمبريالية بوحشية بالغة، بحيث أصبحت كابوسا ترتعد من ذكره الفرائص، ورادعا أمام كل من يفكر في تكرار المحاولة[١].

(١)

في ٢٨ أبريل ١٩٥١ قام الشاه بتعيين الدكتور محمد مصدق رئيسا للوزراء بناء على طلب المجلس النيابي، ولم يوافق مصدق على هذا التكليف إلاّ بعد أن حصل على قرار من مجلس النواب والشيوخ بتأييد سياسة الاستيلاء فورا على الشركة الأنجلو – إيرانية تنفيذًا لقانون التأميم. وقد وافق المجلس على هذا الشرط بالإجماع، وفي أول مايو وقع الإمبراطور مشروع التأميم فأصبح قانونًا، وانتهت السيطرة البريطانية التي استمرت خمسين عاما، وصرخ لورد ستراتالموند (رئيس مجلس إدارة الشركة الأنجلو – إيرانية) مولولاً: "إنها للطمة.. فظيع حقًا أن تصحو ذات صباح لتجد نفسك وقد فقدت معظم ما تملكه من نفط"... أما موريسون (وزير الخارجية البريطانية آنذاك) فصرح "إننا لا نستطيع أن نقبل أن يتم تغيير وضع الشركة في إيران تغييرا جذريا بتصرف من جانب واحد".

وبدأت الحرب.

- في البداية استخدمت الوسائل القانونية، أرسلت الشركة مذكرة تطلب إحالة الموضوع للتحكيم وفقًا

لنصوص اتفاقية الامتياز (١٩٣٣)، والسفير البريطاني بادر بدوره وقدم مذكرة الحكومة البريطانية التي تحتفظ فيها بحقها في إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، إذا لم تقبل الحكومة الإيرانية بالتحكم.

وكانت مذكرة الحكومة البريطانية في الواقع إعلانًا بأن قيادة التحرك المضاد انتقلت إلى "داوننج ستريت" ومن هناك صدرت التعليمات إلى إدارة الأنجلو – إيرانية بوقف صرف مستحقات الحكومة الإيرانية.

وردت الحكومة الإيرانية برفض طلب التحكيم على أساس أن تأميم صناعة البترول الإيرانية ليس مسألة خاضعة للتحكيم، وأنه لا توجد أي محكمة دولية ذات اختصاص في النظر في هذه المسألة التي هي من الاختصاص المطلق للحكومة الإيرانية، وصرح مصدق (٢٨ مايو) بأن "الحكومة عندما تتصرف بموجب حقوقها في السيادة، مما يسبب ضررا لشركة خاصة. فإن العلاج الوحيد الذي تستطيع أن تطالب به تلك الشركة هو طلب التعويض من الحكومة، وهذا التعويض قد نص عليه قانون التأميم، أما اتفاقية ١٩٣٣ فإنها

ليست موضع بحث، وأي ذكر لها ليس له محل"، واجتاحت البلاد مظاهرات التأييد للحكومة الوطنية.

- وحين أرسلت الحكومة البريطانية كتيبة من المظليين إلى قبرص بهدف التأهب لحماية أرواح وممتلكات رعاياها في إيران (٢٥ مايو – أيار) وأعلن عن وضع وحدات الجيش البريطاني في العراق تحت الإنذار، صدرت الأوامر إلى الجيش الإيراني بأن يستعد للدفاع ويدمر منشآت النفط عند الضرورة.

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة كانت تستعد للعبتها الخاصة، فلم توافق على التدخل العسكري البريطاني، ومن ناحية ثالثة احتشدت القوات السوفييتية على الحدود الشمالية لإيران.

و.. أعادت الحكومة البريطانية حساباتها وتخلت عن محاولة التدخل المسلح.

- وفي ١٤ يونيو – حزيران بدأت جولة أولى من المفاوضات بين وفد من الشركة المؤممة والحكومة الإيرانية. كانت حسابات الشركة إن إيران في موقف ضعف؛ لأنها مضطرة إلى بيع النفط، والحكومة الإيرانية كانت تتصور

أيضا أن موقف الشركة ضعيف؛ لأن الغرب لا يمكنه الاستغناء عن النفط الإيراني، وقد أثبتت الأحداث أن كلا الجانبين كان مخطئًا في حساباته، فالنفط الإيراني – رغم أهميته – أمكن تعويضه من الطاقة الفائضة في بلاد الشرق الأوسط المجاورة، وكذلك فإن إيران لم تختنق حين وقف التصدير، بل صمدت ثلاث سنوات، رغم المتاعب، لأن اعتماد اقتصادها على النفط لم يكن شديدا.

على أي حال فشلت المفاوضات (١٩ يونيو – حزيران)؛ لأن المقترحات – كما أوضح مصدق – تتعارض مع قانون التأميم، وصدرت التعليمات بمباشرة عملية الاستيلاء على منشآت الشركة (ولكن أُجل التنفيذ الكامل لهذه التعليمات).. في الجانب الآخر، صدرت التعليمات للناقلات كي ترفض استلام النفط بموجب إيصالات تعترف بملكية إيران لنفطها، وفي ٢٦ يونيو – حزيران أصدر ممثلو الأنجلو – إيرانية أمرا للناقلات بتفريغ شحناتها، وترك عبدان فورا، وفي نفس اليوم كانت السفينة الحربية "موريشيوس" تتوجه إلى الخليج لنقل الرعايا البريطانيين. ورفض الفنيون البريطانيون (٣٠٠٠) عرض السلطات

الإيرانية بأن يواصلوا العمل بعقود فردية جديدة مع الشركة الوطنية، وبدأت الحقول تتوقف عن الضخ، واحدا إثر آخر، ومع وقف التصدير توقف العمل في مصفاة عبدان تماما (٣١ يوليو – تموز)، وتشرد آلاف العمال ومئات المهندسين الإيرانيين.

- وفي هذه الأثناء بدأت الولايات المتحدة في التدخل الصريح، وصل افريل هاريمان (١٥ يوليو – تموز) في بعثة خاصة للرئيس ترومان، وكان استقبال مصدق للمبعوث الأميركي أول مناسبة للصدام داخل الجبهة المساندة للتأميم. فقد ارتطمت قوات الأمن مع المتظاهرين بقيادة الشيوعيين. وصودرت صحف حزب تودة (الحزب الشيوعي)، إلا أن محادثات هاريمان أسفرت عن جولة مفاوضات جديدة مع الشركة الأنجلو – إيرانية، وفشلت هذه الجولة الثانية من المفاوضات لنفس السبب الذي أفشل الجولة الأولى: المقترحات تتعارض مع قانون التأميم.. وأرسل هاريمان إلى مصدق (٢١ أغسطس) بأنه

يعتقد أن المقترحات البريطانية تتفق مع وجهة النظر الإيرانية.!.

- ومع عناد الحكومة الوطنية، شددت "أنجلو – إيرانيان" موقفها من حصار النفط الإيراني – بمساندة من شقيقاتها في الكارتل – فأصدرت تحذيرا لكل شركة أو فرد يقدم على شراء النفط المؤمم، وأعلنت أنها ستتخذ كافة الإجراءات التي تؤمن حقوقها. وساعدت الحكومة الأميركية هذا الاتجاه فهددت كل دولة مستوردة بقطع المعونة. ورغم ذلك بذلت السلطات الإيرانية جهدا كبيرا لإعادة الإنتاج بعد استلام الصناعة بالكامل (أكتوبر ١٩٥١)، وأمكن بالفعل تسيير العمل وتشغيل مصفاة عبدان جزئيا، ولكن كانت المشكلة في التصدير. كانت مؤسسة "إيني" الإيطالية تستورد الجزء الأكبر من احتياجاتها النفطية عن طريق "الأنجلو – إيرانية" وحاولت إيران أن تتعاقد مباشرة مع هذه المؤسسة، ولكنها فشلت (بضغوط وإغراءات بذلها الكارتل).. وتواصل الفشل فترة طويلة، فمن خلال آبار السعودية والكويت

وقطر تعاونت شركات الكارتل على تعويض النفط الإيراني رغم تزايد الطلب العالمي، فزاد إنتاج النفط من ٥٣٥ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى ٦٣٧ مليون طن في نهاية ١٩٥٣، وفي نفس الفترة هبط التصدير الإيراني من ٥٤ مليون طن إلى ١٣٢ ألف طن في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣.

- ولنعد إلى تسلسل الأحداث، فبريطانيا طلبت عرض النزاع على مجلس الأمن في سبتمبر ١٩٥١.. ورأس مصدق وفدا كبيرا إلى نيويورك، وكان ضمن ما في جعبته: مجموعة من الوثائق التي استولت عليها الحكومة في دار "سدان" (رئيس الشركة الأنجلو – إيرانية في طهران). وكانت الوثائق تفضح تدخل الشركة في السياسة الإيرانية وتنصيبها وعزلها للوزراء والحكومات المتعاقبة وهدرها الأموال الباهظة لإنجاح مرشحيها في الانتخابات.

وكانت هذه الوثائق هامة لكل الدول المنتجة للنفط، بقدر أهميتها لإيران. والحقيقة أن مصدق أحرز نجاحا دوليا كبيرا حين فشلت بريطانيا في انتزاع قرار يؤيدها من مجلس

الأمن. وكان مصدق قد سبق له أيضا أن ذهب إلى محكمة العدل الدولية، وكان انتصارا أكبر لمبدأ التأميم أن أصدرت المحكمة (يوليو – تموز ١٩٥٢) حكمها بأن النزاع محلي ويقع ضمن اختصاص الدولة الإيرانية.

***

وتوالت التطورات.. الحصار مستمر.. والمؤامرات تنشط في الداخل لتفكيك الجبهة الداخلية، مستفيدة من كل التناقضات التي لم يعالجها مصدق بحزم وكفاءة رغم شعبيته الهائلة، وتمتعه بسلطات واسعة. كان قائد التأميم يجمع القوى الوطنية خلفه، وكان الشاه رأسا لتجمع مضاد، وقد أخذ مصدق صلاحيات كبيرة من المجالس لتطهير أجهزة الدولة، فبدأ بالدوائر الحساسة، وأجرى انتخابات جديدة فاز بها حزبه "الجبهة الوطنية" بأغلبية المقاعد. وفي الوزارة الجديدة أراد أن يحتفظ بوزارة الدفاع، وحين رفض الشاه قدم استقالته (يونيو – حزيران ١٩٥٢) وعين الشاه قوام السلطنة خلفًا لمصدق، فاجتاحت البلاد ثورة هائلة كادت أن تقتلع الشاه، إلا أن مصدق كان هو الذي وقف إلى جانبه حتى يكون عند قسمه من الولاء للعرش! واقتصر نجاح الثورة على إعادة

مصدق إلى رئاسة الوزراء، وأصبح وزيرا للدفاع، فبدأ حملة محدودة لتسريح عدد من كبار العسكريين.

ولكن المؤامرات بدأت تركز على تشتيت الجبهة الوطنية، فنجحت: أولاً في إبعاد الإمام الكاشاني الذي كان على رأس المؤيدين للتأميم، وحشَد عددا من كبار رجال الدين عام ١٩٥١ حول تصريحه بأن "الواجب الديني لكل مسلم إيراني هو في دعم حركة التأميم والمساعدة على تحقيق حلم الشعب". وكان الكاشاني أيضا على رأس انتفاضة يونيو – حزيران ١٩٥٢..

ومع النجاح في عزل الكاشاني عن مصدق، نجحت المحاولة أيضا مع الجنرال زاهدي، الذي كان محلاً لثقة مصدق وأسند إليه وزارة الداخلية. وإلى جانب هذا وذاك، تمكنت القوى الرجعية من إحداث انقسامات أخرى داخل حزب "الجبهة الوطنية" فانشقت عناصر قيادية هامة. وحينئذ فقط نبه مصدق إلى خطورة التحركات المعادية الموجهة ضد حكومته ومعركته للتأميم، فطلب من الشاه أن يغادر البلاد فترة من الزمن.

ويروى أنه قال للشاه إنه لا يطمع في أن يكون رئيسا للجمهورية، ولا أن يبقى في الحكم، وعندما يحل أزمة النفط سيترك مكانه لرجل آخر.. ويروى أيضا أنه قال للشاه إنه قد أقسم بمقدساته أن يكون مخلصا له، ولا يمكن أن ينسى فضله عليه عندما كان وليا للعهد: فمصدق كان معتقلاً في ذلك الوقت، فتوسط الشاه لدى أبيه لإطلاق سراحه وكان ذلك سببا في إنقاذ حياته [٢].

ويميل المرء إلى صحة هذه الرواية؛ لأنها تتفق مع عقلية وشخصية (الفارس) عند قائد معركة التأميم، وهي تتفق أيضا مع سيناريو الأحداث التي توالت بعد ذلك، فالشاه تظاهر بالموافقة على طلب رئيس الوزراء، وتحدد ٤ شباط – فبراير ١٩٥٣ للسفر، ولكن مظاهرات دبرت في ذلك اليوم طالبته بالبقاء، ووصلت رسالة من الكاشاني – بصفته رئيسا للمجلس النيابي – تطلب من الشاه إلغاء السفر، وعززت الرسالة برسالة أخرى من السيد البهبهاني تؤكد نفس المطلب.

و.. ألغي السفر، وكاد مصدق أن يقتل في ذلك اليوم. وانقطعت الصلة تماما بين رئيس الوزراء والإمبراطور..

ورغم أن هذا الوضع أدى إلى انقسام كامل في قيادة الدولة، وخلق حالة من الفوضى الشاملة، فإن مصدق – الليبرالي المثالي – رفض أن يستمع إلى نصائح أنصاره عندما قيل له إن البلاد تعيش حالة حرب وإن المشكلات في حالة كهذه لا تعالج بالديمقراطية "وعليك أن تضرب بيد من حديد على أعدائك وأعداء الشعب قبل أن تفوت الفرصة الأخيرة"، ولكنه قال بروح سقراطية إنه إذا خرج على القانون فسيكون مثلهم، وحينئذ لا فرق بين المخلصين والخونة [٣].

(٢)

في الواقع كان الحكم الوطني الذي صاغه مصدق عاجزا – بتكوينه وأسلوبه – عن مواصلة الموقف الثوري الذي بدأه بقرار التأميم.

ولا شك أن مصدق بكل الوزن التاريخي والجماهيري الذي مثله، وبكل شجاعته وتفانيه، كان مركز القوة وموطن الضعف في هذه اللحظة التاريخية. كان الرجل أسطورة في الصلابة، فتصدى لأخطر التحديات، وخاض معركة ضارية وهو كهل فوق السبعين (من مواليد ١٨٨٠)، وكذلك معتل الصحة لا يكاد يقوى على السير، ولكن إذا تحدث إلى الجماهير تماسك وانطلق بكل انفعالاته ولم يكن يخجل أبدا إن تهدج صوته وسالت دموعه وهو يتحدث عن مسائل بلده. هذا الرجل الأسطورة تمكن من تعبئة الجماهير الإيرانية في صمود مهيب. ولكن بما أن المعارك الكبرى لا تقودها الأسطورة وحدها فإن مركز الضعف في قيادته كان بسبب مفاهيمه السياسية وتكوينه النفسي وارتباطاته العائلية والطبقية. كان صعباً أن يتجاوز كل ذلك، وهو في هذه السن الكبيرة. كان الدكتور مصدق سليل أسرة عريقة

ذات ثراء واسع وسلطان، وقد بدأ حياته السياسية حين ثار ضد خال زوجته الملك المستبد محمد علي، فاشترك في التحركات التي أدت إلى سقوطه وفراره خارج البلاد، واستمر طول حياته مناضلاً ومضطهدا من أجل الحياة الديمقراطية، ولم تتمكن كل الصدمات العنيفة أثناء معركة التأميم من إقناعه بأن الموقف يحتاج إلى أداة أكثر متانة من أداة الليبرالية الهشة.

ولم يتغير الموقف حين اغتيل الجنرال أنشارطوس مدير عام الشرطة (يونيو – حزيران ١٩٥٣) أي قبل سقوط النظام الوطني بثلاثة أشهر فقط، لقد وضح أن المؤامرة التي اختطفت أنشارطوس (الصديق المقرب من مصدق) وقطعته إربا. مؤامرة واسعة، واشترك فيها الدكتور بقائي، أحد النواب والصديق القديم لرئيس الوزراء. وكان طبيعيا أن يقترح الوزراء تشكيل محكمة عسكرية؛ لأن الجريمة تمس سيادة البلاد وأمنها، إلا أن القائد العجوز رفض الاقتراح بعناد وأحال المجرمين إلى أروقة وزارة العدل، فتاهت الجريمة وتعثر التحقيق.

وفي نفس الوقت، كان موقف مصدق من حزب "تودة" لا يزيد عن الموقف الليبرالي فاحترم حق الحزب في أن يمارس نشاطه القانوني، كما تمارسه أي قوة سياسية أخرى، ولكنه لم يسع أبدا إلى إقامة علاقة خاصة مع هذه القوة الراديكالية التي يفترض فيها الوقوف بأصالة إلى جوار معركة التأميم. بالعكس، فقد سمح للتناقضات أن تنمو بين حزبه "حزب الجبهة الوطنية" و "حزب تودة". ولا يعني ذلك أن ممارسات حزب تودة كانت خالية من الأخطاء. ولكن في معركة تاريخية من هذا النوع، وتتحمل قيادتها مسئولية التخطيط الأولى، وتحتفظ بصلاحيات واسعة للتنفيذ والمناورة، تصبح القيادة هي المسئول الأول عن وضع تواجه فيه معركة التأميم عداء الإمبريالية واليمين دون دعم كاف من القوى التي يمكن التحالف معها.

وأيضا في العلاقات الدولية، فقد بالغت السياسة الإيرانية – ولفترة طويلة – في إمكانية الاستفادة من التناقض بين المصالح البريطانية والأميركية. ومؤكد أن التناقض كان قائما، ولكن من أجل انتزاع نصيب أميركي من الكعكة الإنجليزية وليس من أجل دعم المصالح الإيرانية التي عبرت

عن نفسها بمستوى التأميم، وفي قلب منطقة استراتيجية تخشى السياسة الأميركية خشية الموت من سريان عدوى التأميم إليها.

وبعيدا عن قضية تأميم النفط – رغم أهميتها البالغة – ينبغي ألا ننسى حدة الحرب الباردة في أوائل الخمسينيات، والاستقطاب الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي.. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لحل أي تناقض بينها وبين بريطانيا بطريقة تخل بالتحالف الغربي إخلالاً خطيرا في مواجهة الاتحاد السوفييتي. ووفقًا للمفاهيم السائدة في تلك الفترة كان مفروضا أن تكون إيران – في النهاية – داخل الخانة المحددة لها في الاستراتيجية الأميركية، وخاضعة. لم يكن هناك مجال لموقف "وطني غير منحاز"، إما مع الولايات المتحدة بشروطها أو تسحق. صحيح أن ملاصقة إيران للحدود السوفييتية كانت ورقة للمساومة، ولكن تظل القدرة على المناورة، وعلى استخدام التناقض الأنجلو – أميركي، في ظروف الخمسينيات محدودة.

ولكن مصدق، رغم ذلك، بالغ – كما قلنا – في توقع الدعم السياسي من الولايات المتحدة، وتردد كثيرا في التعامل

مع الاتحاد السوفييتي لمواجهة المصاعب والمؤامرات، وحتى بعد رفضه للمقترحات البريطانية، المؤيدة صراحة من حكومة الولايات المتحدة (فبراير ١٩٥٣) تقدم إلى الحكومة الأميركية بطلب قرض (مايو – أيار) وأوضح للرئيس أيزنهاور – في ختام رسالته الشخصية – أن الولايات المتحدة إذ لم تقدم العون، سيجد نفسه مضطرا للبحث عن مصدر آخر.

وبالفعل كان الاتحاد السوفيتي قد أبلغ طهران باستعداده لتقديم مساعدات ولتوقيع معاهدة دفاعية واتفاق اقتصادي. ولكن السياسة الإيرانية سواء لتردد طبقي، أو لقصر نظر سياسي، ظلت تحسن الظن باحتمالات الموقف الأميركي، وتتأنى بالتالي عن محاولة التقرب الجاد من الاتحاد السوفيتي، ويقول رجال حزب الجبهة الوطنية إن الاتحاد السوفييتي كان مترددا بدوره عن الانغماس الشديد في المشكلة الإيرانية، وهذا صحيح على ما يبدو،لكن هنا أيضا تأتي مسئولية القيادة السياسية التي صراعا له امتداده الدولي من أجل حقوقها الوطنية في السيادة، فإذا كان توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ضرورة لإنجاح الصراع من

وجهة نظر القيادة فإنها تكون مسئولة مسئولية أولى بموقفها ومهارتها لتحقيق هذه النتيجة. ومن واجبها أن تحاول بإلحاح تصحيح الموقف السوفييتي أو شل تردده. وهذا لم يحدث. بل حدث أنها حتى لم تستفد من العرض السوفييتي حين قدم، وترددت هي في تنفيذ التحذير الذي أبلغ إلى أيزنهاور، بالرغم من أن الرئيس الأميركي أهمل الرد على رسالة مصدق طوال شهر كامل، ورغم أن المخابرات المركزية كانت تعمل خلال هذه المدة بنشاط محموم، بل إن الحكومة الأميركية كانت لها بعثة عسكرية مرتبطة بالجيش الإيراني، وقد أبقي على هذه البعثة حتى لا تتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة، وطبعاً كان معروفًا أن أعضاء البعثة على صلة وثيقة بشخصيات هامة في الجيش.. إلا أن أخطر أشكال التوغل كان في قطاع الشرطة بفضل البريجادير جنرال هـ. نورمان شوارز كوبف، الذي عهد إليه بتنظيم هذا القطاع في الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٨، فحين غادر طهران كان قد ترك خلفه مجموعة من العملاء يمكن الاعتماد عليهم عند الحاجة.

***

في ٢٩ حزيران – يونيو أرسل أيزنهاور رده على طلب مصدق للقرض ووجه في الرد إنذارا صريحا: فإما أن توافق الحكومة الإيرانية فورا على بدء مباحثات حول مستقبل النفط، أو يمنع تقديم أي قرض. وكان العجوز العتيد جاهزا للرد، فعقد مؤتمرا وأقسم وهو يرقد في سريره مريضا أنه لن يستسلم أبدا أمام الإمبرياليين الذين يحاولون إهانة الشعب الإيراني.

و.. وسط المتاعب الاقتصادية والتمزق السياسي وازدواج السلطة، نشطت وكالة المخابرات المركزية لاستخدام أدواتها: أسندت العملية إلى كيرميت روزفلت، الذي كان مديرا لعمليات الوكالة في الشرق الأوسط. دخل روزفلت إلى إيران بالوسائل المشروعة وانطلق بسيارته إلى طهران، ولكنه لم يلبث أن اختفى، وكان لزاما عليه أن يفعل؛ لأنه كان وجها معروفًا في إيران. واضطر إلى نقل مقره أكثر من مرة، ولم يكن يتمتع بحماية السفارة الأمريكية، بل كان يستعين بنحو خمسة أميركيين بعضهم من رجال إدارة المخابرات المركزية الملحقين بالسفارة، يساعدهم سبعة من رجال البوليس السري المحليين، بينهم اثنان من كبار رجال

المخابرات الإيرانية، وكان هذان الرجلان يتصلان بروزفلت عن طريق وسيط، ولم يقع بصرهما عليه أثناء العملية كلها.

وفي الأثناء كان لابد أن يصل إلى طهـران شـوارز كوبف ليتصل بصديقه الجنرال زاهدي وبأعوانه الآخـرين. في نفس الوقت انتقل إلى موقع متقدم ألان دلاس (مدير وكالة المخابرات المركزية) فوصل إلى سويسرا واجتمع مع السفير الأمريكي في طهران وشخصيات إيرانيـة مسـئولة.. ثـم تلاحقت الأحداث وتصـاعدت: غـادر الشـاه الـبلاد (١٣ أغسطس) بعد الفشل في اقتلاع مصدق من رئاسة الوزراء، وبين المظاهرات الصاخبة المؤيدة طلب الدكتور فاطمي من مصدق أن يبدأ بعمل جاد سريع وأن يعلن عزل الشاه وتعيين ولي عهد له، وقال الدكتور فاطمي: أعطنا السـلاح، وكـل ساعة تتأخر فيها عن إجابة طلبنا ستكون نتيجتها تأخر البلاد قرنًا كاملاً وفناؤنا جميعا.. أنقذ نفسك وأنقذنا قبـل أن تحـل الكارثة [٤].

وللأسف لم يستجب مصـدق.. وفـي ١٩ أغسـطس أصدر كيرميت روزفلت أوامره - مـن مكانـه السـري – وتحركت قوات التآمر وسقط مصدق.

لقد سقط مصدق وانهارت تجربته.. وحرث المجتمع الإيراني حرثًا عميقًا غير كافة أوضاعه الاجتماعية والسياسية لعقود عديدة. ولا شك أن الأعداء كانوا يملكون الكثير من أوراق اللعبة، ولكن النظام الوطني كان يملك أيضا أوراقه، فالطاقة المعنوية للجماهير الإيرانية، كانت قادرة على الصمود أمام أي متاعب اقتصادية. وتأييد الشعوب العربية كان زادا أيضا للنضال الإيراني، ولن أنسى أبدا مئات الألوف التي زحفت في القاهرة لتحيي مصدق العائد من الأمم المتحدة. كنا في مصر – في نفس الفترة – نقاتل القوات البريطانية بالسلاح بعد إلغاء المعاهدة.

لقد سقطت التجربة الإيرانية؛ لأن المعركة كانت بالغة التعقيد. وللأسف لم تتمكن القيادة الإيرانية من استخدام أوراقها بنفس الكفاءة التي لعب بها العدو. بالتحديد، كانت الهزيمة سياسية قبل أن تكون فنية أو اقتصادية، وكانت الأسباب داخلية قبل أن تكون لأسباب التدخل الخارجي، أو قل إن التدخل الخارجي لم يكن لينجح لولا توفر الأسباب الداخلية.

إن استيعاب هذه النتيجة هام جدا، وقد تعمدت أن أطيل تأصيلاً لها.. وأرجو أن تكون هـذه الصـورة الإيرانيـة – بتناقضاتها الداخلية، وارتباكاتها في إدارة الصراع – حاضرة في أذهاننا، ونحن نتابع بعد ذلك ما تم في تجربـة التـأمين العراقي، لقد استوعبت القيادة العراقية أسباب الهزيمة بعمق، وإذا كانت نتيجة التأميم العراقي مغـايرة فلابـد أن يكـون الخلاف في الأساس لأسباب سياسية وداخلية.

***

وعلى أي حال، ومهما كان التحليل، فقد اعتبرت شركات النفط في الشرق الأوسط تأميم صناعة النفط في إيران عام ١٩٥١ نقطة تحول وكتبت مجلة "دايزرت إنتربرايز": "هناك خطأ ما قد وقع، وبدا الأمر كما لو كانت قضية وجود الشركات الغربية في الشرق الأوسط قد تلقت فجأة وبعنف ضربة قاضية وأصبح الآن من الأمور ذات الأهمية الحيوية أن تتأكد الشركات من أن الذي حدث لن يتكرر في مكان آخر"[(٥)].

وبالفعل لم يتكرر طوال عشرين عاما. وحين دار البحث في بغداد – بعد هذه الأعوام العشرين – حول

احتمالات التأميم، كانت عبرة لا زالت تثير الهلع وتبعث التردد.

وبالمناسبة فإن العلاقات الحضارية والجوار والتزوار. والنجف وكربلاء والتداخل التاريخي للنضال الوطني في الدولتين.. كل هذا كان يجعل الفشل الإيراني ذا طعم خاص في العراق، وكانت نتائجه السلبية في العراق أضخم جدا من نتائجه السلبية في أي مكان آخر.

(٣)

قد يقال إن مرحلة السبعينيات تختلف وتوازنات القوى في صناعة النفط لم تعد على النحو الذي كان في أوائل الخمسينيات، ولا شك أن هذا صحيح إلى حد غير قليل. والتطورات الجديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- ظهور الشـركات الوطنيـة فـي مجـال الإنتـاج والتسويق، وتزايد أهمية هذه الشركات ودورها في مجال العلاقات النفطية وتأثيرهـا علـى الأسـواق والدول المستهلكة، زيادة على دورها فـي بلـدان الإنتاج ذاتها والدور الذي تتهيأ؛ لأن تلعبه.

٢- ظهور وتزايد أهميـة الشـركات الخارجـة علـى الاحتكارات، والدور الذي تلعبه في سـوق الـنفط الدولي وفي مساهمتها بالإنتاج في بعـض البلـدان المنتجة.. وتأثير ذلك بالتالي على العلاقات النفطية التقليدية.

٣- تزايد دور الاتحاد السوفييتي في السـوق النفطيـة الدولية وفي مساعدة الدول المنتجة لإقامة صـناعة نفط بمعزل عن الاحتكارات.

٤- التغير السياسي في المجال الدولي، وظهور قوى عالمية أصبح لها دور في العلاقات الدولية، مما يتطلب تغيرا في مجال العلاقات النفطية.

هذا العرض للتطورات في عالم النفط الذي قدمه الدكتور عبد الرحمن منيف[٦] لا أجد ما أضيف إليه إلا الدور المتميز لمنظمة "الأوبك"، وسنعرض لهذا الدور في موضع آخر من الكتاب، ولكن يحسن أن نلقي مزيدا من الضوء هنا على النقطتين الأولى والثانية فبالنسبة للنقطة الأولى، واكب التزايد في الدور الذي تلعبه شركات النفط الوطنية القيام باتجاه مراجعة الامتيازات، فشهد عام ١٩٧٠ المجابهة الليبية الناجحة مع شركات النفط العاملة في أراضيها. وتبعتها مجابهات مماثلة في دول نفطية أخرى. وفي نفس العام أممت الجزائر أنصبة الشركات غير الفرنسية وبدأت المفاوضات الفرنسية/ الجزائرية لإعادة النظر في اتفاقية ١٩٦٥ – ثم أممت ليبيا مرافق التسويق – في العراق بدأ الاستثمار الوطني لتطوير حقل الرميلة الشمالي – وفي فنزويلا ارتفعت ضريبة الدخل على الشركات.

وفي العام التالي (١٩٧١) أقدمت الجزائر في فبراير وإبريل على تأميم ٥١% من شركة النفط الفرنسية – وأممت ليبيا في ديسمبر حصة "بي. بي." في حقل السري.

هذا عن النقطة الأولى. وبالنسبة للنقطة الثانية، الخاصة بتزايد أهمية الشركات الخارجة على الكارتل، فإنها تمثل التناقض بين الشركات الأمريكية المستقلة وبين شركات الكارتل السبعة من ناحية، وكذلك التنافس بين كل جبهة الشركات الأميركية وبين مصالح الدول المستهلكة الكبيرة من ناحية ثانية.

وقد سبق أن أوضحنا أن الشركات الأميركية التي يقال إنها مستقلة لا تعني إلاّ إنها شركات لا تدخل في أسرة الشقيقات السبع، أي شركات بلا نظام عالمي للإنتاج والنقل والتكرير والتسويق. وكثير من هذه الشركات المستقلة وصلت إلى حجم كبير وثروة هائلة بمقاييس أي صناعة، ولذلك فإن كثيرا من الشركات المستقلة تعتبر داخل الولايات المتحدة شركات عملاقة شأنها في ذلك شأن الشقيقات. ومنذ دخلت بعض هذه الشركات المستقلة إلى حلبة الكارتل في

الكونسورتيوم الإيراني، بدأ عنصر منافسة حاد، وأخذ دفعة كبيرة مع اقتحام أبواب ليبيا.

أما التعبير عن مصالح الدول المستهلكة فقد بدأت كثير من الدول في إقامة شركات وطنية تضخّ النفط – ولو جزئيا – بواسطة شركات تملكها الدول، حدث هذا في اليابان وفرنسا وفي إيطاليا وفنلندا والنرويج والنمسا وإسبانيا والبرتغال، كذلك دخلت الدول المستهلكة في محاولات لإقناع شركات الكارتل باتباع سياسة للتكرير والتسويق.. إلخ تتفق مع ما تعتبره الدول المعنية مرغوبا فيه وطنيا.

ولا شك أن دخول هذه الشركات إلى مجال إنتاج النفط ساعد على إحداث تغييرات هامة في هيكل العلاقات بين المناطق المنتجة وبين شركات الكارتل، وبالتحديد ساعد الدول المنتجة على الحصول على شروط أفضل. فالدول المستهلكة وشركاتها المستقلة كانت مستعدة لتقديم تنازلات كبيرة للدول المنتجة من أجل تحقيق قدر من تحريرها هي من شركات الكارتل "لقد سئمنا البقاء تحت سلطة الشركات – سئمنا هذا لأسباب كثيرة، وخاصة؛ لأن هذه الشركات الضخمة تمارس أعمالها على النطاق العالمي ولأنها

أنجلوسكسونية، لقد تعمق هذا الإحساس لدى عدد كبير من الدول الأوروبية، حتى أن المسألة أصبحت بالنسبة لهذه الدول مرتبطة بأمنها القومي". هكذا قالت مجلة "بتروليوم سويس سرفيس" الناطقة باسم رجال الأعمال في الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة.

نتيجة لهذا الصراع بين المستقلين – أميركيين وأوروبيين ويابانيين – وبين الكارتل، تطور الوزن النسبي لكل من الفريقين في عمليات إنتاج النفط، خارج الولايات المتحدة والدول الاشتراكية، على النحو التالي[(٧)]:

العام	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
الكارتل	٨٨	٧٨	٧٥	٧٠
المستقلون	١٢	٢٢	٢٥	٣٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

هذه التطورات لا شك في إيجابيتها ولا شك أن القيادة العراقية وضعتها في تقديرها وهي تتخذ قرارا بتأميم شركة نفط العراق المحدودة، ولكن لا شك أيضا أن الذين ترددوا كانوا يدركون بدورهم مضمون هذه التطورات، ويدركون أنها تقلل من الصعاب التي يمكن أن تقابلها التجربة

العراقية، ولكنها لا تلغيها، وما تمثله من مخاطر لا زال ضخما، وبالقطع كان هذا التقدير صحيحا إلى حد كبير.

فالتطورات التي عددناها لا تلغي أن الولايات المتحدة لا زالت قوة قادرة على البطش والتآمر، والكارتل رغم التغيير النسبي في وزنه النفطي، كان لا زال يسيطر على ٧٠% من إنتاج النفط الداخل في حركة التجارة الدولية، وأضخم الشركات النفطية المستقلة في أوروبا الغربية واليابان لا زالت محدودة الحجم إذا قيست بالشقيقات، فبينما الشقيقات بين أكبر ١٢ شركة صناعية في العالم، نجد أن أكبر الشركات النفطية الأوروبية الغربية واليابانية تأتي – من حيث حجم الأصول – بعد الرقم ٢٠ من التكتلات الصناعية العملاقة، وإذا قارنا إنتاج الشقيقات الثمانية (أي مع إضافة شركة النفط الفرنسية) مع إنتاج أكبر ثمانية شركات نفطية أوروبية غربية ويابانية سنجد أن إنتاج المجموعة الأولى يزيد ثلاثين ضعفًا عن إنتاج المجموعة الثانية.

العدو كان مازال إذن يحمل كثيرا من الأدوات التي استخدمها في إيران ونجح، وفي الحساب أيضا أن الصراع مع الشركات المستقلة أو الشركة الفرنسية أقل مخاطرة، من

الصراع ضد شركة آي. بي. سي (شركة نفط العراق)، فهذه الشركة كانت النموذج الأول لفكرة الكونسورتيوم في الشركات النفطية وكانت تمثل في داخلها خمسة من الشقيقات الثمانية.

ويضاف إلى هذا وزن العراق في عالم النفط – حسب الاحتياطي وحسب الاعتبارات الجيوبوليتيكة والسياسية المختلفة – وإذا كان العراق ينوي أيضا مباشرة تأميم كامل وليس تأميما جزئيا، فإن حجم التحفز المعادي يتضاعف بلا شك.

***

و... أرجو أن أكون قد نجحت – بهذا الفصل – في الإجابة على السؤال الذي طرحناه: لماذا وقعت كل الأطراف في خطأ التقدير؟ ولماذا كان قرار التأميم صعبا؟.

وننتقل الآن إلى السؤال الثاني: هل كان قرار التأميم قفزا في المجهول؟ أو هل كان مخاطرة غير محسوبة صادفها حظ حسن؟.

والحقيقة أن إجابة هذا السؤال هي باقي فصول الكتاب.

الفصل الثالث

التمرد.. والعقاب عشر سنوات

(١)

في أوائل ١٩٥٨ شن محمد حديد (وكان نائبا لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي) حملة على اتفاقية مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط، وأوضح أن العمليات الحسابية المستخدمة تهبط بنصيب العراق – من الناحية العملية – إلى ٣٥%، وقال إن شركة نفط العراق كانت تحصل على عائد سنوي يساوي ٥٠% من رأس مالها.

وفي نفس هذه الفترة كان نوري السعيد باشا نفسه يشكو من تعنت شركات النفط، وأثناء وجوده في لندن لحضور اجتماع حلف بغداد، صرح بأن بلاده لا تملك شيئًا تمنحه لطلاب الامتيازات الأجانب؛ لأن شركة نفط العراق ترفض التنحي عن شبر من الأرض التي تستحوذ عليها، وقال إنه "يثور بين العراقيين سخط شديد، عندما نرى أمثال هذه الاتفاقيات التي أبرمت بين الشركة اليابانية وكل من الكويت والعربية السعودية. ينبغي على شركة نفط العراق أن تتفهم موقفنا".

ولكن الشركة أصرت على رفض التفهم، ففي ٤ يوليو – تموز ١٩٥٨ وصل إلى بغداد "ج. هـ. هيريدج"

(المدير التنفيذي لشركة نفط العراق) ليبدأ مباحثات حول اتفاقيات الامتياز، وكان المد الثوري صاعدا في كل المنطقة العربية، بعد تأميم قناة السويس، وبعد الهزائم السياسية للإمبريالية البريطانية والفرنسية، وبعد هزيمة مشروع أيزنهاور، ممثل الإمبريالية الأميركية التي تصورت أنها سترث المنطقة، وبعد تحقق الوحدة المصرية السورية.. كان جو العراق مشبعا بكل عوامل الانفجار حين وصل وفد المباحثات، ولكن ممثلي الشركات كانوا في واد آخر تماما، بحيث كان مستحيلاً – حتى لحكام ذلك الزمان – قبول ما تقدموا به من مقترحات، لقد رفضت الشركات إدخال أي تعديلات جادة في اتفاقيات الامتياز، وبحجة أن الاتفاقيات "مقدسة"، رفضوا إعادة أي مساحة من الأراضي إلى الدولة العراقية؛ لأن نصوص الاتفاقيات لا تعطي الحكومة العراقية هذا الحق.

وهكذا فشلت المباحثات، وعاد وفد الشركات إلى لندن، ويشهد المراقبون بأن الوفد عاد يوم ١٢ يوليو – تموز مليئًا بالثقة والتفاؤل، كانت التقديرات أن الحكومة العراقية لن

تلبث أن تذعن، ويبقى كل شيء على حاله.. ولكن بعد يومين وصلت أنباء الثورة.

لقد علق (كارميكان) محرر شئون النفط في "نيويوريك تايمز" على هذا الحدث قائلا: "فيما يتعلق بحكومة العراق التي كانت تعتبر أكثر الحكومات استقرارا وتقدما في العالم العربي، والحكومة الوحيدة التي طالما أحس الغرب بأنه يمكن الاعتماد عليها حقًا فإن إزالة النظام القائم في العراق من شأنه أن تكون له آثار اقتصادية وسياسية خطيرة في جميع أنحاء العالم الحر. فقد يعني ذلك أن من المتعذر على أية حكومة صديقة للغرب في هذا القطاع من العالم، أن تبقى قائمة لفترة طويلة، كما قد يزيد أيضا من ضعف قبضة الغرب غير المحكمة، على مصادر البترول الشاسعة في الشرق الأوسط"[(١)].

وبعد سنوات من ثورة ١٤ تموز – يوليو ١٩٥٨ عاد همفري تريفيليان (الذي عين سفيرا لبريطانيا في بغداد بعد الثورة) إلى محاولة تقييم ما تم: "لقد عاش التحالف الهاشمي البريطاني متجاوزا عصره، بينما فشل نوري السعيد – رئيس الوزراء الذي صار كهلاً جامدا، غير عابئ بشئون

الأمن – فشل في أن يكيف نفسه مع الاحتياجات السياسية للعصر.. لقد جاء الصدام، وفي يوم واحد انفصمت كل الروابط القديمة مع العراق ولن تسترد أبدا" [٢].

ولكن كيف تصرفت السياسة الإمبريالية والشركات النفطية على ضوء الوقائع الجديدة؟ من المؤكد أنها بنت مخططاتها على أساس أن إزالة النظام الملكي في العراق له آثار اقتصادية وسياسية خطيرة في جميع أنحاء العالم الحر.. ولكن لم تكن الخطط بمضمون "التكيف" مع الاحتياجات السياسية للعصر. لقد أخذت بالجزء الآخر من تقييم تريفيليان، وبنت حساباتها على أن المسألة مسألة أمن، أي يجب أن تتدخل في سياسات الدول المنتجة، وتنشط أجهزة مخابراتها على نحو أكفأ، ومن خلال تأمين السيطرة على الآبار في الكويت وإيران والجزيرة العربية، يمكن محاصرة العراق وإجهاض مطالبه، فإن أصر على التمرد يمكن خنق الاقتصاد العراقي بوقف إنتاج النفط وتصديره، وتعويض المستهلكين سهل من خلال الدول المنتجة الأخرى.. نفس السيناريو الإيراني..

(٢)

على أي حال، كيف كانت الأوضاع النفطية حين استلم الحكم الوطني مسئولياته؟ لقد نظمت العلاقات في العراق وفق أربع اتفاقيات: الأولى في ١٩٢٥، والثانية في ١٩٣١، والثالثة في ١٩٣٨ والرابعة في ١٩٥٢. وطبيعي أن كافة هذه الاتفاقيات كانت تمثل توازن القوى الذي كان سائدا، وبمعنى آخر فإن شروط الامتيازات صيغت وفق مصالح شركات الكارتل. وبشكل رئيسي يمكن أن نقول إن الأحكام العامة لهذه الامتيازات كانت تنص على:

١- قيام شركات نفط العراق ونفط الموصل ونفط البصرة باستخراج النفط وبيعه واستثماره من مجموع مساحة العراق.

٢- الشركات لا تخضع في خططها وإدارتها لأي مشاركة أو إشراف من الدولة العراقية، وكانت الامتيازات القديمة قد نصت على أن من حق الحكومة العراقية تعيين مدير واحد في مجلس مديري كل شركة، ثم عدل النص في اتفاقية شباط – فبراير ١٩٥٢ بحيث أصبح من حق العراق

تعيين مديرين اثنين، ولكن الأنظمة الداخلية للشركات نصت على التفرقة بين نوعين من المديرين، فكانت هناك دائرة واسعة من المديرين الممثلين لكل شركة من الشركات المساهمة، ويدخل في هذه الدائرة المديران العراقيان، إلاّ أن الدائرة الأضيق – والتي يختار أعضاؤها من المجموعة الأولى الواسعة هي صاحبة الصلاحيات الحقيقية في رسم وتنفيذ سياسة الشركات والتصويت على الميزانية. إن أعضاء الدائرة الأضيق كانوا يسمون بالمديرين التنفيذيين، وكان من بينهم رئيس الشركة والمدير العام الإداري. والحكومة العراقية كانت محرومة بحزم من الولوج إلى هذه الدائرة بمندوبين عنها.

٣- مدة الامتياز كانت ٧٥ سنة (تنتهي عام ٢٠١٣) وكانت الشركات حريصة على ألاّ تنص الامتيازات على ضرورة تنازلها عن بعض أرض العراق التي تستحوذ عليها خلال أي فترة من

الزمن، أي أنها احتكرت حق استغلال أو تجميد كل أرض العراق إلى نهاية الامتياز.

٤- ومع كل هذه السلطات كان طبيعيا أن تخضع عوائد الحكومة المستحقة وفق الاتفاقيات، لتلاعب مستمر، فحين كانت شركات النفط تدفع ريعا مقداره (٤ – ٦) شلنات ذهبية للطن الواحد حتى عام ١٩٥٢ اعتادت الشركات التهرب من هذا الالتزام الضئيل، فلم تدفع الريع على أساس سعر الذهب في السوق الحرة، بل على أساس السعر الرسمي الذي يقل كثيرا عنه.. فبينما كان العراق يتقاضى (٣٣٠ فلسا) كانت السعودية تتقاضى (٤٢٥ فلسا) عن الطن الواحد.. وحين عقدت اتفاقية مناصفة الأرباح عام ١٩٥٢ خضع التطبيق أيضا لتلاعب الشركات بحسابات التكلفة، كحساب الاستهلاك (أو الاندثار كما يقال في العراق) وتنفيق الريع، ونفقات البحث والحفر والإيجار المطلق وفوائد القروض ونفقات الدعاية، إلخ. وطبعا كان من شأن هذا التلاعب بالتكلفة تخفيض

حصة العراق من الأرباح إلى أقل من الـ ٥٠%
التي جاءت في الاتفاقيات[٣]

***

حين قامت الثورة كانت الجماهير الغاضبة تطالب في الشوارع بتأميم النفط، ولكن كانت القيادات المسئولة تدرك أن التأميم يحتاج تحضيرا وتمهيدا. والتحضير يتضمن البدء في تعديل هيكل العلاقة بين الدولة العراقية وشركات النفط، بحيث يصبح النفط قطاعا لا يدار بالكامل من لندن، وبعيدا تماما عن سيادة الدولة، وكانت حسابات الحكم الوطني أن العلاقات النفطية تعكس توازن القوى والأوضاع السياسية. وقد تغير التوازن وتغيرت الأوضاع، وإذن لابد أن ينعكس هذا في اتفاقية جديدة لا تحقق التأميم والسيادة الكاملة، ولكن تكون خطوة هامة نحو الهدف.

ولكن الكارتل الدولي للنفط ومن خلفه الدول الإمبريالية كانت لديها تصورات تختلف، فبمجرد أن التقطت أنفاسها، بدأت تنظر إلى العراق كحلقة صغيرة في سلسلة أعمالها الدولية المتشعبة، وإذا كانت هذه الحلقة قد انفجرت، فإن أي تساهل أمام الانفجار سيؤدي إلى نوع من "التفاعل

المتسلسل" فتتوالى الانفجارات في باقي الحلقات، وبالعكس، فإن استخدام باقي أجزاء السلسلة التي لا زالت تحت السيطرة في التصدي للتمرد العراقي سيقتل الفتنة في مهدها. وعليه، تقرر أن تتجاهل الشركات هذا التغير "المؤقت" في توازن القوى داخل العراق، وأن يترجم هذا التجاهل في موقف رفض علني لأي تساهل أو تنازل عند التعامل مع الحكم الجديد.

الموقفان كانا متقابلين، ولم يكن هناك أمل في اللقاء.

أعلن رسميا في بغداد، وبعد أربعة أيام من نجاح الثورة (أي في ١٨ يوليو – تموز) أن الحكومة قد اتخذت الإجراءات الضرورية للحفاظ على حقول النفط وعلى المنشآت النفطية، وأعربت الحكومة عن أملها في أن تتجاوب الأطراف المعنية مع هذا المنحى من أجل تنمية هذا المصدر الحيوي للثروة. وتعبيرا عن مضمون البيان، لجأت حكومة الثورة إلى أسلوب التفاوض مع الشركات بأمل التوصل إلى تفهم مشترك على ضوء الحقائق الجديدة، وبدأت بالفعل في يناير ١٩٥٩ المرحلة الأولى الطويلة من المفاوضات، وكان تشكيل وفد الشركات يمثل في حد ذاته مظاهرة قوة، تعلن

وحدة الجبهة الدولية التي يمثلها المفاوضون، فقد انضم إلى هيريدج (المدير التنفيذي لشركة نفط العراق) ستيفنز (ممثلاً للشركة شل) وفيشر (نائب رئيس شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي)، وكانت التعليمات الصادرة لهذا الوفد: رفض أي تعديلات جوهرية في اتفاقية ١٩٥٢، وقد تعثرت المرحلة الأولى من المفاوضات، ثم استمرت الاتصالات بأشكال متنوعة حتى أبريل – نيسان ١٩٦١. ولكن الشركات أصرت على رفض أي تعديل حقيقي في موقفها، وأبدت كل شركات الكارتل الدولي الموقف المتشدد لشركة نفط العراق، ولجأت إلى أسلوبها المعتاد لتأكيد سطوتها، وأنها تستطيع أن تستعيض عن النفط العراقي بزيادة في إنتاج الأقطار الأخرى المجاورة، وبهدوء صدرت التعليمات إلى المشرفين المحليين، فكانت الزيادة السنوية في إنتاج النفط خلال السنوات الثلاث للمفاوضات تتراوح بين ٥% و ١%، بينما ارتفع إنتاج النفط في إيران خلال نفس الفترة بنسبة ١٢% كمتوسط سنوي، وفي السعودية كان المعدل السنوي للزيادة ٩%، وفي الكويت ١١,٥%. بل لقد هبط إنتاج نفط العراق في شهر حرج من شهور المواجهة بنسبة ٣٠%!

أما عن المطالب التي تقدم بها المفاوض العراقي في تلك الأيام، فإن أهمها كان [٤]:

١- تعيين مدراء عراقيين بصلاحيات حقيقة في إدارة الشركات في لندن، والإشراف من قبل الحكومة العراقية على مصروفات الشركات بطريقة تضمن مصالح العراق.

٢- ضرورة مساهمة العراق في رءوس أموال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠% من مجموع رءوس الأموال المذكورة.

٣- التنازل عن المناطق غير المستثمرة من قبل الشركات تمهيدا لاستثمارها من قبل العراق.

إن الشركات لم تتصور أن هناك تغيرا في توازن القوى يتطلب قبولها بالتنازل في مثل هذه القضايا التي كانت تعتبرها غير قابلة لمجرد النقاش..

(٣)

فشلت المفاوضات، واستمرت الضغوط، وحين أعلنت الشركات أنها أوقفت – بشكل مؤقت – عملياتها في حقل الرميلة ذي الاحتمالات الغنية كان الإعلان مناسبة لإصدار القانون التاريخي المعروف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ (نشر في "الوقائع العراقية" في ١٢ ديسمبر – كانون الأول ١٩٦١)، وبمقتضى هذا القانون استردت الدولة العراقية ٩٩,٥% من الأراضي الخاضعة للامتيازات الأجنبية التي لم تستثمرها الشركات، ولم تتح للعراق من ناحية أن يستثمرها بنفسه، لقد كان هذا القانون يعني:

١- التحول من المفاوضة لاسترداد الحقوق إلى الحسم بالتشريع من جانب واحد.

٢- ويعني بالتالي أن الشركات فقدت وضعها الخاص، وأصبحت تخضع لقوانين الدولة.

٣- حرمان الشركات من السيطرة على احتياطيات غنية، وفتح الباب أمام الاستثمار المباشر أسلوبا لاستغلالها.

لقد بقي في قبضة الشركات ٠,٥٪ فقط من المساحة التي كانت خاضعة لاتفاقيات الامتياز، أي من المساحة الكلية للعراق، ولكن لم تكن هذه الـ ٠,٥٪ من الناحية العملية بالشيء القليل، فقد كانت تعني – بتقديرات ذلك الوقت – ٢٥٪ من مساحة التركيب التي يتوقع وجود نفط قابل للاستغلال الاقتصادي بها.. فأراضي العراق – من حيث احتمالاتها النفطية – غير متساوية الجودة، فمنها أراض ممتازة ومنها أراض جيدة، ومنها القريبة والبعيدة، ومنها الغنية والشحيحة، وكذلك فإن العراق – ككل قطر آخر – لا يطفو على بحر من النفط، فهناك ظروف جيولوجية أدت إلى تكوين النفط وهجرته وتجمعه في مكامن أمينة، والمساحات التي يمكن أن تصلح لاستقبال ١٠٠٠ تركيب لا تزيد مساحتها عن ٥٠ ألف كم مربع، أي حوالي ١١٪ من المساحة الكلية للعراق. ولم يكن متوقعا اكتشاف مكامن نفطية فعلية في كل هذه المساحة المرشحة، فوفقًا لأحسن الاحتمالات قدر أن التراكيب الحاوية للنفط قد تغطي ٤٪ فقط من مساحة العراق. والتراكيب الحاوية على كميات تجارية هي ٥٠٪ من التراكيب الحاوية للنفط، أي ٢٪ من

مساحة العراق، فإذا كان القانون رقم ٨٠ قد ترك للشركات ، ٠,٥% من أراضي العراق ذات الاحتياطيات الثابتة، فإن القانون يكون قد ترك للدولة العراقية أن تتحرك خلف الـ ١,٥% الباقية، ويقول الدكتور السياب: "إن مبدأ التنازل عن الأراضي أثناء مفاوضات النفط عام ١٩٦١ قد نوقش على هذه الأسس العلمية الرصينة، فوجد أن العبرة ليست بالرقعة أو بالنسبة المئوية بل بالاحتمالات النفطية في التراكيب الجيولوجية المختلفة، ومن هذا المبدأ السليم رسمت الخرائط النهائية للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١" (٥)

ولكن شركات النفط لم تكن مستعدة لسماع هذا المنطق أو غيره، وما دامت ترفض الاعتراف بحصول أي تغير سياسي مؤثر في توازن القوى، فإن ما رفضت أن تقدمه لنوري السعيد باشا لابد أن ترفض تقديمه للحكم الجديد، بل وبعناد أشد، وبالتالي أنكرت الشركات شرعية القانون رقم ٨٠، وقد علمت بنبأ القانون قبل صدوره في ختام مباحثات ١٩٦١، إذ جاء في المحضر الرسمي أنه قيل لوفد الشركات: هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما

تريدون، ونحن نأسف إذ نقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك مباغتة لكم.

فرد فيشر (رئيس الوفد) بثقة شديدة: "نشكركم على إخبارنا بذلك، وسننظر كيف ستكون النتائج"(٦)

وأعتقد أن من حق المؤرخ لهذه المرحلة أن يقول الآن إن فيشر كان محقا في هذه الثقة التي علق بها. كان القانون رقم ٨٠ خطوة هامة وشجاعة، بل كان في الحقيقة ذروة النضال الوطني لتحرير الثروة النفطية، منذ أيام مصدق، ولسنوات عديدة تالية، ولكن من أراد أن يعتلي مثل هذه الذروة ينبغي أن يعد نفسه للتحدي. والحكم الفردي لعبد الكريم قاسم لم يكن قادرا بالفعل على مواجهة النتائج المترتبة على مثل هذا القانون، والتناحر بين القوى الوطنية لم يكن يقسم فقط صفوف الجماهير العراقية، لقد كان مدمرا على مستوى العالم العربي كله. لا شك أن فيشر كان يحتفظ بهذه الصورة في ذهنه وهو يوجه الإنذار الصريح "سننظر كيف ستكون النتائج"، كان يدرك أنه في نهاية الأمر يملك الآبار المنتجة، وطالما أن الحكومة العراقية ضعيفة سياسيا، وطالما أنها تعتمد على ما تقدمه الشركات من أموال، فإن الشركات

تستطيع أن تجبرها على تجميد القانون، إن لم تتراجع بالكامل عنه.

وجه فيشر إنذاره، وتلا ذلك مباشرة تجميد الإنتاج العراقي، فلم يزد خلال عام ١٩٦٢ إلاّ بنسبة ٠,٣%، وصحيح أن الحكومة تقدمت خطوة أخرى بعد القانون رقم ٨٠، فأعدت عام ١٩٦٢ لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، ومنحت اللائحة هذه الشركة "حصر حق استثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة النفطية والهيدروكربونية الطبيعية في العراق، عدا ما هو مشمول بحكم من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١"، ولكن كان صعبا في تلك الظروف أن يخرج الأمر عن نطاق الكلام.

(٤)

إلاّ أن تجميد الموقف لم يكن حلاً، فكانت مرحلة أخرى من المفاوضات – بعد نهاية الحكم الفردي لعبد الكريم قاسم – وامتدت المفاوضات من ٥ شباط – فبراير ١٩٦٤ إلى ٣ حزيران – يونيو ١٩٦٥ في جو شديد من السرية. وكانت النتيجة تقريرا ومشروع اتفاقيتين، الاتفاقية الأولى لتعديل امتياز ١٩٥٢، والثانية لتأسيس شركة نفط بغداد.

وبمقتضى هذه الوثائق الثلاثة أعيدت الأراضي التي يحتمل وجود النفط فيها إلى الشركات وتشمل هذه (في المنطقة الجنوبية) حقل الرميلة الشمالي وحقل طوية وامتداد حقل الزبير شمالا (وفي المنطقة الشمالية) حقل جنوب كركوك وجنوب باي حسن وشمال جنبور وعين زالة – مساحة هذه الأراضي ١٩٣٧ كيلو مترا مربعا، وتحتوي على حوالي ٣٠٠٠ مليون طن من الاحتياطيات الثابتة – ولا شك أن هذا التنازل كان يعني إلغاء المضمون السياسي للقانون رقم ٨٠، فالتنازل في حد ذاته يقر بأن للشركات حقًا في هذه المناطق. ومن ناحية أخرى، فإن ما بقي للعراق بعد كل هذا التراجع هو نفط الأراضي التي يشك بوجود البترول فيها.

كان طبيعيا بعد هذا أن تجهز وثائق المفاوضات على الناتج الآخر للقانون رقم ٨٠، أي الاستثمار الوطني المباشر، وقد تكفلت اتفاقية (شركة نفط بغداد) بهذه المهمة، فقد كان مفروضا أن تكون هذه شركة مشتركة بين شركة النفط الوطنية بنسبة الثلث من رأس المال (مقابل تنازلها عن ٣٣ ألف كيلومتر مربع) وبين شركات الكارتل المؤلفة لشركة نفط العراق بنسبة الثلثين.

برر الوفد المفاوض هذه التنازلات الجوهرية وغيرها بأنه "تبين أن هذا الجمود الذي صاحب صناعة النفط في العراق منذ صدور القانون رقم ٨٠ حتى الآن، لا يمكن إزالته إلاّ برضوخ الشركات لأحكام القانون وتطبيقه عليها برضاها".. وبالنسبة للتنازل عن الدور المستقل لشركة النفط الوطنية قيل إنه "تبين أن مجرد تأسيس الشركة الوطنية لا يكفي لتحقيق هذا الغرض (ممارسة عمليات النفط)، إذ لابد من حسم المشكلة القائمة مع الشركات العاملة في العراق".. ثم إنه "لا يمكن للشركة الوطنية أن توظف عشرات الملايين من الدنانير لإنتاج النفط في تلك الأراضي، ولا تتمكن من إيجاد الأسواق لبيع هذا النفط؛ لأنها لا تتمكن

طبعا من مقاومة الاحتكارات العالمية التي تسيطر على هذه الأسواق، كما لا تتمكن من التعاقد مع شركات أجنبية لضمان التسويق؛ لأن تلك الشركات لا تدخل في عقد كهذا على نفط متنازع عليه بين الحكومة وبين شركات الاحتكار العالمي، وبالتالي المجازفة بمستقبلها"(٧).

لقد آثرت نشر مقتطفات من هذا التقرير؛ لأنها ذكّرتني بنفس ما قيل من مبررات ضد التأميم بعد ثورة تموز – يوليو ١٩٦٨(*)، وفي الحقيقة فإن الأسباب التي ترفض التأميم تكون في نفس الوقت أسبابا لطلب الاستسلام أمام الشركات، إلاّ أن مقاومة القوى الوطنية والتقدمية عصفت بهذه المشروعات التي قامت على تواطؤ مكشوف، واستقالت وزارة طاهر يحيى وتطورت الأمور على إثر ذلك في اتجاه مضاد فصدر القانون رقم ٩٧ (٦ آب – أغسطس ١٩٦٧) الذي أكد المبادئ الأساسية للقانون رقم ٨٠، ودور ومساحة شركة النفط الوطنية.. وعين طريق الاستثمار النفطي لهذه الشركة بأنه عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الاشتراك مع الغير.. لقد كان القانون – كما علق الدكتور

(*) راجع الفصل الأول.

محمد سلمان حسن – خطوة إلى الأمام على طريق التحرر النفطي من حيث المبدأ، إلا أن قيمته الحقيقية تتوقف على التطبيق السليم(٨). وهذا التطبيق السليم لم يكن ممكنًا دون سلطة سياسية قادرة على تحدي الاحتكارات التي ظلت ترفض الاعتراف بمضمون القانون رقم ٨٠، وبحق العراق في إنتاج النفط من المناطق التي انتزعها القانون من بين براثنها، كانت الشركات تثق تماما في قدراتها على التحدي والعجرفة، وحين قال مسئول كبير في ذلك الزمان لمندوبي الشركات: إن صلفهم قد يدفع السلطات إلى التأميم، كان الرد: نرجوك أن تفعل!

كانت واثقة أنه لن يفعل، واستمر الضغط بدرجة أو أخرى من أجل "الترويض" وانتزاع التراجعات. في الفترة التي انقضت منذ توقيع اتفاقية عام ١٩٥٢ حتى نهاية ١٩٦١، كان معدل النمو السنوي لإنتاج النفط العراقي في المتوسط حوالي ١١,١% ولكن نهاية عام ١٩٦١ – كما أوضحنا – شهدت صدور القانون رقم ٨٠ فانخفض متوسط معدل النمو السنوي منذ ذلك التاريخ، أي منذ ١٩٦٢ حتى ١٩٧٠، إلى ٤,٧% وأصاب هذا العقاب الاقتصادي العراقي

بخسارة في الداخل تقدر بحوالي ٥٥٠ مليون دينار عراقي. ولا يمكن أن يكون الأمر غير عقاب، فالمتوسط السنوي للزيادة في إنتاج نفط الشرق الأوسط كان ١٣% خلال نفس الفترة (١٩٦٢ – ١٩٧٠) ومعدل الزيادة في استهلاك النفط في العالم كان ٩% سنويا، وتكلفة إنتاج النفط العراقي تكاد أن تكون أقل كلفة في العالم، ولكن كل هذه الاعتبارات الاقتصادية المواتية كان يقابلها أن العراق كان مشاغبا بادي التذمر وهذا اعتبار سياسي.. وفي مسائل النفط تأتي السياسة أولاً..

***

وبالمناسبة لم يعد هذا الكلام تحاملاً أو تكهنًا، فمع مضي الزمن كشف سادة النفط عن أسرار لعبتهم، وأنتوني سامبسون يكتب: "إن نقمة العراق على الشركات أصبحت أكثر حدة بعد ثورة ١٩٥٨، فقد ساعد العراق على دفع العرب الآخرين إلى مواقف راديكالية، وساعد على قيام "الأوبك"، ولكن إنتاجه من النفط تخلف أثناء ذلك، رغم أن احتياطياته كانت أكثر من احتياطيات إيران"، ويستطرد المؤلف قائلا: إن وجود مصادر متعددة لإنتاج النفط تحت يد

الشركات العملاقة مكّنها دائما من المناورة الواسعة، وهو ينقل عن هوارد بادج: إن إنتاج أقطار الشرق الأوسط للنفط، زاد بتلك المعدلات المرتفعة بفضل تخفيض معدلات الزيادة في إنتاج العراق. والربط بين المواقف الراديكالية وبين خفض الإنتاج لم يتركه بادج للاستنتاج، فأي بلد يقيم صعابا كثيرة في وجه الشركات يعطي ذريعة مفيدة لخفض إنتاجه. وحسب صياغة هوارد بادج شخصيا "إنهم في بعض الأحيان يسهلون علينا اتخاذ قرار الخفض: بأن يخِلوا بالاتفاقية – كما حدث في العراق – عندها يمكن أن نقول لهم: اذهبوا إلى الجحيم" ويعلق سامبسون الذي نقل هذا الحديث عن هوارد بادج، بأن "العراق أصبح بمثابة تحذير جديد أمام الآخرين، تماما كإيران تحت حكم مصدق"(٩).

وقد حدث أن اشتدت مطالبات الشاه بزيادة معدلات الإنتاج من إيران خلال عام ١٩٦٦، كانت السلطات الإيرانية ترى أن هناك محاباة للسعودية، وهوارد بادج كان مشغولاً بالاتصالات مع كل من الدولتين، وحين اشتكى الشاه إلى الخارجية الأمريكية صارحه جيم أكينز (خبير شئون النفط لوزارة الخارجية) بأنه لا يمكن أن يتفق مع وجهة النظر

الإيرانية، وقال بنفس الصراحة إنه "إذا أصبح الإيرانيون استفزازيين جدا، فإنهم قد يشاطرون العراق في مصيرها"[(١٠)].

لم يعد الأمر سرا إذن.. قد يقال، ولكن من هو بادج؟ والتعريف بالرجل يبدأ بالتنويه بأن شركات الكارتل السبعة (أو الثمانية) تترابط جميعا في مشروعات مشتركة، وفي مركز هذه الحلقة تتربع شركة إكسون الأميركية (أو – إسو) فهي شريك في أرامكو، وفي الكونسورتيوم الإيراني، وفي شركة النفط العراقية. وسيد الحلقة الذي قاد المفاوضات في الشرق الأوسط، هو مدير أعمال شركة إسو طوال العشرين عاما الماضية: السيد هوارد بادج.

الفصل الرابع

حركة التفاف حول القلاع

(١)

في السادسة مساء أعلن الرئيس أحمد حسن البكر بيانًا عن تصفية "الزمرة المتآمرة على الحزب والثورة – زمرة النايف والداود"، وكان هذا الحدث يعني أن قيادة الدولة أصبحت بالكامل في يد حزب البعث بدءا من ٣٠ تموز – يوليو سنة ١٩٦٨.. ولذلك كان طبيعيا أن يتضمن بيان الرئيس الخطوط العامة لبرنامج السلطة الجديدة، وكان لابد من التطرق إلى موضوع النفط، فتحدث البيان عن "انتزاع حقوق العراق المشروعة في ثرواته النفطية، وإزالة كل الحيف الذي أصاب العراق نتيجة تهاون الحكومات الرجعية السابقة، وتآمرها على حق الشعب في الحصول على عوائد ثرواته كاملة، واستثمار نفطه بالشكل الذي يحقق له سيادته الكاملة ويعود عليه بما يحقق له تقدمه".

ولا شك أن هذه الكلمات اختيرت بعناية شديدة، فهي التزام بالأهداف العامة للنضال، ولكنها تجنبت قصدا أي تحديد دقيق، فكيف تنتزع الحقوق؟ وما هي الحقوق المشروعة أصلاً؟.. إلخ.

كل هذه الأسئلة كان مقصودا أن تترك مفتوحة. فالسلطة الثورية الجديدة، لم تكد تستقر، ولا معنى في تلك اللحظات للمزايدة، أو لكشف الوراق والنوايا التي تعجل بصدامات لم تتهيأ ظروفها بعد. ومن ناحية أخرى فإن قيادة الحزب بعد الوصول إلى السلطة، أصبحت في وضع يختلف تماما، لقد وصل الحزب إلى السلطة، في هذه المرة الثانية، بعد أن عركته التجارب، ووفقًا لهذه التجارب كان واعيا بأن تأميم النفط لا يمكن تحقيقه إلاّ عبر ثورة شاملة، وهو يتطلب بالضرورة إعدادا ومراحل. والجماهير في العراق – كما في كل الأقطار العربية – كانت تعيش سنوات يأس قاتل، بعد هزيمة حزيران – يونيو وما سبقها من اقتتال لامبدئي بين القوى التقدمية.. لم تكن الجماهير العراقية والعربية في حاجة إلى اجترار الشعارات الطنانة، والاستماع إلى الكلمات الكبيرة.. والتأميم لم يعد يحتاج إلى مزيد من شرح مزاياه. المطلوب من الرأي الذي يدعي أنه ثوري وتقدمي – وخاصة إذا وصل إلى الحكم – أن يتفضل وينفذ.

لابد إذن من الشروع في التنفيذ فورا، وحتى دراسة المراحل والخطوات الانتقالية باتجاه التأميم لم تكن تحتاج إلى

عناء كثير، فالسلطة الجديدة ستبدأ من حيث انتهت مسيرة النضال السابق، وقد وصل هذا النضال إلى خطة نظرية صحيحة، فالهجوم الوطني من أجل تحرير الثورة النفطية يمكن أن يكون ذا شعبتين:

الشعبة الأولى في اتجاه التحرش بشركات الكارتل صاحبة الامتيازات، والضغط عليها إلى أقصى حد ممكن للحد من سطوتها واستغلالها، وشعبة الهجوم الثانية تنطلق في اتجاه إنتاج النفط بالجهود الوطنية من المكامن التي استردتها الدولة بمقتضى القانون رقم ٨٠. ولا شك أن كلا من شعبتي الهجوم تساند الأخرى، فتطوير الهجوم في اتجاه الشعبة الأولى يفتح آفاقًا أوسع أمام الاستثمار الوطني المباشر؛ لأن احتفاظ الشركات الامتيازية بوزنها الضاغط الكبير داخل النظام الاقتصادي والسياسي في العراق، وبعلاقاتها الدولية المؤثرة، يصعب من مهمة إنتاج وتسويق النفط وطنيا. وفي نفس الوقت فإن تطوير الهجوم في اتجاه الشعبة الثانية يدرب الكادر العراقي على مهام التخطيط والتسويق التي تحتفظ الشركات الاحتكارية بأسرارها وتحيطها بجو من الغموض المفزع، وكذلك فإن تحقيق موارد

نفطية من الاستثمار الوطني يخفف من إحساس الشركات الامتيازية بأنها تملك وحدها مفاتيح الخزانة العراقية. إن الهجوم في اتجاه الاستثمار المباشر يسهم في تطويق "القلاع الرئيسية" ويضعف تحديها.. وفي نهاية الأمر، فإن شعبتي الهجوم تنتهيان إلى هدف واحد هو التحرير الكامل للثروة النفطية.

كانت هذه هي الخطة، وكان القانون رقم ٨٠ محاولة لهجوم في اتجاه المحاصرة، والخطة لا غبار عليها، ولا معنى لإعادة دراستها، المطلوب دراسته من أي قيادة جادة هو فقط الحسابات العملية وفق البيانات والإمكانيات التي يتيحها موقع السلطة من أعلى.. ثم الشروع فورا في العمل. وهذا – بالتحديد – هو الأمر الصعب، تماما كأمر القصة القديمة حول خطة تعليق الجرس في عنق القط لكي ينبه الفئران. الخطة جميلة، ولكن من يعلق الجرس؟.. وكيف؟. هذه هي القضية.

إن الشركات كانت تدرك – بطبيعة الحال – الهدف من مطالبتها بالاشتراك في الملكية والإدارة، فهذا تغيير في هيكل العلاقة، وإذا تحقق فلابد أن يتلوه – في ظل حكم

ثوري – تأميم كامل. والشركات كانت تدرك أيضا الهدف من مطالبتها برد بعض الأراضي التي في حوزتها لكي تستثمر وطنيا، وكانت تدرك أن هذه هي شعبة الهجوم الثاني التي لن تلبث أن تسهم في اقتلاعها، الذي هو هدف منشور ومعلن للقوى الوطنية والتقدمية، كانت تدرك أنها لو سلمت في "أ" فلابد أن يؤدي هذا إلى التسليم في "ب" وهذا يقود إلى "ج" وهكذا. ولذلك رفضت قبول أي زحزحة عن مواقعها القائمة التي تؤمن سيطرتها الكاملة، ورفضت بالتالي القانون رقم ٨٠ الذي فهمت أنه النقطة "أ" أو المدخل إلى التغيير الشامل. كان موقف الرفض مفهوما، فالشركات كانت واعية طبعا لأبعاد اللعبة، وكان اللعب من الطرفين بأوراق مكشوفة، وكذلك كان الرفض مفهوما؛ لأنها قدرت أن توازن القوى مازال يمكنها من فرض استمرار الأمر الواقع. وقد نجحت فعلاً في تجميد القانون رقم ٨٠ وفي التحايل على مضمونه لسنوات.

(٢)

والآن جاء حكم جديد، وجدية الحكم – في المجال النفطي – ستختبر على ضوء الإقدام في تنفيذ الخطة عمليا. ولقد بدأت قيادة البعث بقبول التحدي وقررت أن تكون شعبة الهجوم الأساسي في المرحلة الأولى نحو الاستثمار الوطني، على أساس أن التقدم الفعلي في هذا الاتجاه، تثبيت لشرعية القانون رقم ٨٠، وبرهان على أن نظام الحكم الجديد يختلف عن الأنظمة السابقة، فتبدأ المناوشات والاحتكاكات "بالقلاع الرئيسية" من مركز أقوى.

كان هذا هو القرار.. وفورا بدأ العمل، فبمجرد استقرار ثورة ١٧ – ٣٠ يوليو، وبعد قرار التوجه المركز نحو الاستثمار الوطني المباشر، تم إقرار التشكيلات الإدارية والأنظمة الداخلية لشركة النفط الوطنية العراقية، وبعدها حدد مجلس إدارة الشركة الخطوط العريضة لسياستها النفطية، وفي إطار هذه الخطوط وضعت مجموعة فنية الحجر الأساسي لخطة السنوات العشر الأولى.

وكان لابد بعد هذا من تدبير الإمكانيات المالية والفنية، فقد قامت الشركات الاحتكارية بنشاط واسع مستغلة

نفوذها داخل الكارتل العالمي، من أجل التأثير على الجهات المختلفة في العالم وحثها على عدم التعاون مع شركة النفط الوطنية، فوضعت الصعاب أمام تشكيل شركات عراقية – أجنبية للقيام بخدمات الجيوفيزياء والاستكشاف والحفر، كما استعملت الضغوط والتهديدات على المجهزين الغربيين لإرغامهم على عدم تزويد شركة النفط الوطنية العراقية باحتياجاتها من الآلات والمعدات النفطية.. ولقد نجحت الشركات الاحتكارية في بادئ الأمر في التأثير على بعض الجهات الأجنبية التي كانت مستعدة للتعاون مع شركة النفط الوطنية العراقية في مجال استغلال الأراضي، بحيث إن تلك الجهات قدمت شروطًا مالية بخسة، لا تضاهي ما هو سائد في الاتفاقيات التي حصلت عليها الدول المنتجة المجاورة، بحجة أنها ستتحمل مجازفة كبيرة بعملها في العراق نتيجة محاربة الشركات الاحتكارية لها في المجال الخارجي(١).

كان لابد من مواجهة الصعاب، وكانت المعطيات الإيجابية لعالمنا المعاصر تساعد.. إن قيام صناعة النفط الوطنية "يتطلب مستوى فنيا متقدما واحتياجات مالية ضخمة وإمكانيات تسويقية كبيرة، يفتقر إليها بلد مثل العراق بحكم

انتمائه إلى بلدان العالم النامية. إن توفير هذه المتطلبات المهمة، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع المتعددة الأخرى التي تدخل ضمن خطة البلاد الإنمائية، يستلزم التعامل مع أطراف خارجية ذات قدرات مالية كبيرة وكفاءة فنية عالية، ولكن مع ذلك تبقى القضية الرئيسية، وهي إيجاد الأطراف التي تتعاون بنزاهة مع العراق، وهذا الأمر يعني ببساطة إيقاف التعامل مع المؤسسات ذات الطابع الاستغلالي والتوجه نحو أطراف تتعامل على أسس أخرى، يقوم طابعها على أساس التعاون والمنافع الاقتصادية المتبادلة، ومن هنا حصل التحول في ارتباطاتنا النفطية باتجاه الدول الاشتراكية الصديقة حيث تسود النيات الحسنة والتعامل الشريف البعيد عن روح الاستغلال".

وفق هذا المفهوم، توالت الإجراءات: تشكلت لجنة المتابعة لشئون النفط وتنفيذ الاتفاقيات (ستة أعضاء من قيادة الحزب برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، وتتبعها سكرتارية فنية)، وخولت اللجنة – كما يدل اسمها – صلاحيات التصرف من أجل تنفيذ الخط السياسي الذي أقرته

القيادة في مجال النفط، وفي نفس العام (١٩٦٩) عقدت اتفاقيات هامة:

- في ٢١ حزيران – يونيو ١٩٦٩ عقدت اتفاقية بين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة "شينو إكسبورت"، وتعهدت المؤسسة السوفييتية بتجهيز الشركة العراقية بكافة الأجهزة والمعدات والخبرات الفنية اللازمة لإقامة صناعة النفط الوطنية، لقد اخترقت الاتفاقية الحصار التكنولوجي الذي مارسته الاحتكارات النفطية وساهمت أيضا في حل مشكلة التمويل، فنصت على أن تقدم مؤسسة "مشينو إكسبورت" قرضا لشركة النفط الوطنية يبلغ ٢٥ مليون دينار عراقي وبفائدة ضئيلة لاستعماله في استيراد الأجهزة والمعدات التي تحتاجها الشركة في عملياتها من المؤسسة السوفيتية.

- وفي ٤ تموز – يوليو من نفس العام وقعت اتفاقية جديدة تؤكد نفس الاتجاه الجاد للهجوم، فقد عقدت الحكومة العراقية اتفاقية مع حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني لتطوير صناعة النفط الإنتاجية. وفي هذه الاتفاقية حصل العراق على قرض يبلغ

٢٤ مليون دينار عراقي بفائدة ٢,٥% تحتسب على الجزء المستخدم من القرض. وهذا المبلغ – الذي نصت الاتفاقية على إمكان تجاوزه – يستعمل لمواجهة نفقات المؤسسات السوفييتية التي تقوم بتنفيذ بعض المشاريع اللازمة لصناعة النفط الوطنية. أما تسديد هذه القروض فلم يكن عسيرا على الاقتصاد العراقي، فهو يتحقق بشحنات من النفط الخام الذي تسهم هذه التجهيزات في إخراجه من حقول شركة النفط الوطنية.

- وفي ٢١ تشرين الأول – أكتوبر سنة ١٩٦٩ عقدت شركة النفط الوطنية اتفاقية مع مؤسسة "كيمو كومبلكس" المجرية لحفر أربعة آبار في حقل الرميلة الشمالي، وقد نصت الاتفاقية على أن الجانب المجري يقدم قرضا مقداره ١٥ مليون دولار لشراء المواد والمعدات ولتغطية نفقات الخدمات التي يقدمها المجريون، وقد أبدى الجانب المجري استعداده لابتياع النفط الخام المستخرج إذا توفرت وسائل نقله.

***

أرجو أن يتنبه القارئ هنا إلى الدلالة الخطيرة لهذه الاتفاقيات في عام ١٩٦٩، فهذه الاتفاقيات ليست مجرد معونات مالية وفنية تقدمها دول اشتراكية إلى دولة نامية، طبعا حتى في هذا الإطار تكون الاتفاقيات مزعجة للدول الغربية، ولكن درجة الإزعاج تزداد حدتها جدا، حين تكون الدولة النامية دولة نفطية، وحين تكون المساعدة في مجال النفط بالذات، فالنفط سلعة ذات أهمية استراتيجية أولى، والسياسة الغربية والأميركية تركز على احتكار تكنولوجيا وإدارة هذه الصناعة خارج الدول الاشتراكية، وكسر هذا الاحتكار بالمعونات السوفييتية. يخلّ إخلالاً خطيرا بإمكانية استمرار السيطرة على مصادر إنتاج النفط خارج المعسكر الاشتراكي، ويضاف إلى هذا أن المساعدات السوفييتية كانت لاستثمار حقل شمال الرميلة، أي لاستثمار منطقة تتنازع عليها شركات الكارتل مع الدولة العراقية، وبالتالي فإن المساعدات في هذه الحالة تصبح أخطر دلالة، فهي لا يمكن أن تحسب كمساعدات فنية مالية وفقط، إنها أيضا دعم سياسي لتحويل القانون رقم ٨٠ إلى أمر واقع، ودعم بالتالي لموقف دولة تناضل ضد الاحتكارات لتحرير ثروتها النفطية.

إن طارق عزيز لم يكن مبالغًا حين قال: "إنه إذ كان من المفيد التشبيه، فإن الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي على استثمار نفط شمال الرميلة وطنيا، يعادل من حيث الأهمية التاريخية، إقدام مصر في عام ١٩٥٥، على كسر طوق السلاح من البلدان الاشتراكية"[٢]. وقد كتب جو ستورك: "إن اتفاق الشركة الوطنية مع الاتحاد السوفييتي، وصفه الخبراء بأنه يشكل التطور الأهم في التاريخ الحديث لصناعة النفط"[٣].

***

كان طبيعيا أن تدور العجلة في خط مكمل داخل العراق، وبالفعل خرجت شركة النفط الوطنية العراقية من قوقعتها في بغداد، وافتتحت (في حزيران – يونيو ١٩٦٩) فرعا لها باسم "المديرية العامة لشركة النفط الوطنية في البصرة"، لم يكن هناك اهتمام بالمظهريات، فالمقر كان متواضعا في مبنى إحدى المدارس، ومن هذا المقر بدأ التمهيد الفعلي للعمل في حقل الرميلة الشمالي، ووضع حجر الأساس لمشروع تطوير واستثمار الحقل في ١٥ تموز – يوليو سنة ١٩٦٩.. وفي بداية عام ١٩٧٠ كانت أولى

معدات الحفر قد وصلت.. وفي شباط - فبراير سنة ١٩٧٠ صدر قانون رقم ٢٤ ليسد الثغرة التشريعية في القانون رقم ٨٠، فهذا القانون كان يحمل مادة شهيرة (المادة الثالثة) تنص على أن "لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص أراض أخرى لتكون احتياطيا للشركات، على ألا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة" وكانت هذه المادة كعب أخيل - من الناحية التشريعية - في القانون رقم ٨٠، فقد تركت أملاً وبابا خلفيا مفتوحا يمكن للشركات أن تلج عن طريقه إلى أهم ما كانت تسيطر عليه، في حالة توفير شروط سياسية مواتية، ولا شك أن إلغاء المادة الثالثة كان دليلاً آخر على أن الثورة ليست مستعدة للتفاهم حول القانون رقم ٨٠[٤].

(٣)

ولكن الشركات لم تكن قد تلقت هذه الرسائل أو لم تكن قد فهمتها، حين بدأ التحضير لجولة مفاوضات سرية..

وقد حذر الرئيس البكر في الذكرى الثانية لثورة ١٧ – ٣٠ تموز، (أي في ١٧ تموز – يوليو ١٩٧٠).. حين قال: "إننا نعلن أن حكومة الثورة سوف لا تألو جهدا في الحصول على حقوق العراق، ولن تقبل بأية مماطلة أو تسويف أو التفاف على هذه الحقوق"، وأضاف "إن العراق لا يمكن أن يقبل شروطًا تعجيزية ومطالب عفا عليها الزمن مقابل حصوله على حقه الطبيعي في تنفيق الريع، إن مثل هذه القضايا الحيوية لمصلحة شعبنا لا يمكن أن تترك بعد الآن للزمن، بل إن حكومة الثورة مصممة على معالجتها واتخاذ كافة الخطوات التي تراها مناسبة لضمان حقوقنا المشروعة"

إن الرئيس لم يعلن في ذلك الحين عن المفاوضات مع الشركات، ولكن نستطيع الآن أن نفهم أسباب حدة النبرة والتحذير، فقد بدا أن الشركات كانت لا تزال تتجاهل ما يدور حولها، ورفضت من جديد أن تظهر أي قدر من

المرونة حتى في أمور تبدو سهلة، كموضوع تنفيق الريع(*) الذي حسم أمره في كل الدول النفطية، فقد كانت الشركات تصر على ربط موافقتها على تنفيق الريع بتنازلات أساسية من جانب العراق تقضي على مضمون القانون رقم ٨٠، والقضية المحورية التي أثارها الوفد العراقي في هذه

(*) الريع في الصناعات الاستخراجية اصطلاح يطلـق علـى الدخل الذي يحصل عليه مالك المصدر الطبيعي بصـفته مالكـا لهـذا المصدر. ولا فرق بين أن يكون المالك دولة (كما هو الحال في العراق مثلا) أو فردا (كما في الولايات المتحدة)، وفي الحالين يحصل المالـك على الريع. ومفروض أن هذا الدخل لا علاقة لـه بالضـرائب التـي تحصلها الدولة على أرباح عمليات استخراج واستغلال النفط.. ولكـن هذا الفصل بين الريع والضريبة لم يكن متبعا في علاقة الشركات مـع دول "الأوبك" لفترة طويلة، وقد ألحق هذا غبنًا في حساب نصيب الدولة المنتجة للنفط. فالعراق مثلا كانت تحصل على (٥٠%) من الأربـاح، ولكن كان الريع يدخل في هذه النسبة. وتنفيق الريع يعني إدخال النسبة التي تعطى للدولة مقابل الريع (وهي في حالة العراق كانت ١٢,٥%) ضمن نفقة الإنتاج، كشيء مستقل عن نسبة الـ ٥٠%، فهـذه النسـبة الأخيرة هي الضريبة التي تتقاضها الدولة من ربح الشركة، وهـو (أي الربح) = ثمن – نفقة الإنتاج (وضمنها الريع). ومن هذا الريح تحسب نسبة الـ ٥٠%.

المفاوضات كانت تتعلق بالاتفاق على معدلات معقولة ومستقرة لزيادة الإنتاج، وقد رفض ذلك تماما، وأقصى "ما تفضلت" الشركات بتقديمه في أيلول – سبتمبر سنة ١٩٧٠ كان عبارة عن دفعات من المال على حساب تنفيق الريع وتخصم من مستحقات العراق عند التسوية النهائية لهذا الموضوع. وكذلك زيادة الإنتاج من الحقول الجنوبية إلى معدل ٢٨ مليون طن.

طبعا لم يكن ممكنًا لقيادة ثورية أن تقبل مثل هذه النتيجة، فإصرار الشركات على التحايل والالتفاف حول القانون رقم ٨٠ يعني أن الشركات لا زالت تصر على هيكل العلاقات القديم الذي يلغي أي سيادة للدولة على الصناعة النفطية، وإنها تصر بالتالي على أن تكون المفاوضات في إطار الهيكل القائم من أجل بعض التحسينات الجزئية.. وحتى في إطار التحسينات الجزئية التي تزيد عوائد الدولة في ظل النوع القائم من العلاقات، كانت تبدي صلفًا غريبا.

كانت المفاوضات في الحقيقة نوعا من المناوشات الاستطلاعية وحين عقدت قيادة الحزب اجتماعا لمناقشة نتائج الجولة خلصت إلى أن الشركات لا زالت تصر على

المواجهة، وأنها لم تصل حتى إلى فكرة أن تتراجع خطوة مع محاولة الاحتواء بعد ذلك. وبالتالي كان التقدير أن إمكانية التعايش بين الحكم الوطني وبين الشركات على أرض العراق، لفترة طويلة، غير واردة، وصدر القرار بالتأهب لصدام كبير، وكان على لجنة المتابعة أن تعد نفسها، وانعكس هذا في تسريع العمل باتجاه الاستثمار الوطني.. وفي مناقشات ومداولات مكتومة حول التأميم.

أما الشركات فلا شك أنها قامت بدورها بتقييم الموقف على ضوء الجولة الاستطلاعية الفاشلة، وأغلب الظن أنهم لاحظوا تصلب موقف الوفد العراقي، ولكن ظلت التقديرات أن بالوسع وقف تقدم الخصوم نحو أي أهداف "متطرفة" وإلاّ فإن وسائل التأديب جاهزة.

الفصل الخامس

تصعيد الهجوم في الجبهة الجنوبية

(١)

حين بدأ الحفر في البئر الأولى في النخيلة (شمال الرميلة – ١٥ تموز – يوليو ١٩٧٠) كان المجريون يقودون العمل، والعراقيون يشتركون ويتعلمون، وحين بدأ الحفر في البئر الثانية (٢٣ أيلول – سبتمبر ١٩٧٠) كان الكادر العراقي يتولى العمل كاملاً على جهاز الحفر الذي تم استيراده من الاتحاد السوفييتي، ونجحت السواعد السمراء في مهمتها تماما، وأصبحت البئر معدة للإنتاج في نهاية شباط – فبراير سنة ١٩٧١.

***

قبل زيارتي لحقول الجنوب، كنت أشاهد على الخرائط خطا فاصلاً بين حقل الرميلة الشمالي وحقل الرميلة الجنوبي، ولكن على الطبيعة لن تحتاج لشرح الجيولوجي لتستنتج أن الخط وهمي، فالشمالي والجنوبي شطران من حقل واحد عملاق. شركة النفط الوطنية كانت تثقب الأرض في الشمال، وشركة نفط البصرة كانت تنتج من نفس الحقل ناحية الجنوب.

وحين تتوجه من مدينة البصرة نحو الشمال الشرقي إلى منطقة الرميلة (حوالي ٦٠ كيلو مترا) ستصل إلى مواقع العمل في الرميلة الشمالي، وحين تمضي بك السيارة سيقال لك دون أن تشعر: إنك الآن في الرميلة الجنوبي.. وفي الحقيقة لم تكن شركة النفط الوطنية في حاجة إلى حفر آبار اسكتشافية(*) ولم تكن هناك حاجة أيضا إلى آبار تقييمية (**)

(*) الآبار الاستكشافية من أعقد عمليات الحفر لقلة المعلومـات الجيولوجية عن الطبقات المراد اختراقها، والهدف من حفر مثل هـذه الآبار هو دراسة المنطقة جيولوجيا، وبالإضافة إلى دراسـة الطبقـات الحاوية للمواد الهيدروكربونية – إن وجـدت – وقيـاس ضـغوطها، وسمك الأجزاء الحاملة للبترول ، وكذلك نوع النفط وخواصه الفيزيائية والكيماوية، وتعد برامج الحفـر للآبـار الاستكشـافية علـى ضـوء المعلومات المستقاة من المسح الزلزالي، والمعلومـات المقارنـة فـي المناطق المجاورة.

(**) أما الآبار التقييمية فيجري حفرها في حالة التأكد من وجود مكمن هيدروكربوني، والهدف من هذه الآبار تحديـد معـالم المكمـن واحتياطيه، وتعميق دراسة الطبقات المحفورة في الآبار الاستكشـافية، وفقًا لهذا تحدد مواقع الآبار الإنتاجية والتطويريـة، والمسـافة بينهـا، ويحدد العدد المطلوب. هذه الآبار عادة أقل كلفة وتعقيدا مـن الآبـار الاستكشافية.

فالبئر الأولى والبئر الثانية، وكافة آبار المرحلة الأولى، كانت آبارا تطويرية أو إنتاجية، وعملية الحفر لآبار من هذا النوع أقل تكلفة وأكثر يسرا، وقد حددت الدوائر الفنية في شركة النفط الوطنية عدد الآبار اللازمة لتطمين مرحلة الإنتاج الأولى المستهدفة (٥ ملايين طن سنويا) بعشرة آبار، وكان مطلوبا – في نفس الوقت – أن تتم أعمال الحفر في أقصر وقت ممكن. المجريون أعدوا أربع آبار، وشركة النفط الوطنية قامت بعمليات تدريب سريع لأعداد كبيرة من الكادر العراقي، وتعاقدت مع كوادر عربية (كادر الحفر المصري كان حائزا على سمعة عالية) وهندية، وساعد السوفييت أيضا.. وفي ١٥ أيلول – سبتمبر سنة ١٩٧١ كانت الآبار العشرة معدة للإنتاج.

ولكن ليست المسألة مجرد برنامج لحفر عدد من الآبار، فلابد أن يكون الحفر في نطاق تخطيط متكامل (وهذا هو الدرس الأول الذي يجب على الكادر الوطني أن يتعلمه) فمع تنفيذ برنامج الحفر للمرحلة الأولى، لابد من دراسات لتنمية الحقول ووضع برنامج التوسع في الإنتاج للمرحلة الثانية.. ولابد أن يصاحب كل هذا برامج متوازنة لشبكة

المشروعات الضرورية للإنتاج والنقل والتحميل. وكذلك لمجموعة الخدمات والمرافق. وبعد تحديد أنواع وأحجام المشروعات لابد من اتفاقات لتوريد التجهيزات، ولابد من تناسق بين تواريخ الورود وبين الانتهاء من الإنشاءات المدنية المحلية حتى لا يتأخر نصب المعدات.. إلخ.

قضية كبيرة ومعقدة – وهي طبعا أكثر تعقيدا جدا مما ألمحت في الفقرة السابقة – ولكن لابد من مواجهة المسئولية، ولا حل إلاّ بالتعلم أثناء الممارسة، ولا مانع طبعا من الاستعانة بأي خبرة خارجية.

المهم، تنفيذًا للخطة الموضوعة، كانت الآبار العشرة – لإنتاج المرحلة الأولى – جاهزة في ١٥ أيلول – سبتمبر، وبعد نهاية الحفر كان الخبراء السوفييت قد أنجزوا مهامهم، فأقيمت محطة عزل الغاز ومحطات الضخ ومستودعات خزن النفط الخام في الرميلة والفاو (جنوب محافظة البصرة) وتم مد وتغليف ودفن خط أنابيب نقل النفط الخام من حقل الرميلة الشمالي إلى ميناء الفاو.. كذلك أعدت الشركة بمساعدة مصلحة الموانئ العراقية، ميناء الفاو لاستقبال ناقلات النفط حمولة ٣٥ ألف طن.

ولكن لا وقت للراحة. فلابد أثناء كل هذا الإنجاز من التحضير للمرحلة الثانية، فتعاقدت شركة النفط الوطنية مع "تكنو إكسبورت" (أيار – مايو سنة ١٩٧١) لإعداد الدراسات الاستشارية الخاصة بتطوير وإعداد حقل الرميلة الشمالي للمرحلة الثانية التي ترتفع بواسطتها الطاقة الإنتاجية من ٥ ملايين طن إلى ١٨ مليونًا. وكان تطوير الرميلة جزءا من الخطة العشرية لتنمية قطاع النفط التي أعدت في ذلك الوقت (٤٩٨ مليون دينار). وكانت الخطة تشمل عمليات المسح الجيولوجي والزلزالي ومشاريع الحفر الاستكشافي والتطويري والإنتاجي ومشاريع النقل (خطوط الأنابيب – الناقلات – الموانئ) ومشاريع الهندسة المدنية وبناء المختبرات ومشاريع استثمار الغاز الطبيعي.. إلخ.

***

بين هذا الخصم كان ميثاق العمل الوطني – الذي أعلنته قيادة البعث – في ١٥ تشرين الثاني – نوفمبر سنة ١٩٧١، يقول تحت عنوان "سياسة النفط والمعادن":

"يشكل النفط في هذه المرحلة المورد الأساسي في اقتصاد البلاد، ويقوم بدور حاسم في تعيين مستقبلها السياسي

والاقتصادي، وبسبب هذه الأهمية الاستثنائية للنفط في حياتنا، لعبت الشركات الاحتكارية الأجنبية، وما زالت، أدوارا خطيرة في تهديد استقلال البلاد، والتآمر على قواها الوطنية والتقدمية، وعلى طموح الشعب لتحقيق الحرية والتقدم.

ومن الطبيعي أن يكون الهدف الاستراتيجي للثورة، تحرير الثورة النفطية تحريرا كاملاً من السيطرة والاستغلال الأجنبيين، وإخضاعها للسيادة الوطنية من كافة الوجوه، ووضعها بصورة كاملة في خدمة رفاهية الشعب، وجعلها أداة حاسمة من أدوات الكفاح ضد الإمبريالية والصهيونية.

ويتطلّب العمل الجاد والعلمي، لتحقيق هذه الأهداف، مواصلة السير بحزم وثبات في السياسة النفطية التي تنتهجها الثورة، والتي تستهدف أولاً بناء صناعة نفطية واسعة وقوية ومتكاملة.

وتقتضي مهمة بناء الصناعة النفطية الوطنية، تدعيم هذا القطاع بكل الإمكانات المادية والبشرية اللازمة، وتطوير المعاهد والمؤسسات التي تؤمن الكوادر التي تحتاجها صناعة النفط، والتعاون مع الدول الاشتراكية الصديقة".

سنلاحظ طبعا أن الحديث عن السياسة النفطية كان أكثر تحديدا هذه المرة من العبارات المستخدمة في بيان ٣٠ تموز – يوليو ١٩٦٩، ولم تكن زيادة التحديد بسبب زيادة الفهم النظري، وإنما مجرد تعبير عن أن شوطًا قطع في التنفيذ. كانت السياسة النفطية لا تغفل عن جبهة الشركات، بل كانت تعد لصِدام، ولكن الميثاق يعلم أن توقيت الصِدام لم يحن، وترتيباته لم تكتمل، ولذا تجنب استخدام كلمة التأميم "المفزعة" ولكنه في نفس الوقت سجل مضمون هذه الكلمة حين تحدث عن تحرير الثروة النفطية، وإخضاعها للسيادة الوطنية، لقد كانت السياسة تركز في تلك المرحلة على الهجوم في جبهة الاستثمار المباشر، وقد عبر الميثاق عن هذا بوضوح ودقة.

إنه نموذج لاستخدام الكلمات بشكل مسئول، بلا تفريط، وأيضا بلا مزايدة. كلمات على مقاس المرحلة وإمكانيات التنفيذ.

(٢)

نعود إلى الجنوب.. مع الرجال وأصدقائهم. إن العمل شاق، وامتد سنوات، وبين الرمال القاحلة، ومياه الأهوار(*) لم تكن وسائل الإعاشة والترفيه متوفرة، فهذه المناطق بالغة التخلف، وبعض أهلها لم يكن يعرف شيئًا عما يحدث في العالم، وبالتالي لم يكن سهلاً أن تشهد فجأة كل هذا النشاط، وتستقبل كل هذا العدد من الوافدين.

ولكن لم يكن ممكنًا أن ينتظر العمل حتى تنتظم الخدمات، لابد للعمل أن يبدأ، وبالنسبة للكثيرين كان العمل يبدأ ولا ينتهي.

كان طبيعيا أن تواجه الجهود التنموية بكافة الاختناقات والصعوبات التي تنشأ عن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتخلف، وقد ينشأ عن هذا تأخر بعض المواقع في معدلات الإنجاز، وهذا بدوره يؤثر على أجزاء أخرى من السلسة، وكذلك قد تزداد التكلفة.

(*) الأهوار: مناطق منخفضة تنتشر في جنوب العراق وتغطيها مياه دجلة والفرات ، وهي عائق في وجـه المشـروعات العمرانيـة وعمليات البحث والتنقيب عن النفط.

ولكن لا معنى للمبالغة عند عرض هذه الظواهر، فهذه ضريبة لابد من احتمالها أو هي ثمن التعلم والتقدم. لا يعني هذا طبعا التقصير في محاولة تحسين الأداء، وإلا فما معنى التعلم والتقدم؟ المقصود فقط هو ألا ننزعج أمام هذه المظاهر، وقد كانت تجربة العراق في تنمية الجنوب – وخاصة في مجال النفط – تجربة رائعة بكل المقاييس، واجهوا مشاكل التخلف ولم يترددوا.. ومن يزور مواقع الشركة الوطنية الآن لا يملك إلاّ أن ينبهر، ليس بالإنشاءات والمعدات التي تعمل بانتظام، ولكن بالإنسان الجديد الذي يقود العمل.

كان عدد العاملين في الشركة حوالي ٣٥٠ حين بدأت عام ١٩٦٨. ثم قفز الرقم فأصبح ٢٢٨٤ بعد عام ونصف فقط من الانتقال إلى البصرة، أي في نهاية عام ١٩٧١.

ولكن أحيانًا كانت مشاكل التخلف – التي واجهت الرجال – من نوع خاص.

حتى عام ١٩٧١ كان قد تم تشكيل فرقتين للقيام بمسح الأراضي العراقية زلزاليا (وهذا هام جدا لدراسة

التركيبات الجيولوجية تحت سطح الأرض) كانت الفرقة الأولى برية، أي تعمل على اليابسة، والفرقة الثانية بر – مائية.

هذه الفرقة الثانية، وكانت كلها من العراقيين (مهندسين وعمال) تنقسم إلى ست تخصصات:

المساحة – الحفر – التسجيل – الكهرباء – الميكانيكا – الإدارة والخدمات.

وقد توجهت الفرقة كي تفتتح أعمالها عام ١٩٧١ في المنطقة من شمال الرميلة حتى غرب القرنة، ويطلق عليها منطقة الزبير.

في غرب القرنة كان العمل وسط الأهوار، وهذا تخصص الفرقة، والوصول إلى موقع العمل لا يكون إلا بواسطة الزوارق البخارية أو "المشاحيف" (أي زوارق صغيرة باللهجة المحلية) وتبدأ المهمة بزرع كميات ديناميت على مسافات مختلفة وعلى أعماق مختلفة من سطح الأرض.

ويتصل هذا الديناميت بجهاز تفجير، وعند إعطاء الإشارة يبدأ التفجير(*)

بدأت الفرقة الثانية (البرمائية) عملها بالفعل، فزرعت الديناميت، وقبل التفجير أصدر المهندس الكهربائي أمره المعتاد بوقف كل حركة على بعد مائة متر لتلافي تأثير الحركة على ذبذبات التفجير، ثم أعطى إشارة عن طريق الهاتف للمفجر بالشحن. وبعدها ضغط على الزر فأدرك مسئول التفجير أن عليه أن يشرع.. وحبس الجميع أنفاسهم انتظارا.. لكن لم يحدث شيء، لم يسمع أي انفجار.

كان موقفًا مربكًا، وزاده إرباكًا أن المسألة لم تكن بسبب أي خلل فني وإنما بسبب تخريبي. فأهل المنطقة لم يرحهم وصول هؤلاء الأغراب وتخريب العمل سهل، تكفي

(*) الفكرة في هذا أن الموجات الصوتية الناشئة عـن التفجيـر تنعكس في الطبقات الأرضية المختلفة بطريقة متباينة، فكل نوع مـن الطبقات يعكس هذه الأمواج بطريقة خاصة، وحينئذ تتـولى لاقطـات (جيوفونات) التقاط الأمواج المنعكسة، ونقلها بالأسـلاك إلـى محطـة التسجيل، وفي المحطة تسجل هذه "الرسالة" على شـريط متحـرك.. والشريط يرسل إلى رئاسة الشركة فتتولى جماعة الجيوفيزياء تفسـير المعلومات وتحليلها.

ضربة منجل لكي تنقطع الأسلاك، ويصبح على الفرقة أن تبحث أياما عن موضع القطع.. ويمكن مرة أخرى أن تطلع قطعان الماشية لتزدرد بعض اللاقطات المصنوعة من البلاستيك أو المثبتة على سطح الأرض أو المدفونة فيها، فيتعطل العمل من جديد. لقد عاش الناس في هذه المنطقة على الفطرة، يعيش معظمهم على الطيور والسمك.. أو التهريب، ويزعجهم منظر الأغراب.

في البداية تقرر استخدام الشرطة، ولكن روجع القرار؛ لأنه سيزيد من تعقيد المشكلة، خاصة والقوم مسلحون، وقد شهروا أسلحتهم أكثر من مرة في وجه رجال الفرقة الثانية.. تطوع البعض لإجراء مناقشة، ولكن ثبت أن المنطق غير معترف به، وكان أغرب الكلام ما جاء على لسان بعض المسنين منهم، قالوا لأفراد الفرقة:

- نحن نعرف من أنتم.. أنتم جاندرمه جايين تلبسونا كاكي وترسلونا لتركيا..

هل يتصور هذا؟.. لم يصلهم بعد أن الحكم العثماني قد انتهى منذ أكثر من نصف قرن!.

كان الحل هو إعادة صياغة هؤلاء الناس من خلال العمل، ومن خلال إقناعهم بالخبرة الذاتية أن القادمين الجدد أصدقاء ويهدفون إلى ما فيه خيرهم.

شرعت الفرقة الصحية تمد رعايتها إلى أهل المنطقة، وضوعفت كميات الأكل التي تعطى لكل عامل، لكي يطعم معه جيرانه، ثم رؤي أن يستعان في التنقل بالمشاحيف التي يملكها الأهالي المحليون، بل واستعين بهذه المشاحيف بسخاء، فالزورق الذي يمكن أن ينقل أربعة أشخاص استخدم لنقل شخص واحد، زيادة في العطاء (كان هذا يحمل الشركة خسارة ٢٠ أو ٣٠ دينارا ولكنه أسهم في توفير خسارة كانت تصل إلى ٨٠٠ أو ٩٠٠ دينار).

بهذا الأسلوب بدأت الثقة، وأيقن الناس أن ممثلي الشركة الوطنية لا يضمرون لهم أي سوء. ومن خلال الثقة بدأت التوعية، واقتنع القادرون منهم بقيمة أن يعملوا عملاً منتجا، فالتحق كثيرون من أهل المنطقة بجيش العاملين في شركة النفط الوطنية. فكان كسبا اقتصاديا للشركة أن وفرت أعباء استجلاب عمال من المناطق البعيدة، ولكن كان الكسب الأكبر أن استعاد الوطن هؤلاء الأبناء.

ولكم تغيروا في عملية البناء من خلال تعاملهم مع الآلة، ومع السينما والإذاعة.. بدأوا كمشكلة، ولكن – كغيرها – حلت من خلال التنمية والتوعية.

***

بعد كل الصعاب، كان كل شيء جاهزا للتشغيل، وفي ٧ نيسان – أبريل ١٩٧٢ كان صدام حسين يفتتح تشغيل حقل شمال الرميلة، وإلى جواره ألكسي كوسيجين، وبعد ثلاثة أيام وقعت معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفييتي التي وصفها الرئيس أحمد حسن البكر بأنها "الأساس الصالح لعلاقات البلدين في المستقبل"، والمادة الأولى في المعاهدة كانت تتضمن تأييد الاتحاد السوفييتي للجهود العراقية نحو تحرير الثروة النفطية.

إن الدولة العراقية – وهي تقاتل على أرضها – لم تنس جبهة النفط العالمية.. فكانت قد شاركت بنشاط في اتفاقية طهران التي مثلت في وقتها تطورا هاما في حياة "الأوبك" (شباط – فبراير ١٩٧١) ثم تعاظم نشاط العراق في

الجهود التالية والتي انتهت باتفاقية جنيف الأولى (كانون الثاني – يناير ١٩٧٢)(*).

هل أدركت الاحتكارات – بعد كل هذا العزم – ضرورة أن تعيد الحسابات؟ سنرى، ولكننا نقول منذ الآن أن الاحتفال بافتتاح حقل شمال الرميلة تم والمفاوضات مع الشركات تلفظ أنفاسها الأخيرة.

(*) راجع التفاصيل في الفصل الثالث عشر.

(٣)

قبل أن نقلب الصفحة لابد من كلمة حول تحميل نفط الرميلة. لقد تتبعنا نفط الرميلة – في الصفحات السابقة – من الحقل حتى الميناء، ولكن النفط لابد أن يحمل بعد هذا إلى الناقلات لتصل به إلى الأسواق الخارجية.

وتوفير الناقلات من القضايا الشائكة في مجال النفط، وكذلك تنظيم العلاقة بأسواق تشتري. ولم تفت هذه الجوانب المسئولين عن تخطيط سياسة الاستثمار الوطني المباشر ففي مجال النقل تم التعاقد عام ١٩٧٠ على بناء سبع ناقلات من أحجام تتناسب وطاقة ميناء الفاو (حمولة ٣٥ ألف طن)، وقد استلمت الشركة الوطنية الناقلة الأولى (رميلة) في منتصف شباط – فبراير ١٩٧٢، وقد نالت هذه الناقلة شرف أن تُنفذ أول عقد تبرمه الشركة الوطنية مع مؤسسة أجنبية، فقامت – فور استلامها – برحلتها الأولى إلى ميناء "أرزو" بالجزائر وشحنت بالنفط الخام الجزائري ونقلته إلى ريو دي جانيرو، لحساب شركة النفط الحكومية البرازيلية (بترو براس).

إلا أن (رميلة) كانت تتطلع إلى شرف أكبر، كانت تتطلع إلى أن تكون في ميناء الفاو لكي تُحمل بأول شحنة من

نفط الاستثمار الوطني المباشر، وبالفعل كان هذا مخططًا، ومن أجل هذا اليوم الموعود حملت الاسم التاريخي (رميلة) ولكن شاء حظها العاثر – ورغم كل المحاولات – أن يتأخر وصولها عن ٧ نيسان – أبريل، وكان لابد أن يصدر النفط في اليوم المحدد، فتقدمت الناقلة السوفييتية "نيكولاي بودفوسكي". وحصلت على شرف أن تكون الأولى.

مسكين طاقم الرميلة الذي عاش في ذلك اليوم العظيم بقلب كسير.. لقد وصل في النهاية وشحنت الناقلة بنفط الاستثمار الوطني في ١٤ نيسان – ابريل.. وعلى أي حال، سيبقى للرميلة نصيب من الصيت في التاريخ، فهي – رغم تأخرها – أول ناقلة عراقية تحمل النفط الوطني.

الفصل السادس

المندوب السامي.. والباشا

أرجو أن نتوقف لحظات، نستعيد بعض الذكريات، وننتقل بعدها إلى آخر جولة مفاوضات.

(١)

في عام ١٩٢٤ بدأت أول اتصالات ومحادثات بين حكومة عراقية، وبين ممثل شركة النفط التركية (التي أصبحت فيما بعد شركة نفط العراق) وفي كانون الأول – ديسمبر من ذلك العام، كانت المواقف قد تبلورت وأصبح لابد من تكثيف الجهود لحسم الخلاف.

عقدت سبع اجتماعات من ١٠ إلى ٢١ كانون الأول – ديسمبر، في دار المعتمد السامي البريطاني، وكان فخامة ياسين الهاشمي باشا (رئيس وزراء حكومة العراق) حاضرا ضمن التشكيل الجديد للجنة المفاوضات، ومعه معالي مزاحم الباجه جي بك (وزير المواصلات والأشغال) ومعالي رشيد عالي الكيلاني بك (وزير العدلية)، وكان في الجانب الآخر ممثل الشركة التركية مستر كيتلنج، بالإضافة إلى الكولونيل تانيش ومستر سوان، وعلى صدر مائدة المفاوضات كان فخامة المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس يحتل موقعه الطبيعي، رئيسا وراعيا.

هذه اللقطة تكفي وحدها لتلخيص الأوضاع السياسية، وتوازنات القوى التي حكمت المفاوضات.. ومع ذلك، لابد أن نشهد بأن المفاوضات لم تكن سهلة أبدا. فقد أثار الجانب العراقي كافة القضايا المبدئية، ودافع عن حقوق الدولة السيادية بوعي وثبات، ولكن ممثلي القوى الإمبريالية – شركات وحكومات – لم يكونوا مستعدين لأي تساهل، كانوا واثقين أنهم يملكون كل أدوات الضغط التي تمكنهم من فرض شروطهم الأساسية جميعا، بل ومعظم شروطهم القانونية أيضا.

تهمنا الآن القضايا الأساسية التي أثارها المفاوضون العراقيون فوصلهم نص الكتاب المرقم (ب – أو ٢٦٦) بتاريخ ٢٤ كانون الأول – ديسمبر ١٩٢٤، والموجه إلى فخامة رئيس الوزراء[١].

"١- تأسف الحكومة البريطانية؛ لأنها لا تستطيع أن توسع التأكيدات التي سبق وأن أعطيت بصدد الامتيازات القضائية والاقتصادية، إن هذه التأكيدات احتواها بيانان قدما إلى جلالة الملك فيصل في الثاني عشر من شهر شباط – فبراير ١٩٢٤، وسيرى فخامتكم أن الحكومة البريطانية قد

ذهبت في ذلك الوقت إلى أبعد حد ينسجم والأسلوب الدبلوماسي في الوعد ببذل أقصى جهدها في منع إعادة فرض الامتيازات، **وإنني أشعر بثقة إنه إذا اتبعت الحكومة العراقية السياسة التي تتبعها الآن، فليس هناك أي خطر مهما كان نوعه في إعادة فرض هذه الامتيازات".**

(وهذا إنذار من طرف خفي بأن تغيير السياسة المتهاونة يؤدي إلى العودة لنظام الامتياز).. على أي حال يستطرد كتاب وزارة المستعمرات: "لذا فإنني أعتقد أن الخوف من إعادة فرض الامتيازات لا يجب أن تعطيه الحكومة العراقية وزنًا عند بحثها موضوع تسجيل الشركات الفرعية أو الشركات الخارجية بموجب مسودة الاتفاقية (أي تسجيل هذه الشركات في بريطانيا العظمى وليس كشركات عراقية – ع.ح) ولقد فهمت من الحكومة البريطانية أنه **ليس هناك أمل في أن تقبل شركة النفط التركية أي تبديل في المسودة بهذا الصدد".**

(طبعا فهذه مسألة مبدئية تحدد منذ البداية مدى صلاحيات الشركة، ومدى خضوعها للحكومة العراقية).. "لقد أوضحت الحكومة البريطانية أن كمية كبيرة جدا من

رأس المال يجب أن يكتتب بها من قبل المصالح الأجنبية، وأن هذه المبالغ لا يمكن الحصول عليها إلا إذا ضمن المستثمرون بأن هذه الشركة التي يساهمون بها تستطيع إذا دعت الضرورة أن تكون في منأى عن الخطر بتسجيلها كشركة بريطانية.

إنني واثق أنه سيكون من الممكن للحكومة العراقية بعد هذه التفسيرات أن تقبل المقترحات الواردة في مسودة الامتياز والمتعلقة بتسجيل الشركات".

"٢- إن الحكومة تعتبر أنه إذا تعهدت شركة النفط التركية نيابة عن الشركة الفرعية والشركات الخارجية بألا تستفيد من أي امتيازات اقتصادية تعترض في المستقبل فإن هذا التعهد يكون ملزما، **ولكن من غير المحتمل أن توافق الشركة على إعطاء مثل هذا التعهد".**

"٣- أوضحت الحكومة البريطانية أن حق الحكومة العراقية، أو المصالح المحلية في المساهمة لحد عشرين بالمائة من رأس المال بموجب اتفاقية سان ريمو معترف

به"[*]. (عظيم.. وماذا بعد هذا الإقرار بالحق؟).. "ومع ذلك فإن شركة النفط التركية بينت لوزارة المستعمرات أنها عندما وافقت على دفع عوائد مالية قدرها ٤ شلنات للطن، **فإنها افترضت أن هذا سيستبعد فكرة مساهمة العراق في أسهم رأس المال.** ذلك أن مصاريف إنتاج النفط باهظة وكذلك ضخه بواسطة الأنابيب إلى البحر، وبالنتيجة فإن حملة السهم سوف لا يحصلون على أرباح كبيرة من حصصهم في شركة النفط التركية".. "وعلى هذا فإن الأرباح الناجمة عن بيع

---

[*] كانت اتفاقية سان ريمو التي نظمت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا في استثمار البترول في العراق قد نصت على حق العراقيين في المشاركة في أسهم الشركات بما لا يقل عن (٢٠%) من مجموع الأسهم. وقد اعتبرت هذه الاتفاقية ضمن الاتفاقيات الدولية الملزمة للحكومة العراقية، ومعنى هذا أن نصوصها ملزمة للأطراف الثلاثة فرنسا – انجلترا – العراق. ولكن الشركات رفضت هذا المبدأ ثم راوغت عند صياغة الاتفاقية الموقعة عام ١٩٢٥ فأوردت مبدأ المشاركة (م – ٣٤) ولكن علقت التنفيذ على إصدار السهم إلى الأسواق، وفي نفس الوقت نظمت نفسها في شكل شركات غير مساهمة، أي لا تصدر أسهما، وبالتالي سحبت باليد الأخرى حق العراق في المشاركة. وقد ظل هذا الموضوع محلا للنزاع.

النفط الخام ستكون قليلة وأقل بكثير في الواقع من الأربعة شلنات المأمولة كعوائد.

ويجب أن لا يغرب عن البال أن العوائد هي أول رسوم على الإنتاج، وهي تسبق الأرباح، وأن العراق سيحصل على عوائد في النفط الخام سواء حصلت أرباح أو لم تحصل، بل إنها ستحصل عليها بكل تأكيد قبل زمن طويل من تيسر أية أرباح.. إن هذا سيعني أن العراق سيضمن منذ البداية دخلاً ثابتًا عوضا عن أمل غير مؤكد في أرباح مقبلة، **وإن الحكومة البريطانية ترى أنه بالنسبة لوضع العراق المالي الحالي فإن من المستحسن الاطمئنان إلى دخل محدد من أن يكون لديه أمل غير ثابت في الأرباح.**

وعلى هذا، فإنهم يجدون لمصلحة العراق نفسه (كذا) أن تقبل الحكومة عوائد الأربعة شلنات وأن تتخلى عن مطالبتها بالمساهمة في حصة من رأس المال. **إني أعتقد أن على الحكومة العراقية أن تقبل نصيحة الحكومة البريطانية في هذه النقطة".**

***

يكفى هذا القدر من الكتاب السري المرسل بتاريخ ٢٤ كانون الأول – ديسمبر، فبعد خمسة أيام بادر معالي مزاحم بك الباجه جي، إلى إرسال رد وتنفيذ لما ورد في هذا الكتاب إلى فخامة رئيس الوزراء. وفي ٢٠ كانون الثاني – يناير ١٩٢٥ كانت هناك جلسة مفاوضات برئاسة فخامة المعتمد السامي، وقد أعلن هذا "إنه من المنطقي تماما بالنسبة للشركة الادعاء بأن هناك ارتباطًا بين مسألة المساهمة في رأس المال ومسألة العوائد (أي أن المساهمة لابد أن تؤدي إلى خفض العوائد المقررة للحكومة العراقية). ولكن وزير المالية ووزير المواصلات والأشغال لم يقتنعا بهذه المناقشة".

فأضاف المعتمد السامي أنه: "متأكد من عدم وجود إمكانية لدى الشركة مهما كان نوعها في الموافقة خلال المرحلة الحالية في أن تمارس الحكومة العراقية حقها في المساهمة بأسهم رأس المال ما دامت المصالح الفرنسية، وربما الأميركية (والمصالح البريطانية طبعا بريئة من هذا التعنت!) ترى أن هذا سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن الموجود بين مختلف المصالح ذات العلاقة، وعلى هذا، فإذا **أصرت**

الحكومة العراقية على ممارسة حقها هذا، فإنه سيكون من الضروري إعلان انتهاء المفاوضات".

ماذا كان رد الجانب العراقي؟..

وماذا كان تعليقه حول هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات؟.

(٢)
(مستعجل للغاية)

العدد – ٩٣

وزارة المواصلات والأشغال

بغداد ١٦ فبراير ١٩٢٥

سعادة سكرتير مجلس الوزراء المحترم،

بعد التحية – بالإشارة إلى قرار المجلس الموقر المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٤ أغسطس ١٩٢٤، وإلى كتابكم المرقم (٩٢١ – ٤- ٧) والمؤرخ في ١٦ أغسطس ١٩٢٤، أن اللجنة الوزارية المشكلة من الماضين أدناه نظرت في اقتراحات شركة النفط التركية وفاوضت ممثلها في بغداد المستر كيتلنج، في جلسات متعددة عقدت خصيصا لهذا الشأن.. النقاط التالية لم يمكن الاتفاق عليها بسبب عدم قبول وجهة نظر اللجنة فيها من قبل ممثل الشركة، وهذه النقاط تنقسم إلى قسمين: جوهرية وفرعية، فأما النقاط الجوهرية فهي:

١- حق الامتياز في ٢٤ قطعة الوارد ذكرها في المادة (٥) من لائحة الاتفاقية.
٢- تثبيت حقوق الحكومة أو المصالح العراقية في الاشتراك في رأس مال الشركة لغاية ٢٠% بموجب المادة ٨ من اتفاقية "سان ريمو" الخاصة بالزيت.
٣- تسجيل الشركات الفرعية الوارد ذكرها في المادة ٣٣ من لائحة الاتفاقية في العراق كشركات عراقية.

....

....

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى فالشركة توافق على أن تقوم الحكومة في مقامها في المادة ٦ (أي أن تحل الحكومة محل الشركة في المناطق خارج الـ ٢٤ قطعة التي يستقر عليها اختيار الشركة)، ولكنها تشترط في الوقت ذاته أن تكون وكيلاً عن الحكومة في جميع الأمور (التي تتعلق بهذه المناطق) وأن تكون جميع بدلات البيع لها، وليس للحكومة

من ذلك شيء (أي أن حق الدولة في التصرف أصبح مجرد شكل – ع. ح).

وأما النقطة الثانية فتجد أن حقوق العراق في الاشتراك في رأس مال الشركة لغاية ٢٠% مضمونة له، وذلك بموجب اتفاقية "سان ريمو" التي اعتبرتها الحكومة البريطانية من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المؤشر عنها في المادة ١٠ من المعاهد الإنجليزية – العراقية ونظرا إلى كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بعدد (بي – أو – ٦٤) والمؤرخ في ٢٤ مارس ١٩٢٤ الذي أرسله إلى مقام فخامة رئيس الوزراء، يتبين أن الشركة المذكورة في المادة ٨ من اتفاقية سان ريمو كان يقصد بها شركة النفط التركية، ومعنى ذلك أن هذه الشركة ألزمت بمراعاة نصوص هذه الاتفاقية على حد سواء بدون ترجيح مادة على أخرى منها، ولهذا فلا نرى مبررا لرفض الشركة قبول هذا الحق دوليا.. ولكننا في الوقت ذاته نجد أن الحكومة البريطانية تجد علاقة قوية بين حصة الحكومة الواردة في المادة ١٠ من اتفاقية الامتياز وبين حق اشتراك الحكومة العراقية في رأس المال للشركة، وترى أن إصرار اللجنة على التمسك بهذا الحق يستلزم

تنقيص مبلغ حصتها – تعني الأربع شلنات – وهذا مما يضر بمالية الحكومة العراقية. هذا من جهة ومن الجهة الأخرى ترى أن إقناع الدول ذات المصالح في الشركة غير ممكن في الوقت الحاضر، وتعتقد أن الإصرار على هذه النقطة مما يؤدي إلى انقطاع المفاوضات.

أما اللجنة فلا ترى أقل علاقة بين حصة الحكومة (الرويالتي) وبين حق اشتراكها في الشركة، كما ضمنت لها ذلك نصوص اتفاقية سان ريمو، لأن حق الحكومة في الرويالتي ناشئ عن منحها للشركة حق استثمار الزيت في ولايتي بغداد والموصل، ولا فرق هنا بين الرويالتي وبين الأجور والضرائب التي تستوفيها الحكومة من الزراع والملاكين لقاء انتفاعهم بالماء واستثمارهم الأرض كالحصة العشرية والخمسية وغيرها، ولا نعتقد أن الزيت يقل أهمية وخطورة عن الماء أو الأرض حتى لا يكون للحكومة حصة كهذه من وراء استثماره، وأما الربح الذي قد تناله الحكومة من أرباح الشركة فيكون عوض أموالها وأعمالها التي تصرفها في أمور الشركة ليست إلا. ومما يؤكد كون الرويالتي هو غير الاشتراك في رأس المال المادة الثامنة من

اتفاقية سان ريمو فإن حق الاشتراك يعود للحكومة أو للأهالي؛ لأن قولها "الأهالي" يوضح جليا بعدم وجود العلاقة بين حق الحكومة (الرويالتي) وحق الاشتراك في رأس المال، فلهذا فإننا نجد أن العلاقة مفقودة تماما بين الحقين وسبب كل منهما يختلف عن الآخر اختلافًا واضحا.

أما ما يخص النقطة الثالثة، فاللجنة تخشى أن بعد انتهاء أمد المعاهدة الإنجليزية – العراقية يعاد تطبيق الامتيازات العتيقة، وعندئذ قد تحدث مشكلات كبيرة مع الشركات الفرعية التي تشتغل في العراق عند طلبها التمتع بهذه الامتيازات، وقد يتضرر من وراء ذلك الحكومة العراقية والعراقيون. فدفعا لهذا الملحوظ رأينا أن نشترط على هذه الشركات الفرعية أن تسجل نفسها في العراق حتى تكون عراقية من الآن؛ لأن وعود الحكومة البريطانية بشأن إلغاء الامتيازات هي وعود معلقة على تحقق شروط أكثرها غامضة غير قطعية، ولا نعتقد أنها ملزمة لبريطانيا بأي وجه كان، أو أنها ميسورة التحقيق تماما.

....

....

إننا نرجو وضع هذا التقرير بأول فرصة أمام المجلس الموقر ليبت في أمر الامتياز حسب ما يراه مناسبا.

ولكم الاحترام،

وزير المواصلات وزير العدلية وزير المالية[٢]

***

إن هذا السجال الرائع، والتقرير النهـائي، قـد ألجـم الخصم وأجهز عليه وفق تصور واع لهيكل العلاقات التـي ينبغي أن تقوم بين الدولة صاحبة السيادة وبـين احتكـارات النفط، لقد وضع الجانب العراقي إصبعه على كافـة النقـاط المبدئية التي استمرت محورا لصراع القوى الوطنيـة ضـد الشركات: تحديد مساحة الامتياز – اشتراك الدولة في ملكية وإدارة الشركات – خضوع الشركات لسيادة الدولة العراقية.

في أقطار أخرى وبعد انقضاء عقود عديدة، كان هناك من يختم الاتفاقيات دون أن يقرأها، تكون هناك أسباب تبرر، من ضمنها الجهل والتخلف الشديد. ولكن أيا كانت الأسباب، فإن هذا العناد والوعي في مفاوضات العـراق – منـذ ٥٠ عاما – يكشف عمق الحركة الوطنية ويرشح هذا القطر لدور بارز في نضال الأقطار المصدرة للنفط.

ولكن بالنسبة لمفاوضات واتصـالات عـام ١٩٢٤ – ١٩٢٥، لا ينبغي أن ننسى – في نهاية الأمر – تلك الصورة التي رسمناها في بداية الكلام لمكان المفاوضات وشخصيات المتفاوضين. والمفاوضات في هذه الأمور ليست ندوة فكرية ينتصر فيها الحق، أو صاحب الحجة الأصح، المفاوضـات في هذه الأمور تعبير عن صـراع بـين قـوى، ونتيجـة المفاوضات لا يمكن إلاّ أن تكون انعكاسا لأوزان هذه القوى في الصراع.

***

في ٧ شباط – فبراير ١٩٢٥ أرسل فخامة هنري دوبس، المعتمد السامي، إلى رئيس الوزراء خطابا سريا بين فيه وجهة نظره الرسمية بشأن امتياز شركة النفط التركية لكي يطلع عليها جلالة الملك ومجلس الوزراء، وقد جاء في هذا الخطاب [٣]:

"أنتقل الآن إلى الحالة السياسية، التي لمحتم إليها فخامتكم. إن لجنة الحدود قد أيدت بموقفها وأسئلتها أنها تعلق أهمية عظيمة على قرار الحكومة العراقية بخصوص طلب الامتياز المقدم من شركة النفط التركية إذ أنه يعتبر أنه إذا

كان هناك عدد كبير من الجماعات الدولية لها اهتمام بنفط ولايتي الموصل وبغداد، فإن هذا الاهتمام بحد ذاته يكون فيه ضمانة فعالة على ثبات الدولة العراقية وعلى الدفاع عنها ضد التعدي". إن فخامة المعتمد يربط هنا بصراحة بين الامتثال لشركة النفط التركية وبين قرار لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم حول استمرار أو انفصال الموصل عن العراق. كذلك يشير بمفهوم المخالفة أن عدم التوقيع على عقد الامتياز سيغضب جماعات دولية كبيرة فيجعل العراق عرضة للعدوان. وكالعادة، لابد من لف الموضوع، فيستطرد المعتمد السامي: "إنني لا يهمني هنا تبرير موقف لجنة الحدود بهذا الصدد، بل إنما يهمني فقط أن ألفت أنظار فخامتكم إلى حقيقة الواقع، ويظهر أنه من الضرورات الحيوية أن تأتي الحكومة العراقية بتأثير حسن على اللجنة في دور مبكر من أدوار تحقيقات اللجنة، وذلك بأن تبرهن على أن هذه الجماعات الدولية (التي ترتبط بشركة النفط) تهتم بثباتها.

وأخيرا أرجو من فخامتكم أن تنظروا بعين الاهتمام إلى الحكومة البريطانية في هذا الأمر، فإنها بعد التحقيق الطويل قد اقتنعت بأن الشروط المقترحة من قبل شركة النفط

التركية هي أشد موافقة للدولة العراقية من أية شروط يمكن الحصول عليها".

وهذا تهديد واضح بأن بريطانيا – بكلّ ثقلها – مع الشركة، وستقف طبعا ضد من يخالف مشيئتها.

وفي الحقيقة فإن لجنة التحقيق، حين وصلت إلى الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني – يناير ١٩٢٥، وشرعت في استجواب المواطنين عن مستقبل ولاية الموصل، اتضح للحكومة العراقية أن عصبة الأمم لن تسمح فعلاً ببقاء هذه الولاية للعراق ما لم يمنح العراق "شركة النفط التركية" امتيازا بالبحث عن مكامن النفط في هذه الولاية المتنازع عليها. وتحت هذا الضغط وغيره اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢٦ شباط – فبراير وأصدر هذا القرار:

"إن الحكومة العراقية، بينما لا تعترف بأن شركة النفط التركية قد ضمت أي امتياز وقد اطلعت على الوعد المدرج في كتاب رئيس الوزارة التركية المؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩١٤ إلى السفير البريطاني، وهي مستعدة للوفاء بهذا الوعد – بشرط أن توافق الشركة على الشروط التي تعدها حكومة العراق. إن الحكومة العراقية لا ترغب بتأجيل البت

في الامتياز، وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى مسألة الحصص (أي المساهمة في رأس المال) وهي تحت البحث الآن".

ولم يكن بيان الحكومة كافيا، فأعلنت بريطانيا رفض التصديق على القانون الأساسي العراقي الذي سبق أن صادق عليه المجلس التأسيسي العراقي، فتراجع مجلس الوزراء في ٥ آذار – مارس ١٩٢٥، وأعلن موافقته على الخطوط الأساسية لاتفاقية البترول البريطانية – العراقية. وأسقط تحفظه حول مسألة المشاركة.

ووزير الأشغال والمواصلات العامة مزاحم الباجه جي بك ابتلع معارضاته السابقة، وكلف بتوقيع الاتفاقية نيابة عن العراق، ففعل.

صحيح حدثت معارضات شديدة – حتى في داخل مجلس الوزراء – واستقال وزير المعارف السيد محمد رضا الشبيبي، ووزير العدلية رشيد عالي الكيلاني.. ولكن الاتفاقية وقعت في ١٤ آذار – مارس ١٩٢٥، وأصبحت سارية[٤].

الفصل السابع

النفط.. والاستراتيجية العليا للدولة

(١)

في ١٥ كانون الثاني – يناير سنة ١٩٧٢ كان منظر بغداد – حتى كمجرد مدينة – مختلفًا تماما عن أيام العشرينيات، اتسعت جدا وازدادت جمالاً.

وفي مساء ذلك اليوم بدأت جولة مفاوضات بين ممثلي الدولة العراقية وممثلي شركة نفط العراق. وكافة تفاصيل الصورة للوفدين حول مائدة التفاوض تشي بأن كل شيء تغير. فالباشوات والبكوات ليسوا في الصورة، ويمثل العراق الآن رفاق مناضلون وصلوا إلى هذا الموقع بعد ثورة عميقة شاملة، والشخص الذي يرأس الجلسة هذه المرة الرفيق مرتضى سعيد عبد الباقي (عضو مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث آنذاك)، والمكان هو قاعة اجتماعات أنيقة فيها لمسات عربية واضحة ككل المبنى: مبنى المجلس الوطني الرابض إلى جوار دجلة.

الشيء الوحيد الذي صمد للزمن ولم يتغير كان عقلية مستر ستوكويل، لقد كان نسخة أخرى من المستر كيتلنج.

***

منذ العشرينيات حتى السبعينيات وقعت حرب عالمية صفت إمبراطوريات، وهبطت بدول كبرى، وارتفعت أخرى إلى القمة، وتشكلت مجموعة من الدول الاشتراكية تؤثر تأثيرا ضخما في العلاقات الدولية، ونجحت ثورات راديكالية في عدد من المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة، والباقي حصل على استقلاله السياسي.. إلخ. وفي منطقتنا العربية، تصاعد المد الثوري فصفيت القواعد والأحلاف، وتوالت التأميمات للمصالح الإمبريالية والرجعية، بدأت بقناة السويس ثم انتشرت، ووجهت لنظم الحكم العملية ضربات موجعة، وأحيانًا قاضية.

ووسط كل هذا، انفجرت ثورة العراق الوطنية عام ١٩٥٨، فواجهت احتكارات النفط وأرادت أن تتفاوض من أجل تعديل هيكل العلاقة بينها وبين الدولة العراقية، فووجِهت بالرفض – تماما – كما ووجه الوفد المفاوض عام ١٩٢٤، وحين لجأ العراق إلى التشريع وأصدر القانون رقم ٨٠ تأكيدا لسيادته على أرضه ونظمه، أصرت الشركات على الرفض، وعلى أنها كيان لا يمكن أن يخضع لسلطات الدولة المحلية.

صحيح أن الانقسام بين القوى الوطنية، والتقلصات العنيفة التي شهدها العراق منذ عام ١٩٥٨ شجعت الشركات على المناورة والصلف، ولكن كان واجبا أن تنبه هذه الشركات في عام ١٩٧٢ أن سلبيات الموقف السياسي – التي اعتمدت عليها منذ ١٩٥٨ – لم تعد حاكمة للموقف.

لقد بدأت هذه الجولة من المفاوضات بعد ثلاث سنوات ونصف من ثورة ١٧ – ٣٠ تموز – يوليو. وأثناء هذه السنوات أثبت هذا الفيلق من فيالق الحركة الوطنية الثورية: حزب البعث العربي الاشتراكي، أنه استوعب دروس وخبرات الفترة الدامية من ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ إلى ١٧ – ٣٠ تموز سنة ١٩٦٨[١].

لقد استولى الحزب على قمة السلطة في ١٧ تموز – يوليو، بعملية وضعت خطتها القيادة القطرية للحزب، وفي التنفيذ "كانت خطة القيادة تتضمن مشاركة أعضائها المباشرة في عملية الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري وإسقاط النظام، بالإضافة إلى مشاركة عدد من الرفاق العسكريين المتقاعدين، وعدد آخر من الرفاق المدنيين في هذه العملية، وكان ذلك نابعا من التقدير بضرورة تأكيد مسألة بالغة

الأهمية في حياة الحزب وفي عملية الثورة ومسيرتها المستقبلية. فقيادة الحزب يجب ألا تكون قيادة في الفكر والتوجيه والتخطيط فحسب.. وإنما يجب أن تكون أيضا في طليعة عملية التنفيذ وأن تتحمل كل مخاطرها، وهذا يجعلها على تماس مباشر بالواقع ومتطلباته ومضاعفاته، فتكون قراراتها واقعية من ناحية، كما يعطيها الهيبة الكاملة التي يجب أن تحتلها في قيادة سير الثورة من ناحية أخرى، ويقضي من الأساس على احتمال تشكل طرفين متباعدين في النظام الثوري.. طرف القيادة الفكرية والسياسية في جانب.. وطرف المنفذين الذين يواجهون الأحداث التفصيلية ومضاعفاتها العملية ومخاطرها، ويتحملون شرف الصفحة الاقتحامية وفيها – وحدهم – في جانب آخر" (تقرير المؤتمر الثامن – الباب الثاني). هذا الدرس بالغ الأهمية، وينبغي أن تستوعبه كل القوى الثورية في العالم الثالث.

وبعد الاستيلاء على قمة السلطة تم في ٣٠ تموز – يوليو، في حسم ودقة، إبعاد العناصر المشبوهة التي أقحمت على القيادة الجديدة، والتي كان ممكنًا أن تحول ١٧ تموز إلى مجرد انقلاب عسكري.. وعلى ذلك أصبحت القيادة

بالكامل في يد حزب البعث ممثلة في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. ولكن تثبيت السلطة الثورية كان يتطلب ما هو أبعد وأشق، "كانت مسيرة تثبيت سلطة الثورة، وضمان قيادة الحزب الفعلية لها، مسيرة شاقة وبالغة التعقيد. وقد تطلبت اتباع خطة تدريجية متوازنة، وصيغ متعددة يربطها رغم تباينها الظاهري في بعض الأحيان، خيط واحد هو التصور المستقبلي لهذه المسألة" (الباب الثالث).

كان على حزب البعث "أن يواجه – في هذه الميادين – مهمات صعبة. إن موازين القوى في المجتمع من ناحية، والظروف الذاتية والموضوعية الخاصة بالحزب والبلاد والمنطقة والعالم من ناحية أخرى، كانت تحتم أسلوبا في إسقاط السلطة، هو أسلوب الانقضاض السريع والحاسم على قمتها، وتسلمها خلال ساعات، لذلك فإن الحزب وجد نفسه، في ساعات قلائل، يقف على قمة السلطة، فالثورة إذن لم تبن جهازها الخاص قبل تسلمها السلطة، كما حدث في بعض التجارب الثورية العالمية، كالثورة الصينية مثلاً. وفي الوقت نفسه كانت الثورة غير قادرة على حل الجهاز القديم برمته،

والمباشرة ببناء جهاز جديد كما حدث في تجارب عالمية أخرى، كالثورة الروسية".

"إن موازين القوى الاجتماعية التي حتمت الأسلوب الذي أشرنا إليه في تسلم السلطة السياسية، وطبيعة الظروف الخاصة بالقطر العراقي والمنطقة، ظروف العصر الراهن بما يحفل من به من أساليب سريعة ومتقدمة في المواصلات والحرب والإنتاج والخدمات والإعلام وغيرها من الميادين الحيوية، تجعل من الدولة جهازا لا يمكن الاستغناء عنه ولو ليوم واحد، كما لا يمكن شل حركته على نطاق واسع جدا.. لذلك، فإن الاتجاه إلى حل هذا الجهاز بكل مؤسساته، والمباشرة بإنشاء جهاز جديد بديل عنه، أو إجراء تغييرات فورية وواسعة النطاق فيه لابد أن يقود إلى فوضى شاملة وأضرار جسيمة"..

إن حزب البعث والثورة "برغم كل المخاطر التي كانت تحيط بهما من جراء بقاء جهاز الدولة القديم بكل مؤسساته على حاله، وبرغم ما نتج عن ذلك من معوقات كثيرة على طريق التحولات الثورية، ومن تشويهات وخروق للإجراءات والقرارات الثورية، كانا مضطرين إلى الإبقاء

على الهيكل العام لجهاز الدولة والتركيز في الأيام الأولى وفي المراحل اللاحقة، على إحكام السيطرة على قمة الدولة، وعلى مراكزها الرئيسية الحساسة، وأن يمضيا عبر عملية طويلة الأمد ومضنية ومعقدة ومتدرجة ومتنوعة في إجراء التغييرات المتلاحقة في جهاز الدولة، وفي تشريعاتها وفي الأنشطة والمؤسسات الإعلامية والثقافية والتربوية بما يؤمن الشروط اللازمة لتحقيق التغيير الثوري الجذري طبقًا لمبادئها وأهدافها القومية والديمقراطية والاشتراكية" (الباب السابع).

هذا درس ثان قدمته التجربة العراقية كإضافة نظرية هامة حول أساليب السيطرة على جهاز الدولة، وهي – في اتجاهها العام – لا تمثل خبرة محلية بحتة ولكنها تصلح للتطبيق في عديد من الحالات المشابهة.

وتطبيقًا لهذا التصور النظري الصحيح في ظروفه تصبح معالجة الجيش بالذات من أكثر المعالجات عسرا. فالاستيلاء الثوري على قمة السلطة، بهجوم خاطف، وإسهام العناصر العسكرية في هذا، يمكن أن يفتح الباب أمام ممارسات سياسية منحرفة للقوات المسلحة بشكل عام،

فالعناصر العسكرية التي أسهمت في الهجوم قد يظهر من بينها مغامرون يسعون إلى احتكار السلطة بقوة السلاح. والانتفاضة الثورية – في حد ذاتها – قد تفتح شهية آخرين ممن لم يشتركوا، لكي يحاولوا تكرار الانقضاض في انقلاب عسكري محض.

وقد واجهت قيادة حزب البعث هذا التحدي – مسلحة بكل التجارب المريرة السابقة لقد "واجه الحزب والثورة منذ اليوم الأول للثورة، وبصورة ملحة، مهمتين أساسيتين (في مجال القوات المسلحة).

الأولى: تعزيز قيادة الحزب للجيش جنبا إلى جنب مع تطهيره من العناصر المشبوهة والمتآمرة والمغامرة. ونشر مبادئ الحزب والثقافة القومية والاشتراكية العامة بين منتسبيه، ووضع الأسس والضوابط المبدئية والعسكرية التي تمكنه من تأدية واجباته على أكمل وجه، وتحصنه ضد الانحرافات والمنزلقات التي ارتكبتها باسمه، في العهدين القاسمي والعارفي زمر (الأرستقراطية العسكرية).. وضمان التحالف الكامل بالحركة الشعبية التي يقودها الحزب،

وإسهامه الفعال والصحيح في البناء الثوري وفي تأدية المهمات الوطنية والقومية.

والثانية: هي القضاء على أوضاع التخلف والفوضى التي نشأت في الجيش خلال العهود الماضية، وتنظيمه على أسس حديثة وتطوير أساليب تدريبه وتعبئته وقدراته النضالية والفنية، وزيادة تشكيلاته وإمداده بأسلحة ومعدات قوية وحديثة".

إلاّ أن تحقيق هاتين المهمتين كان صعبا، والمهمة الأولى بالذات تتطلب - بناء على الشرح السابق للقاعدة العامة - مسيرة طويلة ومعقدة جدا "لذلك فإن الحديث عن حل الجيش القديم وبناء جيش قوي جديد، أو التسرع في إجراء تغييرات واسعة النطاق في الجيش، يبتعد كثيرا عن التقديرات العلمية والموضوعية، ولا يعبر عن موقف ثوري جاد، كما ينطوي على مجانبة كبيرة لمستلزمات تحقيق الغرض المنشود".. لماذا؟ هناك سبب عام يضاف إلى الأسباب المتعلقة بمراعاة الحسابات والتوازنات "فإن طبيعة الجيوش العصرية وطبيعة أسلحتها وأساليبها تختلف اختلافًا شاسعا عن طبيعة الجيوش في المرحلة الأولى من هذا القرن

– إبان اندلاع الثورة الروسية، واستمرار الثورة الصينية على سبيل المثال – فقديما كان السلاح الرئيسي لتلك الجيوش: البندقية، التي لا يتطلب التدريب عليها سوى بضعة أيام، ولكن أسلحة الجيوش المعاصرة متنوعة، كالطائرات والصنف المدرع والمدافع وأجهزة الرادار وغيرها من الأسلحة والمعدات المعقدة وذات المستوى الفني العالي، لذلك فإنها تتطلب سنوات عديدة كي يحسن الضباط والجنود استعمالها.

ويجب أن نأخذ بالاعتبار.. إضافة إلى ما ذكرنا.. حقيقة مهمة وأساسية أخرى في هذا الصدد هي صغر رقعة العراق الجغرافية قياسا إلى رقعة بلد كالاتحاد السوفييتي أو الصين. وتحتل هذه المسألة أهمية استثنائية في ظل العصر الراهن.. بما يتميز به من أسلحة متطورة بعيدة المدى، ومن وسائل مواصلات سريعة جدا.. كما تشكل خطورة كبيرة على أمن البلاد إذا ما بقي جيشها ضعيفًا فترة طويلة من الزمن.

لذلك كان اعتماد أسلوب المراحل والنفس الطويل في إعادة بناء الجيش بناء ثوريا متينًا هو الطريق الواقعي الوحيد أمام الحزب" (الباب السادس).

ولكنه طريق يتطلب – بطبيعة الحال – يقظة دائمة، ويدا على الزناد لا تعترف بالتردد حين تدعو الضرورة. وهذا هو الجانب الذي يصلح كتعميم نظري للظروف المشابهة، وفي حالة العراق في عام ١٩٦٨ بالتحديد كانت تواجه الحزب من الناحية العملية: حالة شبه حرب أهلية قائمة في البلاد بسبب الأوضاع في المنطقة الشمالية – وكان جزء من الجيش العراقي يعسكر في الجبهة الشرقية في الأردن وقد وصل عدده إلى أكثر من خمسين ألفًا – وقبل أن تجتاز الثورة عامها الأول ألغت الحكومة الإيرانية معاهدة عام ١٩٣٧ وأصبحت هناك حالة تهديد عسكري خطير على الحدود الشرقية.

إن قيمة كل هذا الكلام لا تكمن فقط في أنها صياغة لتصور نظري يبدو أنه صحيح، فالأهم من هذا، بل والذي أكّد قيمة الصياغة السابقة، هو أنها مورست باقتدار وحققت أهدافها، فتأكّدت قيادة المؤسسة على كافة مؤسسات الدولة،

ومن بينها المؤسسة العسكرية، وبالتالي تأكّدت صلابة السلطة الثورية المركزية، ضد أي محاولة للاختراق.

(٢)

ولكن تثبيت السلطة الثورية لا يمكن أن يقتصر – مع ذلك – على عمليات داخل جهاز الدولة، وبمعزل عن الصراعات الاجتماعية وتحركات القوى الطبقية والسياسية على اختلاف اتجاهاتها. ومن المعروف أن العراق "كان ملغوما بدرجة كثيفة بشبكات التجسس الأميركية والبريطانية والإسرائيلية وغيرها.. وكانت تلك الشبكات متغلغلة في القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمؤسسات الاقتصادية وفي بعض الحركات السياسية والدينية، وفي مراكز حساسة أخرى من الدولة والمجتمع، حتى كاد العراق أن يصبح ساحة مكشوفة أمام الأعداء الاستعماريين والصهاينة والرجعيين".. "ونشاط هذه الشبكات لم يكن محصورا في جمع المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية وإيصالها إلى العدو، بل كانت تضع في مقدمة مهامها، الاستيلاء المباشر على السلطة، أو التأثير غير المباشر فيها بواسطة عناصرها وأنصارها من أعوان الاستعمار والرجعية" (الباب الرابع).

في هذا المجال لجأت الثورة إلى حسم ضد أعدائها كان بالضرورة عنيفًا، بل وبالغ العنف، فماذا عن الوجه الآخر من العملة، ما هي العلاقة مع القوى التي يفترض فيها أن تكون حليفة؟

هنا تأتي أروع إنجازات ثورة ١٧ – ٣٠ تموز في مجال إرساء قواعد التقدم، لقد تمثلت تماما السبب المحوري لانتكاسات النضال القطري والقومي، كانت هناك أسباب جوهرية خطيرة، ولكن يقف في مقدمتها انحراف القوى التقدمية العربية نحو تغليب التناقضات الثانوية القائمة فيما بينها على التناقض الرئيسي القائم بينها مجتمعة من جهة، وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة أخرى.. وتصعيد تلك التناقضات الثانوية إلى مستوى الصراع الحاد.. بل الاحتراب" (الباب الرابع).

ومصداقًا لهذا المفهوم، دعا حزب البعث بعد ٣٠ تموز – يوليو إلى ضرورة التحالف بين القوى الوطنية، وبعد أشهر قليلة من استقراره على رأس السلطة نشر طارق عزيز دراسة رائعة في جريدة "الثورة" (ديسمبر سنة ١٩٦٨)

عبرت عن موقف الحزب تحت عنوان: "نحو جبهة وطنية تقدمية راسخة". تقول الدراسة:

"إذا كان الطابع العام للعمل الوطني، في الفترة التي سبقت ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨، قد تميز بالنضال المشترك تحت راية جبهة الاتحاد الوطني ضد النظام الملكي الرجعي المرتبط بالاستعمار، فإن الطابع العام لمسيرة العمل الوطني بعد هذه الثورة، وطيلة عشر سنين ومن خلال تجارب قصيرة الأمد وغير موفقة، تميز بانفراد كل قوة وطنية بالعمل وبصراع شرس مملوء بالدم والعنف بين القوى الوطنية وبانقسامات وصراعات في صفوف كل قوة من هذه القوى.

فما الذي جنته الفئات الوطنية ومعها الشعب في العراق والوطن العربي من هذه المسيرة؟

لقد جاءت كل واحدة من الفئات الوطنية إلى السلطة، ومعها شعارات كثيرة، ومطامح لا حدود لهان ولكنها لم تبق فيها طويلا، ورحلت عنها تلاحقها شماتة القوى الأخرى وشكوك الشعب وحصاد ضخم من الأخطاء، حتى انتهت السلطة قبل ١٧ تموز ١٩٦٨ إلى يد زمرة لا صلة تربطها

بأية قوة من القوى الوطنية، ولا جذور تشدها إلى تراث الحركة الوطنية على اختلاف أضرابها وتياراتها.. زمرة باهتة لا هوية حقيقية لها، تخاف القوى الوطنية وتشعر بالغربة السحيقة عنها وعن الشعب، همها البقاء في الحكم، وتمشية أمور اليوم، ونهب ما يمكن نهبه من خيرات هذا البلد الذي تحول كما في عهود الإنكشارية، إلى مزرعة للأقارب والأصدقاء والأعوان، فصار بقاء هذه الزمرة في الحكم بصرف النظر عن الخلاف في التقييم والتحليل، يشكل بذاته إهانة لكل القوى الوطنية ولشعب العراق بأجمعه".

... "وحتى ثورة ١٧ تموز سنة ١٩٦٨، لم يكن قد تحقق أي شكل فعلي لاتحاد القوى الوطنية، وفي ذلك التاريخ، وفي ٣٠ تموز بصفة خاصة، أطاح حزب البعث العربي الاشتراكي بالعهد السابق، وصل إلى السلطة، ودعا – من موقع السلطة – إلى التعاون بين القوى الوطنية التقدمية"... "ولعل بعضهم يتصور أن الحديث عن الجبهة اليوم قد أصبح أمرا لا جدوى منه، وأنه ربما كان مفيدا قبل شهرين أو ثلاثة؛ لأن الحوار الذي دار حولها في ذلك الحين لم يسفر عن نتائج إيجابية تبعث على التفاؤل، ولأن ظواهر

الأمور اليوم تدل على أن كل فئة من الفئات الوطنية قد عادت مرة أخرى تتمترس خلف أسوارها الحجرية العالية ضد بقية الفئات. والواقع أن حديث الجبهة حديث يصلح لكل يوم ولكل ساعة. إن مسألة الجبهة ليست مسألة موسمية، ولا هي قضية نعالجها اليوم وننفض أيدينا منها غدا، إن كل الفئات الوطنية، تنظر إلى الجبهة على أنها الحجر الأساسي في استراتيجية المرحلة".

...." وفي الطريق إلى إقامة الجبهة الحقيقية وتحديد الميثاق، يترتب على الثورة من جهة، وعلى القوى الوطنية التي هي خارج الحكم من جهة أخرى، اتباع أساليب من شأنها تعبيد الطريق الموصل إلى الهدف. فبالنسبة إلى النظام الثوري الذي دعا إلى اتحاد القوى الوطنية، يجب أن يوضح باستمرار قولاً وعملا، أن هذه التجربة ليست مجرد حصيلة عواطف رومانتيكية ونوايا للتجرد ولعدم احتكار السلطة، وإنما هي دعوة تنبع من يقين علمي راسخ، بأن مهمات الثورة الوطنية التقدمية، ذات الأفق الوحدوي الاشتراكي، وبخاصة في ظروف مجابهة العدوان الإمبريالي الصهيوني، هي أكبر من أن ينجزها جانب واحد"... "أما بالنسبة للقوى

الوطنية الأخرى، فإن من الخطأ أن تنظر إلى السلطة القائمة على أنها سلطة - الحزب الآخر - التي يجب إضعافها والتقليل من شأنها. هذا بالطبع لا يعني إنكار حق النقد والتخلي عن محاولات التطوير، ولكن ما ينبغي ألاّ تنساه القوى الوطنية دائما هو أن إضعاف الحكم والتقليل من شأنه أمران لن تفيد منهما هي بقدر ما تفيد منهما قوى الردة"..

"إن الإمكانيات والخبرات في صفوف الفئات الوطنية والتقدمية، إذا ما حشدت ستواجه مشقة كبيرة عند تحقيق المهمات التحررية والتقدمية والديمقراطية للثورة، فكيف إذا ما طلبنا من جناح واحد من أجنحة الحركة الوطنية أن يحقق كل شيء؟.

إن الاتجاه الصحيح هو مشاركة القوى الوطنية التقدمية في تحقيق المنجزات التقدمية والديمقراطية حتى قبل الاتفاق النهائي على الجبهة والميثاق، وهذا ممكن في كثير من الحالات".

تقدم طارق عزيز - على ضوء المفاهيم السالفة وباسم حزبه - بأربع مهام مشتركة أساسية:

١- الدفاع عن النظام القائم بشتى السبل ضد المؤامرات الاستعمارية وأحابيل قوى الردة.

٢- العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة، وبكل ما لدى القوى الوطنية التقدمية من وسائل لحل المشكلة الكردية، إذ إن حلّ هذه المسألة شرط أساسي لتكوين جبهة وطنية حقيقية.

٣- المساهمة بالرجال والأفكار في السياسة البترولية المستقلة لحكومة الثورة. وقال هنا إن الكلام عن ثورة وطنية تقدمية يمكن أن تتحقق مع بقاء البترول في أيدي الاحتكارات، ومع بقاء العراق عاجزا عن استغلال موارده البترولية والمعدنية استغلالاً مباشرا يدر عليه عائدات كبيرة تمكنه من التحرر من تهديدات ومناورات الاحتكارات الأجنبية.. هو كلام فارغ.

٤- المساهمة بشتى السبل الممكنة في عملية حشد طاقات العراق العسكرية والسياسية والاقتصادية، لخوض المعركة المحتملة، اليوم أو غدا، مع العدو الإسرائيلي والقوى الاستعمارية التي تقف خلفه.

إن هذا الفكر الواضح حول أهمية ومهام جبهة وطنية تقدمية، لم يكن سهلاً على الإطلاق نقله إلى مجال التنفيذ، ولم تكن لدى حزب البعث أي أوهام في ذلك. ويقول تقرير المؤتمر الثامن إن "حزب البعث العربي الاشتراكي قد لاقى – كما لاقت الأحزاب الأخرى – صعوبات كثيفة لخلق أجواء نفسية إيجابية تجاه العمل الجبهوي. إن المشكلة في هذا الصدد لم تكن مشكلة نظرية، فكل الأطراف السياسية التقدمية كانت مقتنعة نظريا بالعمل الجبهوي، بل كانت مشكلة نفسية وسلوكية وكان واقع القطر العراقي يشير دائما إلى أن هذا الجانب كان يحتل أهمية خاصة، بل استثنائية، لأسباب كثيرة من أهمها المزاج الشعبي العام.. والثقل الاستثنائي للعلاقات التناحرية السابقة، كما أثبتت التجربة أنه برغم صحة القول بأنه الجانب النفسي والسلوكي لابد أن يتبع التحليل النظري في عمل الأحزاب السياسية، فإن الوصول إلى هذه النتيجة لم يكن أمرا سهلاً وكان يتطلب وقتًا طويلاً.. وجهودا استثنائية".

.. بالفعل، لم يكن بناء نظام وطني قوي أمرا سهلاً أبدا، وبناء مثل هذا النظام لابد أن يرتكز بدوره على تلاحم، أو على الأقل تفاهم القوى الحديثة التقدمية، إذا كان مطلوبا

تحقيق تحولات راديكالية في المجتمع، إذا كان مطلوبا إنهاء السيطرة الاقتصادية للإمبريالية، وإذا كان مطلوبا تحرير المجتمع من العلاقات المتخلفة. فالعلاقات المتخلفة لا تُزال بمجرد إصدار تشريعات ببعض التأميمات أو للإصلاح الزراعي، فهذه الإجراءات التقدمية لا تكفي وحدها، لا تكفي لتصفية العلاقات العشائرية، والتعصبات والتناقضات الغائرة في وجدان القطاعات السكانية المختلفة، إن أهل القطر العراقي بينهم أغلبية من العرب، ولكن بينهم أيضا حوالي ١٤% من الأكراد، والأغلبية العربية فيها أيضا قطاع أكبر من الشيعة وفيها قطاع من السنة، مع نسبة صغيرة من المسيحيين، وهذه التقسيمات في النسيج التقليدي للمجتمع كانت محورا لتناقضات وصراعات في التاريخ الطويل السابق، والإبقاء على هذه التناقضات والنفخ فيها واستغلالها كان أداة أساسية في يد المخططات الإمبريالية.

ولا شك أن مواجهة هذا التراث المتخلف إعدادا لمواجهة التسلط الخارجي، وإعدادا للانطلاق نحو تنمية مستقلة، يتطلب ثورة ثقافية ودعائية – تحدثها القوى السياسية والتقدمية التي تسعى من خلال برامجها للتغيير الشامل إلى

إحلال التناقضات الجوهرية في موضع تناقضات المجتمع التقليدي، والتناقضات الجوهرية هي – في الأساس – بين مجموع القوى الوطنية من جانب، وبين الإمبريالية وقوى الرجعية وعوامل التخلف من الجانب الآخر.. هذه مهمة كل الطلائع الحديثة التقدمية، هي وحدها – وبجهدها معا – تستطيع أن تستوعب وتتجاوز الانقسامات التقليدية كي تخوض الصراع الحاسم في اتجاه التناقض الحديث الحقيقي، ومن أجل وثبة ثورية متكاملة تضع المجتمع في مدار جديد من مدارات التطور.

ليس فيما أضفته جديد، وكافة رفاق الطلائع الحديثة التقدمية كانوا يدركون أهميته وكانت خبرة الاقتتال المرير بين هذه الطلائع طوال السنوات العشر من الفشل الوطني والقومي (من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨) وقد أنضجت وبلورت قضية التحالف، ولكن نفس الخبرة المريرة كانت تعني أيضا أن هناك ثارات بين الرفقاء، ومهما قيل عن النضج الواجب توفره في طلائع المجتمع الجديد، فإنهم – في نهاية الأمر – بشر.

ولا يعني هذا أن التفاهم فالتلاحم معادلة غير قابلة للحل، ولكنه يعني أن الجهد الواجب بذله مهول. والقيادات التي لا تيأس من بذل الجهد، ولا تفقد الاتجاه أمام الضغوط القوية. هي قيادات يشهد لها بالأصالة وعمق الثورية.

وما دام الإلحاح على تحقيق الجبهة الوطنية متوافرا فإن ما يسهل العمل تنمية تدريجية للثقة المتبادلة. ونعود هنا إلى دراسة طارق عزيز، فإن "إقامة جبهة وطنية راسخة في العراق، والاتفاق التام على ميثاق جدي للعمل الوطني خلال فترة قصيرة من الزمن أمران يرقيان – في تصوري – إلى مستوى المعجزة. وحتى لو افترضنا أن جبهة وميثاقًا يمكن التوصل إليهما خلال فترة قصيرة، فإنهما لن يقفا على أرض صلبة، وسيكونان معرضين دائما؛ لأنواع شتى من المخاطر.

إن الرغبات الصادقة لا يمكن أن تخلق جبهة وطنية حقيقية، حتى لو كانت الظروف الموضوعية تشير إلى ضرورة إقامتها. فبالإضافة إلى الظروف الموضوعية والنوايا لابد من توفر شرطين هما:

– أولاً: التحليل والتحديد النظري الصحيح لبنية الجبهة ولمهماتها ولأساليبها في العمل..

- وثانيا: الممارسة الفعلية للتفكير والعمل الجبهويين على جميع الأصعدة، ولوقت كاف، بحيث تصبح هذه الممارسة طابعا عاما ثابتًا للعمل الوطني خلال مرحلة تاريخية معينة"..

"لذلك فإن الطريق العملي السليم للوصول إلى الجبهة هو السير على خطى تعاون وطني يتوثق تدريجيا، حتى يصل إلى مستوى إقامة الجبهة وتحديد الميثاق".

هذه المفاهيم الواضحة، لم تكن كلاما حلوا يلقى لإراحة الضمير ثم ينتهي أمره.. هذه المفاهيم كانت وراءها إرادة حديدية، لقد تقدم حزب البعث بهذه المفاهيم وهو في موقع السلطة، واستجابت لها القوى التقدمية وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي.. وسط صعاب جمة كان التقدم بخطوات وئيدة، وعلى الطريق بدأ حوار وعر ومكثف على مستوى القيادات السياسية، وفي ١١ آذار - مارس ١٩٧٠ بادرت قيادة حزب البعث بإعلان بيان يعترف بالحقوق القومية للأكراد ويقر مبدأ الحكم الذاتي للمنطقة الكردية...

"إن نجاح الحزب في طرح برنامج (مبدئي) و (سياسي) معا لحل هذه المسألة أكد من ناحية أصالة وسعة الجانب الإنساني والديمقراطي في نظريته القومية، كما أكّد – من الناحية الأخرى – قدرته العملية في معالجة مسألة من هذا الطراز على ما فيها من جوانب بالغة الدقة والتعقيد.

ومن ناحية أخرى اعتبر إعلان بيان الحادي عشر من آذار – مارس من جانب الحزب، كحلّ مبدئي وسياسي صائب ومتكامل للمسألة الكردية عامل توحيد داخل الحركة الوطنية في البلاد، بعد أن كانت المسألة الكردية من أهم أسباب الخلاف والتناقض بينها.. وبذلك أزيلت واحدة من أكبر المعوقات التي تعترض قيام الجبهة التقدمية في القطر العراقي" (التقرير – الباب الرابع – الفصل الرابع).

لم يكن البيان كافيا لحلّ المشكلة، فتلك المشكلة لا تحل جذريا إلاّ عبر ثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية شاملة، مثل هذه المشكلة لا يحلها مجرد صدور بيان أو تشريعات، ولكن قيمة البيان أنه رسم الطريق، ووضع الأساس.

وصاحب ذلك السماح للحزب الديمقراطي الكردستاني بمباشرة نشاطه علنًا، وأصدر صحيفة "التآخي" اليومية باللغة العربية، والحزب الشيوعي أصبح من حقه أيضا إصدار مجال شهرية قانونية "الثقافة الجديدة"، ثم مجلة أسبوعية "الفكر الجديد"، وكذلك مورست أشكال من التنسيق داخل النقابات والتجمعات الجماهيرية.

(٣)

ترى هل خرجنا بهذا الكلام عن موضوع النفط؟

إطلاقًا.. نحن في صميم الموضوع. وموضوع التأميم بالذات.

في مباراة الشطرنج لا يمكن أن تقول عن النقلة الأخيرة: "كش مات" إنها النقلة الوحيدة التي قتلت الملك، فالوزير والفيل والحصان والبيدق.. كل القطع ساهمت بتحركاتها المتناسقة، ووفق حسابات لا تغفل عن حسابات الخصم، كلها ساهمت في الـ "كش مات".

ونفس الشيء يقال عن أي حرب، ساخنة أو باردة، فكل فريق من الفريقين المتحاربين لا يمكن أن يقول إن حركة قوات الصدام المباشر في أرض المعركة العسكرية، هي العامل الوحيد في النصر أو الهزيمة. إن المعارك العسكرية المتناثرة لا تحسم النزال – مهما كانت براعتها – إذا كانت الاستراتيجية العسكرية – التي تحكم هذه العمليات – قاصرة، وكذلك فإن الاستراتيجية العسكرية لابد أن تنتهي بدورها إلى الفشل إذا كانت الاستراتيجية العليا للدولة لا تساعد. إن نجاح الاستراتيجية العسكرية يتطلب تحركًا دوليا

يخلخل تحالفات العدو، ويدعم التحالفات المعاونة، ونجاح الاستراتيجية العسكرية يتطلب ضمان الإمداد بالسلاح والذخائر. والصمود الاقتصادي شرط آخر في مواجهة استنزاف الحرب وفي مواجهة محاولات العدو المستمرة لتحطيم مصادر الإنتاج. وقبل كل هذا فإن استمرار معنويات الشعب مرتفعة، واستعداد الجماهير للعطاء والتأييد لهدف الحرب وحول القوات المحاربة، هو الشرط الأول والأهم. إن وضع استراتيجية عسكرية محكمة مسألة ضرورية، والجند المدربون المجهزون والقادة الأكفاء في إدارة العمليات.. كل هذه مسائل لا شك في أهميتها ولكن وحدها لا تحسم بل وليست العامل الأكثر حسما، ولذا فإن تحقيق النصر في الحرب لا تقوده القيادة العسكرية مهما كانت عبقريتها وعظمة الدور الذي تؤديه، تحقيق النصر منوط في المقام الأول بالقيادة العليا التي تدير مجمل الصراع.

هذه القيادة العليا مطلوب منها نظرة شاملة تمتد من الأوضاع السياسية الدولية والإقليمية، إلى الأوضاع السياسية الداخلية وإلى تتبع للتطورات الاقتصادية، وتتبع في نفس الوقت، لتغيرات الموقف العسكري، هذه القيادة العليا مطلوب

منها بعد هذا أن تستخدم نظراتها الشاملة من أجل التحرك المتناغم في كافة المجالات – ببراعة وشجاعة – نحو الهدف: هزيمة العدو.

هذا الكلام ينطبق على كل حرب، والحرب الساخنة لا تختلف هنا عن الحرب الباردة إلا في كون أي المجالات موضوع في مقدمة الصراع.. ولكن لا شك أن الحرب بين قوتين متكافئتين يختلف عن الحرب بين قوة مادية كبيرة وقوة تبدو – ماديا – أقل، وهذا نموذج حرب تحريرية – كالحرب الفيتنامية – ضد ديناصور إمبريالي ضخم الجثة.

أسلوب إدارة الحرب عند كل من طرفي الحرب سيظل محكوما بالمفاهيم السابقة، وستظل القيادة العسكرية خاضعة للقيادة العليا شرطًا للاستمرار في الصراع، والفارق سيكون في ترتيب العناصر التي تشكل معادلة القوة عند كل فريق. إن العناصر التي تشكل قوة كل من الفريقين تختلف، وعلى كل فريق أن يشكل المركب الأمثل من مجموع العناصر في حوزته.. ولكن كيفما قلبت العناصر، كيف يشكل شعب صغير متخلف اقتصاديا وتكنولوجيا، كيف يشكل

هذا الشعب – بأي شكل – مركبا أمثل يعادل ويقارع في قوته ما تستطيع الولايات المتحدة الأميركية أن تستخدمه؟

هذا السؤال كان محسوما في ذهن الإمبريالية الأمريكية، بل وأمام كل من يستعملون الكومبيوتر، أو من يستعملون عقولهم وفق قواعد الكومبيوتر. الولايات المتحدة تملك أنواعا وكميات من السلاح توازي في قوة نيرانها أضعاف أضعاف ما يمكن أن يتواجد عند الفيتناميين، وصحيح أن مثل هذه الحرب ستكلف الاقتصاد الأميركي عبئًا (وإن كانت التوقعات حول حجم العبء لم تصل إلى ما بلغه فعلاً) ولكن الاقتصاد الأميركي يمكن أن يحتمل – على أي حال – نفقات الحرب، ولكن ماذا يفعل الفيتناميون الذين ستتحطم كل مواردهم ومنشآتهم الإنتاجية؟

إن أي مساعدات خارجية لن تسد الفجوة بين القوة المادية الأميركية والقوة المادية الفيتنامية، وأي مساعدات لن تغير حقيقة أن الإنهاك الاقتصادي للفيتناميين سيفوق بما لا يقاس، أي متاعب يواجهها اقتصاد الولايات المتحدة.

كان كل من يحسب وفق هذه المعطيات – التي تبدو صلبة – يخرج بنتيجة يظنها حاسمة، وكان كل من يتصور

نفسه "عاقلاً" يسخر من حماقة الفيتناميين، وكل من يعتبر نفسه صديقًا، يطلب من القيادة الفيتنامية أن تعدل عن طيشها واندفاعها.

وإذا كنا قد عرفنا الآن النتيجة النهائية لهذا الصراع، فإن من واجب أصحاب التوقعات الخاطئة أن يحللوا أسباب أخطائهم، وسواء بالنسبة للقوى الرجعية، أو مع القوى التقدمية – التي أخطأ بعضها أيضا في الحساب – فإن الأسباب أصبحت تقال، ولكن باللسان فقط في معظم الأحيان. ومع كل مواجهة جديدة بين شعب صغير وتحديات ضخمة نجد كثيرين يتصرفون – مرة ومرات – وفق نفس التوقعات الخاطئة.

إن صراع شعب صغير ضد احتكارات النفط، ضد الكارتل الدولي "الرهيب" هو نوع من الحرب الباردة التي قد تنقلب ساخنة، وفي هذا الصراع ينطبق نفس ما ذكرناه من قواعد، فالمسألة ليست في يد الجند المباشرين في أرض المعركة، واحتمال النصر أو مصير الهزيمة لن يتعلق في رقاب الفنيين الذين يديرون العمليات الإنتاجية، ولا في رقاب من يدرسون ويتابعون اقتصاديات النفط من حيث تكلفة

الإنتاج وسعره، أو اقتصاديات تسويقه، دور هؤلاء جميعا هام. ولكن أي استراتيجية للصراع النفطي الوطني لابد أن تخضع للاستراتيجية العليا شرطًا للانتصار. وكفاءة الاستراتيجية النفطية وبراعة منفذيها لا تكفي ولا تحسم ما لم تتوجه هذه الاستراتيجية وفق استراتيجية عليا ناضجة وتقودها قيادة بارعة جسورة، ولذلك لا يمكن أن ندرك نجاح الاستثمار الوطني المباشر أو تأميم العمليات بعد ذلك في كركوك، بمعزل عما في تركيب الدولة وفي العلاقة بين القوى الوطنية أو في مجال العلاقات الدولية.. إلخ، وهذا هو معنى أن استراتيجية تحرير الثروة النفطية كانت خاضعة باستمرار للاستراتيجية العليا التي تتعامل مع كل المتغيرات.

إن الحرب من أجل التحرير الاقتصادي تنطبق عليها نفس المعايير التي حكمت حرب التحرير المسلحة في فيتنام. لماذا انتصرت فيتنام؟ كيف ضخمت قدرتها الذاتية بحيث وازنت.. ثم فاقت القدرات المادية للإمبريالية الأميركية؟

لقد أثبتت التجربة الفيتنامية أن القوة المعنوية يمكن أن تعبأ كطاقة جبارة تعوض النقص في الإمكانيات المادية فترجح الكفة.

والجانب المعنوي مطلوب في كل حرب، والحرب النفسية التي يشنها كل فريق تهدف إلى إضعاف موقف الخصم حتى يسهل النصر عليه، ولقد كان نابليون يعطي للجانب المادي واحدا ويعطي للجانب المعنوي ثلاثة في معادلة الانتصار. ولا شك أن هذا صحيح بشكل عام، ولكن في حالة الحرب التحريرية (ساخنة أو باردة) ضد قوة إمبريالية كبرى، لابد أن يكون العامل المعنوي ثلاثين وليس ثلاثة فقط. ولا يمكن أن يصل الحشد المعنوي إلى هذا المستوى إلاّ إذ كان ممتدا وعميقًا، ممتدا بمعنى أن تحشد طاقات الشعب كله، وليس مجموعة من الطلائع فقط، ولابد أن تصل بالتماسك والإيمان ذروة تحتمل تضحيات بلا حدود وتدفع الكل إلى الإتقان والإبداع.. وهذا هو التعمق.

طافت هذه الصورة في خيال جمال الدين الأفغاني وهو يتأمل مئات الملايين من أهل الهند التي كانت ترزح تحت الحكم البريطاني: "لو كنتم، أنتم مئات الملايين من الهنود، وقد مسخكم الله فجعل كلا منكم سلحفاة وخضتم البحر، وأحطتم بجزيرة بريطانيا العظمى، لجردتموها إلى القعر، وعدتم إلى هندكم أحرارا.. اعلموا أن البكاء للنساء،

والسلطان محمود الغزنوي ما أتى إلى الهند باكيا، بل أتى شاكًا للسلاح، ولا حياة لقوم لا يستقبلون الموت في سبيل الاستقلال بثغر باسم" (٢).

هذه الصورة: أن تتحرك الشعوب كرجل واحد نحو هدف محدد فتحقق معجزات وتهزم أخطر الطواغيت. هذه الصورة لشعوب تقدم تضحيات جماعية، فتشكل طاقة معنوية كبيرة، تحققت الآن في عصرنا، ولم يعد من حق القوى الإمبريالية أن تتجاهل هذا. من حقها أن تعجز عن قياسها كميا، ولكن الاعتراف بوجود هذه الطاقة من واقعيات السياسة وليتها تدرك هذا فتخفف من مشاق التقدم.

إن هذه الطاقة يصعب قياسها كميا لمن هو خارج الظاهرة، ولكنها قابلة للقياس لمن هو مفجرها، وهو جزء منها. إن الطاقة المعنوية يمكن أن تمتد وتتعمق إلى ما لانهاية، والقيادة الثورية هي وحدها التي تدرك الأبعاد التي يمكن أن تصل إليها والتي تعتمد – إلى حد كبير – على مقدرتها، على مدى كفاءتها وفدائيتها.

ولقد قدرت القيادة العراقية إمكانيات الطاقة المعنوية لشعبها، هذه الطاقة التي طال احتباسها. لقد عاش كل عراقي

برغبة شخصية دفينة في تسوية الحساب مع احتكارات النفط.. كان الكل يؤمن بأنها تنهب، وبأنها خاف كل الكوارث التي أعاقتهم. وحين قال صدام حسين في ٣١ كانون الأول - ديسمبر سنة ١٩٧١: "متى استطعنا أن نعيش بنصف الراتب لسنة أو سنتين، فعندها نستطيع أن نُركع شركات النفط".. حين قال هذا كان الكل ينتظر الإشارة، ولكن بشرط الثقة فيمن تصدر عنه الإشارة، وبشرط حل المشاكل غير المبدئية التي فرقت وحدة الإرادة. وقد تكفلت تحضيرات وإنجازات الأعوام التالية لثورة ١٩٦٨ بتحقيق هذه الشروط.

***

بدأت إذن جولة المفاوضات مع شركات النفط في ١٥ كانون الثاني – يناير سنة ١٩٧٢، وكان الوفد العراقي يجلس حول المائدة وخلفه قيادة سياسية ثورية استطاعت أن تؤمن سلطة وطنية قوية، واستطاعت أن تقمع عملاء الاستعمار والرجعية، وخطت خطوات واسعة نحو إقامة جبهة بين الفيالق الوطنية التقدمية.. كان الوفد العراقي يمثل قيادة حررت علاقاتها السياسية الدولية من ضغوط وتوجيهات الدول الإمبريالية، فوثقت تعاونها مع الدول

الاشتراكية وأكدت موقفها كقوة مناضلة من قوى عدم الانحياز.. وبين ما تحقق سياسيا في المجال الداخلي وما تحقق في المجال الخارجي كانت علاقات الإصرار على تحرير الثورة النفطية بادية، وكانت الإنجازات الحاسمة في الاستثمار المباشر لا تتوقف عن التصاعد.

***

في عام ١٩٦٦ قال أحد ممثلي شركة نفط العراق – بشماتة: "لقد أريقت دماء غزيرة في العراق، ولكن بفضل الله، لم ترق قطرة واحدة من البترول".. وفي عام ١٩٧٢ كانت القوى الوطنية قد أوقفت تماما نزيف الدم، وأهيلت الجراح أو كادت.. فكيف لم تنتبه شركة نفط العراق إلى أن دورها قد حان، لكي تنزف هي؟!.

الفصل الثامن

الجولة الأخيرة لاختبار القوى

(١)

وزارة النفط والمعادن

٢٧-١١-١٩٧١

المكتب الخاص م. ح. س ١٦٤٠

شركة نفط العراق المحدودة – شركة نفط البصرة المحدوة.

شركة نفط الموصل المحدودة – السيد الممثل العام المحترم.

بعد التحية:

نشير إلى المقابلة التي تمت بينكم وبين السيد مدير شئون النفط العام الدكتور فاضل الجلبي يوم ٢٠-١٠-١٩٧١، والتي تضمنت رأي الشركات حول أسس المباحثات مع الحكومة بما يمكن تلخيصه كالآتي:

١- تلتزم الشركات بألا تطلب من الحكومة إلغاء أو إبطال أو تعديل القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ صراحة أو ضمنًا. بتشريع.

٢- أن تترك للشركات الحرية ببحث آثار القانون المذكور على عملياتها في العراق.

....

(نلاحظ هنا أن البند رقم ٢ يمكن أن يلغي من الناحية العملية ما جاء في البند رقم ١ فالمراوغة، وقول الشيء وعكسه، فن تحترفه الشركات، ولكي لا ننسى، كانت الشركات تعلن – حتى في مفاوضات عام ١٩٢٤ – أنها لا تنكر الحق القانوني للعراق في امتلاك ٢٠% من الأسهم، ثم تعود في السطر التالي مباشرة إلى سحب الموافقة بشكل أو بآخر على أي حال، تداركًا لتكرار التلاعب التقليدي، كان على الدكتور سعدون حمادي، وزير النفط والمعادن في ذلك الوقت، أن يستطرد في رسالته ويرد على هذا الاحتمال الوارد).

***

١- ترحب الحكومة العراقية بالتزام الشركات مقدما بأنها لن تتقدم بأي طلب إلى الحكومة يتضمن قيام الأخيرة بإصدار تشريع يلغي أو يعدم القانون رقم ٨٠ صراحة أو ضمنًا.

٢- ترى الحكومة العراقية أن المسألة المهمة لا تتعلق بإلغاء القانون أو تعديله فذلك حق محتكر بصورة مطلقة للدولة صاحبة السيادة، ولا يمكن لأية حكومة

أن تقبل أي طلب يتعلق بإلغاء أو تعديل تشريعاتها وهو أمر نعتبره بدهيا ولا نظنه غير واضح الأسباب بالنسبة للشركات. إن ما كانت تقصده الحكومة من الأساس، لا يتعلق بالمسألة التشريعية، بل يتعلق بحماية مضمون القانون رقم ٨٠، هذا هو المهم، أما بحث مسألة أثر القانون على الشركات، فإن الحكومة لا ترى أي مانع من بحثه شريطة ألاّ يؤدي ذلك البحث بما يتمخض عنه من اقتراحات وترتيبات إلى إضعاف ذلك المضمون، أي أن الحكومة لا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف كان، أي ترتيب لحسم القضايا المتعلقة من شأنه إفراغ القانون المذكور من محتواه.

....

....

ودمتم باحترام،

وزير النفط والمعادن

الدكتور سعدون حمادي

تحضير واضح ومحدد من الجانب العراقي. بناء على توجيهات لجنة المتابعة، وفي نفس الوقت تقرر إعادة تشكيل الوفد العراقي المفاوض. كان الوفد ذا تشكيل اعتيادي. أي يتألف من عدد من الفنيين ويرأسه وزير النفط. وفي إعادة التشكيل قصد أن يكون وفدا سياسيا.

..ثم بدأت الجلسة الأولى – بعد عدد من الاتصالات – في مساء ١٥ كانون الثاني – يناير سنة ١٩٧٢ وكانت البداية حامية (١): افتتح رئيس الوفد العراقي الجلسة قائلاً: "إن ما ستظهرونه أثناء المفاوضات من موضوعية وتفهم جديد لواقعنا وأسلوبنا في العمل سيسهل المهمة ويكون موضع تقدير الجميع، كما أنه سيكون أدعى إلى مصلحة شركاتكم وسيوفر الكثير من المتاعب على الأطراف المعنية"...

"إن اتباع سياسة استثمارية وإنتاجية مستندة في الأساس إلى الضغط المستمر على العراق. بهدف إضعافه وتعسف الشركات في عدم دفع مبالغ تنفيق الريع الذي هو حق واضح ومسلم به لكل الدول المنتجة للنفط. والتلاعب المستمر بمعدلات الإنتاج من حقولنا النفطية. إنما هي مؤشرات واضحة على الاستمرار بتلك السياسات.

لا أريد أن أطيل اللوم على الشركات لمواقفها التي أوصلت العلاقات بيننا إلى مستوى حاد من التوتر، وعدم الثقة. ولكنني أطالبكم أن تستجيبوا لحقوقنا بروح واقعية مدركة لواقع العلاقات الجديدة التي أوجدتها ثورة ١٧ تموز – يوليو ١٩٦٨ بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي".. "إنها لمسألة مهمة نرجو أن تقفوا عندها، تلك هي حقيقة قيام حكم ثوري يستند إلى قاعدة شعبية صلدة رافضة لكل منطق تساومي. ولكل أسلوب يهدف إلى إصابة مصالحنا السياسية والاقتصادية بالضرر".

بعد هذا العرض للإطار العام.. وبعد اللهجة التي تعكس إحساس الجانب العراقي بالتغير الجذري في توازن القوى. انتقل رئيس الوفد العراقي إلى استعراض المطالب العراقية. وفيها الأساسي وفيها الثانوي.

فماذا كان رد رئيس وفد الشركات مستر ستوكويل؟

تجاهل تماما الإطار السياسي والكلمات الحادة التي استخدمها رئيس الوفد العراقي مثل الضغط والتعسف والتلاعب والتوتر وعدم الثقة، وببرود شديد قال: "إنني متفق تمام الاتفاق، أن نكون جادين في حسم القضايا".. ثم اختار

إحدى القضايا التفصيلية في قائمة المطالب العراقية، وبدأ في مناقشتها.

إن الدقائق الأولى من المفاوضات تكشف كل ما دار بعد هذا في الجلسات، فالوفد العراقي مصر على أن تكون الجولة حاسمة، ويرى – لأول مرة – فرض التغيرات المنشودة في هيكل علاقاته مع الشركات. وهو قادر ومعد لفرضها من جانب واحد بالتشريع إذا فشلت المفاوضات. وفق هذا التصور قاد الوفد العراقي مسيرته في المفاوضات. من البداية حتى النهاية. والشركات في الجانب المقابل كانت تهز كتفيها أمام الموقف العراقي منذ اللحظات الأولى، وتتصور أن المفاوضات لا ينبغي أن تخرج في نتائجها عن الإطار التقليدي. فالدولة "المضيفة" لا ينبغي أن تتطلع إلى أكثر من دور من يحصل على بعض الأموال، ولا مانع في هذا الإطار من تقديم بعض التنازلات بشكل أو بآخر.

ومع ذلك. فإن ما استفز الجانب العراقي هو أنه حتى في المجال التقليدي للنزاع، في مجال حقوق الدولة كجابية للأموال. فإن الشركات حاولت أن تأكل أموال العراق أو تساوم بصفاقة حول حقوق ثابتة. ولقد كانت القضية التي

التقطها ستوكويل ليبدأ المفاوضات هي قضية تنفيق الريع. فمبدأ تنفيق الريع كان ساريا في كل دول "الأوبك" باستثناء العراق. وبغض النظر عن سريانه في الأقطار الأخرى، فإن الريع ليس هبة من الشركات إلى الدول المنتجة، وهو ليس حقًا نشأ بسبب إقراره من قبل الأوبك، كما قال الدكتور سعدون حمادي في الجلسة الثانية: "نحن ننظر إلى الريع نظرة عملية واقعية من حيث دفعه إلى مالك الأرض منفصلاً عن الضريبة والحصة".

لقد كان الجانب العراقي يتوقع أن يكون حق العراق في تنفيق الريع مسألة بدهية. وأن الصعوبة ستكون في القضايا الأكثر جوهرية والمتعلقة بهيكل العلاقة، أي في مسائل المشاركة في الملكية وإصدار القرارات الأساسية، فإذا بالمستر ستوكويل يبدأ المفاوضات – بعد الحديث عن الجدية في حسم القضايا – فيصرح "إني لا أستطيع أن أقول إننا سننفق الريع قبل الدخول في مفاوضات نأمل أن ننتهي منها صفقة واحدة"، ويعني هذا أن الشركات لا يمكن أن تدفع للعراق حقوقه المالية إلاّ في مقابل حل المشاكل الأخرى. أي أن تستخدم الشركات دفعها للأموال المستحقة، وسيلة ضغط

ومساومة لجعل الجانب العراقي أكثر "تعقلاً" عند مناقشة مطالب الشركات.

وكان طبيعيا بعد عملية الاستطلاع الأول هذه أن يبادر رئيس الوفد العراقي إلى هجوم مضاد عنيف: "إننا نصر على البحث في مسألة تنفيق الربع أولاً".. "وليكن واضحا أننا لم ندخل هذه المفاوضات لرغبة في النقاش أو تبادل الآراء، إننا نريد الحصول على حقوقنا وحسم كل القضايا. وستكون بالتأكيد لوجه العلاقات بيننا وبين الشركات بعد انتهاء المفاوضات. صورة جديدة".

واستمر التراشق في الجلسة الأولى:

ستوكويل	:	إننا ننظر إلى تنفيق الريع كعرض يقدم جزءا من تسوية عامة وليس منفصلا. يقدم عندما تكون بقية القضايا قد حسمت.. ومن أجل الوصول إلى اتفاق، فإن العرض السابق (الذي سبق تقديمه عام ١٩٦٤) لا زال قائما. ....

رئيس الوفد العراقي	:	إن هذا الموضوع يعني الالتفاف على سيادة الدولة. إنني لا أشعر بأن المفاوضات تجري بين دولة وشركة وكأن الكلام يجري بين شركتين: ....
ستوكويل	:	أفهم من قولكم أنكم تريدون جعل مسألة تنفيق الريع على رأس النقاط، فإذا كان ذلك هو القصد، فإن ذلك لن يكون مقبولاً وأعتقد أن خير وسيلة هي أن نركز على بقية النقاط.
رئيس الوفد العراقي	:	إنها أول نقطة نطرحها للبحث. إما أن تقر مبدئيا أو أن يقدم مشروع جديد حول هذا الموضوع لمناقشته مع بقية النقاط.
ستوكويل	:	هل أفهم أنكم تطلبون منا إقرار مبدأ الدفع سواء توصلنا إلى اتفاق أم لا؟
رئيس الوفد العراقي	:	نعم

ستوكويل	:	متأسف، لا يمكننا قبول ذلك! .... "يجب أن يكون التصور واضحا جدا، إن جولتنا الأولى من المباحثات – كما نراها – لا تبشّر بالنجاح". هكذا ختم رئيس الوفد العراقي الجلسة.

***

قبل أن نقلب الصفحات في جلسات تالية. لابد من توضيح مسألة العرض السابق للشركات عام ١٩٦٤ بهدف تنفيق الريع. فشركات النفط – في مفاوضاتها مع "الأوبك" حول تنفيق الريع في ذلك العام – خصت العراق بعدد من الشروط لا يتم تنفيق الريع بدونها. من هذه الشروط التحكيم الإجباري، وكانت هذه محاولة لنسف القانون رقم ٨٠ باعتباره نزاعا مختلفًا عليه يقتضي التحكيم.

والقانون رقم ٨٠ – على أهميته – ليس إلاّ مثلاً يمكن أن يمتد. فالقضية المبدئية هنا هي: هل هذه الشركات التي تعمل في الأراضي العراقية تخضع لسيادة الدولة

المضيفة أو لا؟.. وإذا كانت الإجابة بنعم، فإن من حق الدولة أن تصدر أي تشريعات وتلزم بها هذه الشركات مهما كانت طبيعة هذه التشريعات، ولا يمكن أن تقبل دولة مستقلة إخضاع تشريعاتها للإقرار من قبل الغير، فما معنى إذن أن تتقدم الشركات بطلب أن يكون التحكم الدولي ملزما لحل النزاعات؟ إن المسألة من الناحية القانونية محسومة، وقد سبق على إيران لإصدارها قانون التأميم في زمن مصدق. لقد بينت محكمة العدل الدولية في ذلك الوقت أنه ليس من اختصاصها النظر في الشكاوى التي تثار بين دولة وشركة، وأن القضاء المحلي هو وحده صاحب الحق في بحث هذه الأمور.

ما معنى أن تصر الشركات في عام ١٩٧٢ على مبدأ التحكيم الإجباري الذي سبق أن نصت عليه في اتفاقيات الامتياز الأولى. واحتفظت به في اتفاقية شباط – فبراير ١٩٥٢؟ إنه لا يعني إلاّ إصرار الشركات على إبقاء هيكل العلاقة القديم كما هو، وأن تظل بالتالي دولة مستقلة تتعامل مع الدولة العراقية، ولا تهبط إلى حجمها الطبيعي كشركة تعمل داخل دولة.

ومن الشروط الأخرى التي أرادت الشركات فرضها مقابل موافقتها على تنفيق الريع: معاملة الشركات العاملة بشرط الجهة الأكثر حظوة. وهذا يعني أن يتعهد العراق بتفضيل الشركات صاحبة الامتيازات التقليدية على أية شركات نفطية أخرى في سائر الأمور المتعلقة بالنفط، ويعني هذا حرمان العراق من الاستفادة من الإمكانيات الجديدة في عالم النفط، وإبقاء العراق تحت السيطرة الاقتصادية لشركات الكارتل.

هذه الشروط رفضها العراق حين قدمت أول مرة عام ١٩٦٤، فإذا بالشركات تقول في عام ١٩٧٢ إنها تتقدم بنفس الشروط من جديد مقابل تنازلها بالموافقة على تنفيق الريع وعلى سبيل الأريحية تفضل ستوكويل بأنه من الممكن إعادة صياغة العرض السابق لكي يكون أكثر قبولاً لدى الحكومة.

***

في الجلسة الثانية أصرت الشركات على شرط التحكيم الإجباري وشرط الأكثر حظوة، وكان الرد العراقي: "عندما تتعهد الشركات بالاستعداد لتسوية الريع بعد إسقاط

هذه الشروط يمكن أن تناقش (نقطة الريع) ضمن النقاط الأخرى. وفيما عدا ذلك لا يوجد مبرر لاستمرار المفاوضات. نحن لم نشعر حتى الآن بأي تقدم في المفاوضات.

وانتهت الجلسة.

وكانت ممكنًا أن تنتهي المفاوضات بنهاية هذه الجلسة ولكن يبدو أن الاتصالات خلف الكواليس فتحت ثغرة في الطريق الذي بدا مسدودا، ولا شك أن كلا من الجانبين كان في حاجة لمعرفة كل ما في جعبة الطرف الآخر.. وبالتالي كان لابد من الاستمرار.

أرسلت الشركات رسالة مكتوبة تخلت فيها عن شرط الأكثر حظوة ولكنها أصرت على شرط التحكيم، وإن حصرته في موضوع الريع، ولكن الوفد العراقي أعلن أن مسألة التحكيم مسألة مبدأ، فسواء حصر حق التحكيم بموضوع الريع أم شمل غيره، فهو يمس بسيادة الدولة. لذلك، وبعد دراسة هذه الرسالة فقد تقرر عدم قبول التعديل الذي ورد برسالة الشركات، وليس معقولاً أن يقبل العراق

في هذا الوقت، نصوصا تراجعية فيما يتعلق بالتحكيم "نحن نعتقد أن التغيير لابد أن يكون إلى الأمام".

طبعا التنازل الذي قدمته الشركات في شرط الأكثر حظوة، لم يكن إلاّ مجاراة شكلية لواقع الحال، فالمفاوضات تجري في المجلس الوطني، وشركة النفط الوطنية العراقية تباشر فعلاً الاستثمار المباشر وتتعامل دوليا بكل الاستقلال وفق ما يحقق المصالح العراقية، فالشرط منسوف من الناحية العملية، والمواجهة الصريحة حول هذه النقطة لا تجدي، وبالتالي لابد من إظهار التراجع.. ثم محاولة الالتفاف إن أمكن.

على أي حال، كان إبداء التنازل طريقة لإظهار المرونة وللاستمرار في المفاوضات، والجانب العراقي قدم من ناحيته.. تنازلاً شكليا أيضا "لقد حاولنا تسهيل الأمور عندما وافقنا على أن نبحث مسألة تنفيق الريع إلى جانب النقاط الأخرى التي نأمل الوصول إلى اتفاق بشأنها. إننا نعتبر ذلك تسهيلاً لسير المفاوضات فقط. أما أن نتنازل عن بقية الشروط فإننا لا نقبل ذلك مطلقًا.. نحن مستعدون الآن لسماع وجهة نظر الشركات في القضايا الأخر".

ستوكويل	:	لدينا نقاط كثيرة معلقة. نحن نعتقد أن أهم مشكلة لدينا هي آثار القانون رقم ٨٠ علينا.......

واستطرد الرجل شارحا التصور العام لمسألة تبدأ بأن ضررا بليغًا قد أصاب الشركات نتيجة القانون رقم ٨٠ وأنها تستحق التعويض، ويمكن للعراق أن يسدد هذا التعويض من خلال تعاقد طويل الأجل ببيع كميات كبيرة من النفط الذي تنتجه شركة النفط الوطنية بأسعار مخفضة و "لو استطعنا الوصول إلى مثل هذا الاتفاق واتفقنا على سعر تراه الشركات مناسبا فسيكون لذلك تأثير كبير على أهمية التعويض؛ لأن أهمية فقدان الاحتياطي ستقل، ما دمنا نستطيع سد حاجتنا من النفط".

أي أن الشركات اختلقت مسألة حقها في التعويض، واقترحت أسلوب السداد، وهو أسلوب يؤدي إلى أن الشركات تسترد بيدها اليسرى كميات النفط التي انتزعها القانون رقم ٨٠.. أي تعويض؟!.

إنه التحايل المكشوف: الموافقة على القانون رقم ٨٠ شكلاً والتنازل عن شرط الأكثر حظوة نظريا.. ثم في التطبيق محاولة احتكار نفس شركات الامتياز للنفط المنتج عن طريق شركة النفط الوطنية. "وكأنك يا أبو زيد ما غزيت".

رئيس الوفد العراقي	:	نحن نعتقد، أن إدخال مسألة التعويض بصورة مستقلة كثمن للقانون رقم ٨٠، أمر مرفوض؛ لأن ذلك يمس القانون المذكور وقد كان هذا أحد المبادئ الأساسية التي اتفقنا على عدم التطرق إليها بالكتب المتبادلة بين الوزارة والشركات. ....
ستوكويل	:	أود أن أبين أن أي عرض سنقدمه حول نقاط الحكومة سيأخذ بنظر الاعتبار التعويض الذي تريده الشركات؛ لأنني لا أستطيع أن أتخلى عما تريده

		الشركات من هذا الموضوع.

***

لا مانع – رغم اتضاح النوايا وانكشاف أسلوب الالتفاف – من الاستمرار. عرض الوفد العراقي مطالب الحكومة. واقتراح ستوكويل أن يعطي وقتًا للذهاب إلى لندن لدراسة هذه المطالب والتقدم بعرض متكامل من الشركات.

لا مانع.. ولكن "من الضروري أن تفهم الشركات أننا حين وافقنا على الدخول في هذه المفاوضات، فإن القيادة السياسية تدارست هذا الموضوع بدقة، ونحن لا نقبل مماطلة جديدة، إننا نريد حسم القضايا وبدون تأجيل. وستحدد العلاقة مع الشركات على ضوء النتائج، فإما أن تكون هناك علاقات جديدة مع الشركات، أو لا تكون هناك علاقات ولا شركات، كل يقرر مصيره بنفسه".

و.. أسدل الستار على الفصل الخامس أو الجلسة الخامسة في ١٩ كانون الثاني – يناير..

في أول شباط – فبراير كان وفد الشركات قد عاد من لندن. وقدم ستوكويل العرض المتكامل. ويلخص كالتالي:

١- تريد الشركات تعويضا عما لحقها من أضرار اقتصادية نتيجة لتشريع القانون رقم ٨٠. وهذا التعويض يساوي ١٢,٥% من صافي إنتاج النفط من قبل شركة النفط الوطنية مجانًا.

٢- تريد الشركات أن يوافق العراق على أن يبيع من النفط المنتج من قبل الشركة الوطنية كمية ١,١ بليون طن خلال ٢٠ سنة وبسعر مخفض هو ١,٦٢ دولارا للبرميل.

٣- الشركات مستعدة لكي تنشئ شركة خاصة يكون مقرها العراق وتمثل الحكومة في مجلس إدارة هذه الشركة. الذي يتولى إدارة عمليات الشركات الثلاث العاملة في العراق. وتحتفظ الشركات بالنقاط الثلاث التالية: برامج العمليات، والميزانيات الرئيسية. والقضايا الأخرى المتعلقة بالحكومة.

٤- توافق الشركات على تنفيق الريع والاستجابة لطلب العراق فيما يتعلق بتعديل نفقات التسويق

حسب معادلة الاتفاق الذي تم مع دول "الأوبك".

٥- توافق الشركات على رفع الإنتاج من الجنوب إلى حوالي ٤٥ مليون طن.

٦- توافق الشركات على أن تدفع مقابل جميع المطالب العراقية الأخرى مبلغًا إجماليا هو ١٠ ملايين دولار.

كما أعلنت الشركات أن هذه المقترحات لابد أن تؤخذ متكاملة، ولا يمكن تجزئة أي نقطة عن الأخرى.

ورد الوفد العراقي بأن أكّد مواقفه المبدئية من جديد، ولكن قبل الانتقال إلى هذا، لابد من بعض الملاحظات:

فالتعويض المنصوص عليه لا يصدر إلاّ عن تصور أن الشركات تملك أرض العراق وثروته.. فالمطالبة باقتطاع نسبة الـ ١٢,٥% من صافي إنتاج النفط الذي تستخرجه شركة النفط الوطنية، كان يساوي النسبة التي تقتطعها الدولة العراقية من صافي إنتاج الشركات صاحبة الامتياز – كريع – بصفتها مالكة الأرض وثروتها.. تلك هي الملاحظة الأولى..

أما الملاحظة الثانية، فهي حول السعر الذي طرحته الشركات لشراء نفط الشركة الوطنية.. فالسعر المقترح ١,٦٢ دولارا، وللمقارنة كانت الأسعار المعلنة لنفط الخليج التي تم الاتفاق عليها (وقبل التعديل الذي طرأ بعد انخفاض الدولار والذي زاد الأسعار بنسبة ٧% تقريبا) كانت الأسعار المعلنة كالتالي: ٢,١٥٥ دولارا عام (١٩٧١) – ٢,٥٩ دولارا (عام ١٩٧٢) – ٢,٣٠٥٦ دولارا (عام ١٩٧٣) – ٤٧٤، ٢ دولار (عام ١٩٧٤) و ٢,٤٧٤ دولارا (عام ١٩٧٥).

***

أما موقف الحكومة العراقية فقد استهدف استدراج الشركات لحصرها، ويمكن تلخيصه كما يلي:

١- يرفض العراق – رفضا باتا – مبدأ التعويض للشركات عن إصدار القانون رقم ٨٠.

٢- لابد من تعويض العراق عن انخفاض الإنتاج والأضرار التي ألحقتها الشركات بالخزينة العراقية، خلال المدة الماضية، وحساب فوائد المبالغ الموقوفة لدى الشركات.

٣- يوافق الجانب العراقي على بيع كميات محدودة من النفط خلال مدة عشر سنوات، على أن يكون البيع بالأسعار والشروط التجارية وبدون تخفيضات.

٤- لا فائدة من عرض إنشاء الشركة الخاصة في الوقت الذي لا يكون لمجلس إدارة الشركة المقترحة، صلاحية النظر في الأمور المالية والتخطيط والعلاقات، ولابد من نقل الإدارة إلى بغداد والمشاركة في مجلس الإدارة والإشراف على الحسابات.

٥- يصر العراق على تنفيق الريع حسب الأسعار المعلنة مضافًا إليها مبالغ الفوائد المتحققة.

٦- الجانب العراقي يصر على أن يزداد الإنتاج من حقول الجنوب وحقول الشمال، حسب برنامج يصل إلى زيادة مجموع الإنتاج من المنطقتين إلى حوالي ١٦٠ مليون طن في سنة ١٩٧٥.

٧- الجانب العراقي يصر على أن تحسم المطالب والقضايا التي للعراق على الشركات قضية قضية وألا تحسم بشكل إجمالي، كما أرادت الشركات.

٨- العراق لا يمكن أن يتساهل في قانون صيانة الثروة النفطية؛ حيث إن الشركات مارست وتمارس طرقًا في الإنتاج توفر عليها بعض المصروفات وفي نفس الوقت تلحق أضرارا اقتصادية بالثروة النفطية العراقية.

وفي الختام: "فإن المفاوضات ليست ندوة لكي نتثقف فيها بآراء الآخرين.. فإما أن نحسم القضايا لنصل إلى حل كامل، أو لا نرى مبررا للمفاوضات أصلاً، نحن نعتبر أن توقيع الامتياز كان بين طرفين غير متكافئين، بين حكام مسلوبي الإرادة وبين الشركات، وحين نطالب الآن بحقوقنا التي سلبت فعلى الشركات ألا تتمسك بعقلية وروح الماضي، يجب أن تضع في اعتبارها نوع من النظام الحالي وطبيعة قيادته ونضوج مصالح العراق ووجود الشركات في العراق.. وكذلك طبيعة التطور الحاصل في العلاقات النفطية عالميا. لدينا مثل مألوف يقول: البئر الذي تشرب منه لا ترم به حجرا".

لم يكن ممكنًا إلا أن يذكر وفد الشركات من جديد بالإطار السياسي العام الذي يحيط بالمفاوضات، فالواقعية

السياسية هي وحدها التي يمكن أن تدفع هذا الوفد إلى التقدم بمقترحات تختلف، فتضيق شقة الخلاف.

***

مر ما يقرب من الأعوام الخمسة على هذه الأحداث، وقد انتصرت القوى الوطنية انتصارا ساحقًا والحمد لله.. وإذن لا مانع من الإشارة إلى الجانب الطريف، فلقد كان مستر ستوكويل طريفًا فعلاً، كان كائنًا ثلجيا لا يتأثر بأي قذائف. فبعد الشواظ السابق أخذ الكلمة واستطرد ببساطة في نفس اتجاهه السابق وكأن شيئًا لم يحدث:

"حول تنفيق الريع، سبق أن أبدينا وجهة نظرنا.. إلخ".

وكذلك لم تفلح السخرية في إصابته. فحين قال رئيس الوفد العراقي أثناء الحوار: "على هذا الأساس، نلغي القانون رقم ٨٠ ونأخذ نحن ضريبة من الشركات"! رد ستوكويل: "عفوا، ليس هذا قصدي".. واستطرد متغاضيا عن التهكم.

لا فائدة.. ولذلك، فإن الكلمة الأخيرة هي: "إننا نرفض قطعيا المقترحات المقدمة ولا يمكن قبولها بأي شكل

من الأشكال، ولذلك فما لم يقدم عرض جديد من قبل الشركات فلا جدوى من استمرار المفاوضات".

***

في الفصل قبل النهائي تم بحث العرض الجديد الذي تقدمت به الشركات. قدمت الشركات هذا العرض في ٥ شباط – فبراير وانعقدت الجلسة في ٩ شباط – فبراير. لم يكن في العرض جديد هام إلاّ رفع سعر شراء ١,١ بليون طن من نفط الشركة الوطنية إلى ١,٦٥ دولارا للبرميل بدلاً من ١,٦٣ دولارا.

ستوكويل	:	أود أن أوضح أن أي عرض جديد نقدمه ينبغي أن يتضمن التعويض بشكل أو آخر عما خسرناه من حقوق، كما أن العرض الجديد الذي سيقدم لن يكون فيه أي شيء حول تعويض الحكومة عما فقدته من إنتاج السنوات السابقة، وثالثًا لن يكون هناك بحث لموضوع المشاركة. هذه نقاط رئيسية، وإذا كانت الحكومة لا تستطيع أن تقبل هذه

		التحفظات فإني مع مزيد الأسف، أجد نفسي مع رئيس الوفد العراقي في وجهة نظره القائلة ألا جدوى من الاستمرار بالمفاوضات. ....
رئيس الوفد العراقي	:	إننا نؤكد ألا جدوى من استمرار المفاوضات ويستطيع وفد ممثلي الشركات مغادرة العراق.

***

وغادر الوفد فعلاً أرض العراق.

الفصل التاسع

من الكواليس إلى الشارع

(١)

في ٨ كانون الأول – ديسمبر سنة ١٩٤١ بعث ونستون تشرشل رسالة إلى وزير الخارجية الياباني. جاء فيها: "إن الأوامر صدرت إلى السفير البريطاني في طوكيو بإخبار حكومة الإمبراطورية اليابانية باسم حكومته في بريطانيا أن حالة الحرب قد بدأت بين دولتينا".

وختم تشرشل هذه الرسالة قائلاً: "لي الشرف يا سيدي – مع وافر التقدير – أن أكون خادمكم المطيع!".

وقد ذكر تشرشل في مذكراته "إن بعض الناس لم يرضه هذا التعبير المجامل. ولكن ليس ثمة ما يحول دون أن تكون مهذبا مع من ترغب أن تقتله شخصيا"[(١)].

ويبدو أن ستوكويل كان ممن يؤمنون بهذه الحكمة؛ فقبل أن يدير ظهره مغادرا القاعة، قال في ختام الجولة الثامنة من المفاوضات: "أود أن أعبر عن بالغ شكري وامتناني للتفهم الذي أبديتموه في هذه الجلسات".. وبالقطع لم يكن الرجل يعني أي كلمة من هذه الكلمات العذبة. فقبل إلقاء هذه الكلمات كانت شركة نفط العراق قد قررت ممارسة ضغط اقتصادي شرس ضد العراق العنيد.

في شهر آذار – مارس بدأت الشركات ممارسة تخفيض شديد في معدلات الإنتاج. وعلى الفور قرعت وزارة النفط والمعادن أجراس التحذير أمام رئاسة "لجنة المتابعة لشئون النفط وتنفيذ الاتفاقيات"، فصدرت التعليمات بحظر نشر هذا النبأ وبموالاة التدقيق في متابعة الموقف. وفي ٢٩ نيسان – أبريل بدأت وزارة النفط تنبئ الجهات المعنية بحقيقة الموقف الذي يتفاقم، فأرسل وزير المالية بدوره ينبه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة:

كتاب سري رقم س – ٥٢٦ بتاريخ ٩ أبار – مايو سنة ١٩٧٢:

إلى رئاسة لجنة المتابعة لشئون النفط وتنفيذ الاتفاقيات:

أشارت وزارة النفط والمعادن إلى أن تطورات خطيرة في معدلات تصدير النفط من الحقول الشمالية حدثت خلال الشهرين الأخيرين (آذار ونيسان – مارس وأبريل)، وأن الهبوط الأخير ستكون له تأثيرات خطيرة على تخمينات عوائد الحكومة من النفط، وإذا ما استمر هذا الهبوط في الإنتاج فيتوقع أن يحصل انخفاض كبير في العوائد يقدر

بمبلغ يتراوح بين ٥٠ مليون باون و ٨٦ مليون باون للسنة الحالية.

إن وزارة المالية تجد لزاما عليها أن تؤكد على خطورة هذا الانخفاض الجسيم في إيرادات النفط على الوضع المالي للميزانية العامة، وعلى الوضع النقدي للخزينة لاسيما وأن الميزانية قد صدقت بعجز، فإن لم تقم شركات النفط بإعادة التصدير إلى معدلاته السابقة فإن هذه الوزارة ترى من الضرورة بمكان أن يعاد النظر في جميع نفقات الدولة بغية تقليصها لمجابهة هذه الحالة منذ الآن.

فإذا أقر اقتراحنا بإعادة النظر في نفقات الدولة من ناحية المبدأ، فإننا سنتقدم بمقترحات تفصيلية لتحقيق ذلك..

فنرجو التفضل بإعلامنا بما تنسبونه حول الموضوع.

وزير المالية

أمين عبد الكريم

استقبلت القيادة تقارير وزارة النفط، واقتراحات وزارة المالية بما تستحق من اهتمام، ولكن مع رباطة جأش. إنها الحرب التي استعدت لها منذ زمن، وقد قررت تأجيل

إذاعة هذه الأنباء حتى تفرغ من كل الترتيبات للهجوم العام، وفي نفس الوقت كان هناك حرص على الاحتفاظ بزمام المبادرة، وعلى عدم فقدان الاتجاه.

(٢)

في الحقيقة كان كل من الوفدين حول مائدة المفاوضات مجرد القمة الظاهرة من جبل الثلج: إن السفينة تتصدع وتنهار إن هي لم تنتبه، واصطدمت بالامتداد العريض العميق لجبل الثلج تحت سطح الماء. ونفس الشيء يحدث من مع يمضي في متابعة الموقف النفطي، وفي فهم ما يدور، من خلال صورة المجتمعين للتفاوض وتسجيل ما يدور من حوار، فكل كلمة وإيماءة ومناورة تصدر في القاعة في حصاد حسابات مضنية أجراها كل طرف لقواه ولقوى الخصم، وهي خلاصة جهد مضن قام به جهاز متشعب يبدأ من العراق ويمتد إلى كل أنحاء العالم.

قبل كل جلسة، وبعد كل جلسة، كان وفد الشركات يرسل التقارير وأحيانًا يرسل ممثلين، إلى مقر شركة نفط العراق في لندن، ومع التطورات الهامة كان المقر في لندن يعقد اجتماعات مطولة، ويتصل بالحكومات المعنية في واشنطن ولندن وباريس.

ونفس الشيء كان يحدث في العراق، فرئاسة لجنة المتابعة كانت ترصد كل ما يجد في قاعة التفاوض، وبعد البحث تصدر التوجيهات.

وإذا كنا لم نطلع بعد على ما دار في تلك الفترة – داخل الغرف المغلقة لشركة نفط العراق في لندن – فقد حاولنا أن نعرف، بقدر الإمكان، القصة الداخلية على الجانب العراقي.

نبدأ هنا بكلمات لأحد القادة الحزبيين في العراق "فهناك أنظمة، تنص دساتيرها على أن (الحزب الفلاني)، أو (المنظمة الفلانية) هي القائدة، وهي مصدر السلطات، ولكن الجميع يعرفون أن ذلك "الحزب" وتلك "المنظمة" لا يملكان من السلطة سوى الاسم والمظهر، وإن دائرة "الأمن العام" مثلاً، قد تملك من السلطة أضعاف ما يملكه "الحزب" أو تملكه "المنظمة".. وهذا أمر شائع تؤكده حقائق ماثلة في الواقع العربي، منها أن المؤسسة العسكرية، التي قادت بعض التغييرات أو ساهمت فيها، تلعب في بعض الأنظمة دورا أكبر بكثير من دورها المعلن، وهذا الدور يكون حتما على حساب دور الحزب أو المنظمة اللذين يتم الحكم باسم

أحدهما.. إلى جانب دور المؤسسة العسكرية، هناك العلاقات العشائرية والطائفية والعائلية وغيرها من أشكال العلاقات المتخلفة، التي تهاجم في الصحف وفي أجهزة الإعلام الرسمية ولكنها تلعب – في الواقع – دورا فعالاً في السلطة، قد يصل في بعض الأحيان إلى مرتبة خطيرة جدا".. "ومن الشائع في الأنظمة التي تدعي الولاء لحزب أو منظمة أن يكون مقر الحزب أو المنظمة في المناسبات العلنية قبلة المسئولين والناس وأجهزة الإعلام، أما عندما تكون هناك أشغال حقيقية وقرارات سلطة، فإن الأنظار لا تتجه إلى ذلك المقر. وإلى من يجلس في مكاتبه الفخمة. وإنما تتجه إلى أصحاب السلطة الفعلية الذين يتخذون القرارات ويسيرون الأمور، وربما بدون كاميرات وبدون مكبرات صوت".. "وخلال أربع سنوات كاملة من التفحص في الأيام العادية والحاسمة، ومن خلال ألوف الأمثلة العملية في المسائل الصغيرة والكبيرة منذ انتفاضة الثلاثين من تموز – يوليو وحتى تأميم النفط في الأول من حزيران – يونيو عام ١٩٧٢. أعتقد أن غالبية الناس هنا في العراق وغالبية المطلعين على الحقائق من العرب والأجانب. أصبحوا على

درجة جيدة من الاقتناع، بأن المؤسسة الحزبية – بمنظماتها وأشخاصها – تؤدي وظيفتها القيادية بصورة حقيقية، وأنها قطعا ليست واجهة لقوى أخرى"[٢].

نشرت هذه الكلمات تحت عنوان "ثورة الطريق الجديد" في ١٧ تموز – يوليو ١٩٧٢ وقد أوردتُها هنا بمناسبة الانتقال إلى القصة الداخلية – على الجانب العراقي – أثناء إدارة الصراع حول النفط.

وهذه الكلمات تطرق معنى بالغ الأهمية. بالغ الأثر في بناء الدولة الثورية – أو في الحقيقة في بناء أي دولة – مسألة صلاحية المؤسسة السياسية ومدى هيمنتها على باقي المؤسسات في الدولة والمجتمع، وبالتالي أسلوب إصدار القرارات الأساسية، فطالما تعثرت الجهود في عالمنا العربي أمام محاولة التوصل إلى صيغة صحيحة ثورية – في هذا المجال – بعد انهيار النظم والمؤسسات التقليدية.

هذه القضية لابد من متابعتها – في التنفيذ – بمناسبة الحديث عن قرار من أخطر القرارات، وعن معركة من أعقد المعارك. فإلى أي حد نجحت الثورة العراقية في ممارسة الصيغة السليمة. والتي كانت مفتقدة؟

في صيف ١٩٧٠، عقدت اجتماعات مطولة لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لتقييم نتائج المباحثات السرية الفاشلة مع الشركات صاحبة الامتياز، ورسمت في هذه الاجتماعات السياسية النفطية للمرحلة التالية، وكلفت لجنة المتابعة بالتنفيذ، وقد تقدمت المسيرة نحو هدف التأميم عبر العمل السياسي العام وعبر العمل في قطاع النفط، وكان هذا العمل هو عمق جبل الثلج الذي يستند عليه الوفد العراقي المفاوض، وكان هذا ضمان قانون التأميم في أول حزيران.

***

بعد التقارير الأولى إلى رئاسة لجنة المتابعة عن تطور مفاوضات ١٩٧٢، ناقشت القيادة السياسية موقف الشركات. ورغم أن مداولات الاجتماعات غير مذاعة، ولكن يمكن أن يقال إنها بحثت ما إذا كانت التحضيرات للتأميم كافية أو لا. وبحثت البدائل المختلفة لأسلوب المواجهة. ولصيغة التأميم كافية أو لا، وبحثت البدائل المختلفة لأسلوب المواجهة، ولصيغة التأميم في حالة الانتهاء إلى إمكان مباشرته في تلك المرحلة. وقد انتهت هذه المداولات إلى أن التأميم ممكن. وأصبحت لجنة المتابعة مكلفة بتكثيف الجهود

لكي تنتهي من كافة التحضيرات في أقرب وقت ممكن. بحيث لا يعلم غير الكادر السياسي المعني طبيعة هذه التحضيرات ووجهتها.

حاولت الشركات أن تطيل المفاوضات كالعادة. وكان هذا – في حد ذاته – نوعا من اختبار القوة، فلو وافق العراق على المماطلة وإطالة المفاوضات، فإن هذا يكشف أنه غير مستعد لطريقة أخرى. وكانت تعليمات رئيس لجنة المتابعة بوقف أي محاولة للتسويف والمراوغة.

كذلك حاولت الشركات أثناء المفاوضات أن تتشدد في قضايا غير رئيسية حتى تبدو أنها قدمت تنازلاً كبيرا حين تعدل عن هذا الموقف. وتطلب في المقابل تنازلاً من الجانب العراقي في القضايا التي تعتبرها الشركات أكثر خطورة كالقانون رقم ٨٠، وكانت التعليمات للوفد العراقي صريحة جدا: الرفض الكامل والحاد لكل هذه الأساليب، وتوضيح أن المفاوضات – هذه المرة – غير تقليدية. ولابد أن تبدأ على أساس الاعتراف بأن هيكل العلاقة لابد أن يتغير جذريا وفقًا للتغير الذي أصاب توازن القوى، وأن مجال المفاوضات والمساومات جائز فقط في إطار الهيكل الجديد.

وتصورت الشركات أن السلطة الوطنية العراقية تغالي في حساب قوتها. وإن ميزان القوى لم يتغير بعد على النحو الذي يتصوره الجانب العراقي، وبالتالي رفضت أن تغير هيكل العلاقة. واتخذت قراراتها التي تهدف منها إلى إعادة "الواقعية" إلى العقل العراقي. فوافقت على إنهاء المفاوضات. إلا أن الشركات كانت تدرك أن ميزان القوى إن لم يكن قد تغير بعد. فإنه في الطريق إلى ذلك. ولذا لا يكفي أن تقطع المفاوضات. ولكن لابد من إجراءات رادعة تجهض أي إجراءات يجري التحضير لها في العراق. فبدأ ينخفض معدل ضخ النفط من حقول الشمال – بشكل حاد – في شهر آذار - مارس ١٩٧٢ كما ذكرنا.

-٣-

كانت القيادة تستعد لهذا الاحتمال منذ صدر قرار الإعداد المباشر للتأميم في كانون الثاني، شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٢ "فتمت المباشرة بتوجيه الموارد المالية والاقتصادية الوطنية وفق صيغ جديدة تحسب للنتائج المحتملة لتطور العلاقة مع الشركات وفقًا لحسابات القيادة وتصميمها على عدم التراجع عن مطالبنا المشروعة، وعلى

الاتجاه إلى التشريع من طرف واحد، إذا استمرت الشركات في موقفها" (٣).

"... ومنذ الأشهر الأولى لعام ١٩٧٢ طلبت القيادة السياسية من أجهزة التخطيط أن تضع منهجين استثماريين أحدهما يصلح للتنفيذ بموازاة الحد الأدنى للموارد المتوقعة. في حالة قصور هذه الموارد عن النسب التي جاءت بها خطط التنمية القومية. والبديل الثاني هو المنهج الذي يتفق مع الموارد الطبيعية. ويستطيع بالتالي أن يحقق كل طموحات القيادة السياسية" (٤).

ويقول مسئول عراقي "إن كافة الحسابات وضعت على أساس (أسوأ الاحتمالات)، وقد تكرر هذا التعبير كثيرا في كافة أجهزتنا الدعائية في الفترة اللاحقة بالتأميم. وأسوأ الاحتمالات لم يكن يعني مجرد خفض في عوائد الحكومة من النفط، ولكنه كان يعني احتمال أن تفشل الحكومة في تصدير قطرة واحدة من النفط لمدة عامين، سواء نفط كركوك أو نفط البصرة، ونفط الرميلة كان محدودا جدا في ذلك الوقت" (٥).. وكانت الحكومة تعتمد في تلك الحسابات على استعداد الشعب لتقديم التضحيات: (أن يعيش الناس بنصف الراتب لمدة

عامين. كما قال صدام حسين قبل قرار التأميم بسبعة عشر شهرا)، وإلى جانب هذا الاستعداد للعطاء وجهت الدولة مواردها المالية كما ذكرنا. بحيث جنبت قدرا من النقد الأجنبي يمكنها من توفير الحد الأدنى من الاستيراد والضروري للصمود لمدة عامين أو ثلاثة – كما صرح أحد المسئولين في ذلك الوقت – وخلال العامين تكون الثورة قد تمكنت بطريقة أو بأخرى من اختراق الحصار الذي افترضت أسوأ الاحتمالات أنه سيكون كاملاً في المرحلة الأولى[٦].

وفي الحقيقة كانت الثورة تأمل في إمكان تجاوز أسوأ الاحتمالات هذا، ولكنها درسته واحتاطت له، حتى لا يكون هناك مجال لأي مفاجأة من أي نوع، ومن الناحية العملية كانت القيادة السياسية ولجنة المتابعة قد أمنت منذ فترة بعض إمكانيات التسويق شبه المضمونة للنفط المؤمم.

على أي حال، باشرت شركة نفط العراق خفض معدلات الضخ من حقل كركوك وقدمت طبعا – كالعادة في مثل هذه الأحوال – أسبابا اقتصادية بريئة. فقد ادعت أن السبب في الانخفاض يرجع إلى أن أجور الشحن بدأت

تنخفض إلى حد جعل النفط للمسافات القصيرة أقل قدرة على منافسة نفط المسافات البعيدة، والذي يصل إلى أوروبا من الخليج العربي مارا برأس الرجاء الصالح، بحيث إن كلفة وصول نفط الخليج إلى منطقة روترادم، أو حتى منطقة جنوب البحر البيض، أقل من الكلفة الكلية للنفط المصدر من بانياس إلى هذه الأماكن. ولكن كان من حق المسئولين العراقيين أن يتعجبوا من حقيقة أن الهبوط في أجور الشحن كان مستمرا شهور السنة وليس منقطعا أو متقلبا، فلو كان السبب المقدم صحيحا لترتب عليه أن يهبط التصدير من كركوك طول العام بنفس الانتظام، ولكن يلاحظ أن التصدير كان يزيد في أوقات معينة وينقص في أوقات أخرى.. فقد زاد الإنتاج في الأشهر من كانون الثاني – يناير حتى حزيران – يونيو ١٩٧١، و "تصادف" أن هذه الفترة شهدت بوادر انفراج في علاقة الشركات مع الحكومة بسبب المفاوضات الخاصة بالأسعار وتوقيع اتفاقية شباط – فبراير ١٩٧١ تنفيذًا لاتفاقية طهران. تم توقيع اتفاقيتي شرقي البحر البيض المتوسط والتكاليف الحقيقية في حزيران – يونيو سنة ١٩٧١.

وفي شهور تموز وآب وأيلول (يوليو وأغسطس وسبتمبر) من نفس العام خفضت الشركات الإنتاج إلى حوالي الثلثين، و "تصادف" أن هذه الفترة كانت الفترة السابقة على المفاوضات، فاعتبر العراقيون أن الأمر يمثل ضغطًا وتحذيرا فتأجلت المفاوضات، فإذا بالإنتاج "يصادف" أن يرتفع إلى أقصى المعدلات التي تسمح بها طاقة التصدير، وذلك في كانون الأول وكانون الثاني وشباط (ديسمبر ويناير وفبراير) أي في شهور المفاوضات، ثم إذا بالظروف "التجارية البحتة" تدعو إلى تغير مستوى الإنتاج بهبوط حاد بعد فشل المفاوضات [٧].

إن التعلل باقتصاديات نفط كركوك غير المواتية لم يكن ممكنًا أن يقنع أي متابع لهذه الذبذبات، وما تشير إليه من دلالات، وحتى دون مناقشة فنية لطبيعة سوق النفط وهل هو سوق تنافسية كما تصور الشركات. أو سوق احتكارية، ومع ذلك، من المفيد أن نشير هنا إلى أن إصرار الشركات على تقديم حجج اقتصادية لخفض إنتاج كركوك لم يكن فقط لمجرد تقديم الذرائع. فالشركات كانت تحتكر "ألغاز" التسويق. والبيانات والمعلومات التي تسربها أو تصرح بها

كانت تخدم هدف نشر البلبلة في الصف العراقي، فإذا أُسرِي الشك حول ما إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في تسويق نفط كركوك، يصبح متوقعا أن يشيع التردد، فكيف يقدِم العراق على خطوة متطرفة ويتولى بنفسه التصدير إلى غابة السوق الدولية التي لا يعرف عنها شيئًا، إذا كانت الشركات – صاحبة الخبرة والإمكانيات – تتعثر؟

كانت الشركات تقصد أيضا على هذه الحرب النفسية حين قررت خفض التصدير.

(٤)

في كل الظروف، فإن قضية تخفيض التصدير من حقول الشمال كان مستهدفًا أن تستأثر بالانتباه، وتصبح الحكاية أو الكابوس الذي لا يدور البحث إلا حوله، وكلما طال البحث زاد الإذلال للنظام المتمرد، ونسي لهجته القديمة.

والرد؟..

الإجراءات الاقتصادية والمالية، سبق أن أوضحنا أنها بدأت قبل إجراءات خفض الإنتاج بمدة طويلة.

والإجراء الآخر هو تكليف من رئاسة لجنة المتابعة، لكي تستدعي وزارة النفط والمعادن ممثلي الشركات لبحث الموقف، وأوضحت الوزارة أن الانخفاض الحاد لمعدلات الإنتاج ونتائجه المالية الوخيمة الخطيرة على عائدات الحكومة لا يمكن السكوت عليه. وأضافت الوزارة أنه إذا كانت الشركات تعتبر هذه الخفض استعراضا للقوى فإن أزمة خطيرة ستحدث.

وقد أجابت الشركات بأنها تقدر قلق الحكومة، وبعد أخذ ورد، تقدمت باقتراح كان قمة في التحدي والاستفزاز.

فقد أعلنت أن إنتاج الشركات من الشمال سيستمر بحدود ٣٠ مليون طن إذا استمرت الأسباب التي اعتبرتها مبررا لخفض الإنتاج، ولكنها مستعدة لأن ترفع الإنتاج إلى ٥٠ مليون طن إذا وافقت الحكومة على تخفيض سعر البرميل بمقدار ٣٥ سنتًا. هذا الاقتراح يعني، ببساطة – أن يقبل العراق أن يلعب دورا قذرا لتحطيم أسعار النفط في المتوسط، وتحطيم هيكل الأسعار الذي سعت دول "الأوبك" – بعناد وإلحاح طويل – من أجل التوصل إليه والمحافظة عليه، والشركات تطلب من العراق بالذات أن يقوم بهذا الدور. وهي تعلم جيدا الدور البارز الذي يلعبه العراق لتطوير منظمة "الأوبك" وتدعيم وحدتها. أي أن الشركات تريد في ضربة واحدة أن تحطم هيبة النظام الوطني في العراق ومعه وحدة الأقطار المصدرة للنفط.

رفضت لجنة المتابعة هذا الاقتراح بطبيعة الحال. وأبلغت وزارة النفط هذا الرفض للشركات. ولكن ما دام الأمر أصبح استعراضا للقوى ومناورات. فإن الرفض وحده لا يكفي، فتقدمت الحكومة – بناء على توجيهات من القيادة – بثلاثة بدائل لحل المشكلة:

البديل الأول:

إذا كانت الشركات لا ترغب في إنتاج وتصدير أكثر من ٣٠ مليون طن. فمن الممكن حل هذه المشكلة بأن تنتج الشركات ٥٧ مليون طن. (وهي الطاقة القصوى تقريبا للمنشآت الشمالية). وتأخذ هي الثلاثين مليونًا التي تزعم أنها لا تستطيع تسويق ما هو أكثر منها. وتأخذ الحكومة الـ ٢٧ مليون طن الأخرى، لتتولى تسويقها لحسابها وبطريقتها الخاصة. على أن تتحمل الحكومة – بطبيعة الحال – نفقات إنتاج ونقل هذه الكمية.

البديل الثاني:

إذا كانت الشركات لن تنتج وتصدر أكثر من ٣٠ مليون طن فإن هذا يعني أن جزءا كبيرا من طاقة المنشآت الشمالية – وخاصة طاقة الأنابيب – سيبقى معطلاً. حيث إن الطاقة الإجمالية لهذه المنشآت تصل تقريبا إلى ٥٩ مليون طن. وقد اقترحت الحكومة أن تستخدم بمعرفتها هذه الطاقة الفائضة. إذ إن هذه المنشآت التي تقيمها الشركات في العراق – سواء في الشمال أو في الجنوب – تمول من الجانبين. أي

أن العراق دفع ٥٥% من تكاليف المنشآت ومن الممكن إجراء اتفاق طويل الأمد بين الحكومة والشركات، تحدد الشركات بمقتضاه حجم الطاقة التي تريد استخدامها من الأنابيب. وتتنازل عن الطاقة التي لا تريد استخدامها إلى الحكومة مقابل أن تدفع الحكومة نصيبها من تكاليف استخدام هذه المنشآت.

البديل الثالث:

(وكان هذا البديل اقتراحا أكثر جذرية في الحقيقة).

إذ كان إنتاج النفط من الشمال غير مربح للشركات.

والنفط الذي ينتج من الجنوب ويصدر عن طريق الخليج العربي أكثر ربحا. فمن الممكن أن تتنازل الشركات للحكومة عن الحقول الشمالية. وأن تعوض عن النفط الذي تفقده من الشمال عن طريق زيادة إنتاجها من الجنوب. والحكومة – من ناحيتها – توافق على تطوير الإنتاج في جنوب العراق من الحقول التي تحت تصرف الشركات بما يعوضها عن النفط الذي تفتقده أو تتنازل عنه الشركات في الشمال. وهذه الحقول الجنوبية تكفي فعلاً لزيادة الإنتاج إلى الحد الذي يعوض الشركات[٨].

أوضحت وزارة النفط والمعادن لممثلي الشركات أنهم "أحرار" في اختيار أي بديل من الثلاثة. وحتى موعد أقصاه يوم ٢٣ أيار – مايو، وقبلت الشركات أن تدرس المقترحات..

ولكن تدرس ماذا؟ لقد استردت القيادة الثورية بهذه المقترحات زمام المبادرة، إن مقترحاتها لا تعتبر هجمات مضادة تكتيكية، أي أنها لا تدور حول تخفيض أو عدم تخفيض الإنتاج. إن المقترحات كانت انتقالاً إلى هجوم استراتيجي عام، فالتخفيض لم يعد المشكلة، بالعكس الدولة تقبله وتستخدمه للعودة بالقضية إلى أصلها المبدئي: تغيير هيكل العلاقة بين الدولة والشركة وإدخال الدولة في موضع السيطرة من الصناعة النفطية.

***

كانت أخبار خفض الإنتاج طوال الأشهر الثلاثة: آذار ونيسان وأيار (مارس وأبريل ومايو) لا زالت مكتومة، وكافة الاتصالات منحصرة في الغرف المغلقة. ولكن مع تعنت الشركات، ومع رفض القيادة لموقف الدفاع والذي وضح في صورة البدائل الثلاثة، كان الموقف لا يحتمل

الجمود والانتظار، وإذا كانت القيادة يقظة لكيلا تفقد المبادرة، فإن موالاة التصعيد من جانبها وبسرعة ضرورة.

عقد اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية في ذلك الوقت، وأسفر الاجتماع عن عدد من القرارات الحاسمة:

القرار الأول: ساعة الصفر أول حزيران – يونيو، أي يكون قرار التأميم في أول شهر حزيران.

القرار الثاني: إعلان التعبئة الشعبية الشاملة وتأكيد التلاحم بين القوى الوطنية.

القرار الثالث: توسيع صلاحيات رئيس لجنة المتابعة، فإدارة الحرب تتطلب إدارة مركزية للعمليات، وتتطلب قرارات فورية لمواجهة التغييرات المفاجئة والمتلاحقة.

وتنفيذًا لهذا القرار الثالث سار أسلوب العمل على أن يتقدم جهاز لجنة المتابعة بالبيانات والدراسات، وصدام حسين يقرر في ضوء التشاور المستمر مع الرئيس البكر.

وفي إطار هذه القرارات، نقلت المعركة مع الشركات إلى الشارع، فصدرت التعليمات لوزارة النفط كي

تصدر بيانًا حول الضغط الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد العراقي. وصدر البيان فعلاً في ١٤ أيار – مايو وأعلن للجماهير العراقية – لأول مرة – أن الشركات خفضت معدلات إنتاج النفط في شهري شباط وآذار (فبراير ومارس)، وفي الأسبوع الأول من مايو – أيار – كانت المعدلات أكثر تدهورا، وقال البيان: "إن هدف الشركات بممارسة الضغوط على حكومة الثورة يبدو واضحا للمتتبع لأمور الإنتاج وعلاقتها بسير المفاوضات الجارية بين الحكومة والشركات".

وفي نفس اليوم (١٤ أيار – مايو) كان هناك تعديل وزاري تاريخي الدلالة، فقد أشرك الحزب الشيوعي العراقي بوزيرين لأول مرة (عامر عبد الله ومكرم الطالباني) وكذلك أشرك الدكتور هشام الشاوي والدكتور نزار الطبقجلي وهما من الشخصيات القومية المعروفة – في مجلس الوزراء، إلى جانب وزراء حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد علقت جريدة "الثورة" على هذا التعديل بأنه تعميق للعمل الجبهوي، و "إذا كانت العلاقات بين هذه القوى تميزت – في فترات سابقة – بالخلاف والصراع فإن تلك الحالة كانت

وضعا مريضا وخاطئًا يجب تحليله باستمرار والحرص على عدم الانزلاق إليه؛ لأن الوضع الصحي والصائب هو وضع التضامن والعمل المشترك في مواجهة العدو الإمبريالي والصهيوني وفي مواجهة التآمر الرجعي".. "إن آفاقًا واسعة تتفتح اليوم أمام القطر العراقي لتعزيز الوحدة الوطنية وجعلها ترسانة مسلحة قادرة على التصدي لأية محاولة للتخريب أو التآمر، ولمواجهة دسائس الإمبريالية والصهيونية وضغوط الشركات الاحتكارية، ولتعزيز الاستقلال الاقتصادي وبناء المجتمع الديمقراطي الثوري التقدمي المتجه إلى الوحدة الذي دعا إليه ميثاق العمل الوطني".

وكتب أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أن "إشراك ممثلي الحزب الشيوعي وبعض القوى القومية في الوزارة إلى جانب البعثيين والديمقراطيين الكردستانيين، كان خطوة هامة على طريق تعزيز العلاقات التعاونية بين الأحزاب الوطنية".. وأضاف أن "الإجراء الذي أقدمت عليه الشركات الاحتكارية – رغم طابعه الاقتصادي – الفني، فإنه إجراء ذو طابع سياسي بالأساس يقوم جوهره على معارضة الإمبريالية للتطورات السياسية الإيجابية التي

شهدها قطرنا في الشهور الأخيرة بشكل خاص، فالشركات النفطية الاحتكارية هي أدوات بيد الإمبريالية، بل واحدة من أهم أدواتها الاقتصادية، تُنهب بواسطتها ثروات البلاد النامية، لذلك فإن التناقض بين شعبنا ومصالحه الوطنية العليا وبين الشركات النفطية الاحتكارية، إنما يعبر عن جوهر التناقض بين شعبنا والإمبريالية العالمية".

وفي ١٧ أيار – مايو كان بيان مجلس قيادة الثورة يعلن تصعيدا أكبر في المواجهة، فوجه إنذارا نهائيا إلى الشركات:

أيها المواطنون.. يا أبناء شعبنا المناضل:

في مطلع عام ١٩٧٢ دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع مجموعة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق لحسم كافة المسائل المعلقة التي تشكل حقوقًا مشروعة لشعبنا ورسم صورة لعلاقات المستقبل، قائمة على أساس احترام السيادة الوطنية والتعامل مع مواقع جديدة... إن سياسة إلحاق الضرر بالشعب العراقي لن تعود على الشركات إلا بنتائج وخيمة، ولن تؤثر سياستها هذه على صمود العراق بقدر ما ستعكس من آثار بالغة الخطورة على

مصالحها ومستقبل وجودها. ليس في العراق وحده بل وفي الوطن العربي كله...

إننا نوجه تحذيرا لهذه الشركات ونطالبها:

أولاً: الاستجابة السريعة لطلب الحكومة في رفع معدلات الإنتاج إلى الطاقة القصوى للأنابيب وأن تبادر فورا إلى اتخاذ الإجراءات التي تعكس هذا الاتجاه.

ثانيا: أن تلتزم بالاتفاق مع وزارة النفط والمعادن لوضع منهج إنتاجي ثابت وطويل الأمد وفق أسس علمية من حقولنا النفطية.. وأن تظهر البوادر الإيجابية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثًا: أن تقدم عرضا إيجابيا حول المطالب التي قدمها وفد الحكومة المفاوض أثناء المفاوضات الأخيرة.

إننا نمهل الشركات لإمكان النظر في تحذيرنا ومطالبنا هذه خلال فترة أقصاها أسبوعان من تاريخ إذاعة هذا البيان.. وبخلافه فإن الحكومة العراقية تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ كل الإجراءات القانونية والتشريعية التي تراها ضرورية لحماية المصالح الوطنية والحقوق المشروعة لشعبنا[٩].

يلاحظ في هذا البيان:

١- لم ينتظر رد الشركات وبادر إلى إشراك الجماهير وتعبئتها في المعركة.

٢- التزام أمام الجماهير بأن القضية لا تنحصر في مسألة خفض الإنتاج، فهي كل المطالب.

٣- قصر مدة الإنذار.

٤- التزام معلن بأن الدولة ستلجأ إلى التقرير من جانب واحد، أي إلى التشريع، وبعد أسبوعين لا أكثر..

***

وبعد تلاوة الإنذار، أعلن قرار مجلس قيادة الثورة بفرض التقشف "تحسبا للظروف واحتياطًا لكل الطوارئ، من أجل الحفاظ على مسيرة الثورة" وقد شمل القرار: فرض التقشف التام في كافة أوجه الاتفاق الحكومي – إيقاف العمل بالمنهج الاستثماري لعام ١٩٧٢/١٩٧٣- فرض التقشف فيما يتعلق بالصرف من الموجودات الأجنبية العائدة للعراق وفق تعليمات يصدرها البنك المركزي[١٠].

***

قد يقال هنا: لماذا الإعلان عن نية وموعد إصدار الدولة لتشريع؟ ألا يبدو هذا الإعلان إضافة فرصة مفاجأة الخصم، والمفاجأة والخدعة مطلوبتان في كل حرب؟

والإجابة أن فكرة اللجوء إلى التشريع لم تكن سرا، فقد أشارت إليها تحذيرات الوفد العراقي أكثر من مرة أثناء المفاوضات، وبالتالي لم يكن الحديث عن التشريع في هذه البيان إخلالاً بأي مفاجأة، فلم يكن هنا مجال المفاجأة أو المناورة، ومن ناحية أخرى فإن التصعيد إلى المواجهة الشاملة كان يشترط حشد طاقة الجماهير. بإدخالها في صورة الموقف والاحتمالات.

إلاّ أن القيادة – رغم هذا الإعلان – كانت تحتفظ بالعنصر الحقيقي للمفاجأة والمناورة. كان مبدأ اللجوء إلى التشريع معلنًا ولكن كان مضمون التشريع سرا مغلقًا، وحرصت كل الاتصالات والجهود الدعائية – طوال الفترة التالية للإنذار – على أن تترك هذا السؤال مفتوحا، بل ولجأت رئاسة لجنة المتابعة إلى التمويه، كي تصرف الأذهان عن احتمال أن يصل التشريع إلى مستوى التأميم

الناجز، فأصدرت تعليمات إلى وزارة النفط والمعادن كي تعد ثلاثة تشريعات:

١- مشروع قانون استغلال الطاقة الفائضة.

٢- مشروع قانون تحديد الحد الأدنى لكميات الإنتاج.

٣- مشروع قانون إنقاص عمر الامتياز إلى ٢٥ سنة بدلاً من ٥٠ سنة.

وقامت وزارة النفط بإعداد مشروعات القوانين الثلاثة فعلا بمنتهى الجدية، وأرسلت إلى لجنة المتابعة، ولم يدر فنيو الوزارة أن هذه المشروعات – كما قال لي عدنان الحمداني – كانت من الناحية العملية في طريقها إلى الحفظ في أرشيف اللجنة، ولكن قبل أن تصل إلى الأرشيف كانت القيادة تتعمد تسريب خبرها ونصها إلى الشركات، تمويها عن اتجاه التحرك الحقيقي: التأميم.

الفصل العاشر

العد التنازلي.. وإطلاق القرار

(١)

بعد الإنذار، بدأ العد التنازلي. كل يوم يقترب بالنضال من ساعة الصفر وصفحات وافتتاحيات جريدة "الثورة" في تلك الأيام كانت تضبط الإيقاع:

في ١٨ أيار – مايو كان المانشيت:

تحذير نهائي لشركات النفط

سنتخذ ما يكفل حماية مصالحنا إذا لم تستجب الشركات خلال أسبوعين لمطالبنا

***

وفي هذا اليوم بدأت الجريدة تنشر الحلقة الأولى من النص الكامل لمحضر مفاوضات شباط – فبراير سنة ١٩٧٢. وهو تقليد لم يحدث من قبل. وأسهم في تصعيد التبعئة الجماهيرية ضد الشركات.

في ١٩ أيار – مايو (باق ١٣ يوما على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

الشعب مستعد لكل ما تطلبه منه قيادته الثورية الباسلة... فإلى أمام.

في ٢١ أيار – مايو (باق ١١ يوما على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

حول القرارات الاقتصادية التي اتخذها مجلس قيادة الثورة صلابة الجبهة الداخلية اقتصاديا وسياسيا ونفسيا في مواجهة الاحتكارات.

في ٢٢ أيار – مايو (باق ١٠ أيام على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

حول مبادرات المنظمات النقابية ومؤسسات الدولة

تحمل الجماهير لمسئولياتها طريقنا إلى النصر في المعركة الوطنية.

في ٢٣ أيار – مايو (باق ٩ أيام على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

معركتنا مع الاحتكارات معركة وطنية

ومن مستلزماتها أن يساهم فيها كل أبناء الوطن

في ٢٤ أيار – مايو (باق ٨ أيام على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

حول الموقف الوطني المشرف للعراقيين العاملين في شركات النفط.. عبقرية الشعوب وحسابات الاحتكاريين والاستعماريين

في ٢٥ أيار – مايو (باق ٧ أيام على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

المعركة مع الاحتكارات وجه أساسي من أوجه المعركة مع التحالف الإمبريالي – الصهيوني.

في ٢٦ أيار – مايو (باقي ٦ أيام على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

عندما تأتي اللحظة الحاسمة فإن قيادة الحزب والثورة ستخوض المعركة حتى النهاية.

في ٢٧ أيار – مايو (باق ٥ أيام على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

سيكون الأول من حزيران يوم انتصار الشعب على الشركات الاحتكارية.

في ٢٨ أيار – مايو (باق ٤ أيام على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

مناورات الشركات المفضوحة لن تنطلي علينا.. مطالبنا كل لا يتجزأ.

***

وهذا المقال يستحق وقفة.. فهو يتعلق بأنباء سربتها الشركات حول عودة الضخ في كركوك إلى معدلاته الطبيعية، وقد ردت افتتاحية "الثورة" بحسم على هذه المناورة: "آخر أساليب الشركات في المناورة إنها تحاول تصوير المعركة على أنها معركة زيادة الإنتاج أو تخفيضه، وليست معركة وفق الأسس التي حددها مجلس قيادة الثورة في بيانه التاريخي الحاسم".. "إن الذي يفهم اللغة العربية يعرف أن مطالبنا لا تنحصر في رفع معدلات الإنتاج إلى الطاقة القصوى. فهذه إحدى المسائل التي احتواها الإنذار التاريخي، ولعل أهميتها في أنها عجلت في اتخاذ الإجراءات التي كانت الحكومة تنوي اتخاذها، والاستجابة إذا كانت حقيقية فلابد أن تكون استجابة كاملة وبدون التفاف على النقاط الثلاث التي أوردها بيان مجلس قيادة الثورة، وإلاّ فإن أي استجابة جزئية لمطالبنا هي مناورة ولكنها هذه المرة مناورة مفضوحة ولا تعبر عن أي قدر من الذكاء.

ثم تساءل المقال: لماذا تناور الشركات؟ وأجاب بأنها تحاول تجزئة مطالبنا، وأمام الخوف من الإجماع الشعبي بعد الإنذار تحاول خلق البلبلة وتحاول التأثير في التضامن

العالمي، وخاصة في إطار دول "الأوبك" وفي صفوف الدول العربية المصدرة للنفط.

.."إن مناورات الشركات هذه تفضح نفسها بنفسها.. ويظهر جليا الجانب السياسي والسيكولوجي في تصرفات الشركات". فعندما تصر الحكومة على مطالبها تنقص الإنتاج. وحين تواجه بالإصرار والتحدي تتظاهر بالتراجع وتتبع أساليب التفافية بالية "فهل هذا التصرف تصرف تجاري أم هو موقف سياسي وسيكولوجي؟".

.."من الآن فصاعدا، لن تكون (لندن) هي التي تقرر حجم الإنتاج في حقولنا التي نمتلكها نحن، ولن تكون (لندن) هي صاحبة القرار في القضايا التي تمس ثرواتنا الوطنية. إن (بغداد) هي التي ستقرر وهي صاحبة القرار الأول والأخير. إن المسألة أبعد من أن تكون مسألة إنتاج يزيد أو ينقص.. إن المسألة هي مسألة كرامة وطنية وقومية. إننا عقدنا العزم على خوض المعركة حتى النهاية.. وسننتصر".

في ٢٩ أيار – مايو (باق ٣ أيام على نهاية الإنذار):

أبرزت "الثورة" في عناوينها الرئيسية:

صدام حسين	:	إن متانة الجبهة الداخلية هي أثمن من أي عملة صعبة في العالم، وأقوى وأمضى سلاحا في مقارعة الاستعمار والإمبريالية العالمية.. إن يوم الأول من حزيران هو يوم النصر.. يوم ركوع الشركات النفطية المستغِلة أمام حقوق شعبنا".

وكان عنوان الافتتاحية:

حول دعوة العراق إلى مؤتمر استثنائي للدول العربية المصدرة للنفط.. على الدول العربية أن تثبت قوتها كمجموعة قادرة على مواجهة الاحتكارات.

في ٣٠ أيار – مايو (باق يومان على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

معركتنا مع الاحتكارات النفطية تفتح آفاق هبة شاملة في الوطن العربي.

في ٣١ أيار – مايو (باق يوم واحد على نهاية الإنذار):

كان عنوان الافتتاحية:

غدا ستُلمس الاحتكارات لمس اليد.. إننا نعني كل كلمة نقول.

أول حزيران – يونيو، انتهت مهلة الإنذار:

كان عنوان الافتتاحية:

الأول من حزيران.. يوم انتصار الشعب على الشركات الاحتكارية.

***

لم تكن مهمة جريدة "الثورة" خلال أسبوعي الإنذار. مجرد إشعال الحماس الانفعالي، فحين أصدر مجلس قيادة الثورة إنذاره إلى الشركات وقراره بالتقشف كان الحماس متوفرا. ولكن من الإنصاف أن نقول إن بعضا من أسباب التردد كانت تتردد في الصدور. فبعد سنوات طويلة من تخبط القيادات. ومن تخاذلها أيضا في بعض الأحيان، كان التساؤل مشروعا: هل هناك إعداد كاف؟ هل ستواصل القيادة هذا الموقف إلى النهاية؟.

ولا شك أن المقالات المتتالية في جريدة "الثورة" كانت تسهم في تبديد الوساوس، والتوعية السياسية كانت مكثفة في التنظيم الحزبي بين كوادر حزب البعث، وكذلك

كانت كوادر الحزب الشيوعي معبأة في اتجاه صدام، وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بيانًا للجماهير – نشرته جريدة الثورة – يؤيد المواجهة الحازمة مع الشركات ويطالب بدعم الحكومة، وكانت هذه الكوادر السياسية المنظمة في الأحزاب الوطنية المختلفة تلعب دورا هاما لإدامة وتصعيد اليقظة الوطنية وتبديد أي محاولة للتشكيك. وذلك من خلال تواجدها في مختلف مواقع العمل والسكن، وأيضا من خلال العمل المشترك في مختلف التنظيمات الديمقراطية.

(٢)

لكن هذا الانتشار الواسع بين الجماهير، وهذا الجهد التعبوي الهائل، كان إلى جانبه أو على رأسه العمل الدءوب ليلاً ونهارا في هيئة الأركان العامة (لجنة المتابعة).. صدام حسين ورفاقه لا يكادون يغادرون مقر المجلس الوطني. ومن مقر القيادة كانت القرارات تتوالى في كل الاتجاهات من أجل الإعداد العام وتنسيق التحرك.. النبض اليومي لافتتاحية "الثورة" كان يتحدد وفقًا لتوجيه رئيس لجنة المتابعة، كذلك الاتصالات الجبهوية، التوجيهات المختلفة الوزارات والمؤسسات المعنية: وزارة النفط – وزارة المالية – وزارة التخطيط – البنك المركزي... إلخ، وأيضا الاتصالات العربية والدولية.

وفي اليوم التالي لإعلان قرار التقشف. مثلاً، وفي خضم الاستجابة الجماهيرية الواسعة. كان مساعد صدام حسين في لجنة المتابعة يتقدم بعدد من الاقتراحات والتوصيات المحددة. وهذا نموذج لتقارير تلك الفترة ولأسلوب العمل الداخلي في مقر لجنة المتابعة:

١٨ أيار – مايو ١٩٧٥.

السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المحترم.

١- تداركًا لما قد ينشأ من قلق في الأوساط التجارية بدافع من عملاء الشركات بغية إقلاق الوضع الداخلي، وذلك بتحريض ودفع المواطنين تحت ضغط شائعات مغرضة إلى سحب موجوداتهم النقدية وودائعهم من البنوك، أقترح أن يلفت نظر السيد محافظ البنك المركزي إلى هذه الناحية، وأن يعد منذ الآن – بصورة سرية – تعليمات لتدارك الموقف وأن يتولى بنفسه مراقبة حركة المسحوبات اليومية من البنوك.

٢- من المتوقع ظهور إشاعات مغرضة تفسر الفقرة الواردة بالتقشف حول منع التصرف بالعملات الأجنبية وإن ذلك سيؤدي إلى إيقاف استيراد المواد الاستهلاكية وقد يدفع عددا من المواطنين إلى التهافت والتسابق على شراء الحاجيات، مما يتطلب من وزارة الاقتصاد والمؤسسات التجارية مراقبة

الموقف بدقه ودراسة الإجراءات الواجب اتخاذها إزاء هذه البوادر عند ظهورها.

٣- سيؤدي إيقاف العمل بالمشاريع الممولة بالخطة. أو من الميزانية إلى تجميد عدد من المقاولين وأصحاب رءوس الأموال. وحيث أوعزتم سيادتكم في وقت سابق دراسة إمكانية توجيه رءوس الأموال هذه إلى مجالات إنتاجية أخرى، فاقترح أن يدرس السيد وزير التخطيط أو غيره من المختصين إصدار تعليمات أو قرارات ومنح تسهيلات مقبولة للمقاولين لتوظيف رءوس أموالهم في الأعمال الإنشائية والمشاريع العامة في منطقة الخليج العربي، وبضمانات أكيدة، خوفًا من هروب رءوس الأموال هذه إلى خارج العراق بصورة نهائية.

٤- باعتباري مسئولا للمكتب المهني في الوقت الحاضر، فقد طلبت إلى مسئولي المكاتب المركزية إثارة حماس الفنيين والمهنيين

وجعل مشاركتهم في هذه المعركة فعلية وذلك بنشر الدعوة في صفوفهم بوجوب مساعدة الدولة في معركتها ضد الشركات، وذلك بالاستعداد التام للتخلي على مخصصاتهم أو جزء من امتيازاتهم ووضع ذلك في خدمة الدولة عندما تشاء اتخاذ القرار المناسب، ونجاح مثل هذه الدعوة يتطلب صدورها من العناصر الوطنية المستقلة. وقد ظهرت أول بادرة إيجابية في هذا النهج من قبل المهندسين الذي أجمعوا على ذلك ببرقية إلى مجلس قيادة الثورة. إن الحالة النفسية للمواطنين ومعنوياتهم عالية جدا. ويلقى قرار مجلس قيادة الثورة رضاء واستجابة سريعة وفعالة من مختلف فئات الشعب، الأمر الذي يلقي واجبا على الهيئات الإعلامية لإدامة هذا الاستعداد بإثارة حماس المواطنين وتثقيفهم بدواعي المعركة في كل يوم وحتى انتهاء مدة التحذير. بحيث يكون

الجو العام مهيأ في فترة ما بعد التحذير إلى قبول الخطوات الثورية الحاسمة باستعداد للتضحية وبمعنويات عالية.

٥- ويبرز هنا أيضا دور المنظمات، وخصوصا جمعية الاقتصاديين، لذا أقترح التهيئة منذ الآن لإقامة ندوة، وبمستوى عال، تتناول شرح الموقف الأخير مع الشركات وتفسر قرارات التقشف. وأسبابها الموجبة وتدعو المواطنين في ذات الوقت إلى أداء واجبهم الوطني كشعب حي يناضل من أجل سيادته ومستقبله.

زيادة في تكثيف الدعم الشعبي أقترح إمكانية دعوة عدد من الوطنيين المختصين بشئون النفط إلى ندوة خاصة يديرها السيد وزير النفط والمعادن لاستجلاء آرائهم في الموقف، وإشعارهم بحرارة المعركة ووجوب المساهمة فيها. ويمكن نشر مجمل آراء المجتمعين في الصحف إذا كان الموقف يساعد على ذلك.

للتفضل بالاطلاع رجاء.

مثل هذه المقترحات والتوصيات التي يتقدم بها سكرتير عام لجنة المتابعة، نتيجة للاتصالات داخل الجهاز وخارجه، وبلورة لأفكاره هو. يتولى رئيس لجنة المتابعة فحصها، فقد يرفض بعضها وقد يعدل البعض الآخر أو يوافق عليه بالصيغة المقدمة.. وفي كل الأحوال تتحول تأشيراته إلى قرارات لمختلف الجهات لكي تنفذ على الفور.

وفي التقرير السابق – على سبيل المثال – تحول الاقتراح الأول إلى قرار بالفعل إلى محافظ البنك المركزي – والاقتراح الثاني تحول إلى قرار لوزير الاقتصاد. وإلى توجيه لأجهزة الإعلام والأجهزة الحزبية كي تنشر توعية بين المواطنين – وبالنسبة للاقتراح الثالث طلب صدام حسين التأكد من أن المشاريع التي أوقف العمل بها المشاريع غير المباشر بها.. "ولكن ربما نضطر بالمستقبل إلى اتخاذ إجراءات، يطلب من وزير التخطيط دراسة هذه الاحتمالات والمعالجات المطلوبة" – وبالنسبة للتوصية الرابعة وافق رئيس لجنة المتابعة على استمرار العمل في هذا الاتجاه – وفي التوصية الخامسة طلب أن تقوم سكرتارية اللجنة

بالاتصالات المطلوبة مباشرة "تأمينًا للسرعة وتجاوز الروتين".

وهكذا مضت فترة الإنذار في ترتيبات وتحركات على كل مستويات العمل. ووفق الحساب على أساس أسوأ الاحتمالات "جنبت الدولة رصيدا من النقد الأجنبي كما ذكرنا، ولكن وفقًا لأسوأ أسوأ الاحتمالات كان لابد من تأمين هذا الرصيد ضد أخطار التجمد، ولذلك "وفي الأيام التي سبقت التأميم اتخذنا قرارا بتحويل موجوداتنا من العملة الصعبة في البنوك الأجنبية. إلى بنوك أخرى لا تقع تحت هيمنة الشركات الاحتكارية والدول التي سيمسها التأميم، تحسبا لمخاطر وضع اليد عليها من جانب تلك الشركات والدول كما فعلت بريطانيا وفرنسا وبعد تأميم قناة السويس"[١].

لم يترك شيء للصدف.

(٣)

ومع العمل في المجال الداخلي، كان ضروريا أن يبدأ التحرك على المحور العربي، وعلى محور الدول النفطية، عند مرحلة معينة من العد التنازلي:

في ٢٣ أيار – مايو طلب العراق من سكرتارية منظمة "أوبك" عقد اجتماع طارئ وبدأت على الأثر ترتيبات عقد هذا الاجتماع.

في ٢٤ أيار – مايو سافر عدد من الوزراء يحملون رسائل شفوية إلى الملوك والرؤساء العرب من الرئيس أحمد حسن البكر، وروعي في اختيار الوزراء أن يمثلوا مختلف الأحزاب والاتجاهات الوطنية المشاركة في الحكم. ومن المفيد أن نطالع نص التوجيهات التي تحرك المندوبون في إطارها:

"أولاً – تشرح تطورات العلاقة مع الشركات منذ بداية المفاوضات الأخيرة معها في هذا العام، وإبراز وجهة نظر الجانب العراقي بصدد النقاط الأساسية التي حوى عليها التفاوض.

ثانيا – التأكيد على أن الشركات في مواقفها المتعنتة والتي تجاهلت بها الحقوق المشروعة لنا وتخفيضها للضخ، كما جرى أخيرا، والذي من شأنه أن يلحق ضررا ماليا بالدولة يبلغ مائة وخمسين مليون باون إسترليني بمعدله السنوي.. إنما أرادت في كل ذلك أن تلحق ضررا متعمدا بنا بسبب إصرارنا على سياسة الاستثمار المباشر للنفط وتطبيق القانون رقم ٨٠ (ومن الممكن إضافة أسباب أخرى حسب طبيعة كل دولة من الدول العربية المعنية وحسب ما يراه المندوب مفيدا).

ثالثًا – يطلب من الدول العربية المعنية عدم تعويض شركات النفط الاحتكارية عما ستخسره في العراق من بترول سواء بسبب سياستها الأخيرة التي خفضت بموجبها الضخ، أو في حالة تطور العلاقة بينها وبين العراق إلى حد القطيعة.. ويكون الطلب وفق الصيغة التالية: (يأمل العراق ألا تجد الشركة ما يشجعها على زيادة الضخ في الدول العربية الشقيقة تعويضا عن النقص الذي أصابها أو سيصيبها من جراء سياستها في العراق). ويترك التقدير في المساعدات الأخرى للأشقاء العرب، كل حسب ظروفه،

وبخاصة مسألة تخفيض الضخ من الدول التي لا تؤثر هذه العملية على ميزانيتها ومشاريع التنمية فيها، أو تقديم المساعدات المالية المباشرة.

رابعا: يؤكد على كون العراق جادا في انتزاع كامل حقوقه التي جرى عليها التفاوض بما فيها مسألة تقييد الشركات بجدول ثابت ومتفق عليه للإنتاج يحقق متطلبات التنمية ويمنع الشركات من التلاعب، وبعكسه سيصبح مضطرا لاختيار طريق التشريع لحماية حقوقه والذي قد يدفع إلى القطيعة النهائية ويضع مستقبل الشركات في إطار جديد.

خامسا – نسعى للحصول على تصريحات رسمية معلنة من قبل الدول المعنية في تأييدها موقف العراق، ويقدم الشكر باسم السيد الرئيس والحكومة العراقية لحكومات ورؤساء الدول التي أعلنت عن موقف تضامني معنا.

سادسا – نسعى، ما أمكن ذلك، إلى التعرف على طبيعة وحدود الدعم الذي ستلتزم به كل دولة من الدول المعنية.

سابعا- تكون النقاط أعلاه هي المؤشرات الأساسية التي تحدد إطار الحديث ويجري التصرف والاجتهاد ضمن هذا الإطار وبما يخدم الغاية".

"و... بعد هذا الاتصال المباشر على مستوى عال، طلب العراق في ٢٨ أيار – مايو عقد اجتماع طارئ لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط في بغداد في ٧ حزيران – يونيو، ولكن الكويت بادرت إلى المطالبة بأن يكون الاجتماع في مدينة الكويت في نفس الموعد، وحددت الكويت نقطتين لجدول الأعمال:

١- إنشاء مؤسسة مالية لدعم الدول التي تتعرض لأي مشاكل مالية مع الشركات وبصفة خاصة الحكومة العراقية.

٢- دراسة مراقبة الإنتاج في الدول الأعضاء في المنظمة بحيث لا تستفيد الشركات من التخفيضات في الإنتاج التي أجرتها في العراق.

وقد أعلنت وزارة النفط والمعادن في العراق موافقتها على المبادرة الكويتية.

"وفي ٣٠ أيار – مايو صدر بيان عن مؤتمر النفط العربي الثامن الذي كان منعقدا في مدينة الجزائر وأعلن "أن رؤساء الوفود العربية إذ يتابعون تطور الصراع يعربون عن تأييدهم لجميع ما تتخذه الحكومة العراقية من إجراءات لحماية حقوقها".

وفي ٣١ أيار – مايو، اليوم الأخير لمهلة الإنذار، حذر بيان عن مقر الأوبك (في فيينا) من نتائج المواجهة مع العراق وقال إن تخفيض إنتاج النفط من حقول البترول العراقية هو إجراء انتقامي بصورة لا تقبل الشك، ويهدف إلى الضغط على العراق ليتخلى عن سياسته الوطنية وعن برامجه للتنمية. أعلن البيان أيضا دعمه لموقف الحكومة العراقية برفض عرض الشركات لإعادة النظر في أسعار النفط المصدر من أراضيها، وأوضح أن أي محاولة لجر الدول المنتجة للنفط إلى إعادة النظر في الأسعار المتفق عليها في طهران تعتبر إخلالاً ببنود الاتفاقية.

(٤)

ماذا كان موقف الشركات خلال نفس الفترة؟ إن التصعيد الإعلامي فضح نهب الشركات واستغلالها وكذبها وتآمرها، وكان يصعب أو يستحيل على أي قيادة عاقلة أن تحاول ابتلاع هذا الكلام. ومن ناحية أخرى، فإن رسالة الرئيس البكر إلى العواصم العربية أعادت تأكيد أن الدول ستلجأ إلى التشريع (وتسرب مضمون هذه الرسالة إلى جبهة الشركات)، وكذلك لم يكن خافيا عن أي عين مراقبة أن الأجهزة والمؤسسات كافة تعمل بنشاط محموم. وأخيرا فإن إجراء سحب أرصدة النقد الأجنبي من بنوك معينة كان خطابا مفتوحا تسلمته الشركات.

كما قلنا لم تعد مسألة أن الدولة تعد تشريعا ما سرا، كان السر في كنه هذا التشريع. وفي توجيهات الرئيس البكر نلاحظ أن صياغة الموقف العراقي المبلّغة كانت "تؤكد على كون العراق جادا في انتزاع كامل حقوقه التي جرى عليها التفاوض وبعكسه سيصبح مضطرا لاختيار طريق التشريع لحماية حقوقه والذي قد يدفع إلى القطيعة النهائية، ويضع مستقبل الشركات في إطار جديد". إن هذه الصياغة أصرت

على أن تترك المضمون المحدد للتشريع الذي سيلجأ إليه العراق مبهما. وفي الحقيقة كان المضمون المحدد مبهما حتى بالنسبة لبعض المندوبين أنفسهم.

ماذا حدث في جبهة الشركات؟

ما نعرفه هو أن بعض الأوساط الفرنسية حاولت أن تقنع الشركات بضرورة إجراء تنازلات حقيقية تجنبا لالتجاء الحكومة العراقية إلى التشريع، ولكن حديث المسئولين العراقيين مع هذه الأوساط دلّ على أنها لم تكن تتصور أن القانون الذي سيصدر سيكون قانونًا بالتأميم.

وفي المناقشات بين الجانب الفرنسي وباقي الأطراف في شركة نفط العراق لم يكن الخلاف حول ما إذا كان العراق سيصدر تشريعا أو لا في نهاية فترة الإنذار، ولكن كان الخلاف حول أسلوب مواجهة هذا الاحتمال ومدى التنازلات التي يجوز تقديمها لمنعه. فالأطراف الأخرى لم تكن توافق الجانب الفرنسي على إجراء تنازلات كبيرة، ولو أصر العراق على انتزاع مثل هذه التنازلات بنفسه عن طريق التشريع، فإن حسابات مكتب الشركة في لندن ظلت تطمئن بأن في هذا التهور هلاك الاقتصاد والنظام العراقي.

ومع ذلك فإن الشركات مطالبة بحركة ما، فتجنب المواجهة العاصفة مفيد على أي حال، وحتى لو قدرت الشركات أنها ستخرج ظافرة من هذه المواجهة، فإن المضاعفات التي يمكن أن تترتب على ذلك، سواء في العراق أو خارج العراق، غير مستحبة، ولذا لابد من قدر من المرونة، ولابد من محاولة لكسب وقت تتميع في أثنائه حدة التوتر التي بلغها الموقف، وإذا ابتلع الجانب العراقي هذا الطعم وعاد على مائدة المفاوضات فقد ماء وجهه. وفق هذا التصور توالت الاجتماعات في مكتب لندن وعكف الفنيون على صياغة عرض جديد، وتقرر أن يكون تقديم العرض في اليوم الأخير لمهلة الإنذار، فالجانب العراقي سيكون في هذه اللحظة "كالغريق" حين يلقى له طوق النجاة، وفي اللحظة الأخيرة لن يكون هناك مجال واسع للمناورة، وسيضطر إلى قبول مبادرة الشركات من حيث المبدأ، ودون تعديل كبير، كأساس للمفاوضات الجديدة.

بناء على هذا التقدير، غادر ستوكويل (مدير عام شركة نفط العراق) لندن صباح يوم ٣٠ أيار – مايو متجها إلى بغداد. وفي صباح اليوم التالي (آخر يوم في مهلة

الإنذار) توجه الرجل على رأس وفد الشركة إلى وزارة النفط والمعادن وبدأ يتحدث إلى الوزير عن عرض يحمله.. ولكن تقديرات الوفد حول تلهف العراق إلى طرق النجاة انهـارت فجأة حين قوطع الحديث عن العرض الجديد بطلب أن يكون العرض مكتوبا ومحددا لمناقشته في جلسة المساء.

وكان العرض المكتوب – والذي قدم في جلسة المساء – يحمل تساهلاً فعليا يغري أي غريق على التشبث به.

فالعرض ينص على التزام الشـركات بأرقـام إنتـاج محددة، وكان يمكن في ظروف أخرى قبولها:

١- إنتاج وتصريف ١,٧٥ مليون برميل / يوم مـن تاريخ التصديق وحتـى نهايـة عـام ١٩٧٣... ويرتفع الرقم إلى مليوني برميـل / يـوم عـام ١٩٧٤ وتقوم الشركات بإنشاء سـعة إضـافية بمنشآتها لتصبح طاقة الإنتاج والتصـدير عـام ١٩٧٧ ثلاثة ملايين برميل/ يوم.

٢- بالنسبة لشراء نفـط الشـركة الوطنيـة كانـت المطالب السابقة للشركة شراء ٨ ملايين برميل/ يوم فهبط العرض الجديد بهـذا الـرقم إلـى ٤

ملايين فقط. وكان السعر السابق ١,٦٢ دولارا للبرميل، فأصبح ١,٦٥ دولارا.

٣- أما عن مبالغ التعويض التي كانـت الشـركات تطالب بها عن الأرض التـي انتزعـت منهـا بالقانون رقم ٨٠، فقد كان العرض السابق يقول إنها تسدد عن طريق الحصول على ١٢,٥% من نفط الشركة الوطنية، فنص العرض الجديد على خفض هذه النسبة إلى ٧% مع الاستعداد للتعاون مع شركة النفط الوطنية بتقديم تسهيلات تمكـن من زيادة سعة التصدير المتوفرة في ميناء خور العمية لتتمكن الشركة الوطنية من تصدير نفطها.

٤- تدخل الشركات في اتفاق لتنفيق الريع وتخفيض سماحات البيع اعتبارا من أول كانون الثـاني – يناير ١٩٦٤ وهذا يعني صرف ٧١ مليون باون إسترليني.

٥- وكانت الشركات قد عرضت مبلغ ١٠ ملايـين باون إسترليني كتسوية إجمالية للمطالب العراقية

الأخرى، فرفعت هذا المبلغ في العرض الجديـد إلى ٣٠ مليون باون إسترليني.

٦- وبالنسبة لاشتراك العراق في الشـركات بنسـبة ٢٠% من رأس المال، أعلنت الشـركات أنهـا تتوافق من حيث المبدأ وتترك التفاصـيل إلـى المفاوضات التي تجري بـين الشـركات وبـين الشيخ اليماني ممثلاً للأوبك[٢].

كان هناك بالفعل تساهل، والمسئول العراقي محق حين يقول [٣] إنه كان بوسع أي حكم وطني أن يقبل هذا العرض.. صحيح لن يكون حلا ثوريا، ولكنه أيضا لن يكون تفريطًا خطيرا. كان حلاً مقبولاً، إذ لم يكن هناك إصرار على تغييرات جوهرية في هيكل العلاقات القائم.

ولكن المشكلة أن العراق لم يكن غريقًا يحتاج إلى طوق نجاة، ولا كان متورطًا في التطرف ويبحث عن أي طريق للتراجع يحفظ ماء الوجه.. كنت القيادة العراقية مخططة للتصعيد، مصرة على الحسم الكامل، ولم يكن مقبولاً – حسب تقديراتها لحسابات القوى – أقل من فرض كامل لسيادة الدولة العراقية على الصناعة النفطية. وحين

توجه وفد الشركات إلى مقر المجلس الوطني لحضور الجلسة التاسعة والأخيرة كانت اللافتات والملصقات تحاصره في كل شوارع بغداد، وكانت كلها تهتف بصوت واحد:

"لا تخاذل وإلى الأمام"..

"الكرامة والسيادة الوطنية أثمن من رغيف اليوم"..

"أقصى حالة من التقشف في البيت والمدرسة والمعمل والدائرة وميزانية الدولة"..

"جبهة واحدة في خط كفاحي واحد".

"لا بد من تركيع الشركات أمام مطالبنا العادلة"..

"التضحية والصمود من أجل تحرير ثرواتنا النفطية من قيود الشركات الأجنبية المستغلّة"..

هذه الشعارات كانت تمثل من غير شك. موقف الجماهير العراقية، ولكن الجماهير في أيار – مايو ١٩٧٢ لم تكن تضغط بهذه الشعارات على سلطة مترددة، بل كانت السلطة على رأس الجماهير تحمل الشعارات وتواجه الاحتكارات.. وبالمناسبة فإن هذا الكلام لا يساق على سبيل المجاز. فلجنة المتابعة هي التي تولت بنفسها صياغة الشعارات السابقة وغيرها، لتوجيه التعبئة الجماهيرية.

و.. بدأت الجلسة التاسعة والأخيرة في تاريخ المفاوضات

الوفد العراقي: إننا في هذه الجلسة التاريخية محددون بوقت ثابت لا يمكن تغييره. ولن نسمح – كوفد يمثل الحكومة – بإطالة الحديث والبحث، إن مطاليب العراق واضحة للشركات.. وإن الحكومة والشعب ينتظران اللحظات الحاسمة التي ستنتهي خلال ساعات قليلة، ولن يكون هناك مجال لجلسات قادمة.

***

وبعد شرح ستوكويل للعرض الجديد، قال رئيس الوفد العراقي: "مع الأسف نحن لم نتوقع أن يكون العرض هكذا، إن هذا العرض لا يدل من وجهة نظرنا على حد أدنى من الجدية للوصول إلى اتفاق".. "إننا نؤكد رفضنا لهذا العرض ونطالب الشركات بأن تقدم عرضا أكثر استجابة، والموعد الأخير هو الساعة الحادية عشرة من صباح الغد. وهذه مرونة في موقفنا، وهي فرصة نعطيها للشركات، وهي

تمثل أقصى درجة من المرونة التي يمكن أن يبديها الجانب العراقي".. "وإذا كان الوفد غير قادر على تقديم عرض لا يتضمن التعويض فلا جدوى من الاجتماع، وهذه نقطة واضحة".

كان الموقف يعني أن القيادة العراقية لا زالت عند تشددها، ولا تتردد في الوصول إلى حافة الحرب وإنهاء المفاوضات، ولكن هل ستجازف بالفعل وتدخل الحرب أو هو مجرد تهديد لابتزاز الخصم؟ لا شك أن هذا المعنى دار في عقل ستوكويل، فدخل محاولة أخيرة لاختبار مدى الجدية في هذا الحزم.. قال ستوكويل – بعد تفكير عميق –

- هل أفهم من حديث رئيس الوفد العراقي أن باستطاعتي أن أطلب في الساعة الحادية عشرة من صباح الغد موعدا جديدا لمفاوضات في موعد لاحق؟

رئيس الوفد: إذا رغبت الشركات بتقديم عرض، فلتتقدم به قبل الساعة الحادية عشرة، وبعد الساعة الحادية عشرة من صباح الغد لن نكون مستعدين لاستلام أي عرض إيجابيا كان أو سلبيا، ولن تكون بعد ذلك مفاوضات.

***

ولكن لماذا قبل الجانب العراقي أصلاً تجديد مهلة الإنذار حتى الساعة الحادية عشرة؟ في الحقيقة لم يكن متوقعا أن ينهار موقف الشركات فجأة، ولكن السفير الفرنسي اتصل بعدنان الحمداني (سكرتير عام لجنة المتابعة) وطلب مهلة أخيرة قبل اتخاذ قرار من جانب واحد، وكان الطرف الفرنسي يبدي قدرا من التفهم للموقف العراقي منذ البداية، وكان مفيدا من الناحية السياسية وفي معالجة القضية النفطية أن تولى المصالح الفرنسية رعاية خاصة.. ومن ناحية أخرى فإن إظهار الشركات في موقف الجاني المتعنت. وإبراز الدليل على موقف العراق القابل للتفاهم حتى اللحظة الأخيرة، كان مفيدا أيضا لكسب الرأي العام العالمي، ومفيدا لتعميق اللقاء مع حلفاء العراق في معركة التأميم.

على ضوء هذه الاعتبارات قبل مصمم معركة التأميم المطلب الفرنسي ومدت فترة الإنذار، ولكن التدخل الفرنسي لم يفلح – كما كان متوقعا – ومداولات وفد الشركات في ليلة ٣١ أيار – مايو، وفي الصباح، وبعد الاتصال مع لندن، انتهت إلى لا شيء وقبل انتهاء مدة الإنذار الثاني بوقت قصير، أعاد السفير الفرنسي الاتصال بسكرتير عام لجنة

المتابعة وأبلغه أن جهوده فشلت في إقناع ستوكويل بالموافقة على مطالب الحكومة.

بعد الساعة الحادية عشرة عقد مجلس الوزراء جلسة برئاسة أحمد حسن البكر وبحضور صدام حسين، وفي هذا الاجتماع عرض الرئيس البكر على أعضاء المجلس قرار التأميم، فتكلم أطراف الجبهة الوطنية الممثلين في الاجتماع مؤيدين، وصودِق على القرار بالإجماع.

(٥)

كان القرار، وكان بالتالي القانون التاريخي رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ قد بني وفق أكثر البدائل حسما وذكاء. فالتشريع كان مفاجأة في أنه حقق التأميم الكامل وهو أعلى مستوى من مستويات الممارسة لسيادة الدولة. وهو بالتالي أعلى مستوى من مستويات التحدي والصراع مع الشركات.. وقد كان الوثوب إلى هذه الذروة اختيارا لأقصر الطرق إليها، ولكن أقصر الطرق في الحياة وفي المعارك لا يشترط أن يكون خطًا مستقيما، والحسم باتجاه الهجوم الخاطف لا يعني تجاهل الحسابات وفن المناورة.

كان متوقعا أن يكون قرار الأول من حزيران – يونيو نوعا من التشريع، أو قل نوعا من الهجوم، ولكن حجم الهجوم وجهته كانا مفاجأة. كانت الشركات تتوقع أن يهجم العراق – مثلاً – بلواء، فإذا بالهجوم يتحقق بفرقة كاملة، وكان يتوقع أن يهدف إلى احتلال بعض المواقع، فإذا به يسيطر على كل الساحة. ولكن لكي يتحقق الهدف الطموح بأقل الخسائر، لا يكفي أن تهجم بقوات كثيفة حسنة الإعداد، ولا تكفي المفاجأة الأولى، لابد أيضا من محاولة شق صفوف

القوات المتحالفة، وشل إرادتها في اتخاذ قرارات مضادة موحدة.

وقد صممت خطة الهجوم المباشر، أو خطة التأميم، وفق هذه العوامل فعلاً واختير هذا التصميم من بين عدد من البدائل[٣]:

١- كان ممكنًا أن توضع الخطة على أساس الهجوم والحرب الشاملة في الشمال والجنوب في نفس الوقت، أي أن يتقرر التأميم الفوري لكل عمليات الشركات في الشمال، وكل عملياتها في الجنوب.

٢- وكان هناك بديل ثان وهو أن تتجه أسهم الهجوم إلى المناطق الشمالية أو إلى المناطق الجنوبية، ولكن في شكل هجوم ذي أهداف جزئية في احتلال بعض المواقع هنا وبعض المواقع هناك. أي يتقرر تأميم حصة ما من رأس المال، وهذا البديل يمكن أن يكون ذا مستويات وأشكال مختلفة، مثلاً:

(أ) تأميم جزئي في الشمال (لنسبة من أسهم شركة نفط العراق المحدودة) وتأميم جزئي في الجنوب (لنسبة من أسهم شركة نفط البصرة المحدودة).

(ب) تأميم جزئي في الشمال فقط (وكان بالفعل أقصى ما ذهبت إليه بعض التقديرات).

(ج) والتأميم يمكن أن ينطبق كمجرد نسبة عامة تضمن الهيمنة، ويمكن أن تحدد النسبة التي ينطبق عليها التأميم وفق اختيارات سياسية، فتؤمم مثلاً حصة الشركات الأميركية كموقف يؤكد العلاقة بين معارك النفط والمعارك القومية ضد الإمبريالية والصهيونية.

٣- وهناك بديل آخر لخطة التأميم بحيث يركز كل الهجوم في هذه المرحلة على إحدى القلعتين (في الشمال أو في الجنوب) بهدف الاستيلاء عليها بالكامل، وتأجيل الصدام مع القلعة الأخرى إلى مرحلة تالية.. وفي هذه الحالة لابد من تحديد ما إذ كان الشمال هو الأنسب أو الجنوب لهجوم المرحلة الأولى الشامل.

***

معروف الآن أن القانون رقم ٦٩ اختار البديل الأخير، وبالتحديد اختار الشمال مجالاً لضربته المركزة ولم يشمل عمليات شركة نفط البصرة. ولا شك أن هذا الاختيار كان الاختيار الأمثل. وقد أتاح للقيادة إدارة المعركة في أفضل الظروف. لماذا؟

١- في حالة التأميم الكامل للشمال والجنوب في ضربة واحدة ستكون الشركات في وضع من لم يعد لديه شيء يفقده أو يخشى على مصيره، وهو وضع يدفع صاحبه إلى حرب بلا حدود. وإلى مخاطر كان يتردد في اقتحامها في ظروف حسابات أخرى، والشركات صاحبة الامتياز في العراق ممثلة – كما نعلم – لمعظم شركات الكارتل الدولي، الذي لم يكن ممكنًا تجاهل مدى السيطرة التي لا زال يتمتع بها داخل سوق النفط.

إن الطلاق مع هذه الشركات لن يتحقق بمجرد إصدار قرار التأميم، والدولة العراقية لن تقتصر على إعلان قانون كالقانون رقم ٦٩ ثم تنفض يديها من المشكلة، وتتجه

إلى أسواق العالم – وبراءة الأطفال في عينيها – وكأن شيئًا لم يحدث.

ليست المشكلة في أن من حق الدولة أن تصدر قانونًا، ولكن المشكلة الحقيقية هي في أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ هذا القانون.

وتسويق النفط المؤمم – تنفيذًا للقانون – بشكل مستقر. يتطلب فضا لإشكالات القانونية، فمشروعية التأميم عند الأطراف المتعامل معها تتوقف مثلاً على تعويض رأس المال المؤمم، وطالما أن المشاكل حول هذه الأمور وغيرها لم تسو فإن التعامل مع الأسواق الخارجية يظل عرضة للضغوط والمؤامرات، خاصة حين يكون مفهوما أن التسويق المستقر والكامل للنفط العراقي لن يكون في الدول الاشتراكية أساسا.

طبعا إذ أرادتها الشركات حربا شاملة بلا حدود فلابد من قبول التحدي إلى النهاية، وحسابات التأميم في العراق كانت موضوعية – كما سبق أن أوضحنا – مع افتراض أسوأ الاحتمالات، أي مع افتراض أن يفشل العراق في الحصول على دينار واحد من النفط – مؤمما وغير مؤمم –

ولمدة عامين أو أكثر. ولكن لا يعني هذا أن يخطط العراق ويتخذ المبادرات التي تحتم هذه النتيجة. فمن الحكمة أن تسعى القيادة إلى تقليل المضاعفات وردود الفعل السلبية، ومن الحكمة بالتالي – وبعد ضربة كبيرة حاسمة – أن تترك شيئًا في يد الخصم يخشى ضياعه، فهذا يشيع التردد بين صفوفه، وسيكون في جبهة الأعداء من ينصح بألاّ يستخدم كل ما في الجعبة من أسلحة، وهذا مطلوب.

إن وضع الشركات في موقف أن لديها ما تفقده يساعدها على ابتلاع كبريائها، حفاظًا على هذا الذي لديها، ولو على أمل أن تكسب الوقت، وتسترد المبادرة بعد فترة ما.

٢- حالة التأميم الجزئي للشمال والجنوب يمكن أن يقال في صفها إنها تحقق الغرض، فالشركات لم تفقد كل شيء، وفي نفس الوقت فإن بقاء الشركات في الشمال والجنوب، سيضمن استمرار الإنتاج والتسويق فيقلل مخاطر الخطوة العراقية. وقد يبدو هذا صحيحا، ولكن إذا كان الغرض من عدم اللجوء إلى التأميم الكامل هو إرباك الخصم وشق صفوف القوات المتحالفة، وشلّ إرادتها في اتخاذ

قرارات مضادة موحدة، فإن التأميم الجزئي للشمال والجنوب لن يحقق هذا الهدف بكفاءة، ورد فعل الشركات لن يختلف في هذه الحالة كثيرا عن موقف التأميم الكامل، وبالتالي لن يتحقق ما يقال عن ضمان لاستمرار الإنتاج والتسويق، أي لن تقل المخاطر الفنية والاقتصادية، إن التأميم – حتى ولو كان جزئيا – سيفقد الشركات – في الشمال والجنوب – خصوصيتها، وسيحد من قدرتها على التخطيط المستقل والتدبير. إن ما يحقق هدف شل إرادة الخصم هو أن يترك له شيء حقيقي يستحق الحرص عليه. أي قلعة كاملة مغلقة.. إلى حين.

ولم يكن التذرع بقومية المعركة. كافيا لاحتواء رد الفعل الموحد لشركات الكارتل الدولي.. بالعكس، فإذا تذكرنا ظروف تلك الأيام – النصف الأول من عام ١٩٧٢ – سندرك أن استخدام مثل هذه الحجة لتأميم حصة من الشمال والجنوب كان يمكن أن يرتد سالبا على موقف العراق، فقطاع هام من الدول العربية المصدرة للنفط كان – بشكل حاسم – ضد مبدأ استخدام النفط استخداما سياسيا في الصراعات القومية.

٣- تأميم حصة من الشمال فقط، كان ممكنًا بطبيعة الحال، ولكن كما أن التأميم الكامل (للشمال والجنوب) كان قفزا على المراحل ومضاعفة لتعقيدات الموقف دون داع فإن الاقتصار على تأميم حصة من نفط الشمال كان من الناحية الأخرى أقل مما تحتمله المرحلة وظروفها، وإطالة لأمد الصراع عن الحد الذي تفرضه ضرورات توازن القوى. ومن الناحية العملية كان رد الشركات في هذه الحالة لن يختلف كثيرا عن الرد في حالة التأميم الكامل للشمال.. فلماذا تخاض نفس المعركة، بنفس الجهد والتضحية، من أجل هدف أقل؟

إن النقطة الإيجابية في هذا البديل هي أن يكون اتجاه الضربة في الشمال.. ففي هذه المنطقة ثار النزاع حادا مع الشركات، وحتى في العرض الأخير الذي تقدمت به يوم ٣١ أيار – مايو كان إنتاج كركوك محلاً للمساومة، والالتزام بمعدلات عالية لزيادة الإنتاج والتصدير من هذه الحقول كان محلاً لمعارضة الشركات بحجة زيادة تكلفة نفط كركوك وضعف مركزه التنافسي. وفي نفس الوقت لم يكن هذا المنطق مقبولاً من الدولة العراقية، حيث تمثل طاقة الإنتاج

في هذه المنطقة ٦٥% من الطاقة المتاحة لإنتاج النفط في العراق.

إذن، لو كان هناك مجال لضربة في واحد من المجالين – على أسس اقتصادية تقبلها كلّ الدول النفطية بإجماع أعلى – فإن مجال الضربة هو الشمال من غير شك.

٤- البديل الأخير (تأميم نفط الشمال بالكامل وتأجيل نفط الجنوب بالكامل)، قلنا إنه الاختيار الأمثل. والعرض السابق أوضح جزءا كبيرا من الحيثيات، فالشركات – وفق هذا الاختيار – لها قلعة مستقلة، أي في قبضتها شيء حقيقي لها مصلحة في استمراره، وبحكم هذا الحرص ستتردد قبل كل قرار تتخذه في ساحة القتال. وبحكم هذا الحرص وما يترتب عليه من تردد سيكون الجانب العراقي في موقف أقوى لانتزاع اعتراف الشركات بقانون التأميم، وفي مناقشات التسوية والتعويض، وأيضا لانتزاع اعتراف الشركات بالقانون رقم ٨٠ ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت الشركات حريصة على استمرار موقعها في الجنوب منتجا ومصدرا، فإن الخزانة العراقية ستحصل أيضا على عوائدها

المستحقة، مما يزيد قدرتها على الصمود في حالة التعثر في تسويق نفط الشمال المؤمم.

وفق هذا الاختيار صممت الخطة، وصيغت مواد القانون رقم ٦٩، ولم يكن ممكنًا أن تقال كل الأسباب الكامنة خلف هذا التصميم، وبالتحديد لم يكن ممكنًا أن يقال – صراحة – إن تأجيل معالجة شركة نفط البصرة، هو مجرد موقف مرحلي. وعلى أي حال لم يكن في اجتماع مجلس الوزراء من طالب بكشف هذه النقطة. ولم يكن هناك من طالب بأن يشمل القانون شركة نفط البصرة المحدودة إلى جانب شركة نفط العراق المحدودة. لقد وافق المجلس بالإجماع على المشروع المقدم. ولا شك أن البعض أدرك يومها طبيعة الحسابات والمناورة المرحلية بتأجيل موضوع شركة نفط البصرة. ولا شك أيضا أن البعض كان يرى أن خطوة تأميم الشمال وحده مخاطرة أكثر من اللازم، ولكن مع قيادة حاسمة اقتحم الجميع المعركة بإرادة واحدة.

ولكن الصحفيين الأجانب لم يتوانوا أبدا – ومنذ اللحظة الأولى – عن محاولة كشف النوايا الحقيقية قبل شركة نفط البصرة. ولم يكن صعبا في الحقيقة منذ ذلك

التاريخ – على أي مراقب – أن يتكهن بالنوايا، ولكن كشفها بتصريحات رسمية كانت له أهمية مع ذلك. ولكن الردود الرسمية كانت غير مستعدة على الإطلاق لفقدان هذه الورقة من أوراق اللعب والضغط. وحتى بعد تسوية النزاع رسميا مع شركة نفط العراق، كان صدام حسين يجيب – حين يسأل – عن مستقبل العلاقة مع شركة نفط البصرة: "ليس خافيا أننا لا نمانع إطلاقًا في التعامل مع أية جهة أو شركة على أساس تجاري لا يمس سيادتنا ومصالحنا ولا يتعارض مع استراتيجيتنا على التصعيد الوطني والقومي.. وقبل الأول من حزيران – يونيو كان الوضع مختلفًا: كانت الشركات الأجنبية تشكل عنصرا يمس سيادتنا ويهددها، ويتلاعب بمقدارات بلادنا، أما بعد الأول من حزيران فلقد اختلف الوضع جذريا، لقد أصبحت الدفة بأيدينا نحن، ولكننا نحذر من أي وضع ينشأ في المستقبل من شأنه أن يخلق تعارضا مع المصلحة والسيادة الوطنية، فإن مثل هذا التعارض لا يمكن إلاّ أن يحل لصالح سيادتنا ومصالحنا الوطنية".

(٦)

الآن: الخطة واضحة، والاستعدادات مكتملة.. وأعلن القرار في شكل قانون، أعلن العراق الحرب، ونتيجة الصدام الساخن ستتوقف منذ الآن على الكفاءة في إدارة المعركة، وأي خطط عظيمة واستعدادات تنتهي إلى الفشل إذا لم تتمكن القيادة من إدارة العمليات بشجاعة وذكاء.

- في الساعة الثانية عشرة ظهرا كان ممثلون للجنة المتابعة يصلون إلى مكتب شركة نفط العراق في بغداد لاستلامه.
- وفي الساعة الثانية عشرة كان صدام حسين يتصل تليفونيا بمحافظ كركوك ليبلغه.
- وفي نفس الوقت كان غانم عبد الجليل يستعد للإقلاع بطائرة خاصة – مع اثنين من الفنيين في وزارة النفط – فقد كلف بأن يتولى مسئولية رئيس مجلس إدارة "الشركة العراقية للعمليات النفطية"، وهي الشركة التي حلت بالتأميم محل شركة نفط العراق.

- ثم استدعت وزارة الخارجية رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية – كلا على انفراد – حيث تم إبلاغهم بقرار الحكومة بتأميم شركة نفط العراق. وقد استدعي كذلك السفير الفرنسي لنفس الغرض.

ولكن استدعاء السفير الفرنسي – مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية – كان لفتة لابد من الوقوف عندها، وفي حد ذاتها.. ولكنها – في الحقيقة – كانت لا تعبر فقط عن تقدير أدبي، لقد كانت مخاطبة مباشرة للمصالح.

ففرنسا – بدءا من ديجول – بدأت تتحرك في سياستها الخارجية وفق استراتيجية تضع المصالح الفرنسية – إلى حد كبير – في المقام الأول، إذا تعارضت مع أهداف وممارسات الاستراتيجية الأميركية. وتطبيقًا لهذا في الشرق الأوسط بدأت تدرك أنه لا معنى للتورط مع الولايات المتحدة في الانحياز المطلق إلى جانب إسرائيل، وبدأت تسعى إلى فتح صفحة جديدة مع العالم العربي تبتعد عن الصياغات القديمة.. وكان طبيعيا أن تتجاوب الدول العربية التقدمية مع هذا الاتجاه الذي يمكن أن يكون مفيدا للطرفين: الطرف

العربي والطرف الفرنسي، وقد استفادت المصالح الفرنسية فعلاً من هذا المنهج، فزاد حجم التجارة الفرنسية، مع العالم العربي، بمعدلات مرتفعة.

كان حجم هذه التجارة ١٤٠٥ بليون فرنك عام ١٩٦٩، فقفزت إلى ٢٦,١ بليون فرنك عام ١٩٧٣، أي كانت الزيادة بنسبة ٨٠%.. وفي مجال النفط بالتحديد كانت فرنسا قد سبقت إلى إدراك التغيرات في عالم النفط، وفي مجال العلاقة بالدول المنتجة، فانتصارات "الأوبك" بشكل عام، والضربات التي أصيبت بها فرنسا في الجزائر (١٩٧١)، وضعف الشركات الفرنسية النسبي بين عمالقة الكارتل الدولي. كل هذه الاعتبارات جعلت السياسة الفرنسية أكثر استعدادا للتفاهم في النزاع مع شركة نفط العراق. وكان طبيعيا أن تستفيد القيادة العراقية من هذا التعقل الفرنسي، بل وتغذيه بمخاطبة المصالح المادية.

في هذا الإطار كانت مقابلة وزير الخارجية العراقي للسفير الفرنسي، حيث ُأبلغ بقرار مجلس قيادة الثورة الذي صدر مع قانون التأميم وكان نصه:

تقديرا لمواقف فرنسا الإيجابية من القضايا العربية المصيرية، ورغبة من الحكومة العراقية في إدامة وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، وحرصا منها على حماية المصالح الفرنسية في نفط العمليات المؤممة وبموجب قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، تعلن الحكومة العراقية عن تأييدها للدخول في مباحثات مع الجانب الفرنسي، إذا أبدى رغبته بذلك خلال فترة مناسبة، بهدف الوصول إلى صيغة ملائمة تضمن بقاء تلك المصالح واستمرارها".

.. وأثبت تطور الأحداث أن هذا القرار كان ضربة معلم.

وماذا عن الجماهير العراقية؟

***

انتهت فترة الإنذار الأول منذ الصباح المبكر.. وفي الساعة الحادية عشرة من صباح الأول من حزيران – يونيو كانت فترة الإنذار الثانية قد انقضت هي الأخرى.. ثم انقضى النهار كله. صحيح أن أجهزة الإعلام والتنظيمات السياسية تعلن أن بيانًا للرئيس أحمد حسن البكر سيذاع، وصحيح أن

الجو كان مشحونًا بالحركة، وكافة أجهزة الدولة والكوادر السياسية في الإنذار، ولكن مر اليوم ثقيلاً وطويلا، وكان طبيعيا أن يثور بعض القلق.

ولكن في الساعة العاشرة مساء كانت كل الإجراءات المطلوبة قد نفذت، وفي الإذاعة والتليفزيون كان الرئيس يعلن:

باسم الشعب:

مجلس قيادة الثورة.

استنادا إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة (٤٢) من الدستور المؤقت. قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١ - ٦ - ١٩٧٢ إصدار القانون الآتي:

المادة الأولى: تؤمم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحددة لها بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتئول إلى الدولة ملكية جميع الأموال والحقوق الموجودة المتعلقة بالعمليات المذكورة، ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشآت ومرافق التحري والحفر وإنتاج النفط الخام والغاز

والمعالجة والتجميع والضخ والنقل والتصفية والتخزين وخطوط الأنابيب الرئيسية والحقلية وغيرها من الموجودات التي من ضمنها مكتب الشركة المذكورة في بغداد بكافة منشآتها ومعداته.

المادة الثانية:............................... إلخ [٤].

***

الثأر المكبوت في الصدور طوال عشرات السنين انفجر عارما بكل الغضب.. وفور انتهاء الرئيس من إذاعة البيان والقانون، كانت الجماهير الصاخبة تملأ الشوارع في كل المدن.

الفصل الحادي عشر

تحرير قلعة كركوك

(١)

حين اتصل صدام حسين بمحافظ كركوك بالتليفون، من مكتبه في المجلس الوطني، أبلغه رسالة تلغرافية من جملتين:

الجملة الأولى: "ثروتنا أصبحت إلينا"..

والجملة الثانية: "أحد أعضاء القيادة سيصل إليكم لاستلام المهمات المتعلقة بالموضوع" [(١)].

وعلى الفور بادر المحافظ إلى التصرف، فتولى نقل الأجانب (وكان عددهم ٢٠ فقط) من مقر الشركة – كإجراء وقائي – وتم النقل بهدوء واحترام إلى فندق كركوك، وهو من فنادق الدرجة الأولى. وبقوا في الفندق إلى أن تم ترحيلهم، وقد عرضت الإدارة العراقية الجديدة عليهم – تنفيذًا لنص قانون التأميم – أن يواصلوا أعمالهم في الشركة، ولكنهم رفضوا جميعا، فاتخذت إجراءات الترحيل.

***

منذ فترة طويلة كانت كافة الاتصالات والمكاتبات التي تجريها شركات النفط ومكتب بغداد تحت الرقابة المستمرة، وكانت الإجراءات الأمنية قد اتخذت داخل الشركة

في كركوك وحولها منذ بدأت المفاوضات، وضوعف الحذر منذ إعلان مجلس قيادة الثورة لأسبوعي الإنذار، ففي داخل الشركة تم الاتصال بكل من لا يشك في إخلاصه الوطني، وحددت له مهام محددة، والكادر الحزبي، في مختلف المواقع والمناوبات، كان عينًا راصدة، والرقابة الشعبية ضاعفت إجراءات السلامة (الأمن الصناعي) والجهات الأمنية وضعت بالإنذار لمواجهة أي محاولة للتخريب. وشددت الرقابة على كل التليفونات والاتصالات الخارجية، وكذلك كل الأجانب داخل الدوائر أو في مجال سكناهم.

والقيادات النقابية كانت قد أصدرت بدورها قرارا بمنع خروج "أي شيء" له علاقة بالعملية الإنتاجية، خارج أسوار الشركة: أي جزء من آلة، أو أي قطعة غيار، منع خروجها، خوفًا من أن تكون هناك محاولة ما لإعاقة الإنتاج بتهريب بعض المواد الاحتياطية الأساسية.

***

وبالمناسبة، كان الحذر – بنفس المستوى – ساريا في البصرة، ورغم أن قانون التأميم المعد لم يكن يشمل شركة نفط البصرة، فقد صدرت التعليمات للقيادة الحزبية،

وبالتالي لدوائر الأمن والمخابرات والجيش، لكي ترفع حالة الإنذار إلى الدرجة القصوى قبل إعلان القانون بيومين. كان التبليغ – في دائرة محدودة – يوضح أن للأمر علاقة بصراع النفط، ولكن لقواعد الحزب والأجهزة قيل إنه يتوقع حدوث تخريب في المنشآت الحيوية بشكل عام، ولكن كان مفهوما طبعا أن حماية المنشآت النفطية في البصرة تأتي تلقائيا وبالضرورة في المرتبة الأولى.

على أي حال، وصلت الطائرة التي تقل عضو القيادة ومدير مكتب صدام حسين ومستشاريه من كبار الفنيين بوزارة النفط، إلى مطار كركوك في حوالي الساعة الخامسة، وعلى الفور انتقلوا إلى مقر إدارة شركة نفط العراق ومعهم المحافظ، في الطريق قدم المحافظ تقريرا مختصرا عن الإجراءات المتخذة.

وفي مقر الشركة عقد اجتماع في غرفة قريبة من مكتب مدير الشركة.. حضر الاجتماع كبار الموظفين العراقيين، وبين الصمت والترقب، وقف المحافظ ونطق أربع كلمات تاريخية: السيد رئيس الشركة المنتدب.. بعدها تكلم غانم عبد الجليل وأبلغ المجتمعين بقرار تأميم عمليات شركة

نفط العراق.. وأنهم أصبحوا منذ هذه اللحظة موظفين يعملون في خدمة الدولة، ثم شرح المهمات التي تواجهه كل مسئول عراقي في الشركة، وطلب من الجميع الاستمرار في أعمالهم وتحمل مسئولياتهم.

بعد الاجتماع أصدر الرئيس المنتدب أول قرارين باسم الشركة العراقية للعمليات النفطية:

القرار الأول: يحتفظ كل موظف بنفس صلاحياته السابقة إلى حين صدور صلاحيات أو تعليمات جديدة..

القرار الثاني: الاستمرار في الإنتاج بنفس المعدل الذي كان سائدا قبل التأميم مباشرة (٣٥,٣ مليون طن سنويا).

و.. توالت اللقاءات داخل الإدارة التي خلت من الأجانب لأول مرة منذ أكثر من ٤٥ عاما. روجعت بالتفصيل كل الإجراءات الأمنية، ووصلت التقارير من كافة المواقع بأن العمل منتظم، والنفط يتدفق بهدوء من الحقول إلى خطوط الأنابيب.

وفي هذه الأثناء كان الرئيس المنتدب يسأل بعض الأسئلة المتناثرة التي لم يفهم المحيطون به مغزاها حين ألقاها.. سأل مثلاً عن الأسلوب الذي يتم به الاتصال عادة مع مرافق التحميل في بانياس (سوريا) وفي طرابلس (لبنان).. وسأل عن المراسلات البرقية والتليفونية، واطمأن إلى أنها تشتغل بانتظام.

ومرت الساعات في زحمة العمل ثم أذيع بيان الرئيس. وبمجرد إذاعة القانون، أصدر رئيس الشركة قرارا هاما. كانت القرارات السابقة ممارسة لسيادة الدولة على إنتاج النفط، أما القرار الحالي فكان بدءا لممارسة السيادة على تصدير النفط، فقد أمر باتخاذ الإجراءات للاتصال بمينائي بانياس وطرابلس، وأبلغهما تعليمات وقف تحميل النفط العراقي إلى الناقلات؛ لأن الناقلات كانت تابعة للشركات الاحتكارية، أو تنقل النفط بناء على تعاقدات مع الشركات. ومنذ إعلان القانون مفروض أن تلغى هذه التعاقدات.. منذ تلك اللحظة لن يكون تحميل نفط كركوك إلا للمشترين الجدد للنفط المؤمم.

في سوريا أوقف التحميل فور الإبلاغ، وفي طرابلس أوقف التحميل بعد عدة ساعات. ولكن على أثر صدور هذا القرار وتنفيذه أصبح لابد من مراجعة القرار السابق والخاص بمعدلات الإنتاج، فالتصدير وفق عقود جديدة لن يتحقق قبل فترة ما.. ولذلك صدرت تعليمات بإلغاء القرار السابق وتخفيض الإنتاج إلى الحد الأدنى.

***

(٢)

يقول صدام حسين إنه إلى جانب العوامل العامة "كان هناك عامل ذو طبيعة حاسمة هو الإدارة اليومية العامة والتفصيلية للشئون ذات العلاقة بقرار التأميم. وقد يتصور البعض أن القيادة السياسية اتخذت قرار الأول من حزيران – يونيو، وتركت الأمور للجهات الفنية تديرها. إن الذي تم غير ذلك تماما، ودون التقليل من أهمية ودور الجهات الفنية التي بذلت جهودا كبيرة ومخلصة في إعداد الكثير من التفاصيل الخاصة بقرار الأول من حزيران – يونيو وبالمسيرة التي انتهت في الأول من آذار – مارس، فإن إدارة دفة المعركة بقيت في يد العقل السياسي، وكان هناك رفاق في القيادة وفي الكادر المتقدم في الحزب يتولون هذه الشئون يوما بيوم.. وكان هؤلاء لا يشرفون فقط على الصيغ المطروحة، وإنما كانوا هم الذين يهندسونها"(٢).

تطبيقًا لهذا الكلام، كان اختيار الرئيس المنتدب للشركة المؤممة وفق مقاييس ومهام محددة. فتأميم النفط كان معركة سياسية في المقام الأول بلا جدال، ولم يمكن ممكنًا إلا أن تترك إدارتها للكادر الذي تربى في الشركات أو

للكادر الفني البعيد عن المنظور السياسي بشكل عام، فمهما كانت جدية هذا الكادر ومهما كان إخلاصه. سيغفل عن جوانب أساسية في إدارة العمل الذي يربط باعتبارات متشابكة تخرج عن نطاق المعطيات المحدودة في إطار كركوك، إن المشاكل التي سيطلب من المسئول عن الإدارة أن يواجهها في علاقات متشعبة مع العواصم العالمية، ومع القيادة المركزية في بغداد، ولها علاقة بمؤامرات سياسية لا شأن لها مع فن الإدارة الحديثة، ولا ترتبط بمدى الإصرار على تنفيذ البرامج الموضوعة للإنتاج. إن إدارة العمليات في شركة كشركة نفط العراق بعد التأميم لابد أن تلتزم التزاما كاملاً بتعليمات القيادة المركزية، وفي نفس الوقت فإن إدارة العمليات في كركوك لا ينبغي أن تتحول إلى عبء إضافي على كاهل القيادة المركزية، ولذا فإن الالتزام بالتعليمات لا ينبغي أن يتحول إلى إرهاق للقيادة بسيل من الاستفسارات والاستئذانات قبل كل قرار، إن الإدارة المحلية في كركوك – مثلاً – لا ينبغي أن تكون مجرد مستقبل للتعليمات، ولكن لابد أن تكون فاهمة لهذه التعليمات كتوجيهات بحيث تتمكن من التصرف المبادر السريع أمام ظروف متلاحقة التغير.

وحتى حين يتطلب الأمر استفسارا، فإن المسئول عن الإدارة لابد أن يكون شخصا له صلاحية الاتصال السريع والمباشر بالقيادة، وفي هذا المجال لا يمكن تجاهل قيمة العلاقة والثقة الشخصية.. ففي هذه الظروف لابد أيضا للمسئول عن الإدارة أن يكون قادرا على فهم التوجيهات المركزية في أكثر الصيغ اختصارا بحكم معرفته بالمسئولين، وفهمه العميق للخط العام، وبحكم متابعته أيضا للمشاكل والسياسات النفطية بالذات، من موقعه السابق بقرب لجنة المتابعة.

لا شك أن هذه هي العوامل الأساسية التي يرشح على أساسها شخص معين لتسلم مسئولية أساسية في معركة التأميم كمسئولية إدارة شركة نفط العراق بعد تأميمها أو "الشركة العراقية للعمليات النفطية". ويأتي قبل هذه الشروط جميعا أن يكون الرجل صاحب قلب جسور يمتلئ ثقة بالقيادة، وبالنفس.. فالمسألة – في نهاية الأمر – حرب.

... بهذه المقاييس اختيرت العناصر القيادية لمسئولياتها في معركة التأميم، وكان ضمن هذه العناصر مدير عام مكتب صدام حسين.

(٣)

وننتقل الآن إلى السؤال الآخر: وماذا فعل الرئيس المنتدب خلال الأشهر الخمسة الحرجة التي تولى أثناءها المسئولية؟

وقبل الإجابة نستأذن في استطراد آخر، فلابد من التنويه بالجهود المضنية التي بذلت من أجل تعريق الوظائف الفنية والإدارية قبل التأميم. وفي الحقيقة بدأت الجهود في هذا الاتجاه منذ انفجار الثورة الوطنية عام ١٩٥٨، وضوعفت منذ ثورة تموز – يوليو ١٩٦٨ التي عينت عدنان الحمداني مديرا لإدارة التعريق في وزارة النفط، فنشطت الضغوط، والمناورات أيضا، لتعيين الكادر العراقي في المناصب الهامة.. فعند خلو أي منصب يصلح له عراقي، تتدخل الإدارة على الفور لدفع الكادر العراقي، وإن فشل التدخل الصريح تبذل كل الحيل لمنع تعيين أجنبي، وكان يحدث أحيانًا أن تتقدم إدارة الشركة باقتراح تعيين أحد الفنيين الأجانب، فتبادر الحكومة إلى الاعتراض بأنه شخص غير مرغوب فيه وخطر على أمن العراق، فتضطر الشركات إلى سحب الاقتراح، وتضطر أيضا إلى إحلال أحد العراقيين في

هذا الموقع بشكل مؤقت، ومع طول الأخذ والرد، ومضي الزمن وتكرار المكاتبات، تستسلم الشركة ويثبت الكادر العراقي، أو يصبح شاغلاً للمنصب "بالأصالة" حسب التعبير العراقي وليس بالوكالة. ولا مانع طبعا من أن ترد الشركات في بعض الأحيان بمناورة مضادة فيعاد توصيف الوظائف والاختصاصات فتسحب بعض الاختصاصات التي توصل إليها العراقيون وتردها مرة أخرى إلى الأجانب.

ولكن حصيلة الجهود العراقية، كانت في النهاية إيجابية، وعند التأميم كان كل العمال (فنيين وغير فنيين) عراقيين، وكان كل المهندسين المشرفين على العمليات كذلك، وأيضا كان العراقيون في المواقع القيادية في الإنتاج والإدارة، وفي الحقيقة يمكن أن نقول إن تدريب وتطوير وتصعيد هذه الكوادر الفنية في مجال النفط كان من أهم إنجازات النضال الوطني العراقي في سبيل تحرير الثروة البترولية قبل قانون ١٩٧٢، وبفضل هذا لم يكن الاستمرار في إنتاج النفط يمثل إحدى المشاكل المتعلقة أثناء الإعداد لقانون التأميم، وحين وصل غانم عبد الجليل كان مطمئنًا من هذه الناحية، وازداد اطمئنانًا حين شاهد بعينه حماس العاملين

لإنجاح التجربة.. كان عدد الأجانب في دوائر كركوك – الذين أبعدوا إلى الفندق – لا يتجاوز ٢٠، بينهم طبيب ومعلمة و ٣ ممرضات والبقية من الفنيين والإداريين.

***

كانت الإدارة العراقية واثقة من قدرتها على استمرار التشغيل، كعملية فنية، ولكن هذا لا يعني أن إدارة الشركة لم تكن تواجه تحديات، فالتحديات كانت كبيرة.

كان على الإدارة الجديدة أن تشرع فورا في جرد الموجودات والمستندات التي تركت في غرف الموظفين الأجانب في الشركة المؤممة، وقامت الشركة العراقية للعمليات النفطية بعمليات وضع اليد على كافة ممتلكات وموجودات وأرصدة شركة نفط العراق المؤممة، وقد اتخذت كافة الإجراءات للتأكد من أن الخبراء الأجانب الذين كانوا يعملون في الشركة لم يأخذوا أي معلومات فنية تتعلق بأعمال الشركة عند مغادرتهم مدينة كركوك.

إلاّ أن الإدارة العراقية كانت تدرك من البداية أن شركة نفط العراق التي كانت تعمل في الأراضي العراقية لا تشكل بحد ذاتها مؤسسة متكاملة لإدارة كافة العمليات

المتعلقة بالشركة، فمن ناحية كانت عمليات التسويق والشحن والسيطرة على الضخ تجري في كل من مكتب لندن ومكتب الشركة في طرابلس، بالإضافة إلى مكتب بغداد. ومن ناحية أخرى كانت عمليات شراء المواد الاحتياطية من الخارج تتم عن طريق مكتب الشركة في لندن، ولا يوجد في إدارة الشركة في كركوك جهاز متخصص في هذه الأعمال، باستثناء جهاز بسيط يقوم بشراء احتياجات الشركة في السوق المحلي.

ومعروف أن انتظام استيراد المواد الاحتياطية شرط أساسي لاستمرار الإنتاج.

إن الإدارة العراقية الجديدة كانت مواجهة بمهمة خلق الأجهزة وإعداد الكوادر التي تقوم بهذه المسئوليات الحيوية.. وفورا. كذلك كانت الإدارة الأجنبية تحرص على احتكار دائرة المالية، ولذلك كان هناك ثلاثة موظفين أجانب على رأس هذه الدائرة، وقد تركوا العمل بعد التأميم فخلفوا فراغًا كان لابد أن تعمل الإدارة الجديدة على ملئه.. وفورا.

وتحرك رئيس الشركة فعلاً على الفور، لاستكمال كل هذه النواقص. كانت شركة نفط العراق المؤممة تسيطر

على حركة النفط الخام من مقرها في طرابلس، فقررت الشركة الجديدة نقل مركز السيطرة إلى مقرها في كركوك، وهذا المركز أصبح مسئولاً عن حركة النفط الخام في كل من العراق وسوريا ولبنان، ويصدر التعليمات المناسبة بخصوص توزيع النفط بين طرابلس وبانياس، وكذلك ملء الخزانات على طوال خطوط الضخ، إلا أن إقامة هذا المركز لم تكن تعني مجرد إنشاء جهاز إداري، فالأمر يتطلب التزود بتجهيزات فنية لتسيير العمل، فجهاز السيطرة على التحميل كان منصوبا في طرابلس، وكان لا يزال تحت سيطرة الشركة المؤممة. وميناء بانياس الذي كان مرشحا – وحده – لاستقبال الناقلات في المرحلة الأولى من التأميم لم يكن يستطيع الاتصال بالبواخر في عرض البحر إلاّ بعد اقترابها من الميناء إلى مسافة ٣٠ كيلومترا، وكان يعتمد على جهاز طرابلس الذي يسيطر على حركة الناقلات بدءا من منتصف البحر الأبيض، وكانت بانياس تتلقى تعليماتها من هذا الجهاز باللاسلكي.

لابد من حلّ لهذه المشكلة.. وكان الرئيس المنتدب يعلم أن مديرية الموانئ العراقية تملك جهازا مشابها للاتصال

ببحار العالم وبالسفن العراقية، وبالتالي أصبح الحل يتلخص في قرار بنقل هذا الجهاز إلى بانياس خلال أيام. وفي الظروف العادية كان مثل هذا القرار مستحيلاً، وفي كل الأحوال فإن تنفيذ هذا القرار أصعب جدا من إصداره، وهو من نوع القرارات التي تحتاج تأكيدا من رئيس مجلس قيادة الثورة ومن نائب الرئيس إلى كافة الجهات لكي تنفذ بلا إبطاء ما يطلبه رئيس الشركة العراقية. وإلاّ كيف يمكن أن توافق الموانئ على تسليم مثل هذا الجهاز بالسرعة المطلوبة وبلا أية تعقيدات؟ وفي حالتنا هذه حدث فعلاً أن أحضرت الموانئ الجهاز في نفس يوم الإبلاغ، وفي اليوم التالي كانت طائرتان من طائرات النقل الضخمة التابعة للقوات الجوية، بالإضافة إلى طائرة الشركة، تنقل الجهاز من البصرة، وفي كركوك كانت سيارات النقل تستعد لحمله إلى بانياس.

ولكن كان باقيا بعد هذا كله إقناع الحكومة السورية بإدخال الجهاز وطاقم تشغيله، فالجهاز بالغ التعقد ويحتاج كادرا متدربا وذا خبرة طويلة، ولذلك تطلب الأمر الاتصالات الواسعة على مستوى فني وسياسي.. وأخيرا انتصب الجهاز في بانياس، وكانت كفاءته أعلى من الجهاز

الآخر. فجهاز طرابلس للاتصالات البحرية كان يغطي بالكاد إلى منتصف البحر الأبيض المتوسط، بينما الجهاز العراقي قادر على تغطية منطقة تمتد إلى بحر الشمال.

وهكذا أصبحت كركوك – إداريا وفنيا – قادرة على السيطرة على تحميل النفط العراقي، أصبحت مركز التعليمات – فعليا – بفضل مجهودات تواصلت في الليل والنهار، وبفضل قيادة قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة بالسرعة المطلوبة، ولها في نفس الوقت الصلاحيات الواسعة للتنفيذ.

(٤)

ننتقل الآن إلى شراء المواد الاحتياطية من الخارج:

كان هذا الاستيراد – كما أوضحنا – يتم عن طريق مكتب لندن. هناك البيانات الكاملة عن أجهزة ومعدات كركوك، وعن المستلزمات المطلوب استيرادها. وهناك تتم التعاقدات، ويتم الاتفاق على عقود التصنيع، بحيث تصل كل الأشياء المطلوبة بيسر، وفي المواعيد المناسبة، وتسلم إلى المخازن في كركوك. تغير الوضع الآن، وعلى رئيس الشركة العراقية أن يستحدث التغيير المطلوب في هيكل تنظيماته لإنجاز هذه المهمة، فالقيام بعمليات استيراد واسعة يتطلب كادرا خبيرا لم يكن موجودا في كركوك، كما أن الدقة المتناهية مطلوبة في معالجة موضوع المواد الاحتياطية، ولذلك صدر قرار – بعد ساعات من التأميم – باستدعاء أحد كبار المختصين في أمور المشتريات الخارجية بالشركة العامة للاستثمارات والتخطيط للمشاريع النفطية، وقد كلف الرجل فور وصوله بالمباشرة بطلب المواد الاحتياطية اللازمة وخلق جهاز للمشتريات الخارجية.

وفي صباح ٢ حزيران – يونيو كان القرار بإعداد جرد سريع للمواد الاحتياطية في مخازن الشركة. طبعا نظام الشركة حديث، وإجراء مثل هذه المراجعة يتم بسرعة بواسطة الكومبيوتر. ولذا كانت خريطة المخزون معروضة على مكتب رئيس الشركة بعد مدة وجيزة، وتولت لجنة مختصة دراسة الموقف، وكان مطلوبا من الدراسة – فقط – تحديد ما إذا كانت هناك نقاط اختناق حادة. ولم يكن مطلوبا في ذلك الوقت عمل جداول للاستيراد وفق أسس فنية واقتصادية بالمقاييس المتعارف عليها.

كي نتصور المسالة لابد من التذكير بأن الأصناف اللازمة كقطع غيار لتجهيزات الشركة العراقية تتجاوز خمسين ألف صنف، لا أقول إن المواد الاحتياطية تتألف من خمسين ألف وحدة ولكن من خمسين ألف نوع أو صنف، ويختلف حجم المواد الاحتياطية المطلوبة من صنف إلى آخر، فقد تتطلب بعض الحالات توفر مخزون يكفي لشهرين وفي حالات أخرى يكون المخزون لثلاثة أشهر أو سنة.. إلخ.

وفي الأحوال العادية تحسب هذه الأمور حسابا دقيقًا، إذ لا معنى لتراكم مخزون يزيد عن الحاجة؛ لأن زيادة المخزون بلا ضرورة تجميد لرأس المال وخسارة اقتصادية بالتالي، ولكن في حزيران - يونيو ١٩٧٢ لم يكن ممكنًا لقيادة سياسية على رأس الإدارة أن تحسب الأمور وفق الاعتبارات الاقتصادية في المقام الأول، فالمسألة المحورية هي استمرار الإنتاج بعد التأميم بأي ثمن.. وأمام صراع لم يحسم بعد مع الشركات لابد من الاستعداد لاحتمال المقاطعة من قبل الشركات المنتجة، ولذا كان القرار - في هذه النقطة - على أساس الاستعداد لأسوأ الاحتمالات، وكان هذا يعني توفير مخزون من كل أصناف المواد الاحتياطية يكفي مدة سنتين.

على ضوء هذا المفهوم، توالت الإجراءات:

١- أرسلت برقيات إلى الشركات المعروفة بإنتاج أدوات وآلات احتياطية.

٢- في ٣ حزيران - يونيو صدر قرار بإنشاء دائرة المشتريات، وقام رئيس الشركة باستدعاء كوادر من أجهزة

وزارية مختلفة في بغداد لتتولى المهمة ولتدرب عناصر جديدة.

ويلاحظ هنا أيضا أن صلاحيات رئيس الشركة كانت واسعة جدا، فقد أصدرت القيادة السياسية قرارا إلى كل مؤسسات الدولة بأن تلبي على الفور أي احتياجات يراها رئيس الشركة العراقية ضرورية لاستمرار العمل.

وعلى ذلك لم يكن انتداب العدد المطلوب من الكوادر لمدد تتراوح بين ثلاثة وخمسة أشهر يمثل أي مشكلة.. نُفذ القرار على الفور.

٣- والآن تأتي مشكلة تمويل المشتريات المطلوبة، فخزانة الشركة عند تأميمها كانت بها بضعة آلاف من الدنانير لا تكفي لمجرد سداد المرتبات. ولذا صدر قرار بتحويل مبالغ كبيرة لمساندة الإدارة في مهامها الجديدة.

٤- ولم يكن يكفي هذا الإجراء ذو الطبيعة الإسعافية المؤقتة، فبعد اتصال تليفوني مع وزير الاقتصاد افتتح فرع لبنك الرافدين داخل الشركة في كركوك، وله اتصالات مباشرة مع فروع بنك الرافدين خارج العراق. وقد وافق

وزير الاقتصاد على منح الشركة صلاحية الاستيراد المباشر بدون إجازات استيراد، وبدون قيود على التحول الخارجي.

٥- يبقى أن تستجيب الشركات الموردة لطلبات التعاقد التي تقدمت بها الشركة العراقية، كانت أغلب تجهيزات الشركة من صنع شركات إنجليزية، وقد جاءت إجابات معظمها على البرقيات المرسلة مبهمة أو غير محددة، وفي مواجهة ذلك وضعت الترتيبات التالية.

- مع القرار باستيراد مخزون من كافة المواد بلا استثناء يكفي عامين، فلابد من تحديد أولويات خاصة تركز على الأهم ثم على الأقل أهمية.
- إذا كان هناك جهاز معين يتعذر – لسبب ما – استيراد بعض قطع الغيار اللازمة له، يتعاقد على استيراد جهاز جديد كامل يقوم بنفس المهمة من جهة أخرى مثلاً توربين يستخدم في ضخ النفط عبر الأنابيب ويتعذر استيراد بعض قطع الغيار اللازمة لاستمرار تشغيله، في هذه الحالة يستورد توربين كامل آخر.

- اللجوء إلى التصنيع محليا أو بمعاونة الدول الصديقة لتأمين أدوات احتياطية تماثل الأجزاء الأصلية.

***

ولكن مع كل هذه الترتيبات، كان مفيدا طبعا أن تستخدم مسألة شركة نفط البصرة التي لم يشملها التأميم في ذلك الوقت، فمن بين الحسابات التي وضعتها القيادة في الحسبان في إدارة دفة معركة التأميم – كما يقول صدام حسين – "أن تضع في يدها مطرقة مرفوعة تهدد بها الشركات إذا هي تمادت في مواجهة قرار التأميم"[٢]. كانت شركة نفط البصرة رهنية يمكن أن تهوي عليها المطرقة في أي وقت، وليس ضروريا أن تهوي المطرقة بضربة تأميم، ممكن أن يكون التهديد بالطرق محدودا، كما حدث في موضوع المواد الاحتياطية.

استدعى الرئيس المنتدب مستر جيلان (مدير الشركة المؤممة) من فندق كركوك في اليوم التالي للتأميم.

حدث لقاء بين ممثل الدولة العراقية وبين ممثل شركة نفط العراق في غرفة المدير. ولكن لأول مرة كان

ممثل الدولة العراقية يجلس خلف المكتب بينما يجلس ممثل شركة نفط العراق على مقعد في الناحية الأخرى.. يا لها من دورة!

على أي حال.. دار الحديث حول عديد من النقاط كانت تلتزم تسويتها، وبدأت بالاطمئنان على أحوال العائلات وعن ترتيبات السفر، ولكن أثناء اللقاء والحديث، أثار رئيس الشركة العراقية حقيقة أن تجهيزات الشركة المؤممة تماثل تجهيزات شركة نفط البصرة التي لم تؤمم، نفس التصميم ونفس الصناعة، وأضاف أن إدارة الشركة المؤممة مستعدة للتعاون مع شركة نفط البصرة في مجال توفير الأدوات الاحتياطية، فقد توجد في مخازن المؤممة بعض الأشياء التي تنقص شركة نفط البصرة، أو العكس.

ولا شك أن مستر جيلان أدرك في الحال أن المسئول العراقي لا يقصد فعلاً التنسيق في مجال الاستيراد، ولكن حتى لا يكون هناك مجال للبس في فهم الإشارة، قال رئيس الشركة العراقية بصراحة:

"هل يعقل أننا يمكن أن نتوقف عن الإنتاج أو النقل أو التحميل بسبب نقص في أدوات معينة، بينما هذه الأدوات

تستورد لشركة البصرة وتدخل الأراضي العراقية عبر موانئنا ومطاراتنا؟.. هل يعقل أن يحدث هذا ونبقى متفرجين؟".

الرسالة أصبحت واضحة تماما، وبالفعل لم يكن معقولاً أن تتآمر الاحتكارات لتعطيل الإنتاج في الشمال.. ثم يترك لنفس الاحتكارات أن تواصل عملياتها هي في الجنوب بأمان.. وقد لا يتطلب الموضوع تدخلاً من الدولة، "فالعمال" الذين منعوا خروج أي شيء خارج أسوار شركة نفط العراق قبل التأميم، يمكنهم أيضا إخفاء بعض الصناديق التي تصل إلى شركة نفط البصرة.. مثلاً.

على أي حال.. أبلغت الرسالة، واستمر الحديث إلى أن انصرف الرجل، ولكن واضح أنه أبرق فورا بمضمون التحذير الذي سمعه؛ لأن كثيرا من الشركات التي كانت قد أرسلت ردودا غامضة عادت فأرسلت كلاما واضحا جدا.

***

٦- بعد هذا تقرر سفر وفد إلى إنجلترا للاتصال المباشر مع الشركات في شهر تموز – يوليو، وقد خول الوفد صلاحيات مالية مطلقة وصلاحية التوقيع والتعاقد على

استيراد أي مادة يحتاجها العمل وبمجرد موافقة الطرف الآخر.

وكان الوفد يقابل أحيانًا بشيء من التحفظ في المقابلة الأولى، ولكن في المقابلة الثانية كان يحصل على موافقة الشركة الموردة.. وتؤكد معلومات الدولة العراقية أن ممثلي الشركات الموردة كانوا يتصلون بمقر شركة نفط العراق في الفترة ما بين المقابلة الأولى والمقابلة الثانية، وكانت الشركة تطلب منهم الموافقة على التوريد، فقد وصلتهم الرسالة.

٧- نجحت مهمة التعاقد على المواد الاحتياطية، ولكن العمل بمبدأ الحساب وفق أسوأ الاحتمالات، كان يؤدي إلى عدم الركون بثقة إلى هذه التعاقدات، فقد تمتد ستة أشهر أو سنة بين تاريخ التوقيع على العقد، وبين الوصول الفعلي للمواد المطلوبة إلى الأراضي العراقية، وقد يحدث أي شيء يعرقل خلال هذه الفترة، لذا كانت التعليمات إلى الوفد تقضي بأن يقوم بزيارة فرنسا وهولندا وأقطار أخرى، بعد التوقيع على العقود في لندن، كانت مهمة هذه الزيارات الاطلاع على منتجات الشركات ذات الإنتاج المماثل أو البديل، تحسبا لأي طارئ، ولا شك أن مجرد القيام بهذه الزيارات كانت

وسيلة ضغط على الشركات الإنجليزية لكي تلتزم بتنفيذ العقود بدقة كاملة.

***

وبالمناسبة، لقد كانت كل هذه الإجراءات محكومة بمنظور سياسي ثوري، والمنظور السياسي لا يعني تغافل الجانب الاقتصادي، بل إن العمل السياسي يصبح قاصرا إذا أدى في نهاية الأمر، وبعد اكتمال كافة تحركاته، إلى خسارة اقتصادية. القضية هي أن القيادة الثورية لا تحسب ما هو مفيد اقتصاديا وفق حسابات جزئية أو آنية في المقام الأول. وهذه القرارات والإجراءات كان طبيعيا أن يتردد أمامها من يعيش كل عملية على حدة بمنطق المكسب والخسارة، فبهذا المقياس كان يمكن أن تعتبر سياسة استيراد الموارد الاحتياطية بهذه الكميات، تبديدا للموارد.

ولكن – على أي حال – حدث لحسن الحظ، ومع موجة التضخم التي فاقت كل التوقعات، أن أصبحت العملية مربحة حتى بهذا المقياس.

***

.. وهكذا سار العمل الحماسي الهادر، يحقق المعجزات، والتحام النظرة السياسية مع الخبرة الفنية يحل كل المشكلات، وتواصل ضخ النفط من آبار الشمال ولم يتوقف أبدا. نجح الكادر العراقي تماما في السيطرة على إدارة العمليات الإنتاجية فبدأ الاهتمام بتطوير الإدارة، وتطوير الإنتاج. في مجال الإدارة بدأت مراجعة نظم الشركة لكي ترتبط بقوانين الدولة. وفي مجال الإنتاج روجعت البرامج التي كانت موضوعة قبل التأميم، وأضيف إليها، ثم بدأ العمل في التنفيذ.

... وكان أول بئر حفر بعد التأميم: بئر السلم والصداقة. تم حفره في ٣ آب – أغسطس عام ١٩٧٢.

الفصل الثاني عشر

الاختراق الأول والثاني..

لأمنع التحصينات

(١)

في اليوم التالي لإعلان التأميم نشرت "فينانشيال تايمز" أن الإجراء العراقي هو "أعنف إجراء اتخذ حتى الآن من قبل دولة منتجة للنفط".. و "الانطباع السائد هو أن حملة أسهم شركة نفط العراق فضلوا اختبارا كاملاً للقوة يتضمن خطر التأميم، على أن يتنازلوا عن مبدأ التعويض" (بالنسبة للقانون رقم ٨٠)، ولماذا وصل العناد بحملة الأسهم إلى هذا الحد؟ تجيب المجلة – ذات الصلات الوثيقة – إن "حججهم ربما تكون قد استندت إلى أن العراق الذي يعتمد اعتمادا شديدا على عوائد النفطية من شركة نفط العراق لا يستطيع أن يتحمل قطيعة كاملة، وعلى المدى القصير، والمدى المتوسط فإن من الصعب رؤية كيف يستطيع العراق تسويق إنتاج شركة نفط العراق بأي كمية، رغم أنه يكاد أن يكون مؤكدا أن الشركة العراقية للعمليات النفطية التي تملكها الدولة تستطيع مواصلة عملية الإنتاج".

كان هذا هو الحساب، الكادر العراقي سيتمكن من مواصلة العملية الإنتاجية ولكن القيادة العراقية ستعجز وتختنق عند التصدير. ولم تكن هذه الحسابات – في الحقيقة

– بلا أساس. وكانت القيادة تدرك أيضا أن قضية التسويق هي التحدي الأكبر، وقد كان الرئيس المنتدب للشركة العراقية محقًا حين أوضح أن المحور الحاسم في المعركة هو القيادة السياسية المركزية وفي نجاح التسويق بالذات.

فماذا تم في قضية التسويق؟ لقد بدأت كمعضلة مستعصية فكيف انتهت؟

الإجابة على كيف انتهت يرويها هذا المشهد من مفاوضات التسوية بين الدولة العراقية وبين وفد الشركات التي خضعت عملياتها للتأميم في الشمال. كان وفد الشركات يلح في الحصول على كميات من النفط المؤمم، وحين تساءل الوفد العراقي: ولكنكم في السابق كنتم تقولون إن نفط كركوك غير مطلوب ومركزه التنافسي ضعيف، فلماذا تغيرت الصورة؟ قالوا: نحن الآن نريده.. نريد نفط كركوك.

- وبأي كمية؟

- من ٢٠ إلى ٢٥ مليون طن.

هنا لم يملك أعضاء الوفد العراقي الثلاثة إلاّ أن يبتسموا.. وقال أحد المسئولين من هؤلاء:

- نحن نأسف في الحقيقة، وكنا نتمنى أن تكون عندنا الكمية التي تطلبونها. فأنتم لا تشترون النفط الآن بعقد امتياز، أنتم تطلبون شراء نفطنا بعقد تجاري. مثلكم في ذلك مثل الآخرين، ولكن للأسف لا يتوفر حاليا من نفط كركوك إلاّ ٦ ملايين طن.

كان "دانر" خبيرا ومفاوضا متمرسا، ولكنه لم يتمكن من إخفاء إحساسه بالصدمة والإخفاق، فاحتبس الكلام في حلقه، وأخذ يداعب سوالفه الطويلة بانفعال لم يخف على المفاوضين العراقيين.. وبعد لحظات من الصمت عاد "دانر" يقول:

- هذا غير معقول، لابد أن هناك خطأ ما، من فضلك هل ما تقوله صحيح؟
- الأرقام التي قدمتها صحيحة فعلاً، وإلاّ فما هي مصلحتنا في أن نحتفظ بالنفط في جوف الأرض أو ننتج بأقل من طاقتنا القصوى، إن من مصلحتنا أن نبيع حتى نفرغ من العملية، ونطمئن إلى تحصيل أموالنا.

هكذا انتهت إذن مشكلة التسويق.. ولم يختنق النفط المؤمم، وضاعت أداة الضغط الأساسية بيد الشركات. طوبى لمن يضحك أخيرا.. ولكن في حالتنا هذه، جاء الضحك بعد جهد مهول..

وتبدأ القصة في الحقيقة منذ بدأت شركة النفط الوطنية العراقية تتهيأ للقيام بالتسويق فقد وجدت الشركة نفسها في مجال تحف به المجاهيل.. أبسط الأسئلة كانت لغزا: كيف تصاغ عقود النفط الخام؟.. ما هي الوثائق اللازمة للشحن؟.. كيف تعد وتنظم برامج التحميل؟.. من هم المشترون الحقيقيون للنفط الخام في الأسواق المباشرة وخارج نطاق الكارتل الدولي؟... ما هي الأعراف والقواعد المتبعة في تسديد قيمة النفط الخام؟.. إلخ.

ومع كل هذا كان على الشركة – وخلفها الإدارة الثورية للجنة المتابعة – أن تقتحم مجال الاستثمار المباشر، وكان عليها أن تتولى تسويق النفط المنتج. وعلى ذلك أقدمت شركة النفط الوطنية على الاتصال بعدد من الشركات المستقلة والوسطاء والحكومات المستهلكة الصديقة من أجل إبرام عقد لبيع النفط الخام، رغم تهديدات شركة نفط البصرة

بالمحاصرة. وقد مارست الشركات تهديداتها فعلاً، ففي ٦ نيسان – أبريل ١٩٧٢، أي قبيل افتتاح تسويق نفط الرميلة، صدر تصريح صحفي كان بمثابة إنذار إلى العراق والجهات المختصة الأخرى في حالة تعاملها في نفط الرميلة. أعلن التصريح أن هذا النفط مستخرج من منطقة امتيازها، وملك لها، وطالبت الشركات الأجنبية بعدم التعاقد لشراء النفط المسروق. وتطبيقًا للإنذار رفعت دعوى في سيلان، وحجزت ناقلة في الكاب، وحركت دعوة أخرى في إيطاليا.

(٢)

إذا كانت محاولات التطويق محمومة على هذا النحو في عملية الرميلة فكيف يكون الحال مع تسويق نفط الحقول الرئيسية؟ كان التحدي كبيرا، وخاصة مع انعدام الخبرة فرئيس لجنة المتابعة الذي أصبح مسئولاً مباشرا عن هذا الجانب لم يسبق له أن سوق جالونًا واحدا، وسكرتير عام لجنة المتابعة كان له نفس الرصيد من انعدام الخبرة. والفنيون الذين استُعين بهم ليسوا أسعد حالاً. ولكن أصبح الجميع في قلب اليم، وليس أمامهم إلا أن يتعلموا ويتصرفوا أو يغرقوا. ويبدأ الخروج من المأزق بأن تكون الحركة في نطاق التصورات الاستراتيجية الصحيحة للعلاقات الدولية والنفطية، فلابد أن يبدأ التركيز على أسواق الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز، وقد كان ضمن التحضيرات لمعركة التأميم إرسال مبعوثين من الرئيس البكر إلى الدول الاشتراكية وقعوا عددا من الاتفاقيات في الفترة من ٧ نيسان – أبريل إلى ما قبل حزيران – يونيو ١٩٧٢ للمقايضة بالنفط العراقي، وكذلك أمنت الاتفاقيات قروضا يبدأ سدادها عند المقدرة، وقد أعلن في ذلك الوقت أن اتفاقيات المقايضة

ستتم على أساس نفط الرميلة، ولكن في الحقيقة كانت التعاقدات تزيد كثيرا عن طاقة حقل الرميلة آنذاك (٥ ملايين طن سنويا). ومن ناحية أخرى، كان هناك حرص عراقي على ألا ينص في العقود على أن النفط المقايض به هو نفط الرميلة بالتحديد، كان النص أن تتم المقايضة بالنفط العراقي، وبالتالي لم يكن هناك عائق قانوني – بعد التأميم – في وجهه أن تسدد الالتزامات بنفط الرميلة أو نفط كركوك.. وطبعا علاقات الصداقة مع هذه الدول كانت لا تبيح تفسيرا مخالفًا لهذا النص.

على ذلك، كان هناك – بفضل هذه الاتفاقيات – ضمان لحد أدنى من التسويق لنفط كركوك المؤمم. والاتصالات مع الأسواق الأخرى – قبل التأميم وباسم الرميلة – كانت مجالاً أيضا للتعامل، وقد عرضت أيضا في هذه الأسواق اتفاقات مقايضة، وقبل مبدأ السعر المؤجل – تيسيرا وتشجيعا – ولكن لم يقبل مبدأ السعر المخفض، فالقيادة العراقية كانت حريصة – حتى في أقسى الظروف – على حماية هيكل الأسعار الذي توصلت إليه دول "الأوبك"،

وسبق أن رفضت عرضا من الشركات يهدد هذا الهيكل مقابل زيادة أرقام التصدير.

استنادا إلى هذه التجربة المحدودة في تحسس الأسواق، كان على لجنة المتابعة أن تستعد لتصدير ما يقرب من ستين مليون طن من النفط الوطني – في الشمال والجنوب – ولم يكن متوقعا ولا ممكنًا أن تصدر كل هذه الكمية إلى الدول الاشتراكية، فنسبة النفط لا زالت محدودة في هيكل الطاقة المستخدمة في الدول الاشتراكية الأوروبية. وإذا كان الاتحاد السوفييتي استثناء – إلى حد ما – من هذا التعميم، فإنه يملك مصادره المحلية لإنتاج النفط الخام. وهو أيضا يغطي بصادراته النفطية الجزء الأكبر جدا من احتياجات الأقطار الاشتراكية المجاورة، فصادراته إلى (بولندا – ألمانيا الديمقراطية – تشيكوسلوفاكيا – المجر – بلغاريا) مثلت ٩٨,٧% من مجمل وارداتها النفطية عام ١٩٦٥، وكانت النسبة ٩٨,٤% عام ١٩٦٦ – ٩٥,١% عام ١٩٦٧ – ٩٧,٧% عام ١٩٦٨ – ٩٥,٨% عام ١٩٦٩ – ٩٥,٢% عام ١٩٧٠ [١].

وعلى ذلك، كانت التقديرات منذ البداية أن أسواق هذه الدول لا يمكن أن تستوعب الإنتاج العراقي الكبير، أو حتى أغلبه. صحيح كان مفترضا أن الدول الاشتراكية تضع الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية في المقام الأول، وبالتالي كان مفترضا أن تقوم بشراء كميات من النفط المؤمم رغم أنف أي حسابات اقتصادية بحتة، ولكن يظل هذا الموقف – بالنسبة للعراق – مجرد تأمين لتسويق الحد الأدنى، وهذا لا ينقص من قيمة التوجه إلى هذه السوق، فضمان الحد الأدنى في تلك المرحلة يعتبر اختراقًا هاما لمحاولات الحصار. وقد تحركت القيادة العراقية في هذا الاتجاه فعلاً: ففي ٧ حزيران – يونيو وقعت اتفاقية تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفييتي، وفي ١٤ أيلول – سبتمبر تمت زيارة الرئيس أحمد حسن البكر لموسكو، وفي ٢٠ أيلول – سبتمبر وقعت اتفاقية تقضي بتسديد القروض السوفييتية بالنفط الخام، وتعهد الاتحاد السوفييتي بشراء ما قيمته ١٥٠٠ مليون دولار من النفط الخام حتى عام ١٩٨٠، هذه الاتفاقيات، والاتفاقيات السابقة، ضمنت حدا معقولاً من استمرار تدفق النفط المؤمم إلى الأسواق الخارجية، وكما

حملت ناقلة سوفييتية أول شحنة من نفط الاستثمار الوطني في الرميلة، دشنت ناقلة سوفييتية أخرى عملية التصدير الوطني للنفط المؤمم من ميناء بانياس.

***

بعد هذا الاختراق الناجح لمحاولات الحصار، أصبحت المهمة أمام لجنة المتابعة تطوير الهجوم وحل مشكلة التسويق حلا كاملاً، وهذا يرتبط بالتطور العام لأحوال الصراع.

ولكن كيف كان الحال في الجبهة الغربية، وجبهة الكارتل؟

(٣)

أعلن قانون التأميم مساء الأول من حزيران – يونيو. وفي ٢ حزيران – يونيو أذاعت وزارة الخارجية البريطانية بيانًا جاء فيه:

"إن الحكومة البريطانية تأسف؛ لأن أيا من الحكومتين العراقية والسورية لم تخطر بريطانيا قبل اتخاذ إجراءتها التأميمية ضد شركة نفط العراق، وإن الحكومة البريطانية باعتبارها مشرفة على شركة نفط العراق، هي الآن على اتصال مع الحكومات المعنية الأخرى".

(ويلاحظ هنا التبجح بأن العراق كان واجبا أن يستأذن قبل اتخاذ قرار في نطاق حقوقه السيادية).

- في نفس اليوم (٢ حزيران – يونيو) صرح "جون كنك" الناطق باسم الخارجية الأميركية بأن حكومته تأمل أن يقوم العراق بالتعويض بصورة فورية وكافية عن ممتلكات شركة نفط العراق، (ويلاحظ أن الحديث عن التعويض الفوري والمبالغ فيه هو أسلوب دائم للالتفاف حول قانون ثوري من هذا النوع ولإفراغه من محتواه).

- في ٣ حزيران – يونيو أعلن المتحدث باسم شركة نفط العراق أن الشركة تعتزم اتخاذ إجراءات قضائية ضد أي مشتر للبترول الوارد من الآبار المؤممة أينما كان ذلك ممكنًا. وألقى المتحدث مسئولية الصراع على الحكومة العراقية التي لم ترغب في الاتفاق، ولم تظهر أقل استعداد للتفاوض، وقال إن العراقيين أرادوا تصعيد المشكلة لسبب لا يزال مجهولا.

- ولكن السبب المجهول هذا "كشفه" راديو لندن في نفس اليوم – نقلاً عن الجارديان – "فالبعثيون ربما يكونون، بتأميم شركة نفط العراق، قد وضعوا حدا لأربع سنوات من ملاحظات الاستهزاء العربية بأن البعثيين أناس يتكلمون ولا يفعلون، ومع ذلك فإن عملهم هذا، حين تسير الأمور على غير ما يشتهون، قد يعود عليهم بالزوال".. يعني المسألة – في نظر راديو لندن طبعا – مجرد حركة مجنونة للمباهاة وستعود على أصحابها بالوبال.. منتهى الثقة بالنفس.

***

نقلت، في الحقيقة، هذا التعليق الذي أذاعه راديو لندن عن أحد التقارير المقدمة إلى رئيس لجنة المتابعة،

وأعتقد انه لا مانع من نقل التقرير كاملاً، فهو يعكس أحد جوانب الصورة من الداخل:

السيد رئيس لجنة المتابعة المحترم،

للتفضل بالإطلاع على خلاصة مركزة لما يتعلق بالتأميم لهذا اليوم:

١- بين ريمون إدة (وزير لبناني سابق) أن تسويق النفط العراقي يصطدم بالسعر الذي سيعرضه العراق، وقال إن النفط السعودي والليبي هو أرخص سعرا من البترول العراقي لكونه ينقل إلى أوروبا بناقلات ضخمة، بينما البترول العراقي يمر في أنابيب، الأمر الذي يرتب على المستثمر نفقات مختلفة.

وأضاف: إن تخفيض الشركة لإنتاجها هو نتيجة ارتفاع التكلفة.. ويطرح ريمون سؤاله: "هل يستطيع العراق أن يخفض سعر البترول إلى الأسواق الأوروبية؟".

٢- ذكرت وكالة أخبار بيروت أن الحكومة الجزائرية اعتذرت عن الاشتراك في مؤتمر "أوبك" المقرر عقده في بيروت.

٣- نفى وزير الدولة لشئون النفط والصناعة اللبناني أن تقوم بلاده بتأميم منشآت شركة نفط العراق "لتعارض ذلك مع النظام الاقتصادي الحر" وإن حرص لبنان على دعم العراق قد يضطره إلى شراء الأنابيب في أرضه من شركة نفط العراق إن عرضت الشركة عليه شراءها وإما مد خط جديد للأنابيب على حسابه لتسهيل ضخ النفط وتأمين مروره.

٤- نفت الأوساط الفرنسية أن تكون فرنسا قد وافقت على عقد اجتماع في لندن لممثلي الدول التي تأثرت بالتأميم. وترى أنه من المفيد استمرار الاتصال بشركات النفط لبيان وجهات النظر. وترى الأوساط المسئولة أن التفكير في مثل هذا الاجتماع أمر سابق لأوانه؛ لأنه لم تتوفر بعد المعلومات الكافية عن مختلف الجوانب لموقف معقد للغاية.

٥- أذاع راديو لندن نقلاً عن صحيفة الجارديان.. (الكلام السابق اقتباسه).

٦- ارتفع سعر الدينار العراقي ٣٥ فلسا في أبي ظبي.

٧- أعلن وزير خارجية بريطانيا أن مشاورات سوف تُجرى بين بريطانيا وفرنسا وهولندا وأميركا يوم

الخميس القادم حول المشاكل الناجمة عن التأميم، وقال إنه تبادل وجهات النظر بصفة أولية مع زميليه الفرنسي والأميركي حول الموضوع.

وأكد بأنه حكومته تنتظر أن يقوم العراق وسوريا بدفع تعويضات مناسبة وحقيقية للشركة سريعا، وناشد حكومتي العراق وسوريا ضمان سلامة مستخدمي الشركة. وقال إن الحكومة البريطانية تأسف لعدم إشعارها مسبقًا بالموضوع.

٨ – ذكرت إذاعة عمان بأن السعودية طلبت تأجيل اجتماع منظمة الدول العربية المنتجة للنفط إلى الحادي عشر من الشهر الحالي، وترى السعودية أن هذا الاجتماع يجب أن يعقد بعد وليس قبل الاجتماع الطارئ لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك".

٩- أنهى المؤتمر العربي الثامن للبترول في الجزائر جلساته وستعرض قراراته على المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية.

***

في هذا التقرير المركز انقضت ملاحظات صدام حسين على نقطتين اثنتين: النقطة رقم ٢- الخاصة بموقف الجزائر.. فأشر إلى جوارها: "١ – بعد التأكد من صحة الخبر بالاتصال مع وزارة الخارجية. ٢- يستفسر عن الأسباب".

النقطة الأخرى محل التعليق، كانت النقطة رقم ٤، الخاصة بفرنسا وكانت التأشيرة: "يطلب من الدكتور سعدون حمادي موافاتنا بما لديه حول هذا الموضوع وحول مجمل القضية".

إن هذا التقرير كان بالقطع واحدا من عشرات التقارير التي قدمت في ذلك اليوم، والتعليمات التي نقلتها هنا كانت بدورها قطرة من بحر، ولكنها مع ذلك مؤشرات لحسابات الهجوم كما ترتسم في ذهن القيادة، ففي التحرك على محور الدول المنتجة للنفط هناك حساسية خاصة قبل التحرك الجزائري، وفي محور الدول الغربية هناك تتبع يقظ لتطورات الموقف الفرنسي.

***

سنتتبع الآن التحرك على هذين المحورين.. ونبدأ بالموقف مع فرنسا.

منذ اليوم الأول وضعت الخطة على أساس كسب فرنسا إلى موقف أكثر اعتدالاً من خلال معاملتها معاملة تفضيلية. ويلاحظ أن قرار مجلس الثورة بهذا الخصوص استثنى فرنسا من النتائج الاقتصادية للتأميم وليس شركة النفط الفرنسية. لقد وقع التأميم ١٠٠% على حصص شركة نفط العراق، ولم تستثن شركة النفط الفرنسية حين نص قرار مجلس قيادة الثورة على أن الحكومة العراقية مستعدة للدخول في مباحثات بهدف الوصول إلى صيغة ملائمة تضمن بقاء المصالح الفرنسية، حين نص القرار على هذا كان مقصودا استثناء فرنسا من النتائج الاقتصادية السلبية لقرار التأميم، والتفسير أن تمنح الحكومة الفرنسية فرصة للتعاقد على استيراد نفس حصتها السابقة من النفط العراقي بنفس الأسعار الامتيازية ولمدة عشر سنوات. طبعا العقد يحقق مصلحة مادية لفرنسا حيث إنها ستواصل الإفادة من نفس الأرباح والعوائد التي كانت تحصل عليها قبل التأميم، ولكن هذه المزايا لا تحصل عليها بحكم قانون الامتياز، إذ إن هذا

القانون ألغي بالتأميم، ولكن هذه المزايا تحصل عليها الحكومة الفرنسية بمقتضى عقد تجاري متساهل، تقبله الحكومة العراقية تعبيرا عن رغبتها في تدعيم العلاقات العراقية (أو العربية) – الفرنسية الخاصة.

إن قرار مجلس قيادة الثورة، بهذا المضمون المبلغ، كان محلاً لاتصالات مكثفة ولمحادثات، وحين سافر وفد عراقي لكي يجري محادثات استطلاعية – بعد أيام من قرار التأميم – مع المسئولين في بريطانيا وفي شركة نفط العراق في لندن، مر الوفد على فرنسا أولاً، وكذلك أجرى اتصالات في إيطاليا.

ووفقًا لما نشر في الصحف الفرنسية في تلك الفترة، فإن ضغوطًا مختلفة أحاطت بالموقف الفرنسي ولم يكن سهلاً التوصل إلى قرار.

ولكن في ٧ حزيران – يونيو بدا أن "السنارة غمزت) حين سلم السفير الفرنسي إلى وزير الخارجية العراقي رسالة تضمنت عدم اعتراض الحكومة الفرنسية على التأميم؛ لأنه منسجم مع المبادئ الدولية، ومبدأ سيادة الدولة. وكذلك أوضحت الرسالة أن مجلس الوزراء الفرنسي

درس باهتمام بالغ العرض الذي قدمه مجلس قيادة الثورة للدخول في محادثات من أجل صيغة تضمن مصالح فرنسا النفطية، وقد بات معروفًا بعد هذه الرسالة أن صدام حسين وافق على السفر إلى باريس لإجراء المحادثات على رأس وفد عراقي، ولذا تدفق على بغداد مندوبون عن شركة النفط الفرنسية – بصفتها ممثلاً مختارا من قبل الحكومة الفرنسية – لإجراء الاتصالات التمهيدية. ومع ذلك ظلت المسألة غير محسومة.. فنشرت "لوموند" مثلاً، في ٩ حزيران – يونيو: "إن الحكومة الفرنسية تريث قبل قبول عرض الحكومة العراقية، ولم تعط حتى ذلك التاريخ جوابا شافيا له، فالخروج على إرادة الدول الأوروبية يهدد الوحدة الاقتصادية الأوروبية، خاصة وأن بريطانيا التي كانت قد دخلت عضوية السوق المشتركة مؤخرا، هي أكثر الدول تضررا. ولكن "لوموند" أضافت: إن هناك من ناحية أخرى من يقول بأن فرنسا ستقبل عرض العراق بتأييد من الدول الغربية الأخرى حتى لا يبقى الاتحاد السوفييتي وحده في ميدان الاستثمار في العالم العربي.

وفي الحقيقة كانت "لوموند" تنصح الحكومة الفرنسية بقبول العرض العراقي حيث إن فرنسا كانت في عام ١٩٧٠ المصدر الثالث إلى العراق، وكانت المستورد الثاني لبتروله.

وأعتقد أن مقال "نوفيل أوبزرفاتير" (١٢ حزيران – يونيو) كان يقدم صورة أخرى هامة عن العوامل المختلفة خلف التردد والتحرك الفرنسي، فالشركة الفرنسية – كما يقول المقال – يستحيل عليها أن تخون شركاءها في شركة نفط العراق، فهؤلاء الشركاء سبق أن تضامنوا معها حين أراد العراق في فترة قديمة تأميم حصة فرنسا (أثناء حرب الجزائر)، وفي عام ١٩٧١ ساند الكارتل الدولي الشركة الفرنسية في الحصار الذي فرض على نفط الصحراء الجزائرية من أجل الحصول على تعويض نافذ. ومن ناحية أخرى، فإن شركة النفط الفرنسية تشترك مع المساهمين في شركة نفط العراق في كثير من أقطار الشرق الأوسط: إيران وأبي ظبي وقطر وعمان ودبي.. إلخ.

... ولكن الشركة الفرنسية تحاول الوصول إلى تسوية للأمور دون الإساءة لشركائها إذ لابد من الإفادة من الرصيد الذي قدمه العراق في شكل معاملة تفضيلية بسبب

سياسة فرنسا في الشرق الأوسط، وبعد أن نجحت الشركة في توطيد مواقفها في البلدان العربية بفضل التعاون الذي أقامته بحذر شديد مع الجزائر، منذ تصفية موضوع تأميم نفط الصحراء.

وتعبيرا عن الموقف المتردد الذي تتجاذبه المصالح المتناقضة، كانت الشركة الفرنسية على اتصال وثيق بمقر نفط العراق في لندن. وفي نفس الوقت أرسلت مبعوثيها إلى بغداد. وقد أبلغ المسئولون في مكتب لندن شركة النفط الفرنسية أنهم يأملون في أن يرفض الجانب الفرنسي رفضا صريحا عروض المعاملة التفضيلية التي اختصتهم بها بغداد. ولكن العرض العراقي كان صعبا أن يرفض بهذه البساطة، واستشعر الشركاء في لندن، أن المصالح الفرنسية تنحو إلى حسابات ومواقف مستقلة، فقد دعا وزير الخارجية البريطاني إلى عقد مؤتمر في لندن (يوم ٨ حزيران – يونيو) لمديري الشئون الاقتصادية في وزارات خارجية الدول الممثلة في شركة نفط العراق (أي فرنسا وإنجلترا وهولندا والولايات المتحدة) ولكن فرنسا اعتذرت عن المشاركة في هذا المؤتمر بحجة عدم وجود معلومات دقيقة حول موقف الحكومة

العراقية، ولا حول مواقف بقية المساهمين في شركة نفط العراق. إلاّ أن الحكومة الفرنسية عادت وأعلنت بلسان متحدثها الرسمي "فيليب ليكا" أنها ستساهم في الاجتماع الذي يعقد في باريس في ١٨ حزيران – يونيو، ويحضره مختصون في شئون النفط يمثلون الدول الأربع المساهمة في الشركة المؤممة، وذلك في نطاق منظمة التعاون والتنمية الأوروبية.

لقد ختمت "نوفيل أوبزرفاتير" مقالها – الذي سبقت الإشارة إليه – بأن هذه المواجهة "طرحت ملف القضية على مكتب السيد جورج بومبيدو الذي يتحتم عليه إيجاد توازن عسير بين متطلبات سياسته العربية، وبين التضامن مع المجموعات النفطية في لندن ونيويورك ولاهاي أثناء محادثاته مع صدام حسين" (١٢ حزيران – يونيو).

وبالفعل كان على بومبيدو أن يحسم الأمر على هذا النحو أو ذاك، لم يكن متصورا أن ينحاز الموقف الفرنسي انحيازا كاملاً إلى أي من الجانبين، إذ إن له مصالح في كل كفة، ولكن لابد من بعض الانحياز هنا أو هناك.

وفي ١٤ حزيران – يونيو كان صدام حسين يبدأ زيارته لباريس، وكان بومبيدو قد حسب وقرر أن له مصلحة في قبول العرض العراقي بالمعاملة التفضيلية، وجاء في البيان المشترك الصادر في ختام الزيارة أن الحكومة قررت بيع ٢٣,٧٥% من إنتاج كركوك لشركة النفط الفرنسية لمدة ١٠ سنوات وفق الأسس الاقتصادية والمالية السابقة لقانون التأميم، وتم بالفعل توقيع اتفاقية في آخر أيام الزيارة (١٨ – يونيو) بين الحكومتين العراقية والفرنسية تنفيذًا لما جاء في هذا القرار. وفي ٣ شباط – فبراير ١٩٧٣ وقعت شركة النفط الوطنية العراقية عقدا طويل الأجل مع شركة النفط الفرنسية لتزويدها بالنفط الخام المنتج من الحقول المشمولة بقانون التأميم خلال عشر سنوات.

ولكن رجوعا إلى رحلة الوفد العراقي برئاسة صدام حسين في حزيران – يونيو، فإن هذه الرحلة كانت تتويجا للجهد العراقي من أجل إحداث صدع في جبهة الاحتكارات. لقد ترددت قرارات الشركات منذ اليوم الأول خوفًا على شركة نفط البصرة، ثم زاد عجزها عن الموقف الموحد بعد إيثار الحكومة الفرنسية للموقف المستقل، وأكدت رحلة

باريس ونتائجها أن القيادة العراقية تمسك زمام المبادرة باقتدار.

ولكن لابد من شهادة هنا للتاريخ يقولها المسئولون العراقيون، فاتفاقية ١٨ حزيران – يونيو، يعود جزء كبير من فضل توقيعها إلى الرئيس الفرنسي الراحل جورج بومبيدو شخصيا [٢]، فحين وصل ملف الموضوع إلى مكتبه لم يكن رئيس مجلس الوزراء الفرنسي متحمسا، وكانت هناك أوساط مؤثرة تشاطر رئيس مجلس الوزراء نفس الموقف، ولكن بعد الاجتماع الأول مع بومبيدو أعطى الضوء الأخضر للإدارة الفرنسية كي توقع الاتفاقية، وتأكيدا لحسم الموقف، قرر بومبيدو عقد جلسة أخرى استثنائية لإنجازها.

و.. تم الاختراق الكبير الثاني لمحاولات الحصار، وفي هذه المرة كان الاختراق داخل معسكر القوات التي كان مفروضا أن تتحالف في فرض الحصار.

الفصل الثالث عشر

مفاجأة على المحور العربي

(١)

عقد اجتماع طارئ للأوبك في بيروت (٩/١٠ حزيران – يونيو) وأعقبه مباشرة اجتماع المؤتمر الطارئ لمنظمة الدول العربية المنتجة للنفط – في بيروت أيضا – وصدر عن هذا المؤتمر قرار بتأييد العراق في موقفها، وأوصى بالدعوة إلى اجتماعات أخرى حسب تطور الأحوال، من أجل اتخاذ إجراءات مناسبة، بالتعاون مع العراق ومع الأوبك. كذلك أوصى المؤتمر بعقد اجتماع لوزراء مالية الدول الأعضاء في المنظمة ببغداد لتقدير حجم ووجهة الدعم المالي الضروري، وعقد الاجتماع فعلاً في ٢٣ حزيران – يونيو.

وبغض النظر عن البيان الرسمي، وهو نوع من التأييد الأدبي الهام في حد ذاته، فإن العراق كان يهدف إلى امتحان ما آلت إليه المطالب العراقية التي عبرت عنها رسائل الرئيس البكر إلى الملوك والرؤساء قبل التأميم، وبالتحديد كان مطلوبا في اجتماع مع الدول المنتجة للنفط استكشاف:

١- هل هناك إمكانية لتقديم قروض أو معونات مالية عند الحاجة؟

٢- هل هناك التزام مؤكد بألا تتساهل الدول المنتجة في زيادة معدلات تصديرها للنفط تعويضا للأسواق العالمية عن نفط كركوك المؤمم؟

٣- ما هي التحركات المطلوبة لمنع الشركات الاحتكارية من محاصرة النفط المؤمم، وإقامة العراقيل القانونية في وجه محاولات تسويقه؟

وبالنسبة للنقطة الأولى انتهت الاجتماعات إلى ترك الأمر من الناحية العملية للاتصالات الثنائية، ووعدت ليبيا والكويت بتقديم قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار.. يقول المسئولون العراقيون إن ما وصل إلى الخزانة العراقية فعليا كان يقل عن عشر هذا المبلغ.

وبالنسبة للنقطة الثانية كان صعبا أن يتابع الموقف بدقة كاملة، حيث إن هذه الدول نفسها لا تسيطر على تسويق نفطها، فحتى مع خلوص النية فإنها لا تملك المعلومات الكافية المختزنة في العقول الإلكترونية لأجهزة التسويق، ولا

تقدر على متابعة العلاقات والاتفاقات الداخلية بين شبكات التوزيع، ولكن – في حدود الممكن – كانت عين لجنة المتابعة يقظة، وتشعر الآخرين بحذرها. مثلاً.. كان هذا تقرير أعده عدنان الحمداني في ١٥ تشرين الأول – أكتوبر عام ١٩٧٢ ورفعه إلى رئيس لجنة المتابعة صدام حسين:

الموضوع الزيادة في إنتاج دول الخليج العربي

١- الإنتاج خلال أيار ١٩٧٢		١٢٢٤. ١٨ مليون برميل/يوم
الإنتاج خلال حزيران ١٩٧٢		٣٩٧٤. ١٥ مليون برميل/يوم
نسبة الانخفاض (-١٧,٧%).		
الإنتاج خلال تموز ١٩٧٢		٨١٥٩. ١٨ مليون برميل/يوم
نسبة الزيادة (+٢,٧%) عن شهر حزيران		
الإنتاج خلال آب ١٩٧٢		٦٧٨١. ١٧ مليون برميل/يوم
نسبة الزيادة (+١١,٨%) عن شهر تموز ١٩٧٢		

٢- أهم الدول التي حدثت فيها الزيادات هي السعودية، الكويت، وأبو ظبي:

تموز ١٩٧٢   آب ١٩٧٢   النسبة

أ- السعودية:

٤٢٨٣. ٥ مليون برميل/يوم ٢٣٨٦. ٦ مليون برميل/يوم (+١٤,٩%)

ب- الكويت:

٨١٨٨، ٢ مليون برميل/يوم ٥٩٨٩. ٣ مليون برميل/يوم (+ ٢٧,٧%)

ج- أبو ظبي

٩٦٦٦. ٠ مليون برميل/يوم ١٣٩٦. ١ مليون برميل/يوم (+١٧,٩%)

د- إيران:

٩٥١٨. ٤ مليون برميل/يوم ٠٠٣٤. ٥ مليون برميل/يوم (+١%)

٣- مقارنة شهر آب ١٩٧٢ مع آب ١٩٧١، فالزيادات تكون كما يلي:

السعودية	آب ١٩٧٢	(+ ٢,٥%) عن آب ١٩٧١.
الكويت	آب ١٩٧٢	(+٢٤%) عن آب ١٩٧١.
أبو ظبي	آب ١٩٧٢	(+ ٢٥,٢%) عن آب ١٩٧١.
إيران	آب ١٩٧٢	(+ ٦,٩%) عن آب ١٩٧١.

٤- تقييم الزيادة في الإنتاج:

أ – الانتعاش الاقتصادي خلال عام ١٩٧٢ أدى إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة الإنتاج.

ب- زادت اليابان من استيراداتها بعد انتهاء إضراب عمال الموانئ.

ج- سبق للكويت أن طالبت بتجميد الزيادة في الإنتاج للمحافظة على ثرواتها النفطية، وعليه فإن الزيادة التي حصلت في آب – أغسطس تشير إلى تغير في السياسة الإنتاجية للنفط في الكويت.

٥- الاستنتاج:

أ – ضرورة التأكد من أسباب هذه الزيادة الاستثنائية وعلاقة ذلك باحتمالات التعويض عن النفط العراقي المؤمم، لذا يجب التحري لمعرفة الأسواق التي ذهب

إليها النفط وما إذا كانت هذه الكميات قد ذهبت إلى الأسواق التقليدية للنفط العراقي المؤمم.

ب – ضرورة مشاركة المؤسسات الدبلوماسية العراقية في الخارج بهذه التحريات وكذلك الاستفسار من دول الخليج نفسها من طريق وزارة الخارجية..

للتفضل بالاطلاع رجاء.

***

ولا أدري ماذا كانت نتائج الاستقصاء والتحري حول ما جاء في هذا التقرير، ولكن يبدو أن المسئولين العراقيين يشعرون بأن الدول العربية المنتجة للنفط لم تكن تتابع هذه المسألة بالاهتمام الواجب.

***

تبقى النقطة الثالثة. وهنا تمت اتصالات محددة مع الشركات كي تمتنع عن محاولات الحصار، وكلف سكرتير عام الأوبك في ذلك الوقت (نديم الباجه جي) بأن يلعب دورا في الوساطة بحيث لا تلجأ الشركات إلى الحصار، وفي نفس الوقت تعبيد الطريق للتوصل إلى حسم المشاكل المعلقة.

(٢)

ولكن بين الدول العربية هناك دولتان تلعبان دورا خاصا بالنسبة لنفط كركوك – بسبب الموقع الجغرافي – وهما سوريا ولبنان.

فطريق هذا النفط إلى شواطئ البحر الأبيض كان يمر بالضرورة – عبر خطوط الأنابيب – التي تمتد داخل الأراضي السورية فينتهي بعضها إلى ميناء بانياس، ويواصل بعضها الآخر طريقه إلى الأراضي اللبنانية ويصب في ميناء طرابلس. ووفق هذه الخريطة فإن تعاون هاتين الدولتين – وبالتحديد سوريا – في معركة التأميم، مسألة حياة أو موت بالنسبة لكل المعركة، وإلا ما قيمة كل العبقرية في إدارة المعركة سياسيا.. ما قيمة أن تواصل عمليات الإنتاج ضخ النفط بنجاح، وما قيمة تحطيم حصار الكارتل للتسويق والتوصل إلى عقود للتصدير، إذا كان النفط لن يتمكن من الوصول إلى الناقلات في البحر الأبيض؟..

والتعاون بين الجمهورية العراقية والجمهورية السورية لا يمكن أن يعني – في تلك الظروف – مجرد التوصل إلى اتفاق بين الدولتين المتجاورتين على عبور النفط

في الأنابيب. ففي معركة ضارية ضد الاحتكارات لم تحسم نتائجها بعد، يتعدى التعاون المطلوب توقيع اتفاقية عبور للنفط. فلابد من تفهم ثوري لطبيعة المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه قرار التأميم، التعاون المطلوب هو جبهة مناضلة ضد مؤامرات وضغوط الاحتكارات، وليس أقل. فكيف جرى التعامل مع هذه الجبهة البالغة الحساسية؟

كانت سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي أبلغت بقرار التأميم قبل أول حزيران، ففي ٣١ أيار – مايو، وبالتحديد في الساعة ١٢ مساء، استُدعي السفير السوري إلى مقر المجلس الوطني في بغداد، وأبلغ برسالة عاجلة إلى الحكومة السورية.. مضمون الرسالة أن الحكومة العراقية قررت تأميم نفط كركوك، ومطلوب من الحكومة السورية أن تتخذ قرارا مكملاً فور إعلان القرار العراقي، يقضي بتأميم خطوط الأنابيب التابعة لشركة نفط العراق، والتي تمر في أراضيها وسيترتب على هذا أن تخضع إدارة الخط للحكومة السورية، ويمتنع على الشركات – بعد إنهاء ملكيتها للأنابيب – أن توقف عبور النفط بأمر من مكتب لندن.

كان لا يتوقع طبعا أن يقدم لبنان على خطوة مماثلة، ولذا لم يكن هناك ما يدعو إلى إشراكه في القرار في تلك المرحلة. وكان يكفي في المرحلة الأولى من التأميم – على أي حال – استخدام ميناء بانياس. وبالفعل قبلت الحكومة السورية أن تقدم على الخطوة المحددة لها، وأعلنت تأميم الأنابيب والتجهيزات القائمة داخل حدودها، دعما للموقف العراقي، بعد ساعات من إذاعة قانون تأميم نفط كركوك.

ولكن كان مطلوبا – كما قلنا – من الحكومة السورية موقف يتجاوز إحلال الإدارة السورية بدل إدارة شركة نفط العراق.. كان مطلوبا أن تكون الإدارة السورية إيجابية في معاونة معركة التأميم الأساسية في العراق، وأن تكون بالتحديد عونًا في تيسير تسويق النفط المؤمم الذي يواجه الحصار ومحاولات المقاطعة، كان متوقعا أمام رفض جزء من العالم لشراء النفط المؤمم، وأمام دخول العراق لسوق التصدير لأول مرة على نطاق واسع، كان متوقعا أن تلجأ القيادة العراقية إلى بعض التخفيضات النسبية في الأسعار تيسيرا لحركة التصدير. ومثل هذا التخفيض في سعر البيع يصبح ممكنًا فقط إذا انخفضت التكاليف، ولو كانت العلاقات

العراقية – السورية في تلك الفترة علاقة جبهة مناضلة في معركة واحدة كبيرة، لأصبح متصورا أن تلجأ السلطات السورية إلى خفض معدل عوائد المرور عن المعدل الذي كانت تتقاضاه من شركة نفط العراق حتى يعبر التأميم المرحلة الصعبة. ومن الناحية الاقتصادية البحتة، وإذا كان هدف نجاح التأميم متفقًا عليه، فإن من صالح الاقتصاد السوري أن يحدث مثل هذا الخفض المؤقت في عوائد المرور، إذ إنه سيساعد على خفض تكاليف التصدير وسيؤدي هذا إلى زيادة الكميات المصدرة، ويزداد بالتالي حجم الحصيلة الذي يدخل في الخزانة السورية.

على كل لم يكن هناك تفاؤل لدى القيادة العراقية إلى هذا المستوى بالنسبة للموقف السوري، ولكن كانت المفاجأة الحقيقية في أن سوريا بادرت بعد تأميم الأنابيب إلى مضاعفة عوائد المرور. كانت العوائد ٢٢ سنتًا للبرميل فقررت الحكومة السورية رفعها على ٤٥,٥٥ سنتًا.

لقد كانت القيادة العراقية تتوقع ألا يتجاوز ربح التأميم في عام الأساس (أي عام ١٩٧٢) حوالي ١٨ سنتًا للبرميل.. وربح التأميم هو الفارق بين عائد الحكومة من بيع

البرميل الواحد بعد التأميم وبين عائد الحكومة من بيع البرميل الواحد في ظل الامتياز. وقد أجريت هذه الحسابات الاقتصادية وفقًا لمؤشرات السوق في ذلك العام. وإذا كان ربح التأميم وفق هذه الحسابات ١٨ سنتًا للبرميل فإن زيادة العوائد السورية تبتلع ما هو أكثر من ربح التأميم، ويعني هذا أنه في حالة النجاح في تسوية كمية من النفط تساوي الكمية التقليدية قبل التأميم، فإن عائد الحكومة العراقية – بعد كل هذه المعركة – سينخفض.

ولكن لم يكن هناك مفر من الإذعان، بل كان لزاما أن يتكتم نبأ النزاع.. وحين زار وزير النفط والمعادن العراقي سوريا ولبنان بعد التأميم مباشرة، صرح يوم ٣ حزيران بأنه "تم الاتفاق على جميع الأمور المتعلقة بالوضع الجديد الناشئ عن التأميم، وقال إنه مسرور بنتائج هذه الزيارة التي كانت آراؤنا فيها متفقة في جميع المسائل التي نوقشت"..

كان لابد من الإذعان ودون صرخة ألم، وفي ٨ حزيران – يونيو كان العراق يوقع محضرا باتفاق مؤقت مع الحكومة السورية.. ووفق الشروط السورية. ثم استؤنفت

المباحثات التي انتهت إلى اتفاقية ١٨ كانون الثاني – يناير ١٩٧٣ [(١)]، وكان العراق مضطرا مرة أخرى لقبول الشروط حتى لا يواجه مفاوضات الشركات، ونفطه غير مؤمن وصوله إلى البحر.

كانت مدة الاتفاقية ثلاث سنوات، وثبتت رسوم المرور عند ٤٥,٥٥ سنتًا للبرميل، وأن تدفع سوريا ثمنًا للنفط العراقي الذي تستهلكه سوريا محليا: ٢,٥٥ دولارا للبرميل عام ١٩٧٣ – و ٢,٦٥ دولارا للبرميل عام ١٩٧٤ – و ٢,٧٥ دولارا للبرميل عام ١٩٧٥.

***

والآن ماذا عن لبنان؟

لقد شملها أيضا تصريح الوزير العراقي عن الاتفاق التام في الآراء، حقيقة الأمر أن الحكومة اللبنانية رضخت صراحة لضغط شركة نفط العراق، وفشلت الاتصالات في تغيير الموقف اللبناني طوال أشهر. رفضت الحكومة اللبنانية تأميم الأنبوب (لأن هذا يتعارض مع مبادئ الاقتصاد الحر!) ورفضت التفاوض مع شركة نفط العراق من أجل شرائه أو استئجاره، وبالتالي توقف ضخ النفط المؤمم إلى طرابلس.

وحين توصل العراق إلى اتفاقية آذار – مارس التي حسمت مشاكله مع الشركات، كان هناك نص يحل المشكلة، فشركة نفط العراق وافقت على نقل ملكية ممتلكاتها الثابتة المكونة من مرافق المرور والميناء في لبنان إلى الحكومة العراقية على ألا يشمل ذلك مصفى طرابلس والمستودعات ومرافق التحميل والتفريغ الملحقة به. واشترطت الشركة لسريان ذلك موافقة مسبقة تحريرية من الحكومة اللبنانية قبل ٣١ كانون الأول – ديسمبر سنة ١٩٧٣. ولكن الحكومة اللبنانية لم توافق طبعا، بل هاجت وماجت، وأعلنت استيلاءها على الأنابيب والمنشآت خلال ٤٨ ساعة.. المهم وقعت اتفاقية بين العراق وبين الحكومة اللبنانية (بعد اتفاقية العراق مع الشركات) في ٥ آذار – مارس عام ١٩٧٣.

وأصر لبنان على أن يحصل على نفس المعاملة التي تمتعت بها سوريا، وكان له ما أراد.. وعاد ضخّ النفط إلى طرابلس.

الفصل الرابع عشر

بعد الراية البيضاء

الشركات نمر من ورق

(١)

الآلة في كركوك لابد أن تواصل العمل، الضخ للأنابيب لا يمكن أن يتوقف. إن الجماهير في كل أنحاء الوطن العربي تنصت بآذان مرهفة إلى نبض هذه الآلات، وإذ صمتت سترتد الذكريات إلى كابوس الفشل الإيراني، فهناك – قبل انهيار مصدق وتجربته – توقف الإنتاج وسرح العمال.

إن استمرار الإنتاج والضخ.. إن انتظام العاملين في التوجه إلى مقر العمل، مسألتان أساسيتان للحفاظ على المعنويات مرتفعة، لتأكيد الثقة في كفاءة الكادر الوطني، وفي نجاح التأميم.

كان انتظام الإنتاج يتطلب عبور النفط في الأنابيب خارج الحدود العراقية، وقد ضمن هذا توقيع محضر مع الحكومة السورية وإن غلا ثمنه، ولكن ماذا بعد؟ لابد من ناقلات تصل لتحميل النفط من خزانات بانياس، وماذا لو تأخر وصول الناقلات بسبب مشاكل التسويق؟

إن منافذ النفط المؤمم تقتصر في هذه الحالة على مصفى الدورة ومصفى حديثة داخل الأراضي العراقية،

يضاف إلى هذا تجهيز مصفى حمص (الذي تملكه الحكومة السورية) بالنفط الخام، ومصفى طرابلس (الذي تديره شركة نفط العراق في لبنان، ولكن منتجاته توزع وتباع داخل لبنان، بمقتضى اتفاقية خاصة بين الشركة والحكومة اللبنانية).

وماذا عن باقي كميات النفط؟

إنها توجه للخزانات ولكن مع توقف التصدير تماما طوال شهر حزيران – يونيو، صدرت التعليمات بخفض معدلات الضخ من الحقول، ومع امتلاء الخزانات أصبح الضخ في أدنى المستويات. وكانت قرار صدام حسين إلى لجنة المتابعة قاطعا:

"... لا توقفوا الإنتاج مهما كانت الظروف"(١)

وبالفعل لم يتوقف العمل يوما واحدا في كركوك.

***

وفي نفس الوقت كانت الجهود متواصلة للخروج إلى الأسواق، بدأ التصدير إلى الدول الاشتراكية، والاتفاق مع فرنسا كان خطوة هامة أخرى، ولكن الشركات الاحتكارية لم تتوقف عن الهجمات المضادة فهي لا زالت ترفض بإصرار

حق العراق في تسويق نفطها، ولا زالت في الاتصالات المختلفة التي تمت معها تستخدم التعويض بابا للتسلل إلى ما يشبه موقعها الأول، ولذا كانت كلمات الرئيس البكر في ١٧ تموز – يوليو ١٩٧٢ قاطعة:

"نحن هنا نعلن أننا لن نسمح أبدا بأية محاولة تستهدف جعل مسألة التعويض بابا تتسلل منه الشركات للالتفاف على قانون التأميم أو تعطيل تنفيذه، وعلى الشركات التي عرفتنا من خلال التجربة أننا نعني ما نقول أن تعي هذه الحقيقة وأن تتصرف على ضوء العقل والمنطق".

سبقت هذه الكلمات للرئيس البكر رحلة وليم روجرز (وزير الخارجية الأميركي) آنذاك إلى المنطقة، وعلمت السلطات العراقية أن محادثاته تناولت هجوما على التأميم العراقي واستعداء لهذه الدول ضد السياسة العراقية. وفي ١٣ تموز – يوليو حذر وزير خارجية العراق في تصريح لجريدة "تايمز" بأن جميع مصالح بريطانيا في العراق ستتعرض للتصفية (هذا استخدام طبعا لورقة نفط البصرة) إذا ما حاولت شركات النفط البريطانية عرقلة مساعي العراق لتسويق نفطها المؤمم".

ولكن شركة نفط العراق لم ترعو، فأذاعت وزارة النفط والمعادن بيانًا في ٢٤ تموز – يوليو، قالت فيه: "إن الشركة المذكورة بدأت أخيرا حملة إعلانية عن طريق رسائل تحذيرية وإعلانات صحفية تدعي فيها حقوقًا في النفط الخام الذي تنتجه وتصدره الشركة العراقية للعمليات النفطية".. وكشفت الوزارة أن هذا الموقف مخالف للقوانين العراقية والأعراف الدولية وقرارات هيئة الأمم المتحدة وفقه المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية في مختلف أنحاء العالم "وإيمانًا منها بعدالة موقفها ومشروعيته وببطلان مزاعم الشركة المذكورة، فهي تؤكد حرصها على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، حسبما يتفق عليه، لضمان تمتع الجهات المشترية أو الراغبة بشراء النفط العراقي بكافة الحقوق والتسهيلات التي ترتبها لهم عقود شراء النفط العراقي الخام من المؤسسات العراقية المختصة".

***

بدأ تصدير نفط كركوك المؤمم في شهر تموز – يوليو، ونقلت القيادة العراقية إلى الشركات أن أي تعرض للنفط في أعالي البحار، سيرد عليه بتأميم شركة نفط

البصرة.. كانت الكمية المصدرة في تموز – يوليو ٥٨٣,٦ ألف طن، وفي آب – أغسطس قفز الرقم إلى ١,٧ مليون طن، وفي أيلول – سبتمبر قفز مرة أخرى فصدر في هذا الشهر ٢,٣ مليون طن.

إن الحصار يتهاوى والنجاح يتصاعد. ومن خلال هذا الأمر الواقع، من خلال الانتصار، كان ممكنًا لوساطات "أوبك" ومداخلات فرنسا أن تلعب دورا إيجابيا بين العراق والشركات، فصرح متحدث باسم شركة نفط العراق في ٩ تشرين الأول – أكتوبر أن مهمة الوساطة قد نجحت حاليا بين الشركة والحكومة العراقية، ولذلك فإن شركة نفط العراق سترجئ اتخاذ الإجراءات القضائية بحق المشترين للنفط حتى إشعار آخر في كانون الأول – ديسمبر سنة ١٩٧٢".

***

نشرت صحيفة "بوربا" اليوغوسلافية في ٢٥ تموز – يوليو تصريحا لمسئولين في القيادة العراقية، وأعلن التصريح – بناء على ما تم إنجازه – أن حساباتهم تنبئ بأنهم سيحلون أهم القضايا المتعلقة بتسويق النفط المؤمم خلال أربعة أشهر أو ستة، ولا شك أن الحسابات ثبتت صحتها، فمعدل التصدير

في شهر أيلول – سبتمبر اقترب من الطاقة التصديرية القصوى لميناء بانياس. وفي شهر تشرين الأول – أكتوبر حقق التصدير من بانياس رقما قياسيا: أكثر من ٣ ملايين طن. وفي كانون الأول – ديسمبر كان رقم قياسي أكثر ارتفاعا يتحقق: ٣,٧ مليون طن.

صحيح أن التصدير كان موقوفًا تماما من طرابلس حتى ذلك الوقت، بل حتى آذار – مارس ١٩٧٣، وصحيح بالتالي أن الحجم الإجمالي للنفط العراقي المصدر قد انخفض وانخفضت معه عوائد الدولة. ولكن من قال إن عملية التأميم كان مفروضا أن تمر بلا مشاق وبلا تضحيات، لقد كان نجاحا حقيقيا ألا يواجه العراق حالة "أسوأ الاحتمالات" التي كانت ضمن التوقعات أن تواجه، وبفضل الإدارة البارعة للمعركة كانت التضحية في الحد الأدنى. إن شركة نفط البصرة لم تتجاسر على وقف إنتاجها يوما واحدا. وحين كان التصدير موقوفًا من نفط كركوك خلال شهر حزيران كانت شركة نفط البصرة تصدر ٣,٢ مليون طن، وحافظت على هذا المعدل خلال الأشهر التالية (أي أن الخطة العراقية مع شركة نفط البصرة حققت أهدافها بدقة.. وحصلت الحكومة

العراقية على عوائدها بالكامل). كان إجمالي النفط العراقي المصدر حوالي ٥٥,٩ مليون طن في الفترة من حزيران – يونيو ١٩٧٢ إلى آخر آذار – مارس ١٩٧٣، وكان الرقم المقابل لنفس الفترة (من حزيران ١٩٧١ إلى آخر آذار ١٩٧٢) حوالي ٦٥,٢ مليون طن.. أي أن الانخفاض لم يصل إلى عشرة ملايين طن، فما أقلها من ضريبة، ومع ذلك فإن أرقام الأشهر الأخيرة من تلك الفترة كانت مؤشرا واضحا على أن الحصار حول نفط كركوك قد تصدع، وكانت الشركات تدرك أن شيئًا من هذا القبيل يحدث، ولكنها لم تكن تتصور المدى الذي بلغه التصدع، ولم تكن تعلم أيضا أن العقود التي وقعت، والتي كشف نبأها الوفد العراقي أثناء المفاوضات، حسمت تماما قضية التسويق وأنهت أمرها.

***

بعد ستة أشهر من التأميم كان الشيخ أحمد زكي اليماني (وزير النفط السعودي) يدلي بحديث إلى التليفزيون في المملكة العربية السعودية (١٣ كانون الثاني – يناير ١٩٧٣). سئل:

- لقد اختارت السعودية المشاركة عوضا عن التأميم، بيد أن هناك بعض المدارس الفكرية في الخارج التي تشك في الحكمة التي تكمن وراء هذا الاختيار.. فما رأيك بذلك؟

وأجاب الشيخ اليماني:

"أنا شاكر على هذا السؤال. الواقع أن التأميم هو شعار براق وخداع من شأنه أن يلهب الرأي العام في أوساط معينة من العالم العربي. لحسن الحظ فإن هذه الشعارات البراقة لا تثيرنا نحن في المملكة السعودية ولا نهتم بهذه المسألة. وسأوجه جوابي على سؤالك إلى العالم الخارجي؛ لأننا في السعودية ضد التأميم وسياسة الاستيلاء.

إن التأميم في صناعة النفط هو من الخطوات التي تعود على الدولة المؤممة بنتائج غير مرغوب فيها، وذلك لأسباب عدة.. فالتأميم لا يضمن للدولة المعنية الوسائل الكفيلة بتسويق نفطها، وخاصة إذ كانت هذه الكميات كبيرة. لدينا مثال واضح على ذلك في العراق الذي أمم حقول كركوك في الشمال.. إن الإنتاج من هذا الحقل يوازي ١,٢ مليون برميل يوميا، أي حوالي سدس إنتاج السعودية

(وبالمناسبة مفروض أن تحسب ضخامة الإنتاج السعودي ضمن عوامل القوة في موقف السعودية في حالة التأميم، إذ يصعب جدا استغناء السوق عن هذه الكميات الكبيرة – عادل)..

.. ولكن العراق لم يتمكن أن يسوق أكثر من ثلث الإنتاج (كانت معلوماته ناقصة!) على الرغم من المساعدة التي أمدته بها الحكومة الفرنسية في هذا الخصوص، يضاف على ذلك أن مدخول العراق في البرميل – في الوقت الحاضر – هو أقل مما كان عليه، بموجب اتفاقية الامتياز مع شركة نفط العراق، وهكذا نجد أن دولة بحجم العراق وإمكانياته، ناهيك أن خبرة العراق في صناعة النفط هي أكبر من خبرة السعودية، لم تستطع تسويق كميات من النفط أقل بكثير من تلك المتوفرة للمملكة السعودية، هذا على الرغم من أن الشركات المعنية في العراق لم تلجأ إلى فرض حظر على صادرات النفط العراقي وتركت للعراق الحرية الكاملة لتسويق ما يشاء من نفطه، وقد حدث شيء مماثل لذلك في ليبيا، ولابد أن يحدث في أي بلد عربي في حالة

عدم توفر اتفاق مسبق واستعدادات مسبقة للسير في هذا الطريق"[٢].

(٢)

بنى الشيخ اليماني مرافعته الطويلة ضد التأميم على أساس المصاعب المحدودة، ولكن الشركات سرعان ما تبينّت خطأ التمسك بمثل هذه الحجج، فالصعاب ليست فقط محدودة ولكنها أيضا مؤقتة ويجرى تجاوزها بسرعة وكفاءة، ولذلك "وبعد أن قطعنا شوطًا كبيرا على طريق نجاح التأميم – كما أعلن الرئيس أحمد حسن البكر في أول آذار – وبعد أن خابت كل الآمال التي كانت تتصورها الشركات للالتفاف على قرار التأميم أو لتعطيل مفعوله من الداخل، سلكت طريق المفاوضات المباشرة مع ممثلي الحكومة، وهو الطريق الطبيعي للاستفادة من قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في أول حزيران – يونيو ١٩٧٢ للتعويض عن منشآتها المؤممة، والاستجابة كذلك لمطالب العراق وحقوقه التي هضمت منذ سنين طويلة".

بالفعل كان مطلوبا أن يتحول نجاح الأمر الواقع إلى نجاح قانوني، ولكن طبعا كان مستحيلاً أن تحصل على النجاح أو الاعتراف القانوني بالحقوق والسيادة قبل نجاح الأمر الواقع، وهو يعني بدء تفاوض في ظروف جديدة تماما

من حيث توازن القوى، ففي ظل التوازن الجديد أصبح ممكنًا أن تحسم كافة القضايا المعلقة كآثار القانون رقم ٨٠، ومستحقات العراق من تنفيق الريع.. إلخ. بالإضافة إلى تعويض الشركات التي أممت موجوداتها، وكذلك تأمين مرور النفط إلى ميناء طرابلس بعد موقف الحكومة اللبنانية الرافض لأي حل بالتعاون مع العراق، وبعيدا عن موافقة شركة نفط العراق.

ويوضح تقرير المؤتمر الثامن أن التوصل إلى تصور موحد لأسلوب حل هذه المشاكل المعلقة مع الشركات كان صعبا، وكان محلاً لخلاف كبير. يقول التقرير:

"لقد واجهنا في تلك المرحلة نظرتين مختلفتين: نظرة بالغت كثيرا في ترجيح الجانب السياسي في عملية التأميم وكانت تطالب بعدم إبداء أي قدر من المرونة في مسائل التعويض.. ونظرة أخرى أضافتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي نشأت عن التأميم وتحركات وانتقادات القوى الرجعية والعناصر المتخاذلة، فكانت ترجح الجانب الاقتصادي وترى ضرورة الاتفاق مع الشركات والتساهل

في كثير من الأمور بغية العودة إلى أوضاع اقتصادية ومالية طبيعية وتجاوز المرحلة الخطرة.

وكانت كلتا النظرتين خاطئة في معالجتها للمسألة، إذا أخذت منفردة، فالنظرة الأولى كنت تنطلق من مواقع ثورية شكلية لا تأخذ بعين الاعتبار أن الخطوة الثورية يجب أن يرافقها قدر من المرونة والتكتيك الذي يسهل نجاحها دون المساس بأسسها الجوهرية، وأن عملية التأميم، برغم الجانب السياسي الخطير لها فإن نتائجها يجب أن تحسب ضمن ما تحققه للشعب من سعادة في حياته المعيشية. والنظرة الثانية كانت تنطلق من الشعور بالرهبة إزاء تبعات عملية خطيرة كالتأميم، ولا تمتلك التصور الذي يفترض قدرا عاليا من الصمود والثقة بالحزب والشعب في إدارة معركة خطيرة من هذا الطراز".

ويضيف التقرير أن القيادة أعدت تقريرا تحليليا ودقيقًا حول المسالة، ووضعت أسسا مبدئية وسياسية ثابتة لإدارة المفاوضات، كما أكدت ضرورة المرونة في المسائل ذات الطبيعة القانونية.

"وقد انطلقت القيادة في تحليلها واستنتاجاتها من نقطتين أساسيتين:

الأولى أن تحافظ على محتواها وأبعادها السياسية في الأصعدة القطرية والعربية والدولية، والثانية ترتبط بالأولى ارتباطًا وثيقًا، ومضمونها أن لمعركة التأميم جانبها المالي والاقتصادي ولابد من إدارتها وإنهائها على أساس ضمان تدفق الموارد المالية الكبيرة على البلاد وإشعار الشعب، بعد كسب المعركة، أن التأميم كان ذا فائدة اقتصادية له، وبالإضافة إلى محتواه السياسي الوطني والقومي والثوري.

وبعد أن أقرت القيادة هذه الأسس الصائبة تمت إدارة المفاوضات على أساسها، وحاولت الشركات – سواء عبر الوسطاء الذين تولوا المفاوضات في بادئ الأمر، أو في الاتصالات المباشرة فيما بعد – جس نبضنا واختبار قدرتنا على الصمود وإدارة المعركة.

وقد لمست الشركات أن الثورة عازمة عزما أكيدا على عدم التراجع عن قرارها بكل مضامينه الأساسية، واصطدمت فنونها وتكتيكاتها الذكية بمواقف حازمة وتكتيكات أذكى فالقيادة أشرفت بنفسها على المعركة ولم

تتركها للموظفين والفنيين، رغم ما بذلوه من نشاطات وجهود مخلصة، وكانت تعالج كل نقطة كبيرة أو صغيرة من منظور سياسي واقتصادي مترابط ومتكامل".

...وفي النهاية رضخت الشركات ووقعت الاتفاقية العامة في بغداد في ٢٨ شباط – فبراير سنة ١٩٧٣. وفي الساعة ١,٢٥ من أول آذار – مارس أعلن الرئيس البكر بيان الانتصار الكامل:

اتفاقية عامة

"١- إن الحكومة العراقية، من جهة، وشركة نفط العراق المحدودة (آي. بي. سي) وشركة نفط البصرة (بي. بي. سي) وشركة نفط الموصل المحدودة (إم. بي. سي) مع حاملي الأسهم والشركات المؤتلفة معهم، من جهة أخرى، يوافقون طبقًا للقوانين والأنظمة المرعية في العراق، خصوصا القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، المعدل بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠، والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٦، والتعديلات الصادرة بشأنه، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧، والقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٠، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢.. على أن التعهدات المتقابلة والمثبتة أدناه تكون

تسوية نهائية لكل القضايا المعلقة بينهم والطلبات المطلوبة التي بذمة أي من الطرفين إزاء الآخر".

٢- تقوم الشركات بدفع......................إلخ [٣]

هذه السلسلة الطويلة من القوانين وتعديلاتها كانت علامات طريق في اتجاه تحرير الثورة النفطية عن طريق التشريع، والشركات الآن لا تعترف اعترافًا شكليا بهذه القوانين، فقد انتهت محاولات الالتفاف، وتبدأ الآن مرحلة جديدة تماما من الثورة الوطنية التقدمية، ومرحلة جديدة بالتالي للسياسة النفطية.

اتفاقية آذار صفت الحسابات القديمة لتبدأ صفحة جديدة، وكأي حسابات، لابد أن تعبر عن نفسها في النهاية بأرقام، ويذكر أنه كان قد نشر في اليوم التالي للتأميم [٤] أن الشركات تقدر القيمة الفعلية للموجودات التي شملها قرار التأميم والتي تستحق التعويض بمبلغ يتراوح بين ٥٢٠ و ٧٨٠ مليون دولارا، ويبدو أن من مثل هذا الرقم المبالغ فيه بدأت الشركات في ضغوطها ومساوماتها، وتضاف إلى هذا طبعا مطالبات للشركات بتعويضها عن نتائج القانون رقم ٨٠ والتي كانت تتمثل في شراء ٤ بلايين برميل (أي ٥٥٠

مليون طن) من النفط الخام الذي تنتجه الشركة الوطنية بسعر مخفض (١٦٥ سنتًا للبرميل)، وكان هذا يعني في ذلك الوقت خسارة للعراق تساوي ٣٠٠ مليون دينار (محسوبة على أساس الفارق بين سعر البيع الذي تطلبه الشركات وبين أقل سعر مفروض أن تبيع به العراق في السوق)، وزيادة على هذه الـ ٣٠٠ مليون دينار، كان هناك مطلب آخر للشركات، استكمالاً للتعويض الذي تزعمه، أقصد نسبة الـ ٧% التي تطلبها مجانًا من نفط الشركة الوطنية، وهذه كانت تساوي – مقاسة بكميات الإنتاج في ذلك الوقت – ما يعادل ٢٠٠ مليون دينار أخرى، ويصبح المجموع بهذا حوالي ٥٠٠ مليون دينار، أما الحقوق العراقية في ذمة الشركات فكانت الشركات – في آخر مفاوضات – قد قدرتها "بكل الأريحية" بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دينار. وبالتالي فإن الحساب الختامي كان يعطي الشركات ٤٠٠ مليون دينار (١٣٥٢ مليون دولار)، وبالتالي فبمثل هذا الحساب كان ممكنًا أن تطالب الشركات بـ ٤٠٠ مليون دينار (١٣٥٢ مليون دولار).

وقد كان العراق – في المقابل – يقدر حقوقه لدى الشركات في المفاوضات السابقة على التأميم بحوالي ٦٠٠ مليون دينار، وحتى في حالة الأخذ بهذا التقدير فإن العراق، مع التعويض عن التجهيزات وفق التقديرات السابقة للشركات، يكون حسابه مدينًا في التسوية.

ولكن مع نجاح التأميم كأساس، أي مع تغير ميزان القوى خلال الأشهر التالية للتأميم، مع النجاح التكتيكي في المناورة، كانت الأرقام النهائية في اتفاقية آذار – مارس تقضي بأن تدفع الشركات إلى الحكومة العراقية ما مجموعه ١٤١ مليون باون إسترليني. وفي المقابل تقوم الحكومة العراقية بتسليم أو ضمان تسليم ١٥ مليون طن من نفط خام كركوك، وهذه تساوي ما قيمته حوالي ٣١٥ مليون دولار (٣ دولارات × ٧ براميل × - ١٥ مليون طن) أي حوالي ١٢٨ مليون باون إسترليني فقط. وشمل هذا المبلغ ثمن الممتلكات الثابتة لشركة نفط العراق داخل لبنان والتي وافقت الشركة على بيعها للحكومة العراقية.

وتضمنت الاتفاقية العامة – فوق ذلك – التزاما من الشركات بأن تبذل أقصى جهودها لتسريع برامجها التوسعية

من المناطق التابعة لشركة نفط البصرة، بحيث ترتفع الطاقة الإنتاجية لأساليب الإنتاج السليمة، من ٣٥ مليون طن عام ١٩٧٣ إلى ٨٠ مليون طن عام ١٩٧٦.

ولابد أن نذكر هنا أن أسس تسوية الحسابات، نوقشت مع الإطار العام للمفاوضات داخل اجتماع مجلس الوزراء، وذلك بعد إقرار هذه الأسس وهذا الإطار داخل قيادة حزب البعث. ويقول عامر عبد الله إنه أدلى برأيه في هذا الاجتماع باسم الحزب الشيوعي العراقي. كان الحزب الشيوعي قد درس من جانبه هذه القضية بعد قرار التأميم، وكانت أساس تقديراته تتضمن تقديم الحد الأدنى من التعويض للشركات.

وحين تقدمت المفاوضات، وأصبح ممكنًا تحديد حجم التعويض الذي يقدم للشركات على نحو أدق، اجتمع صـدام حسين مع عامر عبد الله ومع وزيـر آخـر مـن الحـزب الديمقراطي الكردستاني للتـداول حـول مـا يسـمى نفـط التعويض، وحسب رواية عامر عبد الله "لـم تكـن المسـألة تحتاج مناقشة كبيرة، فقد كان سهلاً أن يتفـق علـى رقـم

تقريبي، ولكن استطاع حزب البعث، والحق يقال، أن يخفض هذا الرقم بضعة ملايين" [5].

(٣)

هذا الحديث ينقلنا إلى ما طرأ في مجال الإنجاز الأكبر.. إن كل البراعة التي أديرت بها معركة التأميم لم يكن ممكنًا أن تؤدي إلى ما انتهت إليه من نتائج، وبحد أدنى من التضحية، لولا الإعداد الاستراتيجي الدءوب منذ حزيران – يونيو ١٩٦٨ والذي أعد مسرح العمليات على المستوى الدولي والقومي والقطري. ولكن لا شك أن الإنجاز الأكبر في مجال الإعداد الاستراتيجي كان في رأب الصدع بين القوى الوطنية وفي إحكام السيطرة الثورية على مؤسسات الدولة. فاحتمال التدخل العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة أو بريطانيا بمناسبة صراع مباشر حول النفط كان مخاطرة شديدة في تلك الظروف، وبالتالي كان تحريك التناقضات الداخلية – كما حدث في تجربة مصدق – المجال الأساسي لمراهنة الشركات، وأجهزة المخابرات الإمبريالية التي تساندها. وقد لعبت الجهود الاستراتيجية من أجل تجميع القوى الوطنية والتقدمية – قبل قرار التأميم – دورا حاسما في إغلاق هذا الباب في وجه الأعداء، وحرمتهم بالتالي من أهم رصيد احتياطي في حساباتهم.

ولكن حين وصل الصراع مع الشركات إلى ذروة التأميم، لم تكن الجهود لتشكيل الجبهة الوطنية التقدمية قد اكتملت، رغم الجهود الفكرية والسياسية الواعية والمكثفة وفي الحقيقة لم يكن بوسع المناقشات الفكرية وحدها أن تتجاوز الحساسيات والجراح الغائرة في كل قلب، ولكن لا شك أن هذه الجهود عبدت الطريق وهيأت حدا أدنى من التقارب والتفاهم، وحين اندلعت نيران الحرب ضد الاحتكارات التي طالما تاقت القوى التقدمية إلى خوضها، تهاوت على الفور كل التحفظات – وبالذات بين حزب البعث والحزب الشيوعي – وتحقيق قدر من التلاحم خلال أيام كان يحتاج إلى سنوات، في الظروف العادية، قبل الوصول إليه.

في أول حزيران – يونيو (طوال الليل وحتى الصباح) كانت كل المدن تشهد حدثًا لم يتكرر منذ أواخر الخمسينيات، فكل القوى الوطنية والتقدمية كانت في الشوارع كتفًا إلى كتف، تهتف بشعارات موحدة، وتلوح للاحتكارات بقبضة فولاذية واحدة.

وفي نفس الليلة أذاعت الإذاعة العراقية بيانًا من حزب البعث ومن الحزب الشيوعي ومن الحزب الديمقراطي

الكردستاني يدعو إلى مؤتمر شعبي موحد في ساحة التحرير ببغداد.

وفي صباح ٢ حزيران – يونيو تأكّدت الوحدة الوطنية مرة أخرى وبشكل أقوى حين تدفقت مئات الألوف إلى الساحة كي تستمع إلى الأمين المساعد للقيادة القومية لحزب البعث، وإلى أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وإلى أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وإلى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال.

.. ولكن كان أهم من هذا أن يتأكد العمل الجبهوي، ويتواصل في معركة الصمود والهجوم، بعد انقضاء لحظات الانفعال الأولى. وقد تحقق ذلك بالفعل، ففي ٢٧ حزيران – يونيو قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل لجنة عليا للصمود برئاسة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتضم ممثلين عن القوى السياسية الأخرى، ورئيس اتحاد نقابات العمال ورئيسة اتحاد نساء العراق، وسكرتير الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، ورئيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق، ونقيب المعلمين.

وفي ١٧ تموز – يوليو ١٩٧٢ توجت الجهود بالاتفاق التاريخي بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبين الحزب الشيوعي العراقي بالإعلان الرسمي لقيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وفق نصوص ميثاق العمل الوطني الذي وقعه الرئيس أحمد حسن البكر بصفته أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث والرفيق عزيز محمد، الأمين العام للحزب الشيوعي (نشر الميثاق أول مرة في ٢٦ آب – أغسطس).

ويشير تقرير المؤتمر الثامن إلى أن هذا الحدث اعتبرته الجماهير في القطر العراقي وفي الوطن العربي وكذلك القوى التقدمية العالمية "دليلاً على قدرة (حزب البعث) الفائقة في الإنجاز، وتأكيدا لنهجه الوطني والقومي الصائب، وليس جسرا يعبر من فوقه باتجاه البقاء في السلطة في تحقيق بعض المنجزات التحررية والديمقراطية والتقدمية.. والفرق بين التقديرين جوهري وذو بعد تاريخي" (الباب الرابع).

ويقول التقرير أيضا إن الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي انبثقت في الذكرى الخامسة للثورة بالاتفاق بين

حزب البعث العربي والحزب الشيوعي حول ميثاق العمل الوطني وقواعد العمل في الجبهة "أهم المنجزات الديمقراطية التي حققها الحزب والثورة خلال السنوات الخمس والنصف الماضية.. وواحدة من أهم الخطوات الديمقراطية في المنطقة بأسرها"

***

والآن ماذا عن موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كانت قيادته في تلك الأثناء، في قبضة الملاّ مصطفى البرزاني وزمرته؟

لقد كان بيان آذار – مارس (الذي أقر الحقوق القومية للمنطقة الكردية) جزءا من إعداد الجماهير العراقية للتحرك معا باتجاه أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية. وكان متوقعا أن يتعثر السير وفق مضمون هذا الهدف – كما تعثرت باقي الجهود الجبهوية – تحت تأثير الحزازات والتحيزات المتبادلة والمتوارثة. ولكن في حالة القضية الكردية كان يضاف إلى هذه الحزازات سعي انفصالي مدبر بقيادة البرزاني، وتدبير متعمد بالتالي لتخريب الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الوطنية، حفاظًا على العلاقات الإقطاعية

المتخلفة والتآمر مع القوى الخارجية، كان تحرك البرزاني وفق تفاهم تام مع كل القوى التي تتآمر ضد الثورة في العراق، وكانت احتمالات تفجيره لتمرد في الشمال، يستنزف قوى وموارد الدولة الثورية، من الأوراق المدخرة كي تستعمل في الوقت المناسب.

وقد ثبت الآن – من تحقيقات الكونجرس الأميركي حول نشاط المخابرات المركزية – أن البرزاني تحرك فعلاً في تلك الفترة، واتصل بمسئول المخابرات المركزية (C.I.A) في منطقة الشرق الأوسط في مقره بطهران. وأثبتت التحقيقات أن المسئول الأميركي أوصى حكومته بتقديم الدعم المطلوب. وأيده الشاه في رسالة لاحقة.. ولكن رغم أن هذه المعلومات مؤكدة بالوثائق في تلك الأيام، فإن احتمالات تآمر البرزاني – بالتحليل والحساب – كانت واردة دائما، وقد مدت قيادة الثورة من ناحيتها إلى محاصرة هذا الاحتمال، وتأجيل حدوثه أطول فترة ممكنة. ولا شك أن بيان آذار – مارس، والجهود السياسية التي أعقبته، كانت خطوة ناجحة في هذا السبيل.

وحين تصاعد الخلاف مع الشركات كان الرئيس البكر يشرح في اجتماعات مجلس الوزراء مضاعفات الموقف، والرد العراقي المتوقع، دون كشف للأوراق التي كانت القيادة تحتفظ بها في يدها (وكان في المجلس ثلاث وزراء يمثلون الحزب الديمقراطي) وكان تصاعد العراك مع الشركات ضمن العوامل التي تشل التحركات المكشوفة للملاّ ضد الحكم الثوري..

وحين توالت الأحداث بإيقاع متسارع انتهى بالتأميم، أُخذ الملاّ وزمرته على غرة، فلم يكن يملك بين موجة الحماس الغامرة والتي شملت – بطبيعة الحال – الجماهير الكردية، غير التظاهر بتأييد قرار التأميم وكان يعرب في مجالسه الخاصة عن ضيقه بالمأزق الذي وضع فيه، والذي يشل قدرته على الحركة.

كانت احتمالات تحرك الملاّ، رغم هذا، محسوبة. لقد صرح الفريق حماد شهاب (وزير الدفاع العراقي) مساء أول حزيران – يونيو، أي بعد إذاعة بيان التأميم مباشرة، بأن هذا القرار هو ثورة جديدة وأن جيش العراق العقائدي مستعد تماما للدفاع عنه، وحين أذيع التصريح كان إشارة إنذار ضد

أي تدخل خارجي، ولكن كان أكثر من هذا موجها إلى محاولات التخريب من الداخل وبالذات عن طريق الملاّ البرزاني. وقد سجلت بالفعل تحقيقات الكونجرس الأميركي (التي سبقت الإشارة إليها) أن الرئيس الأميركي ومستشاره للأمن القومي كانا قد أجلا موافقتهما على إرسال الأسلحة إلى الملاّ وزمرته، رغم توصية ممثل المخابرات المركزية، ورغم تزكية الشاه، ولكن في ٢ يونيو – حزيران (في اليوم التالي للتأميم) صدر القرار بإرسال الأسلحة لإشعال التمرد، وأوضح القرار – بالمناسبة – أن الهدف هو مجرد إنهاك واستنزاف الحكم العراقي، وليس تحقيق انتصار للأكراد..؛ لأن انتصار الأكراد العراقيين – كما أوضحت السلطات الأميركية – يؤثر على الاستقرار في إيران.

(٤)

نعود مرة أخرى إلى بيان أول آذار – مارس ١٩٧٢.. كان البيان يعني أن الثورة العراقية انتزعت نصرا عظيما، بأقلّ قدر من الخسائر، وحين أعلن البيان كانت الحكومة في وضع يمكنها من الوفاء فورا بالوعد الذي قطعته عن نفسها حين طلبت من الجماهير التضحية، فالحكومة كانت قد وعدت أن تعيد ما سبق أن اقتطعته من الدخول بعد اجتياز المرحلة الصعبة. وفي بيان أول آذار – مارس أعلن "أن مجلس قيادة الثورة قرر إيقاف استقطاعات الصمود، والمباشرة بإعادة المبالغ المستقطعة بنفس النسب والمدد التي تم بها الاستقطاع اعتبارا من الأول من نيسان القادم".

ما هي الحكاية؟.. هل كانت الشـركات "نمـرا مـن ورق". في الحقيقة لم تكن كذلك. لقد كانت نمرا حقيقيا. ولكن حتى النمر الحقيقي يمكن أيضا أن يقتل.

"ويروى في الأساطير – كما يقـول وزيـر الإعـلام العراقي – أن (التنين) الذي فرض الرعب على أهل القريـة الذين كانوا يقدمون إليه صبيحة كل يـوم إحـدى عـذاراهم

إرضاء له وتفاديا لبطشه، يبقى كذلك دهرا من الزمن حتـى يظهر من أهل القرية فارس مقدام، لا يهاب الموت، فينبري للتنين ويوجه إليه سهما صارما في القلب، فتنهار الأسطورة، ويعيش أهل القرية في سلام واطمئنان".

وجاء التأميم في العراق في الأول مـن حزيـران – يونيو ١٩٧٢، وكان معناه أن واحدا من أبناء القرية.. شـعبا من الشعوب المنتجة للنفط التي عاشت عشرات السنين فـي أتون الرعب والابتزاز، تقدم الضحايا لتنين الاحتكارات، قـد نهض على قدميه بشجاعة وتصميم، وجه إلى التنين سـهما صارما في القلب. وعلى أرض الواقع، خلافًـا للأسـطورة، لا يموت التنين مرة واحدة وبضربة واحدة ولكن بمثل هـذه الضربة تكون مرحلة موته قد بدأت"(٦).

هذه هي الحكاية إذن.. والتنين لم يمت بالفعل. وفـي شهر نيسان – أبريل ١٩٧٤ كان التمرد في المنطقة الكردية يتحرك، وكان يتلقى دعما كبيرا مـن الولايـات المتحـدة، وبشكل خاص عبر الحدود الإيرانية.. وهكذا بدأ تفجير اللغم الذي طالت محاصرته، ولكن إصبع الثورة كان لا زال على الزناد "إن الاستعمار في أساليبه، على حد خبرتنا المتواضعة

المحدودة، يلجأ – كما يقول صدام حسين – إلـى أن يتـابع المسار بعد المنبع، إذا لم يستطع أن يتحكم به منـذ البدايـة، معتمدا على تصور أن المسار بعد المنبع يكون أضعف أمام محاولاته، أو يتطلب جهودا وخسائر أقل من محاولاته ضـد التيار عند المنبع"... إن "أميركا تستطيع أن تعطي السـلاح، لكن الناس الذين سيحملون السلاح الأميركي قليلون"..

"إن العمل الحاسم في إزاحة جيـب الـردة لا يقـرره السلاح وإنما تقرره السياسة فبقدر ما تكون هـذه السياسـة متجاوبة مع مصلحة الجماهير، أكرادا وعربا، فإنها مستطيعة دفع جيب الردة حتى آخر موقع يستسلم فيه".

ولكن.. ما دامت المؤامرات تتحرك، فإن في الموقـف منطقة أخرى طرية ومكشوفة للطعان.. فـالنفط المـؤمم – الذي يتدفق على شواطئ المتوسط – تخرج أنابيبه عن ولاية الثورة بدروع جبهتها الوطنية، وعبر أراضي دولتـين، ولا شك أن هذه الحقيقة ستظل ورقة مهددة قابلة للاستخدام فـي أية لحظة.

وليس ضروريا أن تتخذ إحدى الدولتين قرارا صريحا بمنع مرور النفط، ولكن يمكن أن تتعرض الأنابيب لحوادث

"تخريبية".. ولا شك أن تأمين مصادر الـدخل، لا شـك أن حماية الاستقلال الاقتصادي من المؤامرات، يتطلب إعـدادا في مواجهة هذا الخطر.

وصدام حسين لم يترك السؤال مفتوحا، كشف أوراقـه بصراحة: "إننا لا نتصور أن مخططات الإمبريالية ستقتصر على اللعب فقط بالقضية الكردية.. سوف تلعب بكل شـيء، ويجب علينا أن نتهيأ في كل جانب أيضا لنفاجئها بصيغ غير منظورة.. وأن نلعب نحن حيثما تلعب هي، بثلاث أو أربـع قضايا لنلحق الضرر بها. نحن لن ندافع عن العـراق فـي العراق، ومستحيل أن يجرونا إلى هذا الموقف".. "ونحـن لا نعتقد أننا نرشد الاستعمار إذا ما قلنا إن الاستعمار لابـد أن يلعب على أنابيب النفط الواقعة خارج سيادتنا.. فهـذا أمـر نتوقعه في كل يوم وكل أسبوع وكل شهر، واضـعين فـي حساباتنا مواجهته بهدوء. أي أننا لن نفاجأ مطلقًا إذا ما قيـل يوما ما إنهم لعبوا بالأنبوب في مكان ما أو بطريقة ما، بـل سوف نلعب بعشرين أنبوبا لهم، إلاّ أن هذا مع ذلك لا يكفي، بل علينا مقدما أن نقرر كيف سنصمد لفترة طويلة من الزمن حتى نلعب بعشرين أنبوبا"(٧).

أعتقد أن خبرة الاحتكاك بالنظام العراقي خلال سنوات أقنعت دوائر النمر الاستعماري بأن الإنذار الذي أعلنه صدام حسين لم يكن تهويشًا، ولذلك أحجمت عـن اسـتخدام هـذه المغامرة الخطيرة. وسواء كان الامتناع بناء على تقـديرات، أو على معلومات، فلم يعد سرا أن يقال الآن إن هذا التهديـد لم يكن بالفعل كلاما، لقد كان مجرد إعـلان عـن مخطـط متكامل معد للتنفيذ الفوري.

ولكن هناك جملة أخيرة في إنذار صدام حسين تستحق وقفة أخرى، فقد كشف الرجل ورقة إضافية في اسـتعداداته، وقال إنه لا يكفي أن ننتقم بتدمير عشرين أنبوبا، ولكن لابـد أن ندبر وسيلة للصمود فترة طويلة. ويعني هذا أن يحـتفظ العراق برصيد كاف من النقد الأجنبي، ففـي عـام ١٩٧٤ كانت استخدامات العراق لموارده النفطيـة تتـرك فائضـا يساوي ٩٠٠ مليون دولار، وفي نفس الوقت كـان العـراق يسعى للحصول على قروض خارجية. وحين سـئل صـدام حسين حول هذه النقطة، قال بوضوح: "نحن نتحسـب لكـل شيء.. لقد أخذنا القروض عن حاجة لا عن بطـر.. عـن

حسابات حالية ومستقبلية، إن مواردنا هي المـوارد المـارة بالأنابيب النفطية التي يقع بعضها خارج سيادتنا".

ومع ذلك، فقد كانت كل هذه إجراءات أمنية مؤقتـة، والتأمين الاستراتيجي كان يتحقق في تلـك الأثنـاء.. ففـي كانون الثاني – يناير ١٩٧٣، وبعد التوقيع على الاتفاقية مع الحكومة السورية، صدر قرار من القيادة السياسية بالبدء في إنشاء خط أنابيب – داخل الأراضي العراقية – يؤمن تصدير نفط الشمال من خليج البصرة عند الحاجـة، وقـد عـارض الفنيون في تعجيل البدء في إنشاء هذا "الخط الاسـتراتيجي" على أساس التكلفة الاقتصادية المرتفعة للخط فـي ظـروف كانت معدلات تصدير نفط كركوك أثناءها، لا زالت بعيـدة عن مستواها الطبيعي، ولكن القيادة السياسية رفضـت هـذه التحفظات برؤيتها الأبعد للظروف المحيطة.

وفي ١٩ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٣ كان التوقيـع على عقد تنفيذ مشروع الخط الاستراتيجي من الرميلة فـي البصرة إلى حديثة. تم التوقيع في مقـر الشـركة الوطنيـة العراقية ببغداد بين الشركة وبين مجموعة الشركات الإيطالية "سنام – بروجيتي – سايبم – مونتـوبي" وكانـت التكـاليف

مقدرة بحوالي ٤٤,٥ مليون دينارا، ويتم التنفيذ خلال ٢٢,٥ شهرا من تاريخ التوقي. وكان العقد يتضمن كافـة أعمـال الإنشاء والتجهيز لكافة متطلبات ومستلزمات المشروع، عدا ما يتعلق بالأنابيب الرئيسية لنقل النفط الخام والغاز، فهذه تم التعاقد عليها مع مجموعة الشركات اليابانية والفرنسية بكلفة إجمالية تبلغ ٢٧ مليون دينار.

لاحظ هنا تنوع العلاقات الدولية. فـالعراق يمـارس أيضا سياسة "الانفتاح الاقتصادي" ولكن وفق مفهوم مختلف.. المهم، اتخذ القرار. وعهد مجلس قيادة الثورة إلـى رئاسـة لجنة المتابعة لشئون النفط وتنفيـذ الاتفاقيـات، بمسـئولية الإشراف على تنفيذ هذا المشروع، وأيضا على تنفيذ توءمـه مشروع الميناء العميق (ميناء البكر) حتى تتخطى الأسـاليب التقليدية المعطلة.

وبالفعل أمكن الانتهاء من الخـط الاسـتراتيجي فـي الموعد المحدد، وثبت مرة أخرى أن معارك النفط أكبر مـن أن تكون معالجات فنية تفتقـد النظـرة الشـاملة، وتفتقـد الشجاعة في قبول المخاطر المحسوبة، عن اتخاذ القرارات، لقد أصبح نقل النفط إلى البحر بعيدا عن محاولات التخريب

أو الابتزاز، وحين دعت حكومة العراق ممثلـي السـلطات السورية إلى التفاوض من أجل تعديل اتفاقية كانون الثاني – يناير ١٩٧٣ كانت السلطات السورية تطالب برفـع جديـد لعوائد المرور من ٤٥ سنتًا إلى ١٨٠، وكـان فـي وسـع الجانب العراقي في آذار – مارس ١٩٧٦، أن يقول لا، بـل وكان في وسعه أن يوقف الضخ في الأنابيب المتجهـة إلـى سوريا ويحول كل نفط الشمال – عبر الخط الاستراتيجي – لكي يصدر من الجنوب، وكانت الجهود التنظيمية المكثفة قد أمنت أن يتم هذا التحول، بحيث لا يخسر العراق قطرة مـن النفط.. لا يخسر فلسا من موارد الدولة.. ولا يخسر زبونًـا واحدا من الزبائن الأساسيين.

وبالإضافة إلى كل هذا، حدث أيضا لحسن الحـظ، أن وفر التنفيذ المبكر للخط الاستراتيجي عشرات الملايين مـن الدينارات من تكاليف الإنشاء، بسبب المعـدلات المرتفعـة لزيادة أسعار المواد المستوردة خلال السنوات الأخيرة.

الفصل الخامس عشر

النجاح في تسويق النفط
معجزة أم مؤامرة؟

(١)

استقرت السيادة العراقية في مجال النفط بعد اتفاقية آذار – مارس، وانضبطت أعمال شركة نفط البصرة داخل الإطار المحدد لها، ومع ذلك كان متوقعا أن هذا الحال مجرد مرحلة انتقالية.. وقد كان.

وفي ٦ تشرين الأول – أكتوبر بدأت حرب العرب البطولية ضد العدو الإسرائيلي، واتخذت قيادة حزب البعث قرارها بوضع كافة إمكانيات العراق في خدمة المعركة، وقد اتخذت مجموعة من التدابير، وكان من بينها قرار بتأميم حصتي أميركا وهولندا في شركة نفط البصرة المحدودة، وعلى أثر هذا أممت فعلاً حصة أميركا في ٧ تشرين الأول – أكتوبر بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣، وكانت تملك هذه الحصة (٢٣,٧٥%) من الأسهم كل من "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي – إوكسون" و "موبيل أويل كوربوريشن". استدعى وزير النفط والمعادن الممثل العام لشركة نفط البصرة وأبلغه رسميا بالقرار. وباشرت شركة النفط الوطنية العراقية تسويق هذه الحصة المؤممة.

بهذا الحسم في اليوم التالي للقتال، وتحديا للإمبريالية الأميركية، وبعد تجربة التأميم السابقة، تم اشتراك العراق في رأس مال شركة نفط البصرة بتشريع من جانب واحد، ووفق مبررات سياسية قومية معلنة هذه المرة.. ولم تتجاسر الشركة على الاعتراض، ولكن بهذا القرار أصبح العراق مشاركًا في الإدارة العليا في مكتب لندن وزاد حجم النفط المطلوب من الإدارة الوطنية تسويقه.

وفي ٢١ تشرين الأول – أكتوبر صدر قانون آخر (رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٣) بتأميم الحصة الشائعة لشركة النفط الهولندية في شركة نفط البصرة (وهي تمثل ٦٠% من حصة شركة نفط شل)، وارتفعت – بهذا القانون – حصة شركة النفط الوطنية إلى ٣٨% من مجموع أسهم شركة نفط البصرة خلال أسبوعين، ثم اكتملت الهجمة بتأميم الحصة الشائعة، العائدة لشركة المساهمة والتنقيب التي تمتلكها مؤسسة كولينكيان (وتبلغ نسبتها ٥%، ٢٠ كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٣، القانون رقم ١٠١).. فهذه الشركة مقرها ودائرة أعمالها في البرتغال، التي وقفت موقفًا معاديا صريحا أثناء حرب أكتوبر المجيدة.

وبعد عامين، أي في ٨ كانون الأول – ديسمبر سنة ١٩٧٥، عقد اجتماع مشترك للقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث برئاسة أحمد حسن البكر، حيث تقرر تأميم ما تبقى من حصص شركة نفط البصرة. ثم عقد اجتماع مشترك لمجلس الوزراء واللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية برئاسة صدام حسين، حيث عرض القرار وتمت الموافقة عليه.. وفي الساعة السادسة مساء أعلن الرئيس البكر بيانًا على الشعب يحمل القرار، وأصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ ليدق المسمار الأخير في نعش الشركات الامتيازية.

منذ ذلك اليوم أصبح التأميم شاملاً وكاملاً.. والتأميم العراقي لا يعني مجرد امتلاك أو سيطرة الدولة الكاملة على العمليات الإنتاجية في الحقول، ولكنه يمتد إلى كل المراحل، فالدولة العراقية هي وحدها صاحبة التخطيط لتنمية إنتاجها النفطي، ولتصنيع نسبة متعاظمة من هذا النفط، وهي وحدها صاحبة القرار في أسلوب استخدام الدخل الناشئ عن تصدير النفط في التنمية الشاملة والمخططة للاقتصاد القومي. إن الدولة العراقية تؤكد استقلالها الاقتصادي، وتلغي محاولات

الأطراف الخارجية لإحداث ضغوط تحد من حرية إصدار القرارات السياسية والاقتصادية، من خلال سياسة الدولة لتسويق نفطها.

وسنؤجل الآن الحديث عن بعض النقاط السابقة، سنمسك الخيط من النقطة الأخيرة وهي في الحقيقة نقطة البدء: قضية التسويق المستقل. القيادة العراقية قررت منذ اليوم الأول للتأميم في حزيران – يونيو أن تتولى بنفسها مهمة التسويق بعقود تجارية، ودون وساطة من أي نوع للشركة الاحتكارية التي تمارس سيطرة أخطبوطية على أسواق النفط، وبعد تأميم ١٩٧٥ أصبحت مسئولية الدولة عن التسويق شاملة لكل النفط العراقي المصدر (كان مجموع النفط المصدر عام ١٩٧٤ – ٩٢ مليون طن)، وهذه تجربة لم يسبق أن مارستها أي دولة مصدرة للنفط على هذا النطاق الواسع، لم يسبق لأي شركة وطنية، حتى في الاتحاد السوفييتي، أن اقتحمت الأسواق العالمية لتسويق مثل هذه الكمية من النفط. كان "بوريس راتشكوف" يقول إن "سيوزنفت أكسبورت – مؤسسة تصدير النفط في الاتحاد السوفييتي" هي المصدر الوحيد المستقل في سوق النفط

العالمية التي تسيطر عليها الاحتكارات الأميركية والإنجليزية[١] ولكن بعد قيام شركة النفط الوطنية العراقية بمهام التسويق المستقل، أصبح إلى جانب "سيوزنفت أكسبورت" عملاق أكبر؛ حيث إن مجمل صادرات مؤسسة النفط السوفييتية، إلى الدول الاشتراكية وغير الاشتراكية، لم يكن يتجاوز ٧٠ مليون طن عام ١٩٧٠ [٢].

طبعا يسهل مهمة التسويق تفاهم الأقطار المصدرة للنفط من خلال "الأوبك". وبعد النجاحات التاريخية لدول الأوبك في إقرار هيكل عادل للأسعار، كان لابد أن ينتقل التفاهم إلى خطوة أبعد بالاتفاق حول برمجة للإنتاج، حفاظًا على هيكل الأسعار وقد بادرت الدولة العراقية إلى اقتراح ذلك، فدعت – عام ١٩٧٤ – إلى اجتماع للدول المنتجة التي تملك شركات وطنية، وتمت اتصالات ثنائية تمهيدية، ثم انعقد الاجتماع فعلاً (أوائل عام ١٩٧٥) في لندن في ضيافة الحكومة العراقية، وضمن إطار الأوبك، وكانت وجهة النظر العراقية تطالب بالاتفاق حول برنامج للإنتاج النفطي، يحافظ على الموازنة العامة بين العرض والطلب في السوق

العالمي، بشرط أن يوزع مجموع الطلب على مختلف الدول المجهزة وفق معايير موضوعية.

ولا شك أن هذه المطالبة العراقية كانت في وقتها تماما، إذ إن الانكماش الاقتصادي في الدول الصناعية المستهلكة، والإجراءات التي اتخذتها وكالة الطاقة الدولية بزعامة الولايات المتحدة، أدت إلى انخفاض في الطلب "وإذا حصل انخفاض في الطلب مقداره ٤,٦ مليون برميل يوميا مثلاً، فعندئذ – كما يقول سكرتير لجنة المتابعة – ولغرض تفادي التنافس المضر المحتمل وقوعه بين مختلف الدول المنتجة، علينا بالتنسيق ضمن إطار منظمة "أوبك" لضمان توزيع ذلك الانخفاض على أساس عادل" [٣].

إن الفائض المؤقت، والمفتعل إلى حد كبير أيضا، كان وسيلة في يد وكالة الطاقة والاحتكارات النفطية للوقيعة بين دول الأوبك، ولإلهاب التنافس بينها، بأن تزيد معدلات التصدير من هذه الدولة أو تلك، دون قاعدة اقتصادية عقلانية، ولكن وفقًا لاعتبارات تخطيطها السياسي. والأخذ بالاقتراح العراقي لكي ترتب هذه الأمور داخل البيت، وبعيدا عن المناورات المعادية، كان كفيلاً بتصعيد الدور الذي تلعبه

الأوبك، وبحماية هيكل الأسعار. وقد تقدم العراق في اجتماع لندن بعدد من المعايير تتحدد وفقًا لها حصة كل دولة من إنتاج النفط.. هذه المعايير هي:

١- عدد سكان الدولة.

٢- الحاجات الفعلية لتمويل التنمية.

٣- حجم الفائض من العملات الأجنبية.

٤- قابلية الدولة لإنتاج النفط (حجم الاحتياطي).

٥- إزالة الغبن التاريخي الذي لحق ببعض القطار نتيجة مؤامرات الشركة الاحتكارية.

ولاشك أن هذه المبادئ موضوعية ومفيدة لكل الأطراف، إذ ما هي مصلحة دولة ما في أن تبالغ في زيادة معدلات إنتاج النفط من أرضها، إذ كانت قدرتها على استيعاب الأموال محدودة؟ إنها لا تفعل أكثر من استبدال ثروة حقيقية متزايدة القيمة، بثروة نقدية في المصارف الأجنبية متناقصة القيمة. ويزداد الأمر شذوذًا إذا كانت هناك – من الناحية الأخرى – دولة ذات قدرة استيعابية أعلى، وزيادة معدلات إنتاجها من النفط يمكن أن تنعكس مباشرة وبالكامل في تنمية اقتصادية جادة.

إن الالتزام بأي معايير يتفق على موضوعيتها، مفيد لكل الأطراف، ومفيد للقضية العامة لكل الدول المصدرة، وهو مساعد بالتالي للقيادة العراقية في تسويق نفطها بالكميات وبالأسعار التي تتفق مع المصالح الوطنية.

وفي الحقيقة لم تكن الفكرة جديدة، فقد سبق للأوبك أن بحثها أكثر من مرة، وفي المؤتمر التاسع (طرابلس- ليبيا ١٩٦٥) تمت محاولة لوضع برنامج للسنة التالية على سبيل التجريب، فأوصى بأن يكون معدل الزيادة في السعودية والعراق ٩%، وفي إيران ١٤%، وفي الكويت ٥%، وفي ليبيا ٣٣%. ولكن السعودية لم تكن حاضرة في الاجتماع واعترضت على القرار وقفزت الزيادة الفعلية لإنتاج السعودية عام ١٩٦٦ بنسبة ١٨%، وصرح اليماني أيامها بأن المسألة ليست مسألة برمجة، ولكن مسألة مصادر وعوامل اقتصادية [٤].

إذن الفكرة ليست جديدة من حيث المبدأ، فقط كان متصورا أن تطور الأوبك جعل إمكانية اللقاء أكبر.. ولكن المبادرة العراقية، فشلت في اجتماعها الأول وميعت القضية، ولا شك أن هذا الفشل عرض وحده الأوبك إلى مخاطر

شديدة خلال العامين الأخيرين، وكذلك كان الفشل عاملاً إضافيا للصعاب التي تواجه تسويق النفط العراقي.

(٢)

والآن.. ماذا حققت الإدارة الوطنية العراقية في مجال التسويق بعد أن أصبحت مسئوليته بالكامل في يد الدولة؟.. ورغم انكماش الطلب في السوق العالمية؟.. ورغم رفض رفاق الأوبك للتنسيق؟

بالنسبة لمعيار حجم التصدير، لعلنا نتذكر شماتة الشيخ أحمد زكي اليماني (وزير النفط السعودي) وهو يشير إلى انخفاض معدلات التصدير بعد أشهر من التأميم. وبالفعل كان مجموع المصدر من النفط العراقي حوالي ٧٨ مليون طن طويل عام ١٩٧١، فهبط في عام ١٩٧٢ إلى ٦٧,٣ مليون طن طويل، ولكنه في عام ١٩٧٣ وصل إلى ٩٣,٢ مليون طن طويل، وبالنسبة لنفط كركوك بالذات (الشركة العراقية للعمليات النفطية) زاد التصدير من ٣٣,١ مليون طن طويل عام ١٩٧٢، إلى ٥٢,٨ مليون طن طويل عام ١٩٧٣.

ولكن في عام ١٩٧٤ حدث هبوط في إجمالي التسويق مرة أخرى (٨٩,٦ مليون طن طويل) رغم زيادة تصدير شركة نفط البصرة وشركة النفط الوطنية العراقية،

ذلك أن هبوطًا ملموسا أصاب نفط الشركة العراقية للعمليات النفطية، فقد بلغ حجم المصدر من نفطها في ذلك العام ٤٠,٢ مليون طن طويل فقط[٥]، أي كان النقص بنسبة ٢٣%. ويقول عدنان الحمداني: "إن هذا الخفض في الإنتاج كان مقصودا وبقرار منا لكي نحافظ على معدلات النفط من حيث العرض والأسعار ولو بعمل فردي، وحين بقينا وحدنا قررنا تغيير سياستنا بحيث يرتبط إنتاج النفط مع احتياجات التنمية، مع الاستمرار في المراعاة الدقيقة لمسألة العرض والأسعار".. إلاّ أن الخفض في الإنتاج عام ١٩٧٤ لم يؤثر في الدخل بسبب ارتفاع أسعار النفط بناء على قرارات الأوبك في أواخر عام ١٩٧٣. وتقول بعض التقديرات إن دخل العراق من تصدير النفط ارتفع من ١٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣، إلى ٦٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ [٦]. وفي عام ١٩٧٥ كانت الصورة مختلفة، انخفض إجمالي الطلب في السوق العالمية وترتب على هذا انخفاض في معدلات إنتاج وتصدير النفط في كل الدول المنتجة باستثناء دولة واحدة هي العراق.

في النصف الأول من عام ١٩٧٥ انخفض إنتاج العالم (خارج الكتلة الاشتراكية بنسبة ١١,٤% (بالمقارنة مع إنتاج نفس الفترة عام ١٩٧٤)، واستمر هذا الاتجاه إلى آخر العام وانعكس في خفض إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة كانون الثاني أيلول (يناير – سبتمبر) ١٩٧٥ بنسبة ٥,٢% (بالمقارنة مع إنتاج نفس الفترة عام ١٩٧٤) وبالنسبة للجمهورية الجزائرية كان الانخفاض بنسبة ١٢,٩% وفي المملكة العربية السعودية ١٥%، وفي دولة قطر كان الانخفاض في نفس الفترة ٢٠%، وفي دولة الكويت ١٧,٤% وفي الجهورية العربية الليبية ١٦,٤%.. أما الإنتاج العراقي فحقق وحده زيادة تبلغ ١٦,٧%(٧)

كيف حدث هذا؟ إما أن يكون العراق قد حقق نجاحا في سياسة التسويق يتطلب التفسير.. وإما أن تكون هناك مؤامرة. وقد روجت الشركات الاحتكارية – ومن خلفها – للتفسير الثاني، وانحاز بعض رفاق الأوبك بدرجة أو أخرى إلى توجيه نفس الاتهام: السياسة العراقية زادت أرقام التسويق، على عكس الاتجاه العام للتيار؛ لأنها تبيع النفط بسعر بخس، وتهدد هيكل السعار المتفق عليه.

هذه الاتهامات لم تتوقف خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ بل تصاعدت.. فماذا يقول الجانب العراقي؟

- يقدم المسئول عن تسويق النفط العراقي تفسيره للأمر، فيقول: إن سياسة التسويق العراقية تبدأ بتصور واضح لأوضاع النفط العالمية ولتحركات القوى المعادية، وتملك معلومات كافية عن تطورات السوق، ووفقًا لهذا التصور وهذه المعلومات فإن الدولة العراقية التي تباشر تسويق نفطها ١٠٠% تملك الإرادة المستقلة من أجل وضع استراتيجية صحيحة في مجال النفط والتسويق، وتعطي المردود الأمثل من وجهة نظر المصالح الوطنية والقومية.

ويضيف المسئول أن البعض يدعي أن زيادة الإنتاج العراقي تتحقق على حساب هيكل الأسعار، وهم لا يقدمون دليلاً واحدا يؤيد هذا الزعم، بل وهم يعلمون أن أسس التسويق عندنا ثابتة ومعروفة دوليا.. ولكنهم يرجون لهذا الكلام تبريرا لعجزهم هم في التسويق، والذي يرجع ضمن ما يرجع إلى علاقاتهم مع الشركة الامتيازية، فالأقطار الأخرى – بلا استثناء – لا زالت تحتفظ بقدر أو آخر من العلاقة بالشركات الامتيازية لتسويق نفطها، وهذه تتسلم النفط

بأسعار مخفضة بمقدار ٢٢ سنتًا للبرميل عن أسعار السوق (وتسمى نسبة الخفض هذه حوافز للشركات للشراء من الدولة)، واستخدام الحوافز أسلوب يستخدمه الجميع، فهو موجود في الكونسورتيوم الإيراني، وموجود في السعودية والكويت وكذلك في الجزائر وليبيا بنسب متفاوتة، ولا شك أن غياب السيطرة الكاملة على عمليات التسويق في هذه الدول يجعل مستقبل ونتائج التسويق محكومة بشركة احتكارية كبرى، لها حسابات ولها تخطيط على مستوى العالم كله، ينبثق من حجمها العملاق، وخبرتها العريقة، ومن رغبتها للحصول على أعلى هامش ربح، ومن حرصها على البقاء أطول مدة ممكنة في الدول المنتجة. وكل هذا لا يتأتى إلاّ بإشعار هذه الدول بضعف مركزها وعجزها عن تسويق كميات كبيرة في ظروف سوق يسوده نوع من الانكماش. إن كافة الإجراءات التي تتخذها الشركات، وبالتعاون مع وكالة الطاقة الدولية، مع الحرب النفسية الشرسة التي تمارس بكافة الأساليب، تحقق للشركات هدفها. إن سياسة التسويق وأهدافها تخرج عن قبضة الدول المنتجة، وتصبح هذه الدول تحت رحمة "غول" السوق الذي يتلاعب بأقدارها ومواردها،

وليس أمام الدول الضعيفة إلاّ أن تعتمد بشكل متزايد على الشركات كي تسوق أي كمية، وتقدم من أجل هذا مزيدا من "الحوافز" إن معلومات هذه الدول وخبراتها بأحوال السوق تستقى من مصدر واحد متحيز، هو مصدر الشركة الامتيازية التي تشتري نفط الدولة، ومن يحتكر المعلومات يملك السيطرة، فبوسعه أن يوقع الهلع في نفوس الفنيين المحليين حين يدخل في روعهم أن نفطهم بائر. وفي ظلّ الهلع تظل الدولة المنتجة خاضعة لسيطرة الشركة الامتيازية العملاقة، رغم أي تغير في شكل الملكية... لقد قلت ـ والكلام ما زال للمسئول العراقي ـ لوزير النفط الكويتي: لماذا تحصرون أنفسكم في شركة واحدة؟ انشروا نفطكم في العالم فتتحسسون السوق تماما. حين أكون مرتبطًا بشركة واحدة تأتيني الخبرة والمعلومات من مصدر واحد، ولكن حين أنتشر أستطيع أن أحاكم أي فكرة بمنظور ومعطيات وبيانات من مصادر أخرى، فأعرف موقعي بالضبط.. طبعا لم تستمع السلطات الكويتية إلى النصيحة، وبدلاً من هذا قرروا خفض سعر نفطهم المسلّم إلى الشركات ١٠ سنتات

بقرار انفرادي [5](*) أثر على كل نفط الخليج، فانخفض سعر النفط السعودي ثم الإيراني".

هذه إذن هي النقطة الأولى في رد سكرتير عام لجنة المتابعة، الآخرون هم المسئولون عن تهديد هيكل أسعار النفط خضوعا لمؤامرات وابتزاز الشركات التي تتولى تسويق نفطهم.

- وهناك نقطة ثانية في الرد العراقي، فإذا كانت كل الدول النفطية تقبل بيع كميات كبيرة من نفطها إلى الشركات الامتيازية العملاقة بخفض في السعر، أو بحوافز تبلغ ٢٢ سنتًا، وبعد قرار كقرار الكويت أصبحت المنجزات ٢٢ + ١٠ = ٣٢ سنتًا للبرميل، إذا كان هذا يحدث "فلماذا الصياح

(*) كان المقصود هنا قرار الحكومة الكويتية بتخفيض أسعار النفط الكويتي (نـوفمبر ١٩٧٥) خلافـا لمـا تقـرر بالإجماع في المؤتمر الوزاري للأوبك، وقد علق أيامها بيان من وزارة النفط والمعادن العراقية بأن الإجراء الكويتي يأتي في وقت تتعرض فيه وحدة منظمة الأقطار المصدرة للـنفط إلى هجوم منظم ومتناسق من عدة جبهات بهـدف تحطـيم هيكل الأسعار والقضاء على منظمة أوبك.

حول خفض العراق لأسعار نفطه، لماذا تطالب شركة النفط الوطنية العراقية بالالتزام بسعر الأوبك فتحرم من مرونة الحركة،التي تمتلكها شركة "جولف أويل" الاستغلالية، والتي تتسلم النفط بسعر يقل ٣٢ سنتًا؟ إن الشركة الوطنية العراقية لم تعد شركة محلية صغيرة كشركة نفط الكويت أو بترومين السعودية التي لا تستطيع تسويق أكثر من ١٠ ملايين طن سنويا. إن مبيعات شركة النفط الوطنية العراقية تزيد الآن عن حجم مبيعات شركة "جولف أويل" وشركة "شل" "مجتمعتين".. ولكن هل يعني هذا أن العراق استخدم هذه الحجة لتهديد هيكل الأسعار كما يقول خصومه؟ يؤكد المسئول العراقي أنه "رغم أن من حقنا أن نعامل كشركة احتكارية مواقعنا في السوق، إلاّ أننا حرصنا على هيكل الأسعار، ولم نخرج عن هذا الالتزام إلاّ في أحوال نادرة".

ـ و.. ننتقل إلى نقطة ثالثة: فلكي يكون هذا الكلام قابلاً للتصديق فإن هناك سؤالاً يرد: هل من صالح العراق خفض الأسعار؟ طبيعي أن المحافظة على هيكل الأسعار هو من صالح دول "الأوبك" جميعا، وقد توصلت إلى معدلات الأسعار الحالية بعد نضال شاق، ولكن القيادة العراقية

بالذات، بسياستها الثورية العامة، وعلى ضوء سياستها النفطية المتكاملة، ينبغي أن تكون بحكم المصلحة أكثر الجميع حرصا على السعر، وبالتالي آخر من يتقدم لضرب هيكل الأسعار المحقق، إذا دعت الضرورة آخرين لمثل هذا العمل. لماذا؟ لأن القيادة العراقية تدرك أن سياستها النفطية المستقلة تستقطب أعلى درجات الحقد والعداء من الدوائر الاحتكارية والإمبريالية، ولا شك أن انهيار جبهة أوبك ستهدد المصير العراقي كله أكثر من أي قطر آخر. إن القيادة العراقية لابد أن تسعى بكل قوة – دفاعا عن النفس – من أجل دعم وحدة الأوبك، ومن أجل تطوير مواقفه في كافة المجالات.. وفي قضية هيكل الأسعار بالذات، فإن للدولة العراقية إسهاما تاريخيا بارزا، (وهذه قصة أخرى) فكيف يتصور مع هذا أن يكون العراق صاحب الموقف المعاكس لمصالحه الاستراتيجية، ويكون المبادر بتحطيم هيكل الأسعار؟ ثم إن سياسة التسويق التي وضعتها القيادة العراقية تقوم على عقود تجارية، وتتعامل مع الشركات الوطنية في الأقطار المستهلكة مباشرة ودون وسيط.

ويعني هذا أن مبيعات النفط العراقي تطرح في السوق "الحر" لا تحتمي خلف شركات عملاقة تتعامل داخل أسواق تحكمها، ويمكنها بالتالي ضمان حد أدنى لسعر النفط الخام الذي تملكه الدولة المنتجة. إن دعم موقع النفط العراقي في السوق الحر، وفي مواجهة المستهلكين الكبار، يتطلب أول ما يتطلب تكتل جبهة المنتجين، فهذا هو خط الدفاع الأساسي عن سعر النفط العراقي، وإذا انهار هذا الخط أصيب العراق – الذي يواجه السوق وجها لوجه – بأفدح الأضرار، وبما لا يقارن بأي ضرر يصيب الآخرين.

بالعقل إذن لا يتصور أن يكون العراق مبادرا بتحطيم هيكل الأسعار، ولكن من قال إن السياسات لابد أن تمضي وفق معادلات منطقية؟ إن القيادات قد تتورط أحيانًا في سياسات مجافية للمنطق ومتعارضة مع المصالح الاستراتيجية أمام مغريات المصالح الآنية.

وهنا تأتي أهمية النقطة الرابعة والحاسمة التي يعلنها سكرتير عام لجنة المتابعة:

"لقد قلنا في اجتماع الأوبك إننا مستعدون لعرض كل عقودنا أمامكم، مقابل أن تعرضوا أنتم أيضا كل عقودكم

على الطاولة.. ولكن حدث أن الآخرين رفضوا.. إنهم لا يملكون أية بيانات تؤيد اتهامهم، وفي نفس الوقت نحن نملك معلومات دقيقة جدا عن صفقات كبيرة ضارة باقتصاديات هذه الدول، نملك معلومات عن عقود رخيصة جدا لنفس الدول التي تتهم العراق ببيع النفط بسعر بخس".

***

إذ كان الكلام السابق داحضا للاتهامات الموجهة ضد سياسة التسويق العراقية فإن الدافع خلف إشاعة هذه التخرصات يظلّ مثيرا للمخاوف الحقيقية، فهي لا يمكن إلاّ أن تكشف مضمونًا سياسيا، إذ يبدو أن مخطط وكالة الطاقة والاحتكارات قد نجح، ويبدو أن هناك اتجاها لتخفيض أسعار النفط استجابة للسياسة الأمريكية، وهذا الاتجاه يبحث عن مبرر أو ذريعة[*] وهل هناك حجة دعائية أقوى من أن يكون

---

[*] هذا الفصل – كباقي الكتاب – جمعت مادته وكتب فيما قبل النصف الأول من عام ١٩٧٦، أي قبـل الانقسـام الصريح داخل الأوبك حول الموقف من الأسعار، والذي وقع في الأشهر الأخيرة.

العراق، الثوري والمتشدد، ممارسا وبادئًا للعبة خفض الأسعار؟

***

ولكن إذا استبعدنا احتمال المؤامرة لتفسير معدلات التسويق العراقي المتصاعدة، فإن الاحتمال الآخر (أي أننا أمام ما يشبه المعجزة) يحتاج بدوره تفسيرا.

(٣)

قبل تأميم نفط كركوك كان كل النفط العراقي – باستثناء الكميات المحدودة من نفط الاستثمار المباشر في الرميلة – يسلم إلى الشركات الاحتكارية لتتولى تسويقه، وكان دور الحكومة العراقية – كما كان الحال مع كل الدول المنتجة الأخرى – لا يتجاوز دور محصل الضريبة (عائد الحكومة – الريع).. كانت الحكومة تحصل كذا سنتًا على البرميل وينتهي الأمر. وكانت الشركات صاحبة الامتياز في العراق تتولى تسويق ٩٠% من إنتاجها في الولايات المتحدة أو في بعض الدول الأوروبية التي تتوفر بها فروع كبيرة للشركات المساهمة في شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة.

وبعد تأميم كركوك، ثم بعد التأميم الشامل، انقطعت صلة الشركات الامتيازية تماما بالنفط العراقي. لم يعد التسويق خاضعا لاستراتيجية هذه الشركات، ولكن لاستراتيجية الدولة العراقية، وقد وضعت في البداية، منذ بداية التسويق عام ١٩٧٢، مبادئ أساسية لهذه الاستراتيجية،

وتبلورت المبادئ وتطورت عبر الممارسة، ويمكن أن تعرض الآن على النحو التالي:

١- يسوق النفط بدون وسيط، أي بالعلاقة المباشرة بين البائع والمستهلك.

٢- يكون المشتري مصنعا للنفط، وليس متاجرا به، أي يكون المشتري مالكًا لمصفاة ليكرر النفط ويتجه إلى المستهلك النهائي، ويؤدي هذا إلى منع المضاربة التي تؤدي إلى عرض نفط دولة ما في نفس السوق بأكثر من سعر. إن المضاربات لا تتم وفق قواعد اقتصادية ثابتة، وهي لا تخضع لمجرد العرض والطلب، وإنما لمجموعة عوامل تدخل في تركيبة العلاقة التجارية بين دولة وأخرى، فمن المعروف مثلاً أن التبادل بين أي دولتين يمكن أن يستخدم أسلوب المقايضة أو الدفع المؤجل، وهذا يؤثر بشكل ما في سعر السلع المتبادلة.. فإذا حدث وأعادت دولة ما تصدير النفط العراقي إلى طرف ثالث عبر طرق كهذه، فإنها تضارب النفط العراقي المورد عبر شركة النفط الوطنية العراقية.. ويصبح نفس النفط في نفس السوق بأكثر من سعر، تماما مثل أن تعثر على سيارة تعرض في السوق

بسعر معين عن طريق الشركة العامة للسيارات، ثم على نفس السيارة بنفس المواصفات معروضة بسعر آخر عند تاجر آخر. لا شك أن هذا الموقف يؤثر على قرار المشتري، سيجعله يتردد، فالمستهلك يفضل شراء سلعة محددة الثمن. (ولكن لا يتنافى هذا المبدأ العام مع أن يسمح لبعض العملاء – كالاتحاد السوفييتي – بإعادة بيع النفط إلى أسواق محددة لا تدخل في التخطيط الحالي لإدارة التسويق العراقي، ويتم الاستثناء بموافقة الحكومة العراقية).

٣- إذا كانت سياسة التصدير تتجه إلى مصنع النفط، وإذا كانت تتجنب المتاجرين به، فإن هذا يقود أساسا إلى الشركات الوطنية التي تقوم بهذه المهام، والتي تستورد النفط وتصنعه للاستهلاك الداخلي في أقطارها، فبين الشركة الوطنية العراقية وبين هذه الشركات، بالحسابات الموضوعية مصالح مشتركة؛ فكلتاهما لا تنتمي إلى الكارتل الدولي، هذه شركة وطنية منتجة، وتلك شركة وطنية مستهلكة، والاثنتان تمارسان مهمتهما في مواجهة ضغوط العملاق الاحتكاري، وهذا يجعل الحوار بين الطرفين هادئًا وعقلانيا في أغلب الأحوال، وبعيدا عن محاولات الغبن والالتفاف، كما هو

الحال بين طرف ضعيف كالدولة المنتجة، وبين طرف عملاق كالشركة الاحتكارية، وبالإضافة إلى هذا فإن الشركة الوطنية باقية ببقاء القطر الذي تنتمي إليه، وبهذا المعنى، فإن العلاقة بين الشركة الوطنية المنتجة والشركة الوطنية المستهلكة هي علاقة مستقرة، يحرص كل طرف فيها على بقاء واستقرار الطرف الآخر، فلا المنتِج الوطني يستغني عن المستهلك الوطني، ولا المستهلك الوطني يستغني عن المنتِج الوطني.

٤- الانتشار في أكبر دائرة ممكنة، فتعدد وتنوع العلاقات يجنب الدولة العراقية محاولة الأطراف الخارجية لإحداث ضغوط اقتصادية، فإذا كان أغلب النفط يصب في دولة واحدة، فإن إحجام هذه الدولة عن شراء النفط العراقي يصبح أداة ضغط موجع، يؤثر بالضرورة على استقلال القرار السياسي، بدرجة أو أخرى.

وقد حققت سياسة التسويق العراقية هذا الهدف. وتقول المعلومات الرسمية لعام ١٩٧٤ إن نصيب أوروبا الغربية كان ٦٣,٢ من إجمالي الصادرات النفطية – أميركا الشمالية كان نصيبها ١% - أميركا اللاتينية ٨,٨% -

إفريقيا ٥,٨% - آسيا ١٠,٨% - الدول الاشتراكية ٨,٧% - أستراليا ١,٧% [٨]. إن هذه النسب العامة تعطي مؤشرا عاما على اتساع دائرة الانتشار، والأرقام التفصيلية لكل دولة مفروض أن تحدد هذه النتيجة على نحو أدق، ولكن كمية الصادرات إلى كل دولة أصبحت الآن ضمن أسرار الأمن القومي التي لا تنشر، ولذا يكفي أن نقول إن الدول التي يصدر إليها النفط الآن هي:

أوروبا الغربية: اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، النمسا، بلجيكا.

أوروبا الاشتراكية: الاتحاد السوفييتي، بلغاريا، المجر، ألمانيا الديمقراطية، بولندا.

الدول العربية: مصر، السودان، الصومال، المغرب، سوريا، لبنان.

أفريقيا: أوغندا.

آسيا: تركيا، الهند، سيريلانكا، الصين، اليابان.

أميركا اللاتينية: البرازيل.

أستراليا.

يلاحظ من لوحة التوزيع هذه أنها تمتد إلى مختلف القارات ومختلف الكتل السياسية، ومع ذلك ما زالت إدارة التسويق تسعى لفتح مزيد من الأسواق، ويلاحظ أيضا أن هذا العدد الكبير من المتعاقدين يجعل نصيب الدولة الواحدة – في المتوسط – ٥ ملايين طن، وهذا مجرد تأكيد لفكرة عدم الوقوع في قبضة واحدة، ولكن في الحقيقة هناك مشترون كبار نسبيا بين أفراد القائمة، وهم: فرنسا، إيطاليا، اليابان، الاتحاد السوفييتي، البرازيل، تركيا، الهند، وسوريا.

ولكن هناك فائدة أخرى – اقتصادية - من هذا الانتشار، إلى جانب القيمة السياسية، فبفضل هذا الانتشار تتجمع لدى قيادة التسويق بيانات متعددة ومباشرة من مشتري النفط الذين يمثلون حكوماتهم وشركات وطنية كبيرة، ويعتبر هذا الفيض من المعلومات سرا أساسيا خلف نجاح تسويق النفط العراقي.

٥- يتم تسعير النفط العراقي وفق القواعد المتبعة في تسعير النفط ضمن منظمة الأوبك، وينطبق هذا على مبيعات نفط كركوك من البحر المتوسط قدر انطباقه على المبيعات من نفط البصرة في الخليج العربي، والقيادة العراقية واعية

تماما بحقيقة أنها ستكون في مقدمة من تلحق بهم الخسائر من جراء انهيار هيكل الأسعار، فهي تدرك أن كافة مبيعاتها تتم وفق عقود تجارية، وأنها لا تعتمد على مبيعات مضمونة كما هو الحال مع المبيعات الامتيازية.

٦- التحكم في معدلات الإنتاج بحيث لا تؤدي إلى فائض في العرض، وإلى انخفاض بالتالي في السعر. إن العرض يتحدد في موازنة دقيقة، بقدر الإمكان، مع الطلب الذي يظهر في السوق على النفط العراقي.

٧- ومن ناحية أخرى، تتم الموازنة بدقة أيضا بين كمية الإنتاج وبين الحاجة إلى مدخلات ضرورية لتغذية خطط التنمية، وتدخل في هذا النطاق اتفاقيات التعاون المالي والفني المعقودة خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٥ مع مجموعة كبيرة من الدول، وكان النفط يدخل عاملاً أساسيا مقابل نقل أفضل المنجزات التكنولوجية وتأسيسها في العراق، بأقل الأسعار الممكنة، ومع تنمية المهارات البشرية، وغير صحيح أن هذه الاتفاقيات الثنائية التجارية تنص على التزام العراق بشراء بضائع معينة مقابل تصدير النفط، فالاتفاقيات

هي في العادة تنظيم لأساليب الدفع مقابل الصفقات المستوردة بشكل مستقل، ووفقًا للأسعار العالمية السائدة.

٨- يدخل أيضا ضمن مبادئ التسويق تفضيل الدول حسب مواقعها السياسية من القضايا القومية، وفي مرحلة ١٩٧٣ – ١٩٧٤ حين ساد الفزع بين المستهلكين، كانت القيادة العراقية تعارض قرارات التخفيض العشوائية، لقد منعت تصدير النفط تماما إلى الولايات المتحدة والبرتغال وهولندا (وأممت حصصهم أيضا) ولكنهم كانت حريصة في نفس الوقت على طمأنة الدول التي تتخذ موقفًا صديقًا أو محايدا، وقد أسهم هذا في توضيح طبيعة الموقف المبدئي الذي يحكم سياسة التسويق العراقي أمام الدول المختلفة، فهذه السياسة لا يمكن أن تضع كل الدول – بلا تمييز – في خندق واحد معاد للعرب وتصب عليه العقوبات.

٩- كل المبادئ السابقة يمكن أن تتحول إلى مجرد "كلام عظيم" لولا هذا المبدأ التاسع.. هذا المبدأ يضيف قيمة ضخمة إلى وزن المبادئ السابقة، وهو – في نفس الوقت – يضمن تحويل المبادئ النظرية إلى ممارسة عملية ناجحة.

أقصد: الصلاحيات المخولة لرئيس وسكرتارية لجنة المتابعة. وكذلك أسلوب العمل الداخلي للرئيس أو السكرتارية. فالرفيق صدام حسين وسكرتارية لجنة المتابعة لها صلاحية ومرونة مطلقة في تقرير الموقف بالنسبة لكل عقد بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف، إن إدارة العملية بالعقلية المكتبية الروتينية تصبح مدمرة عند التعامل في أعمال بمئات الملايين من الدولارات، وفي سوق يقدر قيمة الوقت ولا يعرف الرحمة.. إن ممارسة العملية تحتاج عقلية لا تعرف التردد أو الخوف، وتتخذ القرار الذي تراه مناسبا بثقة. هذا النوع من الممارسة سهل في الكلام صعب في التنفيذ، فهو لا يتطلب فقط ثقة بالنفس، ولكن أيضا ثقة الآخرين في صاحب الصلاحيات الواسعة. وسكرتير عام لجنة المتابعة محق حين يقرر "أن ممارسة هذا الأسلوب لم تكن ممكنة إلاّ بسبب طبيعة النظام السياسي وطبيعة العلاقات الحزبية، وبسبب سيادة التقدير الموضوعي لخطورة الموقف ودقته. بفضل هذه الاعتبارات أخذنا صلاحيات واسعة مطلقة للتصرف، وفقًا للبيانات المتوافرة، والمؤشرات الدولية، ووفقًا لكفاءتنا وقدرنا على الاجتهاد".

ومن ناحية أسلوب الإدارة الداخلية، فإن الأعمال الخطيرة تحتاج سلسلة قصيرة جدا للوصول إلى العقل القيادي، وكلما طالت السلسلة كانت النتيجة سلبية.. كلما تضخم الجهاز الإداري أصبحت قدرته على اتخاذ القرار السريع أقل، وأخيرا فإن الجهاز الإداري المحدود العدد تسهل مراقبته، وفي هذا النوع من الأعمال مطلوب متابعة أي خطأ مهما كان صغيرا، مطلوب تحديد موقعه ومحاصرته وتحديد المسئول عنه في سرعة وحسم.

إلاّ أن محدودية العدد تتناقض من ناحية أخرى، مع حجم العمل الكبير المطلوب إنجازه، وهذا يعني أن يتضمن أسلوب الإدارة التوصل إلى أعلى إنتاجية ممكنة، وقد حاولت سكرتارية المتابعة أن تتوصل إلى الصيغة التي تحقق العدد الأقل والكفاءة الأعلى، عن طريق الخبرة الذاتية ومن خلال المعلومات المتاحة حول تطور أساليب الإدارة في الدول المتقدمة (عدد العاملين في إدارة التسويق ٢٥ شخصا + نائب رئيس مجلس قيادة الثورة + سكرتير عام لجنة المتابعة).

يبقى بعد هذا انتقاء الأشخاص، فلا تكفي الكفاءة وحدها في هذا المجال، فكل ما يتعلق بعقود النفط جزء من

أمن الدولة، ولابد من المحافظة على السرية المطلقة. السعر بالذات يمثل خطورة خاصة ولكن كافة المتغيرات في الحقيقة هامة، فإذا عرف السعر أو عرفت الكميات، أو شروط التعاقد مع الدولة "س" تصبح مرونة التعامل مع الأطراف الأخرى محدودة جدا، وكذلك فإن أساليب العمل لها خصوصية وميكانيكية خاصة لا ينبغي أن يعرفها الآخرون، فهي جزء من "سر الصنعة ـ KNOW-HOW" وهي نتيجة خبرة عمل طويلة، وهي نتيجة التكوين الشخصي وطريقة التفكير للقائمين على إصدار القرارات، وهي أيضا نتيجة حسابات تُجرى بأساليب تختلف عن أساليب الآخرين.. وكل هذا سر.

١٠- المبدأ الأخير يرتبط بالمبدأ السابق، أو هو نتيجة له، ولكنه أصبح رصيدا في السوق له قيمته المتميزة، والمقصود هنا: السمعة المحترمة.. إن المغريات في تسويق النفط رهيبة. إن نقص سنت واحد في البرميل يعني خسارة ٧٥ ألف دولار في صفقة مليون طن من النفط، و ١٠ سنتات تعني بنفس المقارنة خسارة ٧٥٠ ألف دولار، وصادرات العراق – كما نعلم – في حدود ١٠٠ مليون طن.

إن المراقبة الصارمة والتدقيق في اختيار العناصر يحد، إن لم يمنع، الوقوع أمام مغريات الرشوة والعمولات وما أشبه، وهذه الأمور لا تضر فقط الخزانة العراقية ولكنها تضر – وهذا الأخطر – في تسريب المعلومات.. وجهاز التسويق في العراق أصبح حائزا الآن على سمعة دولية بأنه جهاز نظيف لا يقبل الرشاوى والعمولات، وكذلك يتمتع الجهاز بسمعة الاستقرار والوضوح في تعاقداته. لا توجد وساطات، ولا يوجد شخص ثالث بين البائع والمشتري. في دول أخرى، تجد مديرا لأحد المكاتب يتصل بالجهة الشارية ويفهمها أنه بوسعه تصريف الأمور، ومسئولاً آخر يتصل بنفس الجهة ويعرض عليها سعرا أقل إن هي تعاملت عن طريقه، وهكذا.. والحقيقة أن الصحف الغربية تنشر كثيرا من هذه الفضائح في عالم النفط، فقد نشرت القصص عن مشتري النفط الذين يوقعون عقودا مع بعض الدول وفي الطائرة يصلهم بالتلكس نبأ إلغاء التعاقد.

كافة هذه القصص غير موجودة في التعامل مع النفط العراقي، ومشهور عن قيادة التسويق أنها قيادة لا يمكن التأثير عليها، وأن لها رأسا واحدا مسئولاً هو صدام حسين،

والقيادة من جهتها حريصة على ترسيخ هذه السمعة، وإرساء تقاليد الثقة.. وفي كانون الثاني وشباط (يناير وفبراير) ١٩٧٤، حين بلغ سعر النفط ٢٢ دولارا للبرميل، امتحنت هذه التقاليد امتحانًا عسيرا.. كان بإمكان الدولة العراقية أن تغير كل عقودها السابقة لتصل بها إلى مستوى السعر الجديد للسوق. وقد حدث حول الأمر جدال طويل؛ لأن الخزانة العراقية ستكسب الكثير في حالة تغيير العقود، وحين عرض سكرتير لجنة المتابعة نتائج المناقشات على صدام حسين كان القرار حاسما: نحن نهتم بعلاقات المستقبل وليس بالربح السريع، وبناء على هذا تبقى العقود على حالها ولا تغير أسعارها" إن كافة الدول والشركات الوطنية المشترية وخبراءها يذكرون هذا الموقف ويعتبرونه صمام الأمان.

إن مشتريات دولة "س" في العراق قد تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، ويمكن أن نتصور مقدار الخسارة التي تلحق بهذه الدولة في حالة أي تغيير في السعر، وإذا كان النفط سلعة ذات طابع خاص، وتؤثر في كل الحركة الاقتصادية، فإن هذا مما يضاعف من حرص الدول على ضمان الاستقرار في التعامل، وقد ظلت حجة ضمان الاستقرار

حجة أساسية ترفعها شركات الكارتل لإقناع الدول المستهلكة بأهمية وجودها. وبالفعل فإن الإحساس بالثقة والاستقرار عامل هام في العلاقات النفطية، وفي الحرص عليها. وبفضل هذا الاستقرار في تجهيز الإمدادات النفطية وفي الأسعار، أصبح معروفًا أن نسبة تنفيذ العقود المبرمة مع شركة النفط الوطنية العراقية، مرتفعة دائما، والحفاظ على هذه النسبة المرتفعة راجع إلى حرص متبادل من قبل الجانب العراقي ومن قبل المشترين.

إن النفط العراقي يملك الآن ميزة كبرى بسمعته المحترمة، وهذا "الاسم التجاري" يفتح الأسواق ويغني عن لعبة تخفيض الأسعار. إن الغالبية العظمى من المشترين يفضلون التعامل مع المصدرين الذين يضمنون انتظام الإمداد وبشروط مستقرة، على اللهاث خلف مضاربات آنية، أو صفقات أرخص ولكن غير منتظمة، إن الأسعار ليست العامل الوحيد في تقرير حجم المبيعات، وقد سبق لدولة كفرنسا أن أوضحت أن سياستها في ميدان النفط تتلخص في "ضمان سلامة الإمداد وتعدد مصادره، حتى لو لم يتم هذا

بأرخص الأسعار"، والموقف الفرنسي في هذا الشأن لا يعد نموذجا استثنائيا".

بعد أن انتهى سكرتير عام لجنة المتابعة من هذا العرض الرائع لاستراتيجية تسويق النفط بمبادئها العشرة سألت: لماذا لا يعرض العراق خبرته على الآخرين؟.. وهل تفكرون في مساعدة الآخرين في تسويق نفطهم؟.

أجاب المسئول العراقي: حدث هذه مرة واحدة، قلنا للكويت قبل أن تخفض أسعار نفطها: إذا كان يقال لكم إن هناك فائضا في السوق، وإن السوق لا يرغب في النفط الكويتي، فإن بوسعنا أن ندخل العملية. وطبعا لم نلق استجابة، وليس في تفكيرنا حاليا أن نعرض نفس الاقتراح على أقطار أخرى، فقد يفسر العرض تفسيرا ضارا، وهناك حساسيات لابد أن تراعى.

***

قبل أن نختم هذا الفصل سأروي قصة قديمة لها علاقة مع مسألة الاستقرار والثقة، ووزن هذه المسألة لدى الشركات الوطنية البعيدة عن الكارتل الدولي.

تقول القصة [٩] إن عبد الله الطريقي (حين كان مديرا عاما للمصادر النفطية والمعدنية في المملكة السعودية) تفاوض مع تارو ياماشيتا (رئيس الشركة اليابانية: جابانيز بتروليوم ترادنج كومباني)، وبعد مناقشات مطولة، وصل إلى مشروع اتفاق يعطي السعودية أول مشروع مشترك في مجال النفط، ويحوي كل مزايا العقود التي كانت قد وقعت مع بعض أقطار المنطقة في ذلك الوقت. وقد عرض المشروع على الملك سعود وولي عهده ورئيس الوزراء الأمير فيصل، ففوجئ الطريقي بأن الاثنين وافقا على المشروع بلا تحفظ، ولكن حين أبلغ "ياماشيتا" بنبأ الموافقة، أوضح الياباني بابتسامة مهذبة أنه لم يكن يتوقع أي اعتراضات ملكية، وبهدوء شديد أخرج من حافظة أوراقه وثيقة سلمها إلى الطريقي.

كانت الوثيقة موقعة قبل بداية المفاوضة وجاء فيها أن السيد تارو ياماشيتا وصاحب الفخامة كمال أدهم، وافقا على التالي:

- يتعاون حسان خليفة مع تارو ياماشيتا في تزكية خطة الاستغلال تحت رعاية كمال أدهم.

في حالة منح الامتياز المذكور من الحكومة السعودية، يتعهد تارو ياماشيتا بأن يدفع إلى كمال أدهم ٢% سنويا من الأرباح الصافية التي تتحقق من هذا الامتياز.

- يدفع تارو ياماشيتا ٢٥٠,٠٠٠ دولار إلى كمال أدهم خلال شهر واحد من إبرام العقد المذكور، و ٧٥٠,٠٠٠ دولار عند العثور على النفط بكميات اقتصادية كافية.

.. طبعا قفز إلى عقل الطريقي بعد قراءة الوثيقة سؤال كان لابد أن يقفز إلى عقل أي رجل في موضعه، ووجه السؤال إلى ياماشيتا: ما دمت تحمل هذه الوثيقة في جيبك، لماذا قبلت بالمفاوضات، وبالشروط التي ألححنا على إدخالها؟

فابتسم رجل الأعمال الياباني مرة أخرى وقال: في يوم ما، ستواجه الشركات الأميركية الكبرى المتاعب وكذلك اتفاقاتها الامتيازية العتيقة.. ولست أرغب في ربط اليابانيين بهذه المتاعب حين تقع[٦].

***

إن الشركات الوطنية لم تعد في كثير من الأحيان تهتم فقط بالمكاسب الآنية التي يمكن أن تحصلها ببعض

الرشاوى. إنها تنظر أيضا إلى استقرار العلاقات والمصالح وتجنب المشاكل في المستقبل... ولكن هذه ميزة لا يستطيع أن يستخدمها أي نظام سياسي. إنها تتطلب نظاما من نوع "صعب"

الفصل السادس عشر

لأول مرة

القصة من داخل الأوبك

(١)

دار حديث طويل في الفصل السابق حول هيكل الأسعار الذي حققه الأوبك، وهذا الحديث يستحق التفاتة إلى تاريخ قريب مجهول، لكي نجيب على سؤال: كيف صنع قرار تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٣ التاريخي، وقرار كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٣؟.

فعلاً.. أليس الوقت مناسبا لإذاعة قصة هذه القرارات التاريخية، وقصة صنعها داخل الأوبك؟.

تبدأ القصة بالإشارة إلى أن يوم ٦ تشرين الأول – أكتوبر الذي شهد بداية التحرك العسكري، كان يشهد أيضا فريقًا من مندوبي شركات النفط يتحرك ويتجمع في مدينة فيينا لبدء محادثات مع الأوبك حول أسعار جديدة للنفط. وحين انتهت المحادثات إلى الفشل في ١١ تشرين الأول – أكتوبر، كانت أخبار المعارك العسكرية تحتل الصفحات الأولى، فمر نبأ الفشل دون اهتمام كبير من الجماهير العربية.. والحقيقة أن أنباء المحادثات قوبلت بنفس الفتور في كل مكان.. الصحف الغربية رحلت النبأ إلى صفحة المال

والأعمال، وحتى في "فينانشيال تايمز" كان النبأ منزويا في صفحة ١٣.

إلا أن فشل محادثات فيينا لم يكن بهذه البساطة ولم يكن يستحق كل هذا الإهمال فقد عادت وفود الدول المنتجة إلى أقطارها، وأعلن عن عقد اجتماع طارئ في الكويت يوم ١٦ تشرين الأول – أكتوبر.

وفي مساء ذلك اليوم (١٦ أكتوبر) خرج الدكتور عبد الرحمن خان (سكرتير منظمة الأوبك في ذلك الوقت) ليعلن على العالم أن الدول المجتمعة قررت من جانب واحد زيادة سعر البترول المنتج من دول الخليج العربي بنسبة ٧٠%، وقال إن سعر البترول المنتج من شمال أفريقيا سيزيد بأكثر من ١٠%.

و.. اهتزت أركان العالم عند سماع القرار.

***

لاشك أن جو التحدي للقوى الإمبريالية وجو الثقة بالنفس الذي ولدته حرب تشرين الأول – أكتوبر كان حافزا للإسراع، وكان مشجعا للبعض على ركوب المخاطرة. ولكن إلى جانب هذا كان هناك تصاعد في الموقف الصدامية التي

تتبناها منظمة الأوبك قبل ذلك اليوم التاريخي بسنوات، وكان طبيعيا وفق هذا التصاعد أن ينتهي الموقف إلى مرحلة القرار في يوم ما، وفي ظروف مناسبة، وكانت حرب تشرين الأول – أكتوبر هي اللحظة التاريخية للانفجار.

حتى الآن.. لم نضف جديدا إلى الوقائع المعروفة، ولكننا نذكر بأنه حدث في ١٢ تشرين الأول – أكتوبر أن صدر بيان من وزارة النفط والمعادن في العراق وقال "إن هذا القرار كان حصيلة جهود طويلة مضنية قامت بها منظمة الأوبك نحو تحقيق الاتجاه المذكور (أي تحديد الأسعار المعلنة) بسيطرة الدولة على ثروتها النفطية، وممارسة السيادة بصورة فعالة، لاسيما من ناحية تحديد قيمة نفطها، وبالتالي العوائد المتأتية من بيع وتصدير تلك النفوط".... ثم أضاف البيان "وقد لعب العراق دورا مهما جدا في إنجاز هذا التطور"..هذه الجملة، التي قيلت في تواضع شديد، مرت مرور الكرام وكل الكتابات التي تناولت قرار تشرين الأول – أكتوبر وتاريخه وآثاره لم تلتفت إليها.

وبالعكس، فإن الأضواء تركز في اتجاه آخر.. والقصة المشهورة تحكي أن فريق الشركات (الذي يمثل ٢٠

شركة بترول) كان يحمل تعليمات مسبقة من لندن (عاصمة شركة النفط) بأن زيادة السعر لا يمكن أن تتجاوز ٢٥٪، ولكن الإيرانيين طالبوا بأن يرتفع سعر البرميل من ٣ إلى ٥ دولار. أما الشيخ أحمد زكي اليماني (وزير النفط السعودي) فقد بدأ مطالبا بمضاعفة السعر.

وفي ١٠ تشرين الأول – أكتوبر، والحرب ضد إسرائيل في أوجها، أبرق مندوبو الشركات إلى رؤسائهم المنتظرين في مقر القيادة بأن الجانبين لا زالا بعيدين تماما عن أية بارقة اتفاق، ولكن هناك إمكانية للوصول إلى اتفاق حول سعر يقل إلى حد ما عن ٥ دولارات للبرميل، وقد ردت إسو وشل على هذا الكلام بأن الشركات لابد أن تتوقف، وأعلنت إدارة شل أن الآثار المالية لمثل هذا الاتفاق تتطلب التشاور مع الحكومات.

وبعد منتصف الليل، تقول القصة المذاعة إن بيرسي اتصل تليفونيا بالشيخ اليماني ليخبره بأن الشركات تطلب مهلة أسبوعين للاتصال بحكومات الدول المستهلكة. وفي رواية أخرى أن بيرسي توجه مع برنارد "شل" إلى جناح اليماني في فندق إنتركونتيننتال ليبلغاه عن المهلة المطلوبة،

وأن اليماني أطرق هامته عشر دقائق ثم استدعى مساعده الدكتور إبراهيم عبيد وبدأ يتحدث إليه في ترتيبات السفر والعودة إلى السعودية. وفي رواية ثالثة أن اليماني بعد أن أطرق عشر دقائق صامتًا، طلب كوكا كولا لبيرسي وأخذ يعصر ليمونة بهدوء عليها، كسبا للوقت، على أمل أن يغير بيرسي موقفه ويعود إلى مواصلة المحادثات.. وتضيف هذه الرواية أن اليماني اتصل تليفونيا مع بغداد وتكلم بالعربية، ثم التفت إلى مندوبي الشركات قائلاً: إنهم في منتهى الغضب منكم، وشرع يقلب جداول الطائرات.. وحين وضح تماما أن الشركات لا تملك أي جديد تقدمه، سافر الرجل، ودعا لاجتماعات الكويت، وأصدر القرارات[١].

هل توحي هذه القصة وإيماءاتها بالتاريخ الحقيقي لقرار أكتوبر؟... سنرى.

(٢)

حين نعود إلى اتفاقية طهران (شباط – فبراير ١٩٧١) نسجل أن هذه الاتفاقية كانت حدثًا هاما أيامها وكان وفد المفاوضة باسم الأوبك يتألف من السعودية وإيران والعراق، وحددت في هذه الاتفاقية أسعار جديدة تتزايد لتعكس معدلات التضخم، وكان مقبولا في ذلك الوقت أن تكون المعدلات المتوقعة ٢,٥%. كذلك حددت الاتفاقية طريقة جديدة لحساب الضريبة، ونظاما للتسعير. وقد اعتبرت اتفاقية طهران خاصة بنفط المسافات البعيدة، ولذلك أعقبتها اتفاقيات تكميلية تتناول نفط المسافات القصيرة (اتفاقية طرابلس لتحديد سعر النفط الليبي – اتفاقية شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لنفط كركوك – اتفاقية السعودية للنفط المصدر من صيدا – اتفاقية لاجوس لنفط نيجيريا).

ولكن حدث بعد طهران أن جرى خفض سعر الدولار، ومفهوم أن الأسعار المعلنة للنفط تحسب بالدولار، وكذلك فإن جزءا كبيرا من عائدات الدول المنتجة تحسب بالدولار، ولذلك دخلت الأوبك في مفاوضات جديدة مع

الشركات في جنيف، وقد مثل دول الأوبك نفس الوفد المفاوض لاتفاقية طهران، أي: السعودية – إيران – العراق، وأسفرت المفاوضات عن اتفاقية جنيف الأولى (٢٠ كانون الثاني – يناير ١٩٧٢) والتي اعتبرت جزءا من اتفاقية طهران ولحماية أسعار النفط التي تقررت بها.

ولكن حين تم تخفيض ثان في سعر الدولار، اتضح أن اتفاقية جنيف هذه لم تكن كافية لحماية دخل الحكومات، وحينئذ طالب العراق بعقد مؤتمر استثنائي لدول الأوبك بهدف إعادة النظر في اتفاقية جنيف، كانت وجهة نظر الحكومة العراقية أن اتفاقية جنيف أعطت زيادة عادلة في الأسعار وازنت خفض الدولار الأول، ولكن وضح أن الميكانيزم المتفق عليه لمواجهة احتمالات المستقبل عاجز عن حماية دخل الأقطار المنتجة، فوفقًا لهذا الميكانيزم لم تحصل دول الأوبك على ما يعوضها عن الخسارة الناجمة من الخفض الثاني للدولار.

إلاّ أن الموقف العراقي قوبل بمعارضة شديدة داخل الأوبك، فكثير من الأعضاء، وخاصة المملكة العربية السعودية، لم يوافق على مبدأ إعادة النظر في اتفاقية لم يجف

مدادها بعد، وكانت الحجة أن الميكانيزم محل الاعتراض سبق أن نوقش ووافقت عليه دول الأوبك، وبالتالي فلابد من احترام الاتفاقية والالتزام بتنفيذها إلى حين انتهاء تاريخ سريانها. وكان رد الوفد العراقي – ومعه الدول صاحبة التفكير غير التقليدي – أن الاتفاقية تكون سارية بقدر ما تكون عادلة، وإذا ثبت أنها غير عادلة، كان لابد من إعادة النظر فيها.

وقد انتهى الحوار إلى أن تترك للمطالبين بالتعديل فرصة المحاولة، فتألف وفد المفاوضة عن الأوبك من: ليبيا – الكويت – العراق، ولعب الجانب العراقي دور أساسيا في هذه المفاوضة، فتقدم بدراسة أساسية حللت أوجه القصور في اتفاقية جنيف والتي أدت إلى أنها لم تعد تغطي الخسائر. وبعد عدد من الجولات مع شركات النفط نجحت المفاوضات في تعديل الاتفاقية، بحيث أصبحت التعويضات أكثر عدالة، وحينئذ دخلت كل دول الخليج ووقعت الاتفاقية في جنيف أيضا، ولذا أصبحت الاتفاقية الجديدة تعرف باسم اتفاقية جنيف الثانية (أول حزيران – يونيو ١٩٧٣).

ولكن أثناء المفاوضات، كانت هناك تطورات أساسية في الصناعة النفطية وكانت القيادة العراقية ترقب هذه التطورات عن كثب، وتعد لتحرك جديد أبعد من مجرد تعديل اتفاقية جنيف الأولى. وبالفعل بدأ التحرك التاريخي بعد خمسة أيام فقط من توقيع الاتفاقية الثانية... وبدأ التحرك من أجل القرار الذي صدر في مساء ١٦ تشرين الأول – أكتوبر.

(٣)

في ٦ حزيران – يونيو ١٩٧٣ كانت بغداد ترسل هذه البرقية: OPEC VIENNA النمسا.

إلى الدكتور خان، السكرتير العام،

نقترح إدراج البند التالي في جدول أعمال الاجتماع العادي للمؤتمر:

"مراجعة وبحث شروط اتفاقية طهران على ضوء الاتجاهات الحالية واتجاهات المستقبل المتوقعة في سوق النفط، وكذلك التضخم المتنامي في أسعار منتجات الصناعات التحويلية". سنرسل فيما بعد تقريرا عن الموضوع إلى السكرتارية ليكون تحت تصرف المؤتمر. أرجو تمرير الاقتراح إلى الدول الأعضاء للدراسة والموافقة، مع أطيب تمنياتي؟

الدكتور سعدون حمادي

وزير النفط والمناجم

وبعد أيام من إرسال البرقية، كانت بغداد ترسل التقرير الذي أشار إليه الدكتور حمادي في برقيته، وكان التقرير في ٢٣ صفحة، أما عنوان التقرير فكان:

فحص اتفاقية طهران على ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة وظروف سوق النفط

مقدم من

الوفد العراقي إلى المؤتمر ٣٤

حزيران – يونيو ١٩٧٣

وجاء في مقدمة التقرير (ص ٦):

"لقد تغيرت اليوم كل من ظروف السوق، ومتوسط معدلات التضخم للمدى البعيد، وتخلفت وراء ذلك كل تصعيدات طهران وبلا أمل في اللحاق.. وإذا أردنا أن نحافظ على القيمة الحقيقية للأسعار المعلنة وفق اتفاقية طهران، فإن سعرا توازنيا جديدا لابد أن يقام وفقًا لظروف السوق الحالية، ووفقًا للمتوسط الحالي لمعدلات التضخم. وتأكيدا للقضية السابقة، قمنا ببحث أحوال السوق التي تسود سوق الخام والمنتجات، كذلك متوسط معدلات التضخم".

وخلص التقرير – بناء على هذا البحث – إلى التوصية بزيادة أسعار نفط الخليج بحوالي ٧٠%.

إلاّ أن المبادرة العراقية ووجهت بمعارضة شديدة.. كانت المعارضة هذه المرة أشد من المعارضة التي سبق أن

قابلت طلب إعادة النظر في اتفاقية جنيف الأولى. لقد انعقد اجتماع المؤتمر الرابع والثلاثين في فيينا (٢٧ – ٢٨ حزيران – يونيو ١٩٧٣). وكانت المبادرة العراقية مدرجة في جدول الأعمال كنقطة خاصة. وقد تم بحث هذه النقطة الخامسة في الجلسة الأولى، وفي اجتماع مغلق لم تسجل محاضره، ولم يحضره غير رؤساء الوفود، استمرت الجلسة من الساعة السابعة مساء حتى الساعة ١١,٣٠، ثم تقرر استئناف البحث صباح اليوم التالي، في اجتماع مغلق آخر.

بدأت الجلسة الأولى بخلاف حاد.. وزير النفط العراقي أصر على بحث الموضوع واتخاذ قرار، ومعه عدد من الوزراء الحاضرين، وزكي اليماني على رأس مجموعة أخرى أصر على رفض بحث الموضوع من حيث المبدأ.. سعدون حمادي أكد من جديد وجهة النظر التي تقول إن عدالة الاتفاقية هو أساس احترامها، وأثبت من خلال التقرير العراقي أن اتفاقية طهران لم تعد عادلة، ولابد بالتالي من الاتصال بالشركات. والجبهة المحافظة بدأت بدورها بأن عادت إلى حجة أن توقيعات الدول لابد أن تحترم، واتفاقية طهران لابد بالتالي أن تستمر سارية حتى نهاية المدة

المنصوص عليها (أي حتى ٣١ كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٥)، وقيل إن الموافقة على طلب العراق تجعل الاتفاقيات دائمة التبدل، وهذا يؤدي إلى ضياع الاستقرار في التعاملات الدولية.

ولكن مع استمرار الحوار، صار ممكنًا أن يوافق الحاضرون على حل وسط تقدم به وزير النفط العراقي في الجلسة الثانية، وهو أن تشكل مجموعة عمل لتحليل ومراجعة شروط اتفاقية طهران وطرابلس ونيجيريا. وكلفت المجموعة بتقديم تقرير نهائي عن نتائج عملها لتبحث في اجتماع استثنائي يعقد قبل النصف الثاني من شهر أيلول – سبتمبر ١٩٧٣... وكانت الموافقة على الاقتراح نجاحا دبلوماسيا هاما في مواجهة التناقض الداخلي الذي بدأ حادا.

والموافقة على الاقتراح كانت تعني أن العراق نجح في أن يجذب انتباه كل رفاق الأوبك إلى أن هناك مشكلة خطيرة تستحق عناء البحث وتستحق أن تبقى مدرجة في جدول الأعمال، إلاّ أن هذا النجاح لا يرجع فقط إلى براعة دبلوماسية، فلولا أن البراعة الدبلوماسية كانت تستند إلى سياسة نفطية ناجحة داخل العراق، لما كان ممكنًا أن تظفر –

مهما حاولت – بموافقة كل الأطراف على بحث هذا الموقف الجريء المقترح.

لقد نجحت الدبلوماسية العراقية في إقناع كل رفاق الأوبك؛ لأنها كانت في الأساس تمثل معركة التأميم بكل تحدياتها ومناوراتها، ولأنها تمثل خبرة واسعة ومباشرة في التعامل مع سوق النفط، ولأنها تعتمد على كادر فني وطني مشهود بكفاءته، ثم؛ لأنها تملك أيضا خبرة التمرس في مفاوضة الشركات، ثبت هذا في المفاوضة مع الشركات في العراق، وثبت هذا أيضا في المفاوضات من خلال الأوبك.

ولقد قيل بالمناسبة – أثناء الحوار – إن الشركات قد تتشبث بشرعية اتفاقية طهران وقد تصر على رفض أي تعديل بها إلى أن ينتهي أجلها. وكان رد "الصقور" ـ العراق ومن معه ـ أن تسعير النفط هو حق مالك السلعة على ضوء الظروف الاقتصادية، وليس مسألة مفاوضة. وبالتالي، فإن من حق دول الأوبك أن تصدر قرارا من جانب واحد يحقق مصالحها، إذا رفضت الشركات تعديل الأسعار، رغم وضوح المتغيرات في سوق النفط وفي الاقتصاديات العالمية.

طبعا لم تحدث موافقة جماعية وقتها على هذا الإجراء، ولم يكن مهما أن يحدث، فأخذًا بمبدأ التصاعد التدريجي في الموقف، ضمانًا للتحرك الموحد، كان لابد أن يتصل أولاً بالشركات، وحين يثبت أمام الجميع أنها لا تتجاوب مع مصالح الدول المنتجة، يطرح ساعتها – بإلحاح – التساؤل حول نوع الخطوة التالية.

ومع ذلك فإنه حتى فيما يتعلق بالاتصال بالشركات – وهو مشروع القرار الذي تقدم به العراق في البداية – لم يحدث اتفاق، وكان ضروريا أن تسبق هذا الاتصال دراسات تمهيدية.. وأخذا أيضا بمبدأ التصاعد التدريجي في المواقف، اعتبرت الموافقة على هذه الخطوة الأولية نجاحا، وبالفعل كانت نجاحا هاما، كما قلنا.

وتشكلت مجموعة العمل وانتخب لرئاستها الدكتور فاضل الحلبي (الوكيل الحالي لوزارة النفط والمعادن العراقية). وهو لم يكن – في الحقيقة – جديدا على مثل هذه المهمة، فقد كان دائما يختار لرئاسة اللجان الفنية، واللجنة الاقتصادية منذ بداية المفاوضات لتعديل اتفاقية جنيف الأولى.

بعد هذا النجاح في الجولة الأولى داخل الأوبك، كان لابد من مواصلة التحرك والإقناع.. وكان التحرك العراقي ذا شعبتين:

١- كان اتجاه الشعبة الأولى عبر الاتصال المباشر. أوفد فاضل الحلبي إلى بعض الأقطار مبعوثًا عن وزير النفط العراقي، وكان طبيعيا أن يركز على الدولة ذات الوزن البترولي الكبير، وذات الموقف المتحفظ في نفس الوقت. ولا شك أن المناقشات والتوضيحات المستفيضة كانت عاملاً هاما في زعزعة الموقف الرافض.

٢- وكان اتجاه الشعبة الثانية من خلال مجموعة العمل التي تشكلت في اجتماع الأوبك، لقد اعتمدت لجنة الخبراء الدراسة العراقية كأساس، ثم أضافت إليها وطورتها ولكنها انتهت إلى استنتاج مشابه لما انتهت إليه الورقة العراقية، وأوصت بالدخول في مفاوضات مع الشركات لتعديل اتفاقية طهران.

على أثر هذا انعقد المؤتمر الاستثنائي (الخامس والثلاثون للأوبك) في النصف الأول من شهر أيلول – سبتمبر كما كان محددا، وتولى الرئيس العراقي لمجموعة

العمل تقديم الدراسة، وقد احتل عرض الدكتور الحلبي وإسهامه في المناقشة أكثر من عشر صفحات في المحضر السري للاجتماع. وكان واضحا من تطور المناقشة أن المعارضة لا زالت قائمة، ولكن بحماس أقل، ويبدو أن المعارضة تركزت في هذه المرحلة حول نسب الزيادة المقترحة في السعر وليس في مبدأ الزيادة نفسه. قيل إن السعر الذي تقترحه اللجنة يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد العالمي، وقيل إن استنتاجات اللجنة في هذا الشأن لا يمكن الركون عليها كأساس لمفاوضة الشركات، وقيل إنها تعكس اتجاهات متطرفة.

ويقول وكيل وزارة النفط العراقية: "إن النضال كان شديدا داخل الأوبك، ولكن أسلوب العراق كان واضحا: الصبر والدفع من داخل الأوبك إلى أقصى الحدود الممكنة للمحافظة على حقوق الأقطار المنتجة، ولكن مع حرص أكبر على وحدة المنظمة".

.. على أي حال، انتهى الحوار إلى قرار أصدره المؤتمر الاستثنائي يقضي بدعوة الشركات للمفاوضة، وتشكلت لجنة وزارية تمثل جانب الأوبك في مفاوضة

الشركات. كانت اللجنة برئاسة وزير النفط السعودي زكي اليماني ويشترك معه وزير النفط الإيراني ووزير النفط العراقي.

وقد سبقت هذه المفاوضة – على صعيد الوزراء – مفاوضات في الرياض على الصعيد الفني، بين ممثلي أقطار الخليج المنتج وممثلي الشركات، وكان الدكتور الحلبي مرة أخرى متحدثًا باسم الأوبك، وأثبتت هذه المباحثات التمهيدية للشركات:

١- أن أسعار اتفاقية طهران أصبحت منخفضة إلى حد كبير، بالقياس إلى الأسعار السائدة، ويعني هذا أن الشركات تحصل على أرباح إضافية غير مبررة اقتصاديا، والروح العامة لاتفاقية طهران تشير إلى أن الأرباح الإضافية ينبغي أن تعود على الأقطار المنتجة، حيث إن الشركات مجرد مؤسسات تعمل نيابة عن الحكومات. إن تزايد الطلب على العرض لابد أن ينعكس في زيادة أسعار النفط، وهذه الزيادة لا يمكن أن تذهب إلى الشركات، ولكن إلى الأقطار صاحبة النفط.

٢- الزيادة السنوية المقررة في اتفاقية طهران لمواجهة آثار التضخم أصبحت غير منسجمة مع معدلات التضخم السائدة في أوروبا الغربية، وقد عرضت دراسات ممثلي الأوبك عدة مقاييس لمعدلات التضخم، وثبت أنه وفقًا لهذه المقاييس المختلفة يكون المعدل السنوي الحقيقي للتضخم متراوحا بين ٦ و ١٠%، وليس ٢,٥% كما ورد في اتفاقية طهران.

كانت الحجج التي استخدمها ممثلو أقطار الخليج في المباحثات الفنية بلورة لمجهود الأشهر السابقة، وكانت تؤدي إلى أن اتفاقية طهران فقدت صلاحيتها بسبب السعر نفسه، ثم بسبب معدل التضخم. وقد أفحم ممثلو الشركات أمام الحقائق المطروحة.

وحين انتقلت المفاوضات إلى فيينا – على صعيد الوزراء – تم اللقاء في مقر الأوبك في يوم الاثنين ٨ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٣، كان الشيخ أحمد زكي اليماني رئيسا لوفد الأوبك – ممثلاً لوزن أكبر دولة نفطية – وكان جورج بيرسي (رئيس شركة إكسون أو "إسو" رئيسا لوفد الشركات – ممثلاً لوزن أكبر شركات النفط – وفي المواجهة وعلى

ضوء المباحثات والاتصالات التمهيدية وافقت الشركات على مبدأ تعديل الاتفاقية وزيادة السعر المعلن، ودارت المساومة حول المدى. طالب وفد الأوبك بمضاعفة السعر المعلن (من ٣ دولارت للبرميل – نفط خفيف – إلى ٦ دولارات)، ورد وفد الشركات بأن الزيادة لا يمكن أن تتجاوز الـ ١٥%.. ولكن هذا هو حال المفاوضات، في المفاوضات كل طرف يبدأ بالحد الأقصى ثم تدور المساومة. وفعلاً بدأت المساومة.. اقترح اليماني أن يصل السعر إلى ٥ دولارات للبرميل، أي أن تكون الزيادة في السعر المعلن حوالي ٦٦% بدلاً من ١٠٠%، وفريق الشركة ارتفع بمقترحاته إلى ٢٥% بدلاً من ١٥%.. ثم تجمد الموقف.

كان وفد المفاوضة قد عقد اجتماعا آخر في مساء الثلاثاء واتفق على عقد الجلسة الثالثة في نهاية الأسبوع، ولكن هذه الجلسة لم تنعقد أبدا؛ لأن الشركات رفضت تقديم أي تنازل جديد، وطلبت مهلة الأسبوعين للتشاور مع الحكومات، وفي تلك الأثناء كانت المناقشات داخل فريق الأوبك لا تنقطع، وكالعادة كان هناك من يتردد في قطع الحبل، وهناك من يطلب اتخاذ القرار من جانب واحد..

الآن: أصبح السؤال مطروحا بإلحاح لقد تم تصعيد الموقف خطوة خطوة، وبفضل التدرج والجهد الدءوب وصل الجميع معا إلى مواجهة السؤال الذي أُجل في البداية: ماذا نعمل أمام رفض الشركات للمطالب التي وافق الكل على صحتها؟

أمام التحدي.. ووسط الأنباء المثيرة عن حرب تشرين الأول – أكتوبر المجيدة، شُل تردد المترددين، وأعلنت دول الخليج الست في مساء الجمعة أنها ستعقد اجتماعا بعد أربعة أيام "لاتخاذ قرار حول طريق العمل المشترك لتحديد القيمة الحقيقية للنفط الخام، الذي ينتجونه"

وفي ٢٦ تشرين الأول ـ أكتوبر صدرت القرارات التاريخية لاجتماع الكويت، نفذت الدول المنتجة – بإرادتها وحدها – ما سبق أن رفضته الشركات، وزاد متوسط سعر البرميل اعتبارا من ذلك اليوم – ١٦ أكتوبر – من ٣ دولارات للبرميل إلى ٥,١١ دولارا، أي بنسب ٧٠%، أي إلى حد كبير جدا، كما جاء في التقرير العراقي (حزيران – يونيو ١٩٧٣).

هذه وقائع القصة الحقيقية، كما حصلت. وهذا هو تفسير الجملة التي وردت في بيان وزارة النفط والمعادن: "وقد لعب العراق دورا مهما جدا في إنجاز هذا التطور".

(٤)

كان مفهوما طبعا أن قرار اللجنة الوزارية بتحديد الأسعار لم يؤثر على حقوق الدول أعضاء الأوبك في تعديل أسعار النفط وفقًا لأحكام اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية الخاصة بتعويض الدول المنتجة عن الخسائر التي تلحق بها في حالة تغير قيمة الدولار، وكذلك كان قرار اللجنة الوزارية يضمن حتى تصحيح الأسعار المعلنة لنفط الخليج في المستقبل، على ضوء واقع السوق، بحيث ترتفع الأسعار المعلنة كلما ارتفعت الأسعار المتحققة من الصفقات الفعلية في سوق النفط.

وكما نذكر، فإن قرارا آخر قد صدر في الكويت يوم ١٧ تشرين الأول – أكتوبر وبشكل مستقل في اجتماع للدول العربية المصدرة للنفط. كان القرار يقضي بخفض إنتاج النفط العربي بنسب معينة تعبيرا عن استخدام النفط سلاحا في الحرب ضد العدو الصهيوني. ولا شك أن مجرد الإجماع بين الدول العربية المصدرة للنفط، على أن للنفط وجها سياسيا، وأنه سلاح واجب الاستخدام في المعارك القومية، لا شك أن مجرد الإجماع على هذا يعتبر نقلة بالنسبة للبعض.

فالتصريحات السابقة على حرب تشرين الأول – أكتوبر على لسان اليماني والعتيقي (وزير النفط الكويتي آنذاك) وآخرين، كانت تهاجم في وضوح وصراحة هذا المفهوم، وحين تقدمت القيادة العراقية بمذكرة تتحدث عن استخدام البترول في المعركة إلى اجتماع وزراء الدفاع والخارجية العرب في القاهرة، قبل حرب أكتوبر، رفضت المذكرة من قبل الكثيرين واعتبرت مزايدة وتطرفًا.

المهم.. كان اجتماع الكويت الثاني في ١٧ تشرين الأول – أكتوبر خاصا ببحث وتقرير أسلوب استخدام النفط في المعركة. لم يكن الاجتماع من خلال الأوبك؛ لأن الأوبك لا يجمع أعضاءها التزام سياسي من هذا النوع. وفي داخل الاجتماع، كان العراق معارضا لمنهج البحث وليس للهدف. كان العراق يرى أن الضربة التي يوجهها سلاح النفط ينبغي أن توجه – من حيث المبدأ – إلى الأعداء، ولابد من حماية الأصدقاء من أي إجراءات طائشة، وكذلك لابد من معاملة المحايدين برعاية خاصة. وعلى ذلك طالب العراق بتأميم أنصبة الولايات المتحدة والدول المعادية في شركات النفط العامة بالدول العربية (وقد نفذ هذا فعلاً) وكذلك طالب بأن

تطبق سياسة المقاطعة، أو خفض الصادرات النفطية وفق الموقف السياسي للدولة المعنية، ولكن لم يؤخذ بهذا الرأي.. واحتدم الخلاف..

المهم.. ترتب على المقاطعة العربية عجز متزايد في المعروض من النفط، وكان لابد أن يتأثر السعر وفقًا لذلك، فدعت الشركات إلى اجتماع مع الأوبك في فيينا. لم يكن الاجتماع – هذه المرة – للمفاوضة، فقد انتهت مرحلة تحديد الأسعار من خلال المفاوضة، ولكن كان الاجتماع للمناقشة، وقال وزير النفط الإيراني (الدكتور أموزيجار) في الاجتماع: إن السعر المعلن أصبح منخفضا جدا، وقرر أعضاء الأوبك – بعد هذا الاجتماع مع الشركات – عقد مؤتمر خاص بهم في فيينا أيضا، وأعلن المؤتمر أنه كلف اللجنة الاقتصادية بإعداد تقرير عن تطورات موضوع الأسعار ليعرض على اجتماع المؤتمر التالي في كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٣.

قرارات أكتوبر تركت – كما أوضحنا – الباب مفتوحا لاحتمال زيادة السعر في المستقبل إذا دعت الحاجة، ولكن القيادة العراقية – التي قادت معركة زيادة الأسعار قبل تشرين الأول – أكتوبر – أبدت تحفظًا ومعارضة للتسارع

في زيادات السعر بعد أكتوبر، واستفادة من المقاطعة العربية.. هذه المرة. صرح صدام حسين بأن العراق لا يتفق مع إحداث قفزات جديدة ومتلاحقة في الأسعار، ونصح المسئولون العراقيون بأن أي زيادات جديدة يحسن أن تكون متدرجة، ولكن في ٢٢ كانون الأول – ديسمبر اجتمع وزراء النفط لدول الخليج الست في طهران، وفي صباح اليوم التالي كان الشاه يعقد مؤتمرا صحفيا، وقبل الانتهاء رسميا من اجتماع وزراء الأوبك، وأعلن أن متوسط السعر المعلن ارتفع إلى ١١,٦٥ دولارا، أي إلى أكثر من ضعف السعر المقرر في تشرين الأول – أكتوبر. إن هذه الزيادة قفزت بالعائد الذي تحصل عليه الحكومة إلى ٧ دولارات كاملة للبرميل الواحد، وكان الرقم المقابل في عام ١٩٧٠ – ٠,٩٣ دولارا، وكان بعد اتفاقية طهران ١,٢٦ دولارا، ثم وصل إلى ١,٧٦ دولارا في أيلول – سبتمبر ١٩٧٣ وإلى ٣,٠٤ دولارا في شهر تشرين الأول – أكتوبر.

لقد أعادت القيادة العراقية تسجيل موقفها من هذه الزيادة، وبعد وقوعها، على لسان الرئيس أحمد حسن البكر في رسالته إلى الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون

(كانون الثاني – يناير ١٩٧٤) قال الرئيس إن القيادة العراقية ترى "أن القيمة الحقيقية للنفط – هذه المادة الناضبة – أكثر بكثير من أسعارها الراهنة. إن ذلك يبرز أولاً بمقارنة أسعار النفط مع كاف البدائل الأخرى للطاقة المستخدمة لنفس الأغراض، وثانيا فإن هذه الأسعار يجب أن تفهم بالأهمية الكبرى التي تكمن لهذه السلعة في المستقبل، ليس باعتبار النفط كوقود اعتيادي للصناعة، بقدر ما هو مادة أولية لإنتاج المواد الكيماوية، تلك المواد التي ستتضاعف أهميتها بالنسبة للاقتصاد الدولي وسط الشحة المتزايدة لها.

ومن المهم الإشارة إلى أن المستويات الحالية لأسعار النفط لا يمكن أن تعتبر عالية إذا ما قورنت بالارتفاعات المستمرة للمواد المصنعة وللسلع الأساسية في حياة وتقدم الشعوب. ورغم اقتناع الحكومة العراقية بكل هذا فإن لحكومتنا رأيا واضحا ومحددا سبق لنا أن أعلنّاه في أكثر من مناسبة، فنحن انتقدنا الوتيرة والوقت القصير اللذين جرى بهما ارتفاع أسعار النفط، لاعتقادنا أن هناك جهات معينة تريد استغلال هذه المسألة بالشكل الذي يتعارض في النهاية مع مصالح الدول المنتجة، ويسيء إلى علاقاتها بالدول

المستهلكة، الأمر الذي تستفيد منه في النهاية الدول والجهات الاحتكارية، والأكثر قدرة على التحكم بالشئون الاقتصادية العالمية بما تملكه من إمكانات ضخمة، وهي دول وجهات ذات أهداف سياسية خاصة معروفة".

هل أثبتت الأحداث صحة هذا الرأي للقيادة العراقية؟

إن إجابة السؤال تبدو حين نعلم أن الدول المنتجة للنفط ظلت عاجزة بعد هذا القرار عن رفع السعر سنتًا واحدا طوال ٢١ شهرا، رغم توافر الظروف التي كانت تدعو إلى رفع السعر. لا شك أن التحرك الأميركي على المستوى السياسي المباشر في منطقة الشرق الأوسط، وعلى المستوى النفطي، وبين الدول الأوبك من ناحية وبين ت

كتل المستهلكين الكبار وشركات النفط من الناحية الأخرى، فأمكن احتواء الاندفاع الكبير للدول المنتجة في عام ١٩٧٣.. ولكن يبدو أيضا (مع افتراض حسن النية عند البعض) أن قفزة كانون الأول - ديسمبر كانت تحمل قدرا من المبالغة في حسابات القوى.. ولا نقول حسابات السوق، ومع افتراض سوء النية (وهو أمر وارد) فإن أصابع الكارتل

الدولي والحكومة الأميركية تبدو مشاركة في هذه القفزة غير المبررة تكتيكيا من قبل الدول المنتجة.

(٥)

على أي حال، أثير موضوع الأسعار من جديد، وبعد تجميد طال إلى ما يقرب من عامين، فتقدم كالعادة وزير النفط العراقي تايه عبد الكريم وشرح موقف دولته في اجتماع المؤتمر الوزاري الخامس والأربعين للأوبك (فيينا – أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥) واقترح تصحيح أسعار النفط لمواجهة معدلات التضخم.. قال الوزير العراقي: "إن الإحصائيات التي أعدها خبراء الأوبك تدل على أن معدل التضخم في عام ١٩٧٤ بلغ ٤٠% وكان المعدل خلال الأشهر التسعة السابقة على اجتماع المؤتمر حوالي ٢٨%، وإذا حسبت المعدلات حسب البيانات المقدمة من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي أو من التقارير اليابانية تكون ٢٨,٦% في عام ١٩٧٤".

ويقول تايه عبد الكريم إنه شرح في الاجتماع أن نسب التضخم المصدر إلى أقطار الأوبك هي – مع ذلك – أعلى بكثير من تلك النسب، فهذه النسب محسوبة على أساس أسعار "فوب"، أي أنها تعكس ارتفاع الأسعار داخل البلاد التي تستورد منها السلع، ولكن إذا أضفنا إلى ذلك ما ندفعه

مقابل نقل هذه السلع، ومقابل التأمين عليها، وإذا أخذنا في الاعتبار معدلات الزيادة الكبيرة في أسعار التكنولوجيا والخدمات، فإن معامل التضخم الحقيقي الذي تتحمله دول الأوبك في استيراداتها يرتفع جدا عن النسب التي سبق ذكرها، ولو أرادت دول الأوبك تعويض خسائرها بالكامل والناتجة عن خفض القيمة الشرائية لعائداتها النقدية، خلال الـ ٢١ شهرا التي تجمدت أثناءها أسعار النفط، فإن هذا التعويض يتطلب زيادة أسعار النفط بنسبة لا تقل عن ٨٠%.

ومن ذلك، فقد أنهى تايه عبد الكريم هذا العرض، باقتراح أن تكون الزيادة في حدود ٢٥ – ٣٠% ثم هبط بالنسبة إلى ٢٠%.. ويقول وزير النفط العراقي إنه روعي في تحديد هذه النسب أنها تمثل الحد الأدنى لمعدل حسابات التضخم المستورد لسنة ١٩٧٤، تقديرا للوضع الاقتصادي العالمي، ومراعاة لاقتصاديات الدول النامية، وإثباتًا لحسن نية المنظمة وهي تعد للمشاركة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي.

هذا ما يقوله وزير النفط العراقي[٢]، ولكننا نضيف على قوله إن الوفد العراقي كان يراعي أيضا مواقف الدول

الأعضاء داخل الأوبك، فقد كان جو الاجتماع مشحونًا بالزوابع. وقصة الخلافات والضغوط، والضغوط المضادة.. كل هذا أصبح معروفًا. وكثير من المراقبين كان يتوقع انقسام المنظمة إلى كلمتين أو أكثر.. البعض كان يتوقع الانقسام بأسى وجزع، والبعض كان يتوقعه في شماتة واستبشار.

وفي الحقيقة لم تكن التوقعات بعيدة جدا عما بحث داخل غرف الاجتماع.. ففي لحظة من اللحظات، وحين بدا اللقاء بين وجهات النظر مستحيلاً، رمى الوفد الإيراني اقتراحا – وكان ممن يطلبون بزيادة الأسعار – بأن تتحمل كل دولة مسئولية إعلان السعر المناسب لنفطها، ولا شك أن الأخذ بهذا المبدأ كان يهدد مصير المنظمة. وقد يكون الافتراض غير جاد، ومجرد ورقة ضغط في المساومات الداخلية، وقد رفض من الجميع على أي حال، ولكن يبقى أنه قيل، بكل ما يمثل هذا من مخاطر تعكس حدة الخلاف.

"لقد كانت معظم الوفود تؤيد وجهة نظر العراق، وكاد المؤتمر – كما يقول تايه عبد الكريم – أن يصل إلى قرار مناسب، غير أن مناورات بعض الوفود وفقًا لطبيعة أنظمتها السياسية، وارتباطاتها الخارجية المعروفة، كانت

تستهدف الحيلولة دون أي زيادة في الأسعار واستمرار تجميدها، ولو أدى الأمر إلى هدم المنظمة وتحطيمها".

ولم يعد سرا أن يقال الآن إن السعودية كانت على رأس الفريق المطالب بمواصلة تجميد الأسعار، والمسئولون السعوديون لا يخفون هذا، ولكن السعودية وافقت بعد المناقشات الحامية على رفع السعر ٥% فقط، في حين اقترحت الجزائر أن تكون الزيادة ٥% اعتبارا من أول تشرين الأول – أكتوبر تتلوها زيادة أخرى بمقدار ٥% اعتبارا من أول كانون الثاني – يناير سنة ١٩٧٦، أما أبو ظبي فقد اقترحت أن تكون الزيادة ١٢% وأمام عناد الموقف السعودي. خفض العراق نسبة الزيادة التي سبق أن اقترحها، وطلب أن تكون الزيادة ١٠% ابتداء من أول تشرين الأول – أكتوبر، وتضاف إليها ٥% أخرى في أول كانون الثاني – يناير، وأيدته الدول الأعضاء الثمانية.. ولكن السعودية أصرت على الرفض، فبادر الوفد العراقي مرة أخرى إلى إجراء اتصالات مع عدد من الأعضاء.. وفي ذروة احتدام الأزمة تمت الموافقة الجماعية على زيادة السعر بنسبة ١٠% فقط ابتداء من أول تشرين الأول – أكتوبر، واضطر العراق

إلى الوصول إلى هذا الموقف – كما يقول وزير النفط "تأكيدا لحرصنا على وحدة الموقف والحفاظ على وجود المنظمة الذي نعتبره أساسا بالنسبة لنضالنا ضد الاحتكارات وللدفاع عن الحقوق المشروعة لأقطارنا.. ولا نفشي سرا عندما نقول بأن الجو المشحون الذي رافق جلسات المؤتمر، والمناقشات العاصفة، كادت أن تؤدي إلى تحقيق جوانب المخطط الأميركي ووكالة الطاقة الدولية في تدمير المنظمة وإنهائها".

وهكذا صدر القرار، ولكن في اجتماع أيار – مايو ١٩٧٦ اختلفت النتيجة، كان الاجتماع في بالي (إندونيسيا) وطالبت العراق وإيران بزيادة ١٥% لمواجهة الزيادة في أسعار السلع الصناعية المستوردة، ونجحت السعودية هذه المرة في تكتيل جبهة دولة الإمارات العربية والكويت وقطر والجزائر في اتجاه تجميد الأسعار.

وأصرت السعودية على أن تمضي في معارضتها إلى النهاية ورفضت أية مساومة، واضطر المطالبون بالزيادة إلى الإذعان، حرصا على وحدة المنظمة. وتباهى أحمد زكي اليماني – بعد المؤتمر – بأنه "أثبت أن أحدا لا يستطيع زيادة أسعار البترول دون موافقة السعودية".

ورغم ذلك.. وبعد كل هذا التاريخ، فإن العراق يتّهم بالتآمر على هيكل الأسعار الذي ناضل من أجل الوصول إليه، والذي يناضل من أجل مداومة تصحيحه. وعلى رأس المهاجمين والمشككين سنجد دائما: الشيخ أحمد زكي اليماني!.

الفصل السابع عشر

نحو استراتيجية دولية ضد محاولات الاحتواء

(١)

كان عام ١٩٥٩ قد شهد انخفاضا عاما في سعر النفط المعلن، واتخذ قرار الخفض وقتها من جانب واحد: جانب الشركات. وفي آب – أغسطس ١٩٦٠ قررت الشركات خفضا ثانيا. وفي نفس الوقت كانت شركة نفط العراق تمارس ضغطًا على الحكم الوطني في بغداد عبر لعبة خفض الإنتاج.

في ذلك العام (١٩٦٠) تلاقت رغبة الدول المنتجة في معارضة الهبوط المتعسف في مواردها مع وجود عاصفة نفطية قادرة على قيادة التمرد. وترتب على هذا التلاقي مؤتمر في بغداد بدعوة من وزير النفط العراقي، ورأسه عبد الله الطريقي (وزير النفط السعودي). وتأسست منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" في ١٠ أيلول – سبتمبر ١٩٦٠، واعتبر مؤتمر بغداد المؤتمر الأول للمنظمة، وكان وزراء النفط الحاضرون يمثلون: إيران، العراق، العربية السعودية، الكويت، فنزويلا، وقد انضمت إلى المنظمة بعد ذلك: قطر (١٩٦١)، ليبيا (١٩٦٢)، إندونيسيا (١٩٦٢)، أبو

ظبي (١٩٦٧)، الجزائر (١٩٦٩)، نيجيريا (١٩٧١)، إكوادور (١٩٧٣)، جابون (عضو مشارك، ١٩٧٤).

ثبت الآن أن ميلاد "الأوبك" كان حدثًا خطيرا، ولكن في أيلول – سبتمبر ١٩٧٠ لم يكن هناك من يتوقع له كل هذه الخطورة، وبالنسبة لشركات النفط، فقد بدا انها ابتسمت بسخرية وقررت – في بساطة – تجاهل الأمر كله، وأعلنت في كل مناسبة أنها ستستمر تتفاوض وتتعامل مع كل دولة على حدة، وأنها لن تتعامل مع تنظيم يجمع هذه الدول في أي ظرف من الظروف.

أعلن القرار الأول لمؤتمر "أوبك" الأول أن المنظمة قامت لتواجه الشركات، وأعلن أن "الأعضاء لا يمكن أن يقفوا بعد الآن موقف اللامبالاة نحو المسلك الذي اتبعته شركات النفط حتى الآن في إحداث تحويرات سعرية، وأن الأعضاء سيطالبون شركات النفط بالمحافظة على أسعارها ثابتة وبعيدة عن التقلبات غير الضرورية، وأن الأعضاء سيحاولون بكل الوسائل المتاحة لهم إعادة الأسعار الحالية إلى المستوى الذي كان سائدا قبل التخفيضات".

ورغم استمرار تجاهل الشركات للأوبك، واستمرار الإشارة إليه بالأوبك المزعوم"، فإن الدول المنتجة استطاعت أن تحقق قسما هاما مما جاء في قرارها الأول، فقد تمكنت هذه الدول من أن تمنع الشركات عن ممارسة لعبة خفض الأسعار مرة أخرى، وإذا كانت الدول لم تستطع أن تحقق الشق الثاني من القرار – وهو زيادة سعر النفط بدرجة محسوسة – فإن مجرد التجميد كان إنجازا، وهو يعني أن الشركات لم تعد حرة في تقرير السعر من جانبها وحدها من الناحية العملية، وإن ظلت تحتفظ بهذه الصلاحية نظريا.

وقد ظل هذا الموقف قائما حتى قامت الثورة الليبية واستطاعت أن تستخدم المزايا الجغرافية التي يتمتع بها النفط الليبي (القريب من الأسواق الأوروبية – وخاصة بعد إغلاق قناة السويس – ٣٠% من واردات النفط الأوروبي عام ١٩٧٠) واستفادت أيضا من تعدد الشركات صاحبة الامتيازات في أراضيها، ومن وجود عدد من الشركات المستقلة بينها والتي لا تملك مصادر تعويضية في حالة الضغط عليها. استفادت قيادة الثورة الليبية من هذه العوامل المواتية وخاضت معركة ناجحة (١٩٧٠) ضد الشركات،

وبعد هذه المعركة انتقلت الأوبك إلى موقع الهجوم، ففي عام ١٩٧١ دخلت دول الخليج العربي المنتجة للبترول في معركة مع الشركات، وكانت المعركة نقطة تحول كبيرة من حيث الشكل والموضوع. فللمرة الأولى يبادر الأوبك إلى طلب التفاوض كمنظمة ويوجه تحذيرا إلى الشركات، ولأول مرة تخضع الشركات وتجمع اتفاقية واحدة (اتفاقية طهران) بين ١٣ شركة وبين مجموعة من الأقطار المصدرة للنفط في الخليج.. هذا من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فقد حصلت الأقطار على عوائد مالية أعلى، وأهم من هذا أن تحديد السعر المعلن لم يعد يقرر من قبل الشركات، ولكن من خلال التفاوض بين الشركات والدول المنتجة، ولا شك أن هذا الإنجاز كان الحلقة الوسيطة بين الموقف السابق (التسعير من جانب الشركات وحدها) وبين الموقف التالي في تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٣. (التسعير من جانب الدول المنتجة وحدها).

يلاحظ طبعا أن ثورة ١٧ – ٣٠ تموز، بقيادة حزب البعث، هبت في أواخر الستينيات، ومن خلال تطويرها الشامل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت

معالم الإنجازات النفطية المستقلة تتبلور وتنمو، وكل هذا كان ينعكس في حجم الدور الذي يلعبه العراق داخل الأوبك، ففي مرحلة الاستثمار الوطني المباشر التي مثلت تحديا للشركات الامتيازية في الأرض المنتزعة بالقانون رقم ٨٠، كان الأوبك في مرحلة الأسعار بالمفاوضة (١٩٧٠ – ١٩٧١) وكان الدور العراقي مشاركًا بمعدل متزايد أما في مرحلة الصدام المباشر مع شركات الكارتل ونجاح التأميم (١٩٧٢ – ١٩٧٣) فقد كان الأوبك ينتقل إلى مرحلة التسعير من جانب الدول المنتجة وحدها (١٩٧٢ – ١٩٧٣) وكان الدور العراقي في هذه المرحلة أساسيا ورائدا، وهذا يؤكد التفاعل بين الداخل والخارج، فكل تقدم داخل العراق ينعكس على العلاقات الخارجية، كما أن كل تقدم في الخارج يرتد بالفائدة على مكاسب العراق في الداخل.

إن الكارتل الذي سيطر على إنتاج وتجارة وتصنيع النفط كأنه يمارس هذه السيطرة وفق استراتيجية نفطية دولية، ترتبط بالاستراتيجية العليا لدول التحالف الغربي، وللولايات المتحدة بشكل خاص، ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك بالنسبة لسلعة لها كل هذا التداخل في حياة العصر،

والسيطرة عليها ذات أثر حاسم في تشكيل العلاقات الدولية وإذا كانت الدول المنتجة بدأت تمارس دورا متزايدا في تحديد مصير هذه السلعة فإن ممارسة هذا النوع الجديد من السيطرة لابد أن تترتب عليه نتائج عميقة الأثر في مجمل العلاقات الدولية التقليدية، ولابد للقوى التي تمارس هذا النوع الجديد من السيطرة أن تعي أبعاد هذه النتائج، وتستعد باستراتيجية دولية مناسبة ومتكاملة، تحمي مواقع السيطرة الجديدة، وتؤمن تطوير كل المتغيرات المحيطة إلى ما يناسب مصالح "نواة السلطة" الجديدة الصاعدة في عالم النفط.

إن صياغة وممارسة مثل هذه الاستراتيجية هي – في الأساس – واجب على الدول النفطية المتقدمة، وعلى العراق في المقام الأول، بصفته القطر الوحيد الذي يمارس سيادته الكاملة على إمكانياته النفطية، فهو الأقدر على رسم سياسة مستقلة، وهو الأقدر على التحرك المستقل، داخل العراق وفي المجال الدولي، وهذه القضية أصبحت أكثر إلحاحا بعد التطورات الهامة في توازن القوى – منذ بداية السبعينيات – بين الأوبك من ناحية وبين الكارتل والسياسات الإمبريالية من ناحية أخرى.

وأعتقد أن رسالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى الرئيس الأميركي السابق نيكسون عرضت إطارا متكاملاً لبحث قضية النفط من موقع دولة مستقلة وتقدمية، والمبادئ الأساسية التي طرحتها الرسالة (كانون الثاني – يناير ١٩٧٤) هي:

١- قضية الطاقة ترتبط بمصالح مجموع دول العالم وليس بمصالح الدول المتقدمة وحدها، وبالتالي لا ينبغي أن يحتكر بحثها وتقرير أمرها المستهلكون الكبار للطاقة والنفط.

٢- قضية الطاقة لا تناقش بمعزل عن الأخرى الضرورية لاستقرار العالم كالأذرة والقمح والنحاس والحديد والصناعات الحيوية.

٣- إذا قورن الارتفاع الذي جرى على أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة بالارتفاع في أسعار الخامات والمواد المصنعة في البلدان الصناعية نجد أن ارتفاع أسعار النفط "برغم ما لدينا عليه من تحفظات" (هذا في كانون الثاني – يناير ١٩٧٤) هو لمجرد المحافظة على القوة الشرائية لدخل الشعوب المنتجة للنفط.

٤- وبالتالي فإن معالجة أسعار النفط ترتبط تماما بسيادة نظام عالمي يقوم على الاحترام والمنفعة المتبادلين، ويؤمن الرفاهية والسلام للبشرية جميعا.

إن طرح القضية في هذا الإطار، يرسي أساسا اقتصاديا للتلاحم بين الدول النفطية ومجموع الدول المقهورة اقتصاديا في الصراع المشترك من أجل نظام دولي أكثر عدالة. وقد تحددت مواقف العراق في كافة الاجتماعات الدولية وفق هذه المبادئ. ولكن القيادة العراقية تدرك أن نتائج المؤتمرات لن تحدد – في التحليل النهائي – إلاّ حسب التغير الفعلي في توازن القوى، وبناء على الاستخدام الكفء لكافة أدوات الضغط التي يمكن أن تحدث وتعمق هذا التغير، وأدوات الضغط مع الأهداف تمثل الاستراتيجية العليا للدولة العراقية، وهي بطبيعة الحال أدوات اقتصادية وسياسية وعسكرية ودبلوماسية تبدأ بالداخل وتمتد إلى العالم الخارجي. وبشكل عام فإن هذه الأدوات هي:

١- المحافظة على أقصى قدر ممكن من استقلال الإرادة السياسية والاقتصادية.

٢- وفي كل الأحوال فإن القيادة العراقية مقدرة لدور الاستراتيجية النفطية المتميز داخل الاستراتيجية العامة، فمع التنظيم الداخلي المستقل للسياسة النفطية يتطلب النفط نشاطًا خاصا في الساحة الدولية يزيد عن النشاط الذي تمارسه دولة مماثلة غير نفطية، وهي كذلك تجعل للدولة وزنًا في العلاقات الدولية يزيد كثيرا عن الوزن الذي تتمتع به دولة أخرى متحررة – بنفس الحجم – ولا تنتج سلعة استراتيجية كالنفط.

النفط يمكن أن يكون وسيلة لامتداد وتنوع التحالفات، وهو أيضا سبب لجلب العداوات والمعارك، وبالتحديد فإن النفط يمكن من استغلال التناقضات داخل الدول الصناعية الغربية على نطاق واسع، وبما يعين الدول النفطية ومجموع الدول المقهورة اقتصاديا. النفط أداة هامة لفرض علاقات متكافئة أو مقبولة بين الدول النفطية المتحررة وبين المستهلكين الكبار في أوروبا الغربية واليابان من خلال الشركات الوطنية، والاستراتيجية النفطية الدولية ينبغي أن تركز على تعميق التناقض في صفوف الغرب بحيث تضعف وتعزل شيئًا فشيئًا الكارتل الدولي والولايات المتحدة، وحين

يكون القطر المتحرر صاحب هذه الاستراتيجية هو العراق، فإنه مطالب بتوظيف هذه الإمكانية لخدمة القضايا القومية، إلى جانب المصلحة القطرية في إحداث تنمية سريعة مستقلة.

في هذا التخطيط والنضال تحتل منظمة الأوبك موقعا هاما في الاستراتيجية النفطية، وصولاً إلى تعظيم التأثير المطلوب في العلاقات الدولية النفطية، وفي النظام الاقتصادي الدولي ككل.

(٣)

وإذا انتقلنا إلى موضوع الأوبك، فإن هناك عددا من المبادئ والأساليب والضوابط التي تحكم عمل العراق داخل هذه المنظمة الهامة.

١- فالقيادة العراقية لا يغيب عن ذهنها أبدا أن الأوبك جبهة من دول متباينة تباينًا واسعا في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ووفقًا لهذه النظم ولارتباطاتها الدولية تختلف المواقف عند بحث أي قضية. ويقال عادة إن تشكيلة الدول التي يتألف منها الأوبك تنقسم إلى فريق "الصقور" – أو المتطرفين – من ناحية، وفريق "الحمائم" – أو المعتدلين من ناحية أخرى، وهناك دول تقف في موقف وسط بين الاثنين. والعراق يؤمن بأن من واجبه أن يكون في مقدمة الصقور بطبيعة الحال.

٢- العملية النفطية بالنسبة للدول المنتجة لها حتى الآن وجهان أساسيان متكاملان: إنتاج النفط – وتسويق النفط بسعر عادل. وحتى أوائل السبعينيات كانت الشركات الاحتكارية تسيطر على هاتين المرحلتين سيطرة كاملة. ومن الواضح أن تحرير الثروة النفطية لا يتحقق بالنسبة لهذه

الأقطار إلاّ بالقضاء الناجز على دور الشركات. و "الصقور" ترى أن هذا ممكن فنيا، ولكنه يتطلب شروطًا سياسية واجتماعية، وعلى كل فقد قطعت بعض دول الأوبك خطوات هامة في هذا الاتجاه، ووصل العراق بالذات إلى آخر الشوط، ولكن تعاون هؤلاء مع باقي منتجي النفط، أصحاب المصلحة والقابلية لمناوشة لاحتكارات، مسألة ضرورة في هذه الحرب الضارية.

فشركات الكارتل تتحرك معا وفق خطوات استراتيجية عامة، وهي تسعى إلى تنسيق مواقفها إلى أقصى حد، وتسعى إلى الحد من تناقضها مع الشركات المستقلة في مواجهة المنتجين، ورغم هذا التكتل يمكن لدولة ما أن تنظم قواها وتنجح في اختراق صفوف العدو، ولكن لضمان الاستمرار وزيادة المكاسب لابد من مفاوضات ومعارك متواصلة على أوسع جبهة ممكنة، وإثارة المناوشات، وباشتراك الكل، أمر ممكن بشرط اختيار الموضع المناسب والمستوى المقبول، ولقد قلنا إن وجهي العملية النفطية بالنسبة للدول المنتجة (أي الإنتاج والتسويق بسعر عادل) هما وجهان متكاملان، إلا أن هذا التكامل بين الوجهين أو

المرحلتين، لا يعني أنهما غير متمايزين، وأنه لا يمكن معاملة كل منهما إلى – حد ما – على حدة. وقد ثبت أن قضية الأسعار هي بالضرورة أكثر القضايا إلحاحا لرسم سياسة موحدة، وهي بالتالي أسهل النقاط التي يمكن أن يبدأ منها هجوم مشترك للمنتجين، وهي أكثر النقاط اجتذابا للإجماع؛ لأنها ترتبط مباشرة بحجم العوائد التي تدخل خزانة هذه الدول. إذن يمكن أن يبدأ التحرك من قضية الأسعار، والنجاح الصغير يشجع على خوض معركة أكبر، والنجاح المشترك في قضية الأسعار يدفع إلى التضامن في المعارك الأخرى ضد الاحتكارات.

هذا هو المبدأ الثاني في منهج العراق مع الأوبك، وقد استفاد العراق من المعارك المشتركة أيا كان حجمها، وفي نفس الوقت فإن نجاح السياسة الراديكالية داخل العراق ساعد على تصعيد مواقفهم تدريجيا ضد الاحتكارات، بدءا من نقطة الأسعار. لقد بدأ الأوبك واستمر كمنظمة للتضامن السعري، ولكن تصعيد التضامن السعري، كان في جوهره وجها هاما من أوجه الصراع ضد سيطرة الاحتكارات النفطية، وبالتالي كان لابد أن يمتد التضامن تدريجيا إلى كل

دولة تخوض نضالاً ضد هذه الاحتكارات، وكان لابد أن تتسع مواقف الدعم المتبادل كي تحصل مجالات جديدة كالتأميم الكامل والتأميم الجزئي أو المشاركة (مع كل التحفظات التي يمكن أن تقال في حق الاتفاقيات الخاصة بها) التي تم التوصل إليها خلال الأعوام الأخيرة.

٣- إن خبرة الدبلوماسية النفطية بالنسبة للدول المنتجة كانت تقتصر في السابق على فن إدارة الصراع ومعالجة التناقضات بين الدولة والشركة الامتيازية، وبعد ممارسات الأوبك أصبحت الدبلوماسية النفطية تمتد أيضا إلى معالجة التناقضات بين الدول المنتجة. والدول التي تبادر باقتراح مواقف جديدة، وتسعى إلى دفع المجموعة خطوة أو خطوات، مطالبة أكثر من غيرها بتطوير فن إدارة الصراع الداخلي مع الحفاظ على الوحدة.

ولا شك أن المكاسب التي تحققت خلال السنوات الماضية جعلت كل الأطراف تحرص بدرجة أو أخرى على استمرار المنظمة، وعلى الارتفاع بها فوق أي خلافات سياسية بين الدول.

هذا صحيح بشكل عام، ولكن بالنسبة للدولة التقدمية، ذات الأهداف الاستراتيجية الطموحة، والأكثر تعرضا للضغط والمؤامرات، يصبح الحرص على الوحدة أشد. وقد حرص العراق على هذا المبدأ في كل الظروف. في عام ١٩٧١ كان الخلاف حادا مع إيران في شط العرب، ومع ذلك لم يعترض العراق على عقد مفاوضات الأوبك في طهران، وسافر الدكتور سعدون حمادي (وزير النفط آنذاك) وشارك في المفاوضات بتعاون كامل، ونفس الأمر مع السعودية التي لم تؤثر أي زوبعة سياسية على استمرار العلاقات النفطية معها داخل الأوبك.

وإلى جانب الجهد الواعي لإبعاد النضال النفطي عن عوارض الخلافات السياسية، فإن دبلوماسية العراق لمواجهة التناقضات داخل الجمعية النفطية تقوم على خط ثابت هو محاولة تطوير مواقف الأوبك بشكل واقعي، وهي لا تتصور ولا تحاول تثويره، وتقبل القيادة العراقية وتقترح الحلول الوسط الممكنة حفاظًا على الوحدة.

٤- تحت المظلة العامة للأوبك، تحرص القيادة العراقية، على إقامة علاقات دعم خاصة للمواقف الراديكالية.

ففضلاً عن الاتصالات السياسية، قدم العراق مساعدات فنية للحكومة الجزائرية أثناء معاركها مع الشركات، فقد أرسلت الحكومة العراقية حوالي ١٦٠ إخصائيا إلى الجزائر عام ١٩٦٩، ولا زال التعاون مستمرا، ونفس الموقف تكرر مع ليبيا (١٩٧٠ – ١٩٧١) إسنادا للمعارك ضد الاحتكارات. إن السياسة العراقية تقيم بعض العلاقات الثنائية التي تزيد في دفئها عن درجة الحرارة العادية داخل الأوبك، ولكنها، في نفس الوقت – تحرص على تجنب الاستقطاب الحاد داخل المنظمة والذي يهدد وحدتها، ولا شك أنها مهمة دبلوماسية شاقة.

كذلك توجد مجموعات متمايزة داخل منظمة الأوبك حسب الموقع الإقليمي، ولكل موقع خصوصياته، فهناك مثلاً فنزويلا، وهناك مثلاً الشمال الأفريقي. ومن حظ العراق أنه ضمن منطقة الخليج العربي التي تمثل أكبر كتلة منتجة للنفط، وتدخر في أرضها القسم الأكبر من الاحتياطي الثابت، ولا شك أن التحرك النشط عبر هذا المحور ومحاولة التأثير في سياسات المنطقة يمثل أهمية خاصة.

وأخيرا هناك المجموعة العربية التي تنتظم في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" وهي تضم حاليا: الجزائر، ليبيا، مصر، سورية، العراق، الكويت، البحرين، أبو ظبي، قطر، دبي، السعودية، وتهدف إلى تنمية التعاون بين هذه الأقطار في مختلف النشاطات الاقتصادية في صناعة النفط، وقد دب النشاط في مشروعات هذه المنطقة في الفترة الأخيرة، ونحن نذكر هنا منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، في سياق الحديث عن علاقة العراق بمنظمة الأوبك، ذلك أن تدعيم العلاقات الاقتصادية بين أقطار الكتلة العربية من خلال تنمية المشروعات والمصالح المشتركة له مردود إيجابي على دور هذه الكتلة داخل الأوبك، وله مردود بالتبعية على دور العراق.

***

استخدمنا في فقرات سابقة كلمتي "الصقور" و "الحمائم" ولا شك أن هذه الكلمات تعطي انطباعا عن أن الخلاف داخل الأوبك هو بين من يتطرفون ويطالبون بالحسم السريع، وبين من يطالبون بالاعتدال والتقدم الوئيد، وقد يوحي هذا بأن الخلاف هو نوع من الخلاف الفكري بين

اجتهادات مختلفة، وقد يفهم أنه لا ينصب حول الهدف ولكن حول الأساوب، وهذا تبسيط مخل جدا، ويضال عن فهم الطبيعة الحقيقية للتناقضات داخل المنظمة، واذلك لابد من إزالة فورية للبس المتولد عن استخدام هذه الأوصاف الشائعة، وخاصة في وقت يتعرض فيه الأوبك لضغوط ومؤامرات جامحة، وفي مرحلة تعقدت فيها المشاكل وتداخلت، بحيث أصبحت تتطلب وضوحا كاملاً في المفاهيم.

(٤)

قرارات الأوبك في تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٣ كانت محلاً للدراسة الدقيقة والتحليل في كل الدول صاحبة الاستهلاك الكبير، وينبغي أن نعترف بأنها لم تلق نفس الاهتمام في الدول المنتجة، وبالتالي لا زالت هناك وقائع ومعلومات ودوافع بعيدة عن متناولنا، وبعيدة بالتالي عن قدرتنا على التحليل العلمي الدقيق، ولكن يمكن مع ذلك أن نحاول تلمس بعض الجوانب الأساسية في التطورات النفطية الأخيرة والتي تلقي ضوءا على طبيعة الصراعات في هذه المرحلة داخل الأوبك.

إن الكتابات الغربية كانت تصل – في العادة – إلى إحدى نتيجتين:

- فهي إما أن تبالغ في الحديث عن الدور الدولي للأوبك وعن الدور المحتمل للبترودولار، وعن شركات الكارتل التي فقدت قدرتها على التصرف المستقل فخانت دولها وأصبحت تابعة ذليلة لأقطار الأوبك.

- أو تصل إلى نتيجة أخرى لا تقل مبالغة، وفي اتجاه آخر، فالتعاون بين دول الأوبك والشركات "أصبح – وفق هذا التصور – حقيقة واقعة في نظام النفط الدولي منذ السبعينيات، وهذا التعاون تحقق بالتشجيع الإيجابي من الولايات المتحدة، ويسمي البعض هذا التعاون "بالحلف غير المقدس".

والحقيقة أن صورة الموقف الحالي أكثر تعقيدا، وقد تمثل كل من النتيجتين جانبا من الصورة المتشابكة والمليئة بالتناقضات، وكي نقترب من تصور أشمل وأدق، نقول إن المتابع للأوضاع النفطية، منذ بداية السبعينيات، يمكن أن يرصد عددا من الوقائع والتطورات التي لا يختلف عليها:

١- النضال المتواصل لدول الأوبك لفرض تغييرات متوالية في هيكل العلاقات الامتيازية، وصلت إلى التأميم الكامل والجزئي.

٢- استفادت الأقطار المنتجة في نضالها ضد الكارتل، إلى أقصى حد وبأشكال مختلفة، من التناقض بين الشركات المستقلة والشقيقات السبع المهيمنة تاريخيا، وبين

التناقض بين الدول المستهلكة الكبرى (أوروبا الغربية واليابان) وبين استراتيجية السيطرة الأميركية.

٣- تقرير الأسعار من جانب المنتجين وحدهم. وبعض الحكومات الغربية قد تقرر أن سعر النفط ينبغي أن يكون مرتفعا. ولكن سيظل غير مقبول أن يحدد السعر في بغداد أو طهران أو الرياض. إن انتزاع حق تقرير سعر النفط يعني أن يصبح المصير الغربي – إلى حد كبير – في يد الدول المنتجة. وهذه ثورة حقيقية في العلاقات الدولية. ولا يمكن تصور أن تكون الولايات المتحدة مبادرة في تسليم هذا الحق الخطير إلى مجموعة من الدول المقهورة تقليديا، فحق إصدار مثل هذا القرار لابد أن يكون حكرا للسادة، وهذه مسألة مبدئية وضرورية لاستقرار مجمل العلاقات الإمبريالية غير المتكافئة، ولا يجوز اللعب أو التآمر بشأنها.

٤- استطاعت دول الأوبك – من خلال استخدام حقها في التقرير – أن تحصل على سعر عادل لنفطها عام ١٩٧٣، وانعكس ذلك في انتعاش أوضاعها الاقتصادية.

هذه الحقائق لها دلالات معينة فيما يتعلق بدور الأوبك كتنظيم مناضل من أجل المصالح الاقتصادية للدول المنتجة، وضد هيمنة شركات الكارتل.

ولكن من الناحية الأخرى، هناك حقائق أخرى تؤدي إلى استنتاجات مختلفة..

٥- فالولايات المتحدة كانت لها ميزة على الدول الصناعية الغربية المنافسة منذ بداية القرن، بامتلاك طاقة رخيصة. وبعد عام ١٩٥٩ فقدت هذه الميزة بعد توفر إمدادات نفطية منخفضة التكلفة للدول الأوروبية الغربية واليابان. ويقال إن هذه الطاقة الرخيصة كانت ذات أثر في نهضة اقتصاد هذه الدول – بعد الحرب العالمية الثانية – لا يقل عن تأثير مشروع مارشال. ويقال أيضا إن هذا النفط المنخفض التكلفة كان أحد الأسباب لمعدل النمو الواطئ في الولايات المتحدة، بالمقارنة مع الدول الغربية الأخرى[١]. وكما هو معروف ظلت السياسة الأميركية – لأسباب متعددة – حريصة على الاحتفاظ بالاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وحجم الواردات النفطية كان محدودا بضوابط الحصص.

وفي كل الأحوال، لا شك أن الارتفاع الكبير في سعر النفط، وخاصة قفزة كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٣، وكذلك خفض التصدير بلا تمييز أثناء المقاطعة العربية، وضعا الاقتصاد الياباني والأوروبي الغربي أمام صعاب مفاجئة، وتدعم بالتالي الموقف التنافسي للولايات المتحدة في النظام الاقتصادي الغربي، وطبعا كانت الولايات المتحدة متأكدة من أن الشركات الكبرى التي تسيطر عليها، ستتعهد بنقل هذه الزيادات في التكلفة، وأي زيادات أخرى، على كاهل مستهلكي الطاقة في أوروبا الغربية واليابان، وفي نفس الوقت، ستتضاعف أرباح هذه الشركات.

٦- هذا ينقلنا إلى استطراد أبعد حول معدلات الأرباح، فزيادة السعر في دولة كالعراق، تنتج وتصدر نفطها دون وساطة من الشركات، ارتدت بالكامل زيادة في موارد الخزانة العراقية، ولكن في الدول الأخرى – أي في الغالبية – حيث تسيطر الشركات، وخاصة شقيقات الكارتل، حققت هذه الشركات، نتيجة الارتفاع في الأسعار، معدلات غير مسبوقة من الأرباح. شركة "إكسون" أعلنت أن أرباحها للربع الأخير من عام ١٩٧٣ زادت بنسبة ٨٠% عن الرقم المقابل

في العام السابق. شركة "جولف" حققت زيادة بنسبة ٩١% [٢]، وبنك تشيز مانهاتن أعلن في تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٥ أن شركات النفط التي تحتفظ بحساباتها لديه سجلت زيادة في إجمالي العوائد المودعة في الحساب الجاري في عام ١٩٧٤ تبلغ ٨٧% إلى ٢٣٩,٥ بليون دولار [٣].

لا شك أن هذا التدفق من الأموال إلى الولايات المتحدة – بالإضافة إلى أموال دول الأوبك ذات الفائض – كان له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات الأميركي، وسيساعد هذا على تغطية أي زيادة في تكلفة النفط الذي قد تقوم الولايات المتحدة باستيراده، وكذلك ستساعد هذه الموارد على قدرة الشركات الأميركية على الاستثمار في مشروعات لزيادة إنتاج الطاقة داخل الولايات المتحدة وصولا، أو محاولة للوصول، إلى الاكتفاء الذاتي عام ١٩٨٠.

(النقطتان: ٧، ٨ تشيران إلى مصالح محددة حققتها الولايات المتحدة [٤] من تطورات عالم النفط في السبعينيات).

٩- ولكن من المؤكد أيضا أن الرئيس الأميركي السابق "نيكسون" طالب في رسالته إلى الكونجرس (نيسان – أبريل ١٩٧٣) بضرورة العمل المشترك مع كبار مستهلكي

النفط من أجل التوصل إلى سياسة موحدة في مشكلة الطاقة، وكانت الولايات المتحدة هي الداعية إلى مؤتمر الـ ١٧ الكبار (شباط – فبراير ١٩٧٣) بهدف تحقيق هذا التنسيق، ثم قامت وكالة الطاقة الدولية، وهي من بنات أفكار كيسنجر، وشارك فيها كل المستهلكين الكبار (باستثناء فرنسا) وكان في مقدمة أهداف كيسنجر من إنشاء الوكالة مواجهة الأوبك، ومساعده توماس أندرز قال بصراحة (نيسان – أبريل ١٩٧٥) إن هدف كيسنجر تحطيم الأوبك. وفي أيلول – سبتمبر ١٩٧٤ كشر الرئيس الأميركي "فورد" بدوره عن أنيابه وأعلن " أن الأمم ذات السيادة لا يمكن أن تسمح بأن تملى عليها الأسعار، أو أن يتحدد مصيرها بترتيبات مصطنعة أو بتشويه أسعار السلع العالمية". وقد تصاعدت حملة الضغط والتهديد الأميركية، وتوالت الأنباء المسربة من واشنطن عن خطط لغزو منابع البترول، وواصل كيسنجر جهوده الدءوبة لدفع وكالة الطاقة، وفي شباط فبراير سنة ١٩٧٥ كان أعضاء الوكالة قد اتفقوا على خفض استهلاكهم ٦ ملايين برميل يوميا، وكان من شأن هذا إضعاف جانب

البائعين في السوق، بهدف البدء في مناقصة بين المنتجين، تنهار أثناءها وحدة الأوبك.

***

إن أي تحليل للتطورات المعاصرة في عالم النفط، لابد أن يفسر العلاقة بين كل هذه الوقائع التسعة، على تناقض دلالتها، وأعتقد أن نقطة البدء في التحليل هي إقرار حقيقة أن هناك الآن ازدواجا في السلطة المقررة لحركة النفط المطروح في التجارة الدولية. والسلطتان بينهما تناقض وتداخل، ولابد من أن ينعكس هذا في القرارات والمواقف التي قد تتناقض أحيانًا، أو تستخدم نتائجها في أكثر من اتجاه.

إن النقاط (من ١ إلى ٤) تمثل اتجاها كان من نتائجه بروز مركز جديد للسلطة. وصعود هذا المركز كان على حساب السلطة التقليدية الممثلة في الكارتل الدولي. وقد صارع الكارتل بضراوة وبلا هوادة لكي يبقي على احتكار السلطة في يده، ولكنه كان يخسر في هذه المواجهة جولة إثر جولة بالنقط. والانحسار في قوة الكارتل هو خسارة – في نفس الوقت – لأداة أساسية في يد الاستراتيجية الأميركية.

وكذلك فإن ضعف الكارتل الذي كان يضمن السيطرة على إمدادات النفط جاء حين بدأت الولايات المتحدة تزداد اعتمادا على استيراد النفط من الخارج، ومن الشرق الأوسط بالذات. فالولايات المتحدة لم تتمكن من زيادة إنتاجها من آبار النفط داخل أراضيها، بل ونقص إنتاجها من الغاز الطبيعي، بعد الدراسات التي أجرتها مجموعة العمل الخاصة بالطاقة في عهد الرئيس نيكسون (شباط – فبراير ١٩٧٠).. وأدى هذا إلى زيادة واردات الولايات المتحدة من النفط في عام ١٩٧٣ إلى نحو ٦ ملايين برميل يوميا، وهو ما كان ينتظر أن يصل إليه استيراد الولايات المتحدة عام ١٩٨١[٥].

في هذا الظرف يبدو أن السياسة الأميركية – ومعها الكارتل النفطي – وصلت إلى ضرورة إدخال تغييرات في هيكل العلاقات النفطية وفي أسلوب إدارتها. فالأوبك، أو الدول المنتجة، فرضت نفسها كأمر واقع ولم يعد ممكنًا أن تتجاهل، ومن ناحية أخرى فإن أسلوب المواجهة العريضة المتواصلة مع دول تملك منتجا له هذه الخطورة والحساسية، وبلغت درجة عالية من الوعي والثقة بالنفس.. المواجهة الصريحة والمتواصلة مع مثل هذه الدول لن تؤدي في هذه

المرحلة إلاّ إلى تعميق الوحدة بين الأقطار المنتجة من ناحية، وإلى تسليم القيادة داخل الأوبك على الدول المتحررة والأكثر قدرة على قيادة الصدام من ناحية أخرى.. ووفقًا لإعادة التقييم هذه تحولت السياسة من تجاهل وحرب شاملة إلى اعتراف رسمي وفعلي بالأوبك، وإذا كان الاعتراف يعني ازدواجا في سلطة النفط، فإنه يعني في نفس الوقت استخدام المواقع التي لا زالت الاحتكارات تحتلها، وهي مواقع لا زالت قوية جدا، للحد من اندفاعات السلطة الجديدة الصاعدة، وباختصار فإن الاعتراف لا يعني إلاّ التحول من المواجهة الشاملة إلى سياسة الاحتواء. ومحاولة الاحتواء والترويض تتطلب أساليب متعددة تشمل الإرهاب والوعيد، ولكن تشمل أيضا الترغيب.

١- إن محاولة الاحتواء تبدأ بالتسليم بأن من حق الدول المنتجة أن تزيد مشاركتها في كعكة النفط فتزداد مواردها، ويعترف بحقها في إصدار قرارات مؤثرة. وفي نفس الوقت يتم المسعى عبر مختلف الأساليب إلى تقليص هذا النصيب من الكعكة (أموالاً وقرارات).

٢- وضرب وعزل الدول الراديكالية يأتي في مقدمة الأساليب.

٣- استخدام العدوان الصهيوني كورقة ضغط لفرض سلام أميركي في الشرق الأوسط ووفق الشروط الأميركية، بكل النتائج الدولية (إبعاد الاتحاد السوفييتي) والسياسة الداخلية والاقتصادية التي تترتب على ذلك.

٤- ابتزاز الدول النفطية بالإرهاب الذي يصل إلى حد التلويح باحتمالات استخدام القوة العسكرية.

٥- الإيقاع بين أعضاء الأوبك مستفيدين بالفائض المصنع، ومستخدمين لسيطرتهم على التسويق، في تأديب العصاة، ورفع معدلات التصدير من الدول المهذبة وتحطيم التضامن السعري – أساس الأوبك – في كل ذلك.

٦- عزل الأوبك عن الدول المقهورة اقتصاديا من خلال ربط المصالح الاقتصادية لدول النفط بمصالح الدول الغربية المتقدمة – وخاصة الولايات المتحدة – وبالتالي منع الأوبك من التحرك الفعال كقوة ضغط لتعديل العلاقات الدولية، ودوام سيادة العلاقات الحالية غير المتكافئة لن يلبث أن يضعف من مواقع الدول النفطية ذاتها.

إذا نجحت هذه السياسة الجديدة للاحتواء، فإن كتلة الدول المنتجة للنفط تظل قائمة، ولكن كمشارك صغير ومساعد لاستمرار الهيمنة الأميركية على إمدادات النفط، وبالتالي لجوهر النظام الدولي القائم، ليس فقط على قهر دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ولكن أيضا على الوضع المتميز للولايات المتحدة داخل التحالف الغربي، رغم أي صياغات جديدة، من خلال وكالة الطاقة، يفرضها التغير في توازن القوى.

إن حق الدول المنتجة في إصدار القرارات قد يظل مصانًا، ولكن نجاح الاحتواء يعني أن هذا الحق يصبح حقًا شكليا إلى حد كبير، والتأثيرات الخارجية الأميركية تكون الأساس في صياغته، رغم أن القرارات تظل تصدر من مقر الأوبك.

وفقًا لهذه التصور، فإن من يقولون بالمؤامرة بين الأوبك والولايات المتحدة وشركات الكارتل لهم بعض الحق إذا كانوا يقصدون بعض أطراف الأوبك التي خضعت بدرجة أو أخرى لمحاولات الاحتواء، وهي أطراف هامة في الحقيقة من حيث وزنها النفطي.

والذين يهولون في دور الأوبك وقدرته على السيطرة المطلقة في المدى القريب، لهم أيضا بعض الحق إذا كانوا يرصدون وجود اتجاهات ثورية، استطاعت أن تحقق مكاسب هامة، وتمثل خطا استراتيجيا معاديا لمؤامرات الكارتل ومحاولات الاحتواء.

والحقيقة أن التناقض البادي في أحداث ومواقف عالم النفط خلال السبعينيات، وخاصة في العامين الأخيرين، هو انعكاس لهاتين الاستراتيجيتين المتقابلتين، ولقوتين متصارعتين وفق مصالح متعارضة جذريا. إن الدول المتحررة تهدف إلى إقصاء الكارتل والولايات المتحدة تماما كهدف نهائي، وإلى سيطرة الدول المنتجة على المعروض من النفط، سيطرة كاملة ومباشرة. بهدف فرض علاقات تعاون متكافئة مع الدول المتقدمة اقتصاديا. والمعسكر الآخر يهدف في المقابل إلى منع تحقيق هذا الهدف وربط الدول النفطية بمعسكر الأغنياء، وبالاستراتيجية الأميركية، مقابل شيء من "الرشوة".

من سينتصر؟

لا ينبغي لإجابة هذا السؤال أن نطمئن أنفسنا بعبارات من قبيل أن النصر للشعوب، وأن حركة التاريخ لا تعود إلى الوراء، فهذا صحيح بالمعنى العام، ولكنه لا يصدق بالضرورة على كل حالة على حدة، فالشعوب يمكن أن تنهزم في هذه المعركة، أو تلك، وحركة التاريخ يمكن أيضا أن تنتكس وترتد سنوات، رغم أن الحركة العامة عبر القرون، إلى أمام. إن الأمر يتوقف – إلى حد كبير – على كفاءة القيادة في استخدام ما تملكه من أوراق اللعبة. وقد قامت قيادة الدولة النفطية بدورها خلال مرحلة المواجهة بشجاعة وذكاء، حتى أرغمت العدو على تغيير سياسته إلى سياسة الاحتواء، وهي على أي حال نوع من التراجع، رغم كل المحاولات للتقليل من حجمه وآثاره. ولكن قيادة المعركة في هذه المرحلة الجديدة تحتاج ابتكارات في التخطيط والتكتيكات، والتصدي لمحاولات الاحتواء مهمة أكثر تعقيدا.

وفي هذه المرحلة هناك عدد من الاعتبارات والأوراق التي لابد من مراعاتها واستخدامها ضمانًا لتحطيم الاحتواء.

١- إن كافة محاولات الاحتواء، وما حققته حتى الآن من نجاحات، لا تنفي أن المنظمة مازالت تملك الأساس الموضوعي الذي فرض موقعها، والاعترافات بها في العلاقات الدولية، ألا وهو احتكار الموارد النفطية، ومن ناحية أخرى، فإن المنظمة تمتلك أيضا رصيدا ذاتيا يتمثل في الخبرة المكتسبة والثقة بالنفس وبالقوة التي تحمل، والتي تزيد في تأثيرها على التوازنات الدولية، عن امتلاك أسلحة نووية.

٢- دول الأوبك – بفضل القوة التي تمتلكها – قادرة على ممارسة قدر من الاستقلال عن السياسة الإمبريالية. وبعض تلك الدول لم يكن ممكنًا أن تمارس هذا القدر من استقلال الإرادة – في ظل نظمها السياسية والاجتماعية المتخلفة – لولا النفط. ولا شك أن هذه الإمكانيات كانت قائمة في الماضي، وتظل فاعلة في مواجهة سياسة الاحتواء التي لا تحقق طموح ومصالح الدول المنتجة. إن إمكانية التحرك المستقل حفاظًا على المصالح، ولتطوير المكاسب، تظل أساسا لاستمرار وحدة الأوبك، رغم الضغوط الخارجية التي تستجيب لها بعض الأطراف داخل المنظمة. وفي التحليل النهائي فإن الدول المنتجة للنفط تتذكر جيدا أن

البترول ثروة ناضبة، ولابد من استخدام السنوات القليلة المتاحة استخداما أمثل. وخلال الربع الأخير من عام ١٩٧٥ تحول ميزان المدفوعات إلى عجز في بعض الأقطار المنتجة للنفط وهذا نذير للباقين، بينما حصلت بعض الأقطار المستهلكة على فوائض كبيرة في نفس الفترة.. المكاسب إذن ليست مضمونة الدوام.

٣- الوعي الدائم والتيقظ لتحركات العدو، بمفاجآتها غير المتوقعة، والاستعداد الدائم لأخذ زمام المبادرة ولابد أيضا من إبعاد حركة الأوبك واجتماعاته عن أعين العدو... وعلى سبيل المثال فإن تزعم العراق للمطالبين بنقل مقر الأوبك من فيينا بملاهيها السياحية، ومن المبنى الذي يسكنه أيضا فرع شركة "تكساكو" النمساوي، الذي يملك أجهزة تنصت عظيمة، هذه المسألة قد تبدو ثانوية ولكنها في الحقيقة ليست كذلك.

٤- الإصرار على الارتباط بالدول المقهورة. في اجتماع القمة في الجزائر (آذار – مارس ١٩٧٥) لم يخف السعوديون مواقفهم النقدية حول خلط النفط بسياسات العالم الثالث ولكن استطاعت المنظمة في هذه الجولة أن تكسب

الجميع، على الأقل نظريا، وكان هذا هاما، ولكنه يمكن أن يتحول إلى موقف ورقي إذا لم يكن مجمل سياسة الطاقة للدولة المنتجة مستخدما فعلا لخدمة هذا المفهوم، أو إذا ظلت الأموال النفطية تستثمر في الغرب وحده، أو إذا كان نموذج التنمية والعلاقات الاقتصادية في بعض دول الأوبك يوثق العلاقات الأكثر خصومة من بين العلاقات الخاصة للولايات المتحدة، كما يقول سامبسون [٦].

٥- الاعتماد على حقيقة أن التناقض بين أوروبا الغربية واليابان من ناحية، والولايات المتحدة والكارتل النفطي من ناحية أخرى، هو تناقض موضوعي لا يمكن تجاوزه من خلال وكالة الطاقة أو غيرها. وإذا كانت الدول المنتجة قد استفادت من هذا التناقض في مرحلة دنيا من النضال والخبرة، فإن إمكانية الاستفادة من هذا التناقض مازالت قائمة، وأكبر.

إن الاحتمال "المفزع" الذي تحدثت عنه مرة "نيويورك تايمز" مازال قائما، فلو أن شركات النفط الأميركية أزيحت عن منطقة الشرق الأوسط، لاتفقت الدول الأوروبية، على الأغلب، مع الدول العربية، واستخرجت النفط العربي

بنفسها، ولكان هذا يعني بالنسبة للاقتصاد الأميركي ضياع ١,٥ بليون دولار سنويا، كما يعني إضعاف التأثير السياسي الأميركي في أوروبا، ولربما كانت النتيجة تقويض حليف الأطلنطي، وظهور وضع تكون فيه أغلبية دول أوربا الغربية شبيهة بفرنسا من حيث علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية، ولأصبحت أوروبا أكثر استقلالاً عن واشنطن بما لا يقاس، مما هي عليه الآن.

٦- إلاّ أن أهم عامل في هذا التخطيط لمواجهة مرحلة الاحتواء هو أن تتمكن الأمة العربية من هزيمة الزحف الأميركي في المنطقة، بموقف قومي متكامل وصلب في مواجهة العدوان الصهيوني. ويدعم هذا تصعيد الدور الذي تلعبه الدول العربية المتحررة وفي مقدمتها القطر العراقي، ويدخل في هذا الدور الاستمرار الناجح في السياسة النفطية المستقلة فوق أرض العراق، والمضي قدما – بعد السيطرة على البحث والإنتاج والتسويق – نحو تصفية ونقل وتصنيع النفط.

***

كان الحديث السابق بمناسبة استخدام كلمتي "الصقور" و "الحمائم"، وأعتقد الآن أنه لا بأس من استخدام كلمة الصقور، ولكن تسمية "حصان طروادة" وأسرى سياسة الاحتواء المخططة في واشنطن، بالحمائم.. أمر غير مقبول، وأعتذر عن استخدامه.. للحمائم.

ولا يتعارض هذا مع حرص "الصقور" على ضرورة التعاون، مع موالاة الإقناع للمتأثرين بواشنطن، بأن مصلحتهم الحقيقية في بقاء "الأوبك" موحدا.

الفصل الثامن عشر

الكادر وصناعة النفط توسع أفقي ورأسي

(١)

كنت أعلم من قراءاتي أن إنتاج النفط ليس صناعة استخراجية عادية. ولكن كانت تصوراتي عن تعقيدات هذه العملية أقل كثيرا مما شاهدت وعايشت على الطبيعة، فإنتاج تكنولوجيا العملية، لا يكفي أن يتمكن من إدارة الآلات بكفاءة، فأهم من هذا أن يكون إنسانًا صناعيا بالمعنى الكامل للكلمة، ويعني هذا التزاما متزامنًا بالدقة والإتقان، ويعني أيضا إدراكًا لقيمة الوقت بالثانية وأقل من الثانية، ويعني يقظة دائمة وانقطاعا تاما عن أي اتكالية، وفوق كل هذا لابد من الانضباط وتمثل روح الفريق.

إن صناعة إنتاج النفط، من خلال حساسية المنتج، ومن خلال التعامل مع هذا المنتج في مراحل متتالية ومتكاملة، وصناعة إنتاج النفط التي تستخدم في كل ذلك أحدث التجهيزات، لابد تتطلب كادرا صناعيا من الطراز الأول.

وأستطيع الآن أن أقدر فزع الدول المنتجة من أن تتولى وحدها هم هذه الصناعة، وإن كنت لا أوافق طبعا على

التمادي في هذا الفزع، أو على النتائج السياسية التي تترتب عليه.

إن صناعة إنتاج النفط، من الصناعات ذات رأس المال الكثيف، وبدءا من الحفر إلى التحكم في البئر المنتجة، على نقل الخام لمحطات عزل الغازات المصاحبة للنفط، إلى الضخ في الأنابيب، إلى الخزانات، إلى ظهور الناقلات، كل هذه المراحل تحتاج مهارات عالية عديدة، ويتحكم في مسارها على البعد عبر مؤشرات وعلى شاشات، وأدنى تهاون تترتب عليه كوارث، أو على الأقل خسائر كبيرة. وعلى سبيل المثال، فإن النفط والغازات التي تملأ الجو قابلة للاشتعال، وعليك أن تتصور نتيجة إشعال سيجارة على سبيل السهو.. ولذلك – وحتى لا يترك شيء للصدفة ولليقظة الذاتية – فأنت مطالب قبل الدخول إلى أي وحدة بأن تسلم علبة الكبريت أو القداحة التي يمكن أن تكون في جيبك.

إن إجراءات الأمن الصناعي – أو إجراءات السلامة كما يقول العراقيون – موجودة في كل الصناعات. ولكنها في صناعة النفط أشد بما لا يقاس، ورئيس شركة النفط ورفاقه أصحاب المراكز الأساسية، لابد أن يكونوا تحت

الطلب طوال الليل والنهار، تحسبا لأي طارئ يتطلب إجراء فوريا، ولذلك فإن كل سيارات المسئولين مجهزة بتليفونات لاسلكية، والطوارئ لا تعني فقط الحوادث الخطيرة، ولكن الحوادث الخطيرة احتمال ماثل بطبيعة الحال، ولذا فإن شبكة الإجراءات الوقائية متشعبة وأساليب مكافحة الحريق بالذات متقدمة جدا. فبالإضافة إلى إمكانية العزل الفوري – أوتوماتيكيا – لمنطقة الحريق، فإن أحدث وسائل الإطفاء جاهزة، وتقضي التعليمات بإبلاغ رئيس دائرة الإطفاء في الحال، ثم إبلاغ أعلى مسئول في الإدارة.

على أي حال، إن سيرة الحريق سيرة لا يحب رجال هذه الصناعة أن يخوضوا فيها، ولهم الحق؛ لأن هذا الاحتمال، رغم كل الضوابط وأساليب المقاومة، احتمال كريه بالغ الخطورة.. ولكن يكفي أن نتذكر أن العاملين في هذه الصناعة يشتغلون وأمام أعينهم باستمرار هذا الخطر الداهم، لكي ندرك كيف تخلق هذه الصناعة حتى بحكم مادتها المنتجة – كل طبائع و "غرائز" الإنسان الصناعي: الدقة، الوقت، عدم الاتكال، روح الفريق. والبلد الذي يملك عددا كافيا من الكادر المتخصص في هذه الصناعة، هو قطر يملك

ركيزة بشرية هامة للتوسع في التنمية الصناعية. وقد كان هذا هو حال العراق. وكما أوضحنا في موضع سابق، لم تكن القيادة تخشى من احتمال التعثر في تشغيل المراحل المختلفة من العملية الإنتاجية بعد التأميم، ومع ذلك، ووجه العراق في هذا المجال بمشكلتين:

- نقطة الاختناق الأولى، كانت من حيث كم الكادر المتوفر مع الانطلاق في التنمية النفطية، ومع انطلاق مشروعات التنمية الاقتصادية بشكل عام. فمع هذا الانطلاق وجد العراق فجأة أنه يحتاج إلى أضعاف أضعاف ما يملكه من أيد عاملة مدربة.

- ونقطة الاختناق الثانية، كانت في نوع جديد من الكادر أصبح مطلوبا بإلحاح في المرحلة الجديدة، فالكادر الفني المتوافر في المجال النفطي كان كادرا مدربا على أعمال التشغيل والصيانة (أو الإدامة) ولكنه لم يتدرب على أعمال الإدارة العليا وأعمال التخطيط والتصميم، ونقطة الاختناق هذه خطيرة، ويمكن لتقريب الصورة أن تشبه الحال بفرقة موسيقى سيمفونية، فالصناعة الحديثة في ترابطها الوثيقة تشبه هذا العزف الراقي المعقد، والذي يؤدي أي خلل

صغير فيه إلى إرباك مهين لانسياب النغم، إن الفرقة السيمفونية تتألف من عازفين يمثل كل منهم مهارة فردية رفيعة، ولكن كيف يكون حال الفرقة إذا غاب المايسترو؟ وكيف يكون الحال إذا كان المايسترو هو الذي يسلمهم أيضا النوتة التي يعزفون وفقًا لها؟

كان حال الفنيين العراقيين يشبه حال هذه الفرقة، وفي المراحل الأولى من التأميم كان الحماس قادرا على سد أي ثغرة، ولكن استقرار العمل في المدى الطويل لا يمكن أن يعتمد على مجرد الحماس، فالحماس وكل الحوافز المعنوية ينبغي أن تكون زادا لفترة يستمر فيها العمل، ويستفاد منها في التدرب السريع على أصول الإدارة العلمية والتخطيط لهذه الصناعة الحديثة. إن المنطق الثوري يحتم أن تعالج نقطة الاختناق هذه عبر سنوات قليلة، رغم أنها تحتاج في ظروف عادية إلى أكثر من جيل.

كيف رأيت الصورة بعد هذه الأعوام من الممارسة؟ سواء فيما يتعلق بنقطة الاختناق الأولى، أو نقطة الاختناق الثانية؟ لا يبدو أنني سألجأ هنا إلى لغة الأرقام التي تتوافر

في عديد من المطبوعات الرسمية. سأكتفي ببعض المشاهدات والانطباعات.

(٢)

كنت في غرفة الحفار (أو قائد مجموعة الحفر) إلى جوار البرج.. الموقع كان في حقل الرميلة الشمالي، والحفر ساعة وصولنا كان قد وصل إلى عمق ٣٢٩٠ مترا، وباقي ٨٠ مترا كي تنتهي المجموعة من عملها وتنتقل إلى موقع آخر. طلبت من الرجل أن يشرح لي اللوحات التي تحيط بي في الغرفة: هذه اللوحة أتابع من خلالها أن الحفر لم ينحرف، وهذه تدلني على استهلاك البريمة، وهذه أعلم عن طريقها السرعة التي يتم بها الحفر.. ولابد أن أتابع وزن الأنابيب المعلقة.. واستطرد في شرح التفاصيل.

إن صديقنا الحفار عملاق فارع الطول (٤٠ سنة) بدأ حياته مع إحدى شركات المقاولة التي عملت مع شركة نفط البصرة، ثم انتقل إلى العمل في الكويت، وحين سمع عن مشروعات الاستثمار الوطني، عاد إلى العراق "عاد غيري ومهندسون أيضا.. نحن نحب العمل في النفط وخصوصا لما يكون لنا".. "أنا خبرتي ١٧ سنة ولم يعلمني أحد، كنت أتابع الحفار ففهمت أسرار الشغل، ولكن كان ضروريا أن يستغرق هذا وقتًا طويلاً، الأجانب لم يكونوا يهتمون بتعليمنا،

وحتى إذا تعلمنا لا نعطي مسئولية، يعني مثلاً أنا كنت مساعد حفار في الكويت، كانت معلوماتي مثل الحفار وأحسن، ولكني لم أتمكن أبدا من أن أكون حفارا وأصدر قرارات، حاليا الوضع اختلف، الإدارة وثقت في خبرتي وسلمتني مسئولية الجهاز، هنا كل الجهاز مسئول مني وكل يوم أعطي توجيهات للكل حسب تخصصاتهم: من يعملون في الميكانيك، في المضخات، على الطين.. كلهم، ثم أتلقى المعلومات بانتظام منهم عن سير العمل، وطبعا أنتقل أنا أيضا وأتابعه، يعني لا أكتفي بتقاريرهم أو بالمؤشرات على هذه اللوحات".. "أنا مسئوليتي واسعة وصلتي المباشرة برئيس الحفارين وهو ينتقل بين الآبار ولا يمر علينا بانتظام، ولكن في حالة الضرورة أستطيع أن أتصل به في أي مكان عن طريق اللاسلكي ويوجد تليفون في سيارته".. "لا، الحال مختلف جدا الآن. كان هناك أصلاً عدد قليل جدا من العراقيين المؤهلين لهذه المهمة، ولكن التدريب الآن سريع جدا، الشباب يتعلم في مركز التدريب في بغداد، وحين يصلون هنا أشرح لهم عمليا، يعني أنا احتجت إلى ١٧ سنة لكي أتولى مسئولية الجهاز. الشباب اليوم لا يحتاج ربع هذه

المدة، ولهذا أصبح ممكنًا للشركة أن تشغل الآن ١٢ برجا في وقت واحد، وفي نهاية ١٩٧٦ سيكون العدد ١٦ برجا؛ لأنني سمعت أن الشركة ستستورد ٤ أبراج جديدة من أميركا للحفر العميق".. "بالفعل أغلب الحفارين اليوم عراقيون. طبعا يوجد بعض الهنود وبعض الإخوان المصريين والعرب؛ لأن العمل كبير جدا كما ترى. ولكن التدريب، سريع جدا أيضا. ويكن أن ترى بنفسك أن عدد العاملين معي هنا كثير، أكثر من الحاجة الحقيقية للعمل، وذلك لأن البرج نفسه مدرسة، والمسألة ليست فقط في الحفار، فلابد أن يشتمل طاقم الجهاز على عدد من العمال المهرة، وكل هؤلاء أيضا لابد أن يكونوا على أعلى درجة من فهم تخصصهم، وإلا فشل أحسن حفار".

.. وفي الحقيقة كان كل معاوني الرجل شبابا في العشرينيات، وحدثني أحدهم عن دور الطين في عمل جهاز الحفر وكيف أنه مثل الدم في جسم الإنسان، وحدثني أيضا عن المواد التي تخلط لتكون هذه المادة التي تسمى الطين (وهي ليست طبعا مجرد الطين العادي) وفوجئت حين علمت أن هذا الشاب من سكان غرب القرنة الذين لم يعرفوا العمل

المنتج أبدا. هل يذكر القارئ حديثنا عن هؤلاء الناس (الفصل الخامس)؟

- وأين الباقون الآن؟

- أغلب صغار السن يعملون في شركة النفط الوطنية (طبعا علمت أن أغلبهم يعمل في أعمال لا تحتاج مهارة عالية، ولكن مجرد العمل ثورة، وقد نادى الشباب فعلاً على اثنين منهم. أما هو فقد تخرج من محو الأمية وذهب إلى المدرسة الابتدائية وإلى مركز التدريب في بغداد).

***

- سألت أحد كبار الفنيين في شركة النفط الوطنية:

هل يمكنكم فعلاً أن تعتمدوا على هؤلاء المتدربين الجدد للقيام بأعمال لها هذه الحساسية والخطورة؟

- إنها مشكلة في الحقيقة، وقد تؤدي إلى بعض الخسائر والأعطال، ولكن هذه الخسائر محتملة أمام اتساع ما ينجز، وبالفعل لا تكفي مراكز التدريب لكي نثق في الكادر الجديد ١٠٠%، لابد من سنة أو سنتين على الأقل من الممارسة العملية ويساعدنا في سباق الزمن أن لدينا كوادر قديمة مدربة وهذه نعتصرها، فهي تشتغل بطريقة انتحارية،

سواء باشتراكها المباشر في العمل، أو بإشرافها على الزملاء الجدد. وكنت أعمل في شركة نفط البصرة، ودعيت إلى العمل في الشركة الوطنية فتوليت مسئولية أعمالها في الفاو أثناء المرحلة الأولى من الاستثمار الوطني، وكانت أمامنا مهام فحص وتجارب وتشغيل تجهيزات جديدة، وكان معظم منتسبينا جددا، يستوي في هذا المهندسون والعمال. ولذا كان شيئًا عاديا أن تمتد ساعات عملي في كثير من الأيام من الساعة السابعة صباحا حتى الثانية بعد منتصف الليل، ولم يكن العمل في المكتب ولكن في الحقل مباشرة، وبالمناسبة لم تكن الخدمات متوافرة أيضا بشكل طيب في تلك الفترة.

و.. بهذا الأسلوب تدربت كوادرنا الشابة بسرعة غير تقليدية.

***

- ومع ذلك، فإن التوسع في إعداد الكوادر الفنية الصناعية، يصاحبه الآن شيء جديد في مستوى علاقات الإنتاج. التغير الأساسي في علاقات الإنتاج يحكمه التغير في ملكية إنتاج النفط، إلا أن إدارة الدولة الوطنية التقدمية لإنتاج النفط ليس مجرد تغيير سياسي أو قانوني ولكنه تغير ثوري

كان لابد أن يمتد إلى مفاهيم كثيرة من بينها علاقة إدارة الشركة مع العاملين، ومن بينها نظرة العاملين إلى قضية الإنتاج، فهناك لجنة العمل المشتركة التي تتألف من ثلاثة عمال وثلاثة آخرين يمثلون الإدارة، وتجتمع دوريا بحيث يرأسها مرة ممثل عن العمال وفي المرة التالية يرأسها ممثل الإدارة. وتتجول هذه اللجنة وتدرس المشاكل في مواقع العمل، وتناقش المسئولين الكبار كما تناقش أصغر العاملين في السلم الوظيفي ثم تتقدم بتوصياتها لتطوير العمل والعلاقات الإنسانية. وإلى جانب هذا الدور للجنة، وكذلك دور دائرة العلاقات الصناعية، فإن كمية الجهد الذي تبذله اللجان النقابية والحزبية في التوعية السياسية والقانونية تؤتي نتائج ملموسة، وقد لمست بنفسي كمية المعلومات التي حصل عليها بعض خريجي هذه الدورات، وحصاد التوعية المطلوب هو أن يرتبط العامل بالشركة بأكثر من رباط الأجر والحوافز المادية، ويدرك طبيعة العلاقة بين تنمية ونجاح شركته، وبين التنمية الاقتصادية وبناء وطن مزدهر تسعد فيه الجماهير العاملة.

وأرجو ألا يفهم هذا الوصف على نحو مبالغ فيه. فليس مقصودا – بطبيعة الحال – أن العلاقات داخل هذه الشركات مثالية، وأن ليس في الإمكان أبدع مما كان، فهذا بعيد عن الواقع، وأسعدني أن بعض المسئولين الحزبيين في شركة النفط الوطنية بالبصرة عبر لي عن هذا بصراحة. إن اللجنة النقابية تضع لافتة على مدخل الشركة في الرميلة تقول: الواجبات أولاً ثم الحقوق. ودراسات التثقيف تركز على مثل هذا المضمون، ولكن يظل هناك من ينحصر تفكيرهم في المطالب الشخصية أو الفئوية، ولا يعبأ كثيرا بالصالح العام، والإدارة لا تلغي مشروعية المطالب إذا كانت معقولة، وهناك عديد من المكافآت التي تقدم للمجدين، هناك يزاداد أحيانًا في الأجور وهناك جوائز مالية وأوسمة وكتب شكر لأبطال الإنتاج، ولكن هذا لا يعني المطالبة المتكررة بزيادة الأجور أو الخدمات دون مقابل من زيادة الإنتاج، أو دون اعتبار لاقتصاديات المشروع ككل، إلا أن اللوم لا يقع فقط على بعض المنتسبين، ولكن يمتد أيضا إلى بعض العناصر البيروقراطية في الإدارة التي لا تهتم برعاية نوع العلاقات الجديدة، وأحيانا أمام الاندفاع للتوسع في الطاقات

الإنتاجية يحدث تخلف في إنجاز الخدمات – وخاصة الإسكان – التي تتطلبها الأعداد الكبيرة الوافدة، ونستطيع أن نتصور بالفعل وضع مدينة كركوك، أو وضع مدينة البصرة حيث نزحت فجأة عشرات الآلاف من العاملين الجدد في المشروعات الصناعية والنفطية، ولم تكن هذه المدن على استعداد لاستضافتهم فجأة.. لا يمكن تجنب مثل هذه المشاكل والاختناقات، ولكن يفاقمها أحيانًا سوء التخطيط أو جمود البيروقراطية.

والمهم.. المناطق الجديدة ليست جنة، وليس صحيحا قطعا أن كل عامل في هذه المناطق هو الإنسان الجديد المنشود وليس صحيحا كذلك أن العلاقات بين البشر أصبحت مثالية.. والصحيح هو أن بناء الإنسان الجديد وبناء القيم الجديدة مهمة نضالية شاقة، والصحيح أن القيادة العراقية تناضل بإصرار في هذا الجانب، وتدرك أنه لا ينفصل عن النضال من أجل تكثيف المهارة الفنية، ولا شك أن شوطًا ملموسا قطع.

(٣)

نعود الآن إلى نقطة الاختناق الثانية بالنسبة للكادر الفني..

ذكرنا أن نقطة الاختناق الأولى كانت في توفير الكم المطلوب للتوسع، وحلت بالتدريب الواسع والتعاقد مع عمال فنيين من الأقطار العربية أو من الدول الصديقة.

والنقطة الثانية تتعلق بضرورة توفر نوعيات معينة من كادر الإدارة العليا والتخطيط. هذه الضرورة وتحور الكوادر وفقًا لها كان أيضا مسألة بالغة المشقة.

- قال لي أحد كبار الفنيين في الشركة العراقية للعمليات النفطية، إنه كان يعمل في شركة نفط العراق المؤممة منذ عام ١٩٥٨، وتدرج في مسئولياته حتى أصبح مديرا عاما لخطوط الأنابيب... في عام ١٩٥٨ كان العمال جميعا (مهرة وغير مهرة) عراقيين، ولكن كان المهندسون العراقيون قلة جدا. ومع الزمن تزايدنا ولم يعد في الحقل غيرنا، ولكن ظل المهندس العراقي مجرد منفذ، ظل مهندس تشغيل وصيانة فقط ، كان المطلوب مني تشغيل الخطوط، فإذا انكسر خط أجري وأصلحه. المنشآت التي استلمناها

مفروض أن توضع في المتحف. أرجوك أن تصدقني. هذا كلام ليس فيه أي مبالغة. إنني أقول لك الحقيقة وليس دعاية أو تبجحا. أنا شخصيا مهندس، وعملت في إدامتها وتجهيزها بيدي، يعني لا أنقل كلاما سمعته ولكن أتحدث عن أشياء خبرتها بنفسي، وحين نتحدث عن هذه المنشآت مع المجهزين الأجانب لتزويدنا بالمواد الاحتياطية يضحكون علينا، فبعض هذه الماكينات توقف إنتاجها من عام ١٩٤٥ أو من عام ١٩٤٨.. كنا نعرف هذه الحقائق قبل التأميم، ولكن لم يكن من صلاحياتنا أن نقرر تجديد هذه الآلات، وإذا قررت الإدارة الأجنبية إدخال أي تجديدات كأن تنصب توربينًا جديدا مثلاً، بتوافد عدد كبير من المديرين والمقاولين، ولا نتدخل نحن.. نحن مهندسو تشغيل وإدامة فقط.

.. "الآن تغيرنا، نحن الآن نخلق الأشياء واطلع شُف بنفسك، عاين ما نعمله في (k٢) الغربية أو (K١) الوحدة ١٣ كلها من تصميماتنا ومفاهيمنا وتنفيذنا، الأعمال الهيدروليكية والميكانيكية والمدنية.. إلخ، وبعض العمليات التي لا يتولاها الأجانب – وهم مسئولون عن التجهيزات الموردة لفترة الضمان المنصوص عليها بالعقد – هذه

العمليات تتم تحت إشرافنا الفعلي، وفوق كل هذا فإننا أيضا الجهة التي تتفاوض على استيراد المواد ونتابع وصولها من المصنع إلى الموقع، ونحن الذين نعتمدها.. مشكلة كبيرة كما ترى، لقد حولنا العقلية من عقلية مهندس تشغيل وإدامة إلى عقلية مصمم ومخطط، وكان هذا عملاً هائلاً وكان حلم حياتي: كان المهندس الأجنبي الذي يعمل إلى جواري زميلاً لي في نفس الكلية، ولم يكن أكثر كفاءة مني. ولكن صاغونا وغرسوا في أذهاننا أننا لا ننفع لعملية التصميم والتخطيط. وأرجوك أن تذهب الآن وترى بنفسك النتائج. أرجوك ألا تكتفي بكلامي. كان صعبا جدا أن نعيد صياغة عقولنا، بعد أن ترسبت فيها قناعات خاطئة ولسنوات طويلة، لم يكن يكفي على الإطلاق أن تقول للزملاء اذهبوا وافعلوا هذا الشيء، لابد من إقناع، والإقناع صعب، ولابد من عمل بالليل والنهار، كنا نتدارس ونعمل ١٢ ساعة في اليوم حتى سقط بعضنا (في الحقيقة أنه هو شخصيا الذي سقط) في المستشفى".

سألت هذا الصديق الذي كانت كلماته تتدافع كطلقات الرصاص:

- وأنت شخصيا كيف تغيرت؟

- لأنني مؤمن بضرورة أن أتغير.

- ألم تتهيب لدى تسلمك لمسئولياتك الجديدة؟

- والله العظيم لا، لأني طالما حلمت بهذا منذ عشر سنوات، وأنا لا أبالغ، أنا عارف قدرة كادرنا، وباتصالاتي مع السوريين عارف قدرات كادرهم، ونقدر تدعيمهم ونضمن وصول النفط على ظهر الناقلات. المشكلة كلها كانت في أن الحكومات السابقة كانت متهاونة وضعيفة.

- والصيانة؟

- والله العظيم أفضل من السابق. قد لا تصدق، وهذا متروك لك، والمقياس هو عدد الانكسارات والتوقفات أو انقطاع التيار والماء.. كل هذا أقل. نفس الخطوط القديمة تعمل بكفاءة أعلى، ويمكن أن ترى هذا بالأرقام.

..وبالفعل نشر الرجل أمامي صفحات بها أرقام رسوم بيانية، وأشهد أن البيانات كانت تؤيد فعلاً أقواله.

***

-سألت سامي النجار، رئيس مجلس إدارة الشركة العراقية للعمليات النفطية:

-هل يمكن أن نقول إن اقتصاديات الإنتاج قد تحسنت بعد التأميم بمعنى أن تكلفة إنتاج البرميل انخفضت؟

- ابتداء أؤكد بأن تكلفة إنتاج برميل النفط من كركوك تكاد تكون أقلّ من كلفة الإنتاج في أي مكان آخر بالعالم، وقد حدث خفض في هذا الرقم بعد التأميم، ومع ذلك فإنني لا أقيس التحسن في اقتصادياتنا النفطية بمجرد هذا الرقم، فالتحسن الحقيقي ينبع من نظرة جديدة إلى تخطيطاتنا لتنمية الثروة النفطية. فنحن نراعي الآن بصراحة أشد أصول الإنتاج العلمي حفاظًا على ثروتنا النفطية، وهذه نظرة تختلف عن نظرة الشركات الاحتكارية التي كان همها الأول مضاعفة أرباحها، ولو على حساب أساليب تهدد هذه الثروة في المدى الطويل. وتمشيا مع نفس النظرة كانت الشركات تركز إنتاجها على أرخص الحقول، وكانت توقف الإنتاج أو تتخلى عن بعض الحقول بحجة أنها غير اقتصادية، رغم أنها في الحقيقة اقتصادية، ولكن بشكل أقل من بعض المكامن

الأخرى وقد تغيرت نظرتنا فنحن الآن ننتج من عديد من المكامن ذات الإمكانيات المتباينة، ونحن نسعى إلى اكتشاف أكبر قدر ممكن من الحقول للوصول إلى معرفة الاحتياطي. وكل هذه الاعتبارات تجعل من العسير أو من الخطأ أن تعتمد على مجرد حسابات تكاليف وفي كل الأحوال ينبغي أن ننبه إلى أن التوسع الحالي في عمليات الاستكشاف وتنمية الحقول يتطلب إنفاقا متزايدا واستثمارات كبيرة في رءوس أموال ثابتة وإذا أضيفت هذه المبالغ على البرميل المنتج، وخاصة في ظل التضخم العالمي الحالي (الذي يرفع تكاليف التجهيزات المستوردة بمعدلات عالية) فإن الدراسة المقارنة للتكاليف ولدلالتها قد تصبح صعبة، بل ومضللة.

***

ولكن من هو هذا المسئول الجديد؟ إنه رابع من يتولى مسئولية رئيس مجلس إدارة الشركة العراقية. وهو نموذج للكادر الجديد الذي تسعى القيادة تشكيله. إن رئيس مجلس الإدارة في أي شركة نفطية كبرى لابد أن يكون شخصية سياسية إلى جانب أنه شخصية فنية وإدارية، وحين تكون شركة النفط وطنية فإن القاعدة تظل سارية، وخاصة

حين تكون هذه الشركة بضخامة الشركة العراقية للعمليات النفطية. والرئيس الحالي للشركة كادر متقدم في حزب البعث، وتخرج من كلية الهندسة العراقية (١٩٦٦- ١٩٦٧). وتمرس في الصناعة النفطية منذ تخرجه، فقد عين بمصلحة مصافي النفط، ثم نقل إلى شركة النفط الوطنية، ثم عين مديرا لمعمل الأسمدة الكيماوية في البصرة لمدة سنتين (وهي صناعة تعتمد على الغازات المصاحبة للنفط) وعاد مرة أخرى إلى شركة النفط الوطنية في أيار – مايو ١٩٧٢ كمعاون مدير عام في البصرة ثم مديرا عاما، وبعدها عين رئيسا للشركة العراقية للعمليات النفطية.

وطوال عمله في الشركة الوطنية لم تكن مسئولياته في النطاق التقليدي لعمل الفنيين العراقيين داخل شركة نفط العراق، أو شركة نفط البصرة، فشركة النفط الوطنية أتاحت للكوادر العراقية أن تتدرب منذ اليوم الأول على ممارسة الإدارة والتخطيط، بل إن هذه المدرسة – كما يقول مهمة أكثر تعقيدا. وقد بدأنا بعدد محدود من الكادر ثم انتشرنا وتوسعنا توسعا هائلاً، ولذلك "فإنني أشعر أن مهمتي الإدارية في الشركة الوطنية كانت خير إعداد لي لتولي مسئوليتي

الجديدة في كركوك. لقد دربتني على المهمة الأصعب، فنحن لا ننكر أننا ورثنا في هذه الشركة بعد تأميمها نظما وقواعد تنظيمية حديثة، واستكمال وتطوير هذه الأنظمة الراسخة أسهل من بناء هياكل وتقاليد جديدة".

إن رئيس مجلس إدارة الشركة العراقية للعمليات النفطية يتمتع بصلاحيات لم يكن ممكنًا أن يتمتع بها عراقي قبل التأميم. حلت المراكز المسئولة في بغداد – وعلى رأسها لجنة المتابعة – محل مكتب لندن. ولكن كان هناك حرص – قبل التأميم – على الفصل التام بين التخطيط والتنفيذ، وكان هذا الحرص متعمدا، وعلى أسس سياسية، أما بعد التأميم فإن الحرص أصبح بالعكس أي في اتجاه تضييق الفجوة بين التخطيط والتنفيذ، وهذا الحرص في الاتجاه المضاد يتم أيضا بوعي وعلى أسس سياسية. في كل الظروف سيظل هناك قدر من التمايز بين من يتخصصون أساسا في التخطيط ومن يتخصصون أساسا في التنفيذ، ولكن مطلوب أن تتسع الآن دائرة المساهمين في التخطيط ومطلوب من كل منفذ ألا يكون مجرد جهاز استقبال فبوسعه بل من واجبه أن يستجيب ويرسل أيضا بمقترحاته، كما أن مسئوليته التنفيذية أخذت

بعدا جديدا بمسئوليته في تنفيذ التوسعات وفي إبرام التعاقدات، والإشراف على الموردين الأجانب والمقاولين.

(٤)

ننتقل الآن إلى حديث حول كادر الإنشاء.. أقصد بناة المشاريع، فهؤلاء الرجال يمثلون فريقًا خاصا يلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التنمية. وهم لا يمثلون فقط تخصصا فنيا معينًا، ولكن يجمعهم أيضا تكوين نفسي متشابه، فهم قوم رحل لا يطول بهم المقام في مكان معين، يهبطون إلى الموقع المختار الذي قد يكون في صحار قاحلة وتحت قيظ لا يحتمل، أو يكون في منطقة جبلية تحيطها الثلوج، أو بين أحراش ومستنقعات.. وفي أحسن الظروف، قد تكون الإنشاءات الجديدة إلى جوار مدينة كبيرة، ولكن في كل الأحوال يتسلم الرجال مهمتهم أرضا فضاء ويحملون في خيالهم وعقلهم نوع وحجم الإنشاء الذي ينتوون.. إلاّ أن هؤلاء الناس لا يتركون شيئًا للصدفة، ولذا فهم لا يحطون رحالهم إلا بعد أن يكونوا قد فرغوا من دراسة مسبقة لكافة التفاصيل، ومجموعة الأوراق التي يحملونها هي "الشفرة" التي تُحل رموزها على أرض الموقع، فتنتصب على هيئة مشروع للإنتاج الصناعي أو الزراعي أو مدرسة أو مستشفى.. إلخ، ومفهوم أنه كلما تعقد المشروع كلما زادت

مهمة رجال الإنشاء في صعوبتها، والدول ذات الاقتصاد المشوه الهيكل والمتخلف من حيث مستويات التصنيع، الدول التي كان اقتصادها يدار لفترة طويلة من الخارج، هذه الدول حرمت من تشكيل الفريق الخاص بها من مهندسي الإنشاء، تعودت أن ترى المشروعات وقد أقيمت، والمشروعات وهي تشتغل.. ولكن العراق كان من الدول التي قطعت شوطًا، فقد تكون لديها كادر فني قادر على التشغيل والصيانة – كما أوضحنا – في مجال النفط.. وفي مجال الإنشاء كان هناك كادر كفء – ولكن قليل – في مجال الأعمال المدنية. ولكن مع الاتجاه نحو التنمية المستقلة لصناعة النفط، ومع التنمية الصناعية العامة أصبح مطلوبا تشكيل هذا الفرع الهام من فريق الإنشاء فرع من يتولون الإنشاءات المعدنية ونصب الآلات والتركيبات الميكانيكية والكهربائية. هذا النوع من الأعمال لم يكن يوجد في العراق من يكتب "شفرته" على الورق، ولا يوجد من يحل رموز هذه الشفرة في الحقل. وأسهل شيء في هذه الحالة أن يتقرر الاعتماد على مقاولين أجانب يتولون العملية، ويسلمون مفتاح المشروع جاهزا للتشغيل وبضمانتهم، ولكن هذا القرار من شأنه بقاء التبعية

للخارج في أكبر الاحتياجات وأصغرها. والبلد الذي تستقر أوضاعه على هذا النوع من العلاقة بالخارج، يظل في عداد الدول المتخلفة اقتصاديا.

طبعا لابد في المرحلة الأولى من الاعتماد على المقاولين الأجانب، ولابد في هذه المرحلة من أتباع أسلوب بناء المصانع "بتسليم المفتاح"، فالمنشآت الإنتاجية المستهدفة طموحة وحديثة جدا ومعقدة جدا واستثماراتها ضخمة جدا.. ولكن الاعتماد على هذا الأسلوب ينبغي أن يكون مصحوبا منذ اليوم الأول بقرار يقضي بأن يكون هذا مجرد مرحلة انتقالية، ولابد من جهد مكثف لإعداد الكادر الوطني الذي تتزايد كفاءته وحصته من الإنجاز بمعدلات سريعة.

وقد اتخذت القيادة العراقية هذين القرارين بالفعل في مجال النفط: اعتمدت على المقاولين الأجانب على نطاق واسع، وفي نفس الوقت تأسست الشركة العامة للاستثمارات والتخطيط للمشاريع النفطية. بدأت الشركة من درجة تقارب الصفر، ومع تطور العمل خلال السنوات القليلة الماضية أصبح ممكنًا تقسيم العمل الآن بين ثلاث هيئات فنية داخل الشركة:

١- هيئة التصاميم: وتتولى إعداد الدراسات الأولية للمشاريع، ويتناول تخطيط هذه الهيئة ودراستها جوانب الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والكيماوية والآلات الدقيقة، وتتبع الهيئة أيضا شعبة الرسم وشعبة المساحة وشعبة العقل الإلكتروني.. بالإضافة إلى شعبة تتولى تهيئة العقود.

٢- هيئة التشييد: وتتولى تنفيذ وإنشاء المشاريع التي يمكن تنفيذها على يد الكادر الوطني بالكامل، أو بالتعاون مع جهة خارجية. ووفقًا لهذه المهمة فمن الطبيعي أن تتبع الهيئة مخازن لتموين المواد والمعدات ومديريات للخدمات الإدارية والفنية وللهندسة المدنية، ويحدث عادة تعاون بين هذه الهيئة وهيئة التصاميم في تنفيذ المشروعات.

أرجو ألا يغيب عن الذهن أن التجربة العراقية بدأت في هذا المجال من مستوى قريب من الصفر. ولذلك فإن المشروعات الأساسية (الخط الاستراتيجي وميناء البكر مثلا) لا زالت تنفذ على طريقة الهيئة الثالثة، أي المشروعات الجاهزة، والتقدم الحقيقي يحسب بقدر سحب الوزن الأكبر من المسئولية في اتجاه الهيئتين الأولى والثانية.. وهذا التقدم

لا تكفي في وصفه كلمة شاق، فالثقة بالنفس لا تخلق بمجرد التعلم.. لابد من زمن وتجربة ومعارك، فرغم كل الدفع والتشجيع من القيادة السياسية تظل هناك عقدة "الأجنبي" راسخة، هناك وهم متسلط بتفوق الخبرة الأجنبية في كل شيء، وهناك الخوف من تحمل مسئولية فشل المشروع، وكثير من الفنيين يفضل استخدام الأسلوب المعتاد والذي سبق تجريبه، كثير من الفنيين يستسهل إعطاء المسئولية إلى مقاول أجنبي، فهذا يقلل من المخاطرة، وإعطاء المسئولية إلى كادر عراقي حديث التجربة فيها قدر من المخاطرة بلا شك.

المسألة هنا لا يحلها مجرد إصدار قرار، لابد من معركة حية بين العناصر الطموحة والمتوثبة وبين العناصر المحافظة والمترددة والتي قد تكون حسنة النية جدا، وهكذا كان الحال في كل تجربة تقدمية للتنمية، لقد واجهنا هذا التحدي، في مصر في تجربة الستينيات، وواجهته الهند، واستطاعت مصر والهند أن تحققا نجاحات بدرجات متفاوتة، ولكن أنجح الإنجازات في هذه الاتجاه كان في التجارب الاشتراكية الكبرى: التجربة السوفييتية والتجربة الصينية،

وفي هاتين التجربتين كان وضوح الأهداف والعزم الثوري سلاحين هامين لتجاوز المعضلة. ولكن كان الضغط الخارجي عاملاً آخر مساعدا على الإسراع. وقديما قيل إن "الحاجة أم الاختراع"، وفي تلك البلاد كانت التنمية الاقتصادية تعاق بصعوبات استيراد التجهيزات الحديثة والمعارف التكنولوجية، فلم يكن هناك مفر من الاعتماد على النفس، وإلى أقصى حد، وتحمل المشاق والمخاطر التي تترتب على ذلك. وفي دولة كالعراق سنجد أن وضع المسألة يختلف. القيادة السياسية حسمت موقفها النظري باتجاه الاعتماد المتزايد على الكادر الوطني في مجال التصميم والإنشاء، وهذا الموقف – في حد ذاته – يحفز ويساند الكوادر الجديدة في اقتحام الميدان. ولكن ينبغي أن نسلم – في نفس الوقت – بأن ظروف الانفراج الدولي، والإمكانيات السياسية والمالية التي يتيحها النفط، تمكن التجربة العراقية من تجنب الحصار الاقتصادي والتكنولوجي إلى حد كبير، بل إن مشكلة العراق ذات وضع معكوس حيث يتسابق أصحاب العروض من كبريات الشركات المنتجة في العالم للتقدم في المناقصات، ولا يمكن لعاقل أن ينصح بعدم

الاستفادة من هذا الظرف "البتروتاريخي" أو "الجيوتاريخي" المواتي، فهذا الظرف من حسن طالع العراق، ولكن ينبغي في نفس الوقت مضاعفة اليقظة بحيث لا يستسلم الناس إلى إغراء الاستيراد السهل الميسور بديلاً عن عناء ومخاطر العمل بالعقل العراقي والساعد العراقي. إن توفر الأعداد والنوعيات المختلفة من الكادر الفني كان نقطة اختناق أساسية في كافة تجارب التنمية الجادة، وفي العراق ستكون هذه النقطة أكثر اختناقا، بسبب اختلال التوازن بشكل أكبر بين المعدل الذي يمكن أن يتوفر به الكادر الفني المحلي المطلوب، كما ونوعا. طبعا يمكن أن تسد الفجوة بالتعاقد مع كادر أجنبي، وبالفعل هذا ميسور ولا ضير منه.. بشرط ألا يدب الوهن، ويستمر الجهد المكثف من أجل تنمية الكادر الذي يحلّ محل الكادر الأجنبي، وكما قلت فإن الأمر هنا لا يحسمه قرار، الأمر يبدأ بقرار، أما تنفيذ القرار فيتطلب جهدا سياسيا وثقافيا وتربويا متواصلاً.. يتطلب معركة حقيقية لا تهدأ.

تداعت هذه الأفكار في رأسي حين تحدثت مع عدد من كبار الفنيين في الشركة العامة للاستشارات والتخطيط

للمشاريع النفطية، ومن بين التفاصيل الكثيرة التي قالوها يمكن أن تشعر أن العجلة بدأت تدور فعلاً وسط كل الصعاب، ورغم مغريات الاستسلام للحلول السهلة.

***

في الوضع الحالي سنجد أن هيئة التصاميم – التابعة للشركة – تقوم في حالة المشاريع الجاهزة بالدراسات العامة وتحدد المواصفات الأولية والمتطلبات الفنية، ثم تجمع هذه الوثائق وتطرحها لمناقصة عالمية. وهناك نوع آخر من المشاريع تقوم الهيئة بعمل هذه الوثائق التفصيلية، وقد تستعين في هذا بجهات خارجية، أحيانًا يتخذ التعاون شكل علاقة مباشرة بين الشركة وبين مؤسسات متخصصة في هذا النوع من العمل (يحدث هذا مثلاً مع بعض المؤسسات الهندية)، وفي أحيان أخرى يتخذ التعاون شكل التعاقد مع خبراء متخصصين يعملون في شركة الاستشارات والتخطيط للمشاريع النفطية.

وطبيعي أن يبدأ التصميم المحلي على نطاق ضيق، ومن الأبسط إلى الأعقد، ولكن المهم أن يبدأ، وقد تم هذا على سبيل المثال في مستودعي الرصافة والكرخ، فكل

الدراسات الاقتصادية والفنية قام بها الكادر العراقي، وتولت أعمال الإنشاء أجهزة عراقية أيضا.. ونصب صهاريج النفط العملاقة بالمناسبة ليس عملاً سهلا.

***

نترك الكلام العام الآن، لنتقابل مع نموذج بارز لواحد من رجال الفريق الجديد على العراق: رجال الإنشاء.

- في الزورق البخاري الذي حملنا من الفاو إلى ميناء البكر، التقيت بالرجل الذي كان مهندسا مقيما لمشروع ميناء البكر، أي كان قائد المجموعة المشرفة من مهندسي شركة الاستشارات والتخطيط على تنفيذ شركة "براون وود" الأميركية للمشروع الكبير.. هذا الصديق حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية من الولايات المتحدة (١٩٥٦) وعلى دكتوراه في الطاقة الحرارية من الاتحاد السوفييتي (١٩٦٤). وقبل مسئوليته الإشرافية في ميناء البكر، كان مهندسا مقيما لمدة أربع سنوات (١٩٧٠ – ١٩٧٤) في مشروع مصفى البصرة.. حدثني طويلاً عن مشروع الميناء وعن حداثة تجهيزاته واستخدام الأتوميش والكومبيوتر في مراحل التشغيل المختلفة، وعن اضطرارهم إلى مد الأنابيب

الحاملة للنفط مسافة تزيد على ٥٠ كيلو مترا من الساحل العراقي كي يصلوا إلى عمق المياه المطلوب لاستقبال ناقلات حمولة ٣٥٠ ألف طن.

وكان إلى جواره بعض معاونيه الأصغر سنًا، والذين عاشوا وناموا طوال الفترة وسط مياه الخليج، يتقافزون كالقردة طول النهار، على حد تعبير أحدهم، للتأكد من سلامة التنفيذ في كل خطوة. سألت هذا الشاب عن عمله السابق فعلمت أنه كان مهندسا في السلاح الجوي.

- وما هي الخبرات التي اكتسبتها من مشروع ميناء البكر؟
- في السلاح الجوي كان علي أيضا أن أتأكد من سلامة الطائرة قبل الإقلاع، وكنت أظل قلقًا متوترا حتى تعود وأطمئن إلى أنني كنت دقيقًا في مباشرة مسئوليتي، ولكن في ميناء البكر تضاعف إدراكي للمسئولية، ولقيمة الدقة الكاملة. والقلق الذي كنت أعانية أيام السلاح الجوي لا يقارن بنوع القلق الذي عشت أثناء مشروع ميناء البكر، ولكنه قلق لذيذ، وحافز

على النجاح، ولا أعتقد الآن أنني يمكن أن أعيش بدونه. أعتقد أن هذا أهم شيء اكتسبته بالإضافة إلى الخبرة الفنية، فلا شك أن معارفي الفنية تضاعفت أثناء هذا المشروع.

وسألت الدكتور المهندس المقيم:

- هل كان عملك أكثر إمتاعا في مصفى البصرة أو في ميناء البكر؟

- الاشتغال في مشروع الميناء له رومانسية العمل وسط البحر، بكل الجمال والمشاكل غير العادية التي يمثلها ذلك، ولكنني كمهندس إنشاء استمتعت واستفدت أكثر من عملي في إنشاء المصفاة، فالمصفاة كانت عملاً فنيا أكثر تعقيدا، وفيها مختلف التخصصات الهندسية: كيميائية، كهربائية، ميكانيكية، مدنية، وهذه اللمسة الهندسية المتنوعة لم تكن في ميناء البكر رغم ضخامته. كذلك كان الكادر العراقي مساهما في التنفيذ المباشر في مشروع المصفاة بنسبة أكبر. فكل الأعمال المدنية قام بها

العراقيون، وكذلك بعض الأعمال الميكانيكية.. وبالمناسبة، تم الاتفاق الآن مع نفس الشركة التشيكية على توسيع طاقة المصفاة من ٣,٥ مليون طن إلى ٧ ملايين طن سنويا، والطاقة الإضافية توجه كلها للتصدير، والمهم أنه بعد التدريب في إنشاء ونصب المرحلة الأولى، أصبح باستطاعة الكادر العراقي في مشروع التوسيع أن يقوم بالجزء الأكبر من المهام بنفسه. المقاول الأجنبي سيقتصر عمله على توريد الخرائط والمعدات وعدد محدد من الخبراء الأجانب للتوجيه.. إنني فخور جدا بهذه النتيجة.

ولكل هذه الأسباب أحن أكثر إلى أيام عملي في إنشاء المصفاة، وهي أسباب تبدو موضوعية، ولكن من يدري قد يكون هناك أيضا سبب عاطفي، إن عمل مهندس الإنشاء عمل خلّاق، وعلاقتي بالمشروع تصبح كعلاقة الأب بطفله، يرعاه كل يوم ويفرح وهو ينمو أمام عينيه، وقد يكون الإعزاز الخاص للمصفاة راجعا أيضا إلى أنها طفلي

الأول. فهي أول مشروع أباشر تنفيذه، وميناء البكر هو المشروع الكبير الثاني، وقد لا يتصور ألم الفراق الذي يشعر به مهندس الإنشاء حين يكتمل العمل، ويسلمه إلى غيره.. ولكننا لا نلبث أن ننسى هذا الشعور بمجرد أن ننغمس في خلق مشروع جديد.

***

تحدث الرجل ككادر إنشاء أصيل.. هذه الكلمات، وهذا التكوين النفسي هو الذي تسمعه وتلمسه من أي رجل في هذه الفرقة "الدولية". إنهم في كل مكان يحسون نفس الإحساس نحو ما ينشئون ويبدعون، ولكن حبذا أيضا لو أضيف إلى هذا الإحساس بعد الوعي بهدف وقيمة ما يبنى ويقام، فلا شك أن الوعي بأن يكون الإنشاء لصالح الشعب ولبناء مجتمعه واقتصاده المستقل هو حافز لمضاعفة الهمة، ولتعميق الإحساس العاطفي نحو ما يقام، وكان هذا أحد خصال صديقي الدكتور.

(٥)

هؤلاء الرجال – في كل المواقع – تجسيد حي للسياسة النفطية المستقلة، وهذه السياسة دائما تتأكد وتتقدم.

مفهوم أن الدولة العراقية مسيطرة على مراحل: الاستكشاف والتنقيب – مرحلة تشغيل المنشآت النفطية وتنمية الطاقة الإنتاجية – مرحلة التسويق. وتأكيد الاستقلال يتطلب التوسع في المراحل رأسيا وأفقيا.

أما التوسع الرأسي مقصود به إحكام التخطيط والإنجاز في المجالات أو المراحل السابقة بهدف تعميق المواقع الارتكازية المكتسبة للاستقلال الاقتصادي في مجال النفط.

- وبالفعل فإن العـراق الآن يشـهد أوسـع حملـة للاستكشاف والتنقيب لتحديد حجم الاحتيـاطي، وبمقتضـى القرار في منتصف عام ١٩٧٤ أصـبحت مسـئولية جميـع عمليات التنقيب الجديدة (خارج ترتيبـات عقـود الخـدمات السابقة المعقودة مع ألف – إيراب الفرنسية، وبتـرو بـراز البرازيلية، ومؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية) تقع كلهـا على عاتق شركة النفط الوطنية التي تملـك الآن ١١ فرقـة

مسح زلزالي، وهناك توجيه بزيادتها بمعدل فرقتين كل سنة، وطبعا تعتمد إمكانية تنفيذ هذا على توفر الكـادر التشـغيلي وكادر تحليل المعلومات وبرمجتها واسـتخلاص نتائجهـا، والشركة الوطنية تملك أيضا ١٢ جهازا للحفر تتولى العمـل على ضوء عمليات الاستكشاف، ومع ذلك فـإن الحكومـة العراقية ترحب بمشاركة الشركات الأجنبية في حملة التنقيب هذه، ولكن فقط على أساس التعاقد مع شركة النفط الوطنيـة بأجور مقبولة، وبشرط ألاّ يترتب على هذا قيـام مشـروع مشترك أو مناصفة في الإنتاج، أو أي ترتيبات أخرى مـن هذا النوع، ومن حق هؤلاء المقاولين أن يتمتعوا بحق شراء كميات معينة متفق عليها من النفط، ولكن بأسـعار السـوق وليس بأسعار تفضيلية.

- وبالنسبة لمرحلة تشغيل وتنمية الطاقة الإنتاجية فإن إعداد الكوادر اللازمة للتوسع في التشغيل يتحقق بوتائر منتظمة، وتنمية الطاقة الإنتاجية تتطلب تخطيطًا متكاملاً للتوسع في كل الخط الإنتاجي بغير اختناق في أي حلقة. وتصل الطاقة الإنتاجية في آخر عام ١٩٧٦ إلى ٢٠٠ مليون طن. وهو إنجاز كبير.

وكان القرار وفق مخططات عام ١٩٧٢ يستهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية ٣٢٥ مليون طن سنويا في عام ١٩٨٠، ولكن هذا القرار اتخذ حين كان سعر النفط الخام لا يزيد عن ٢,٥ دولارا للبرميل الواحد، وبعد ركود في الصناعة النفطية العراقية دام أكثر من عشر سنوات قبل التأميم، وحين تغيرت الأوضاع نتيجة ارتفاع الأسعار (١٩٧٣ – ١٩٧٤) أعيد النظر في الأهداف الموضوعة عام ١٩٧٢ مع الحرص على الحصول على أفضل توازن بين الإنتاج من جهة وبين الحاجة إلى موارد التنمية من الجهة الأخرى.

- أما مرحلة التسويق – كمرحلة ضرورية لتأمين الاستقرار والاستقلال الاقتصادي – فقد سبق الحديث عنها (الفصل الخامس عشر) ولكن يرد في نطاقها هنا المشروعان التوءمان: الخط الاستراتيجي، وميناء البكر، فالقرار بتنفيذ هذين المشروعين، وفي زمن قياسي، نموذج لبعد النظر السياسي الذي يسعى إلى توفير كل الضمانات لتأمين الاستقلال النفطي وتحصين إمكانية التصدير ضد القرارات التي يمكن أن تتخذ خارج بغداد فتمنع قسما هاما من النفط

العراقي من الوصول إلى الشواطئ وإلى الأسواق بالتالي.. إن مشروع الخط الاستراتيجي وميناء البكر كانا تأمينًا لسياسة التصدير المستقلة ضد المخاطر السياسية والعسكرية الخارجية، وكان تأمينًا ـ في نفس الوقت ـ لمرونة الحركة بحيث تتمكن إدارة التسويق من تعظيم العائد الاقتصادي من التصدير عبر المتوسط أو عبر الخليج، حسب أحوال السوق.

هذا عن التوسع الرأسي في المراحل التي تسيطر الدولة عليها فعلاً. وعن التوسع الأفقي (والمقصود به الولوج إلى مراحل جديدة في سلسلة الصناعة النفطية) فإن السياسة العراقية تندفع بحزم أيضا في هذا الاتجاه، أي في اتجاه: التكرير – أسطول ناقلات – البتروكيماويات – استخدام الغاز.

- في ميدان التكرير، بالإضافة إلى توسيع مصفى البصرة، كانت تُجرى اتصالات (أثناء وجودي في العراق في أوائل عام ١٩٧٦) لزيادة طاقة التكرير إلى ٢٠ – ٢٥ مليون طن سنويا للتصدير، وإذا تحقق هذا الهدف عام ١٩٨٠ يكون العراق قد حقق معدلاً قياسيا.

- وبالنسبة للبتروكيماويات واستخدام الغاز، صدرت قرارات سياسية بالتوجه إلى هذه المراحل من تصنيع النفط، والصناعة البتروكيماوية تتعامل مع النفط كمادة خام إلى المصفاة (أو إلى معمل التكرير) يعالج بما يعرف بالتقطير الإتلافي، فتخرج منه مجموعة من الغازات تعرف بغازات النفط، وتليها مجموعة من السوائل الطيارة التي تستخدم عادة في الاحتراق هي البنزين والديزل والكيروسين، ويتبقى في النهاية خليط ثقيل يخرج منه المازوت مخلفا وراءه ما يعرف بالنافاتا وتمثل النافاتا حوالي ١٠% من وزن النفط الخام، وتعتبر الأساس البترولي للصناعة البتروكيماوية الحديثة، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يمكن أن يستعمل بكامله، وقد تجاوز الآن ما يخلق من مركبات كيميائية عضوية عن طريق النفط أو الغاز العشرة آلاف مركب. والحقيقة أن قصور الصناعات الكيميائية التقليدية عن الوفاء باحتياجات السوق من المواد المعتادة، أو إنتاج مواد جديدة بمواصفات تتفق مع الاستعمالات الحديثة، أدى إلى أن تنطلق الصناعات البتروكيماوية في مجال المواد، وما استحدثته من مواد واستخدامات يفوق ما كان يدور في أي خيال منذ عقدين أو

ثلاثة، ولذلك لم يكن غريبا أن تكون معدلات النمو في هذه الصناعة بالغة الارتفاع منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وهي من أعلى الصناعات كثافة في رأس المال.

وبالنسبة للأرباح المحققة، يكفي أن نشير إلى أن اليابان تستهلك حوالي ٢٥٠ مليون طن من النفط سنويا. والنافتا التي تتخاف من هذه الكمية (١٠%)، مع استيراد ضئيل نسبيا من الغاز الطبيعي، هما الأساس الذي قامت عليه صناعة البتروكيماويات في اليابان، وهي تعطي إنتاجا سنويا تزيد قيمته عن ٩٠٠٠ مليون دولار، أي أكثر من كل عوائد النفط العربي عام ١٩٧١ [٢]، حين كان يصل إنتاجه إلى حوالي ٧٤٠ مليون طن.

إن العراق حين وقّع العقد لإنشـاء مجمـع عمـلاق للبتروكيماويات، وعقدا لاستخدام الغاز في صناعة الأسمدة كان يدخل مرحلة الاستفادة من النفط على نحو أمثل، فهامش الربح في تصنيع النفط وبيع المركبات المصنعة أعلى مـن عائد تصدير النفط خاما، وإلى جانب هذا فإن استخدام النفط كمادة خام لصناعات تحويلية داخل العراق، يجعل المسـتقبل الاقتصادي للنفط أكثر استقرارا ودواما؛ لأن مجال التقدم في

الصناعات البتروكيماوية بلا حدود، حيث يبدو أن عمر النفط كمصدر أساسي للطاقة لن يكون طويلاً. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه القرارات السياسية نقلت دور الـنفط فـي التنميـة العراقية من مجرد ممول إلى محور لتنمية صناعية جبـارة، أي أن قطاع النفط أصبح أكثر التحاما وتفاعلاً مـع هيكـل الاقتصاد الوطني.

في السابق كان الاقتصاديون العراقيون يتحدثون عـن الازدواج في الاقتصاد العراقي، وعن قطاع النفط الذي يعمل كجيب غريب يدار من الخارج ولا يشع على ما حوله، كانوا يشرحون ويسهبون في الحديث عن ضرورة ربـط قطـاع النفط بهيكل الاقتصاد الوطني.

والحقيقة أنه كان يكفي أن تزور البصرة أو كركـوك لكي تتعرف – بمجـرد المشـاهدة – علـى مـدلول هـذه المصطلحات الاقتصادية، فالشركات الاحتكاريـة، أصـرت على أن تجعل هذه المصطلحات مطبقة بحذافيرها وحتـى لا يكون في استخدامها أي قدر من المبالغة، فقد كان متصـورا بعد ما يقرب من نصف قرن من اسـتغلال أغنـى حقـول للبترول في كركوك أن تطفح بعض مظاهر الصـحة علـى

وجه هذه المدينة، ولن يكون هذا متنافيا مع الجوهر المقصود لازدواجية الاقتصاد العراقي وللجيب الغريب المعزول، فالتفاعل المطلوب بين قطاع النفط وبين الاقتصاد العراقي لا يكون في الأساس إلاّ تكريرا، وصناعات بتروليـة، ومـدا لمشروعات التنمية الزراعية والصناعية بطاقـة رخيصـة. ولكن كان مفروضا – ذرا للرماد في العيـون – أن تمتلـئ كركوك بالطرق النظيفة والمساكن الصحية والمـدارس والمستشفيات، ولكن الزائر لكركوك يفاجأ بأن شيئًا من هـذا لم يحدث، وأن الشركة – حتى عمرانيا وسكنيا – لا علاقـة لها بما حولها، فالمدينة متخلفة في كل مرافقها، وداخل أسوار الشركة تنتقل إلى عالم مختلف تماما، مجهز بكل الكماليـات والحدائق والسينمات والنوادي.

على أي حال، ها هي العجلة تدور الآن فـي الاتجـاه الصحيح.. فإذا ذهبت اليوم إلى البصـرة سـتجد كيـف أن مشروعات التوسع للطاقة الإنتاجية فـي الحقـول أصـبحت ترتبط بإقامة المصفاة ثم بالتوسع في المصفاة، وإقامة مصفى للدهون، ثم مجمع البتروكيماويات ومصنع السماد، ومجمـع الحديد والصلب، ومعمل إنتاج الألومنيوم، ومصنع الـورق..

ثم المشروع الهائل لتسييل الغاز، مع هذا التداخل للنفط فـي نسيج الصناعة يندمج قطاع النفط شيئًا فشيئًا فـي الاقتصـاد الأم، وتخلق بصرة جديدة، ليس هندسيا فقط، ولكنها ستكون مدينة بعقلية حديثة.

***

وبالمناسبة، فإن إنجاز المشروعات العديدة التي تستخدم الغاز المصاحب لإنتاج النفط، بالإضافة إلى مشروع تسييل الغاز، ستنهي من العراق – إلى الأبد – تلك الشعلات التي تصاحب حقول النفط في كل الأقطار المنتجة، والتي تعني إحراق ثروة قدرت (عام ١٩٧٤) بحوالي أربعة بلايين من الدولارات.

الفصل التاسع عشر

سندريلا العراقية والجهاد الأكبر

(١)

الدولة النفطية تشبه "سندريلا"، مسها "ملاك النفط" فانتقلت فجأة من طبقة الفقراء إلى طبقة الأمراء والأغنياء.

وملاك النفط لم يخدع أي دولة، فالنقلة المفاجئة معروف أنها شيء كالسحر ينتهي أثره بعد فترة محدودة، ترتد بعدها سندريلا إلى أصلها المعهود.

وسندريلا الأسطورة لم تنبهر بالثياب الجديدة، والعربات، والأضواء، فلم تهدر الفرصة، ولم تضيع الوقت، وحين دقت الساعة معلنة انتصاف الليل وانتهاء مدة السحر، كانت قد انتهت من كسب قلب الأمير، واحتفظت بالموقع العالي.

ترى هل ستتمكن أي دولة نفطية من الاحتفاظ بنمط حياتها الحالي، حين تدق الساعة وينضب النفط؟ إن قلب الأمير – المطلوب امتلاكه من هذه الدول – هو التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، فهل تسعى هذه الدول بجدية نحو الهدف؟ وكيف؟

الدول النفطية المجاورة للعراق بهرتها الثياب والعربات والأضواء، فعبت من كل هذا، وبالفعل تمكنت هذه

الدول من رفع مستوى المعيشة لجماهير شعبها، وتوسعت في الخدمات والمرافق، بدرجة أو أخرى، رغم التبديد الهائل في استخدام الموارد، ورغم سوء التوزيع البين لهذه الأموال بين مختلف الطبقات والفئات.. وبعد أن فاضت الأموال رغم كل هذا، وأيضا بعد بعض التنبه إلى أن "الساعة ستدق" بدأت تتجه إلى إقامة مشروعات إنتاجية، تحت وصاية الشركات المتعددة الجنسية، سواء في شكل مشروعات مشتركة، أو في شكل مشروعات تتحكم مع أفرع هذه الشركات في المناطق الأخرى من العالم، أو لا تجد أسواقًا إلاّ في دوائر حددتها الشركات في تقسيماتها للعمل الدولي وللأسواق. وحتى بالنسبة للمشروعات التي تنتج للاستهلاك المحلي نجد أن الشركات هي التي حددت الأولويات بناء على أنماط الاستهلاك التي خلقتها في الأقطار النفطية، إن ماركة معينة من الشيكولاته أو الروائح العطرية لن يتقرر إنتاجها مثلا على أساس الأولويات الموضوعية التي تتطلبها تنمية هذا القطر أو ذاك، ولكن لأن قسما من المستهلكين "الأقوياء" تعود على استهلاك هذه الأشياء، وتحت شعار "سياسة الإحلال محل الواردات"، تقام هذه الأفرع من الصناعة.

والحقيقة أن نمط الاستهلاك الذي غرس في غالبية الأقطار النفطية (والذي هو نسخة طبق الأصل من نمط الاستهلاك في الدول الصناعية الغربية، رغم أنه لا يمثل النمط الأمثل) هذا النمط الاستهلاكي لا يؤثر فقط في تحديد أولويات الصناعة المحلية، التي ستظل محدودة على أي حال، فالأهم أنه يؤثر في أنماط الاستيراد، وبالتالي ستظل هذه الأقطار النفطية مضطرة إلى إدامة ارتباطها بالدول الموردة لهذه السلع، وتستهلك أرصدتها النقدية في استيرادها.

ولا يكفي هذا وذاك لإحكام الربط بين الدول النفطية ودول الغرب المتقدمة، ولذلك هناك أيضا شراء أنصبة من المشروعات ولبعض العقارات في أوروبا وأميركا.. وبالإضافة، هناك إيداع الفوائض في البنوك الخارجية، وفي شراء السندات الحكومية، إلخ.

هذه الدول ليست بالقطع "سندريلا"، وستفيق على واقع أليم حين ينتهي أثر لمسة السحر، فبالأسلوب المتبع حاليا لن تكون قد تمكنت من تحقيق الدفعة الصعبة للانطلاق، وللوصول بعدها إلى مرحلة النمو الذاتي المنتظم، لن تكون قد تمكنت من تحقيق مركز مستقل للنشاط الاقتصادي.. ولن

يبقى من ذكرى الأيام "الحلوة" إلا عدد من كبار المليونيرات يعيش مهاجرا ومنعما.

وماذا عن العراق؟

من الطبيعي أن نتصور أن القيادة العراقية تخطط وتناضل من أجل مصير مختلف، وقد عبرت عن هذا وثائقها النظرية، وإنجازاتها العملية خلال السنوات الأخيرة.

"إن حزب البعث العربي الاشتراكي حزب اشتراكي ثوري، يعتبر الاشتراكية ضرورة حاسمة لتحقيق تحرر الأمة العربية ووحدتها ونهضتها الحديثة.. لذلك فإن في مقدمة مهماته النضالية: نشر الأفكار الاشتراكية والقيم، وتجسيدها في ممارساته النضالية على الأصعدة والسعي إلى تطبيقها، وفقًا لمقتضيات كل مرحلة، حينما يجد إلى ذلك سبيلاً في أية بقعة من بقاع الوطن العربي، وضمن أفق وحدوي، ويعتبر أن النظام الاشتراكي العربي المتكامل لا يمكن تحقيقه إلاّ في ظل دولة الوحدة"[١].

(٢)

ولكن كيف ترسى الأسس المادية لبناء الاشتراكية في العراق؟ وكيف يمكن أن تقام وترسخ علاقات إنتاجية اشتراكية؟ وكيف يؤثر النفط في كل ذلك؟

إجابة هذه الأسئلة بالتفصيل الواجب، تحتاج مؤلفًا خاصا، ولكن ما دمنا نتحدث عن السياسة النفطية فلابد من بعض الضوء على هذا الجانب الهام، فالحفاظ على السياسة النفطية المستقلة وتطويرها، يحتم – في تقديرنا – تطورا عاما باتجاه نظام اشتراكي متكامل. ومن ناحية أخرى فإن السياسة النفطية تؤثر تأثيرا جذريا على إمكانيات التنمية، وعلى نمط العلاقات الاشتراكية المستهدفة، إلا أن علاقة النفط بالتنمية الاشتراكية من الأمور التي تحتاج دراسات نظرية عميقة ومبتكرة.. وإذا كان مطلوبا أن نعمل قبل كمال التصورات النظرية، فإن من المطلوب أيضا – أثناء النضال العملي – أن نعمق مفاهيمنا، ونستكمل النواقص النظرية.. والتجربة العراقية بدأت الممارسة العملية للتحولات الجذرية والتنمية، وكانت السيطرة الكاملة على الثروة النفطية ركيزة أساسية لأي تخطيطات أخرى، فقبل السيطرة على الثروة

النفطية كان الكلام عن التحول والبناء الاشتراكي ممكنًا فقط كأمنية جميلة.

وفي الأوضاع الحالية، وبعد التأميم الكامل للمنشآت النفطية، قفز إسهام القطاع العام في الناتج القومي الإجمالي إلى ٦٨,٤% (١٩٧٤) بعد أن كان ١٢,٧% (١٩٦٩). وشمل القطاع العام الآن – إلى جوار إنتاج النفط – ١٠٠% في القطاع المصرفي والتأمين ٩٤% من التجارة الخارجية – ٩٥% من تجارة الجملة – كل السكك الحديدية والطرق ومرافق المواصلات والخطوط الجوية والموانئ والمصافي وجزءا هاما من النقل الداخلي، وجميع مشاريع الماء والكهرباء والسدود والخزانات ومشاريع الري والصرف ومخازن السلع والأجهزة والمعدات والآلات والحبوب. وفي الزراعة أصبحت السيادة الآن للملكيات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الزراعي أصبح ممثلاً لـ ١٠,٢% (١٩٧٤) من إجمالي الدخل في قطاع الزراعة وكان ٠,٠٥% (١٩٦٩)[٢].

ومن خلال هذه السيطرة المركزية على مصادر الإنتاج الأساسية، ولتطويرها، ارتفعت قيمة الموارد

المخصصة للاستثمار من ١١٣,٢ مليون دينار (١٩٦٧) إلى ٢١٠ مليون دينار (١٩٧٣)، أي بزيادة ٨٥,٨ %، ولكن إلى جانب هذا التخصيص الأعلى للموارد من أجل الاستثمار كان هناك معدل أعلى من التنفيذ المالي، ففي عام ١٩٦٧ كان ما أنفق ماليا من المبلغ المحدد للاستثمار ٦١,٦ مليون دينار (أي ٥٤,٤% فقط من الرقم المستهدف). وفي عام ١٩٧٤ كان التنفيذ المالي ١٥٠,٣ مليون دينار (أي ٧١,٦% من المستهدف). وبهذا تكون الزيادة الفعلية في الأرقام المالية للاستثمار في عام ١٩٧٣، عن أرقام عام ١٩٦٧، بنسبة ١٤٢%(٣).

أما في عام ١٩٧٥ فكانت تحصينات المنهاج الاستثماري – ضمن الميزانية العامة – حوالي ١١٠٠٠ مليون دينار، وفي عام ١٩٧٦ كان الرقم المستهدف في المنهاج الاستثماري ١٤٩٤ مليون دينار، وهي أرقام واضحة الارتفاع بالنسبة للأعوام السابقة، ويضيف على أهميتها أن القطاع الصناعي (١٩٧٦) له الأولوية (٧٠٩ مليون دينار) وبعده قطاع الزراعة (٢٦٨ مليون دينار)، وتتجه سياسة الاستيراد بشكل عام نحو السلع الإنتاجية فهي تمثل حوالي

٧٨% من إجمالي الواردات وذلك على حساب السلع الاستهلاكية، ووفق احتياجات البرامج الاستثمارية[٤].

والتجربة العراقية تمارس في عملية التنمية وفي التحول إلى الاشتراكية "انفتاحا اقتصاديا" – كما أشرت في أكثر من موضع في هذا الكتاب – على أساس أن هذه الكلمة كان مفروضا أن تعني الاستفادة من معطيات الانفراج الدولي، ومن إمكانية التعامل مع الدول والكتل الدولية المختلفة بما يعظم الفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني. ولكن التجربة العراقية تمارس الانفتاح – بهذا المفهوم المحدد – وفق عدد من المبادئ التي تضمن تحقق النتائج المستهدفة:

- المبدأ الأول رفض المشروعات المشتركة مع الشركات الاحتكارية.
- وثانيا في حالة الاحتياج إلى موارد إضافية تلجأ الدولة إلى التسهيلات الائتمانية للحصول على التمويل المطلوب لمشروعات القطاع العام.

- يتم اختيار المشروعات وتحديد الأولوية حسب المنهج الاستثماري الذي تحدده الدولة، وليس حسب تفضيلات الممولين الأجانب.
- المبدأ الرابع: تطرح المشروعات في مناقصة دولية، وفي حالة تساوي عروض من الشركات الغربية مع عروض المؤسسات في الدول الاشتراكية – فنيا وماليا – تفضل عروض الدول الاشتراكية – تقديرا لأهمية تمتين العلاقات مع هذه الدول، ودعما للنضال التحرري قطريا وقوميا – وفي حالة تفوق العروض الغربية بفارق واضح، تقبل هذه العروض.

هذا، ولا شك أن الإمكانيات المالية والسياسية التي يتيحها النفط تضيف دعما إلى الإدارة العراقية لتحقيق هذا النمط من العلاقات الاقتصادية الدولية.

***

- هذه هي الممارسة العملية فما هي المفاهيم النظرية العامة التي تنطلق منها هذه الممارسات؟

١- ضرورة تحقيق معدلات عالية ومنتظمة في التنمية الاقتصادية.

٢- ضرورة أن ترتبط هذه المعدلات بهدف تعديل الهيكل الاقتصادي المشوه، وهذا يعني إلغاء الازدواج في بنية الاقتصاد العراقي، والذي هو سمة من السمات الموروثة في الدول المقهورة عموما. ومقصود بالازدواج وجود جزيرة من الاقتصاد الحديث، وهو قطاع النفط في حالة العراق، وسط بحر من الاقتصاد التقليدي المفكك والراكد، وإلغاء الازدواج يتم من ناحية بنشر التحديث في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأهم من ذلك بدمج القطاع الحديث في جسم الاقتصاد الوطني بدلاً من ارتباطه العضوي باقتصاديات الدول الغربية المتقدمة.

وحسب نظرية المراحل في الغرب، ترتبط متانة البناء الداخلي للاقتصاد القومي، ودرجة نموه، بنمط التدفقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة. ففي المراحل الأولى من التنمية يكون

الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة محددا، فكثير من الإنتاج الزراعي يتحقق في وحدات شبه معزولة لا تضيف شيئًا للصناعة ولا تأخذ منها. وكذلك الحال مع الصناعات الصغيرة فإن تفاعلها مع ما حولها قليل. وهذا صحيح، ولكن في الدول المقهورة لم يكن الأمر مجرد أنها في مرحلة دنيا من التطور الاقتصادي، فهي ليست طفلاً، إنها قزم مشوه، وهذا يصعب تعديل الحال. ولذلك فإن نمط التدفقات، أو معدل العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لا يعود – في المقام الأول – إلى تخلف قوى الإنتاج، بقدر ما يعود إلى ازدواجية الاقتصاد وارتباط القطاع المتقدم بحبل سري مع دول خارجية.

المهم.. لابد من تعديل الهيكل الاقتصادي بإلغاء الازدواجية، وسيتحقق هذا في التحليل النهائي، عن طريق تصنيع النفط وعملية التنمية الصناعية الوطنية والقومية العامة، ومن خلال تحديث الزراعة وتطوير الهياكل الارتكازية، إلخ.. وبشكل

عام من خلال تنمية مستقلة مضبوطة الموازنات تنعكس في هيكل التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا.

٣- والتنمية المستقلة ذات المعدلات المنتظمة المرتفعة والمتوازنة تستلزم التخطيط المركزي الشامل بكافة الأنشطة الاقتصادية، ولا ينبغي أن يقتصر التخطيط على مناهج للاستثمار.

٤- ومن الموازنات الأساسية التي لها أهمية خاصة: الموازنة بين معدلات الاستهلاك (العائلي والعام) وبين معدلات الاستثمار، وكذلك الموازنة بين عرض رأس المال العيني وبين قوة العمل المتاحة.

٥- والتخطيط المركزي والالتزام بالخطة، يتطلب اضطلاع القطاع العام بالدور القيادي للاقتصاد القومي وعملية التنمية، وهذا يعني احتكار القطاع العام لكافة المواقع الحاكمة، وإحكام التنظيم بهذا القطاع بحيث يتمكن من أداء مهمته.

٦- لابد من علاقات دولية وقومية مناسبة، تتكامل مع الجهد الوطني من أجل الإسراع بالتنمية، ومن أجل تأمين وضع عراقي أمثل وتام داخل تقسيم العمل العربي والدولي.

٧- وبما أن التنمية المستقلة لا يمكن أن تكون مجرد حسابات اقتصادية بحتة، فإن التنمية الاقتصادية هي في الحقيقة جزء من تغييرات شاملة، سياسية – اجتماعية – إدارية – ثقافية وتربوية.

التنمية الاقتصادية المستقلة لا يمكن أن تحقق إلاّ جزءا من عملية تنموية مركبة وشاملة تقررها وتقودها سلطة ثورية، وتشارك فيها الجماهير بإيمان وثقة، فالعمل الإنساني هو الأساس، والعمل الإنساني لا ينصب في اتجاه التنمية الاقتصادية بكل الاندفاع والإبداع إلاّ عبر هذه القنوات والمؤثرات جميعا.

إن الوثائق النظرية للقيادة العراقية تركز على هذا المفهوم، وهي تحذر من الانحراف إلى رأسمالية الدولة. "إن رأسمالية الدولة صورة مشوهة عن الاشتراكية.. فهي تنفي، أو تزور العلائق الديمقراطية في الإنتاج، وتجمد دور الطبقة

العاملة فيه وتشل حيويتها، وتجعل الموظفين البيروقراطيين سادة الإنتاج والمتحكمين بمصائره، يفرضون على الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الموظفين دكتاتورية من نوع جديد، لا تختلف كثيرا في أساليبها ونتائجها عن دكتاتورية البرجوازية، ويمارسون ضدها – بشتى الطرق المباشرة وغير المباشرة – أنماطًا جديدة من الاستغلال لا تختلف من حيث النتيجة عن الاستغلال البرجوازي، وهي بالإضافة إلى ذلك تنظر إلى قضية الاشتراكية نظرة منحرفة، عندما تتصور أنها قائمة فقط في توجيه الجانب الاقتصادي من حركة الدولة والمجتمع".. "إن ما تحقق حتى الآن في ميدان الصناعة، من قاعدة صناعية واسعة نسبيا يمكن أن يشكل أساسا للانتقال إلى الاشتراكية في المستقبل، غير أن أغلب ما اتخذ من تدابير في هذا الميدان ما يزال أقرب إلى رأسمالية الدولة منه إلى الاشتراكية. إن مشاركة الطبقة العاملة والعاملين الآخرين في هذا القطاع من الإنتاج – تخطيطًا وقيادة وتنفيذًا – ما تزال، رغم ما حققته من تقدم نسبي في ظل الثورة محددة النطاق.. وتفتقر إلى الكفاءة السياسية والاقتصادية والتقنية، فالإنتاج الصناعي – حاليا – يسيطر

عليه بكل ميادينه تقريبا، الموظفون الذين يشكّل الحزبيون والمؤمنون بالاشتراكية نسبة غير كافية بينهم. كما يجب أن نعترف أن بعض الحزبيين الذين يعملون في هذا الميدان، والذين يفترض فيهم أن يكونوا قادة التحويل الاشتراكي، لم يولوا الثقافة والممارسات الاشتراكية العناية الكافية، ووقعوا – في بعض الأحيان – في نظرات واتجاهات بيروقراطية يمينية مما يحيطهم به الجهاز القديم الموروث عن عهود ما قبل الثورة، ولم يفلحوا في بناء علاقات كفاحية على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية مع العاملين في هذا القطاع، ومع الطبقة العاملة، بالمستوى المطلوب".

.. "والحقيقة أن الانحراف إلى نوع مـن رأسـمالية الدولة، يبتعد بالتجربة عن الثورة الاشتراكية الحقيقيـة؛ لأن رأسمالية الدولة تكاد تكون مجرد ثورة في الشكل القـانوني للملكية، ولكنها لا تمتد إلى تثوير كل المجـالات الأخـرى بالضرورة، أو بنفس القدر، وهذا الانحراف يؤثر في التنمية الاقتصادية تأثيرا سلبيا من حيث إنه يقلل من إقبـال القـوى العاملة على تحمل مسئوليتها، وهو فوق ذلك يهدد التجربـة كلها أمام الأعداء، فالجماهير المؤمنة المشاركة المنظمة هي

أيضـا خـط الـدفاع الأول والأخيـر ضـد المـؤامرات والضغوط"[5].

(٣)

حتى الآن – وباستثناء حديثنا عن دمج القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني – كان الكلام عن مفاهيم عامة، تحكم الممارسة العراقية بقدر ما يمكن أن تحكم الممارسة الثورية في أي قطر آخر، وحتى حديثنا عن قطاع النفط كان لا يحمل من الخصوصية إلاّ كلمة النفط، فالحديث عن دمج قطاع النفط – في السياق السابق – لا يختلف عن الحديث حول دمج قطاع البن مثلاً، أو الفوسفات، وما أشبه، في اقتصاديات الدول الأخرى ذات الاقتصاد المشوه.

ولكن النفط لا يمكن أن يكون – في الحقيقة – مجرد كلمة يمكن أن تستبدل في معادلة التنمية بكلمة أخرى مرادفة – أو مقام آخر – ولا تتغير النتيجة.. وجود النفط في معادلة التنمية يعني الكثير. وهذا الدور الذي يمكن أن يمارسه النفط، يحتاج جهدا نظريا؛ لأنه يضع الدول المنتجة للنفط أمام واقع لم تقابله التجارب والدراسات الاشتراكية السابقة، وأيضا لم تتناوله الدراسات الجادة في الغرب حول اقتصاديات التنمية. والجهد النظري المطلوب ليس مسألة للترفيه عن المثقفين، فهو الوسيلة لاستخدام إمكانيات النفط استخداما أمثل.

والقدر المتيقّن من وضوحه نظريا الآن هو أن النفط ثروة ناضبة، والثراء الذي يسببه ثراء مؤقت كسحر سندريلا، وهو ناضب بمعنيين: المعنى الأول طبيعي، أي أن كميته محدودة، ومع استمرار سحبه بمعدلات عالية سينفد فعلاً. إنه ثروة تستهلك أو تندثر بعد عدد من السنوات.. ويمكن أن نقول إنه ناضب أيضا كمصدر للثروة السهلة – حتى في حالة استمرار وجوده في باطن الأرض – بمعنى أن التقدم التكنولوجي سيوجد بالقطع مصادر بديلة للطاقة – كما فعل مع الفحم – بعد فترة ما، وبالتالي لن يستمر النفط – كمادة خام وكمصدر للطاقة – مدِرا للثروات المالية على النحو المتاح حاليا.

وفي كل الأحوال فإن عائد بيع كميات متزايدة من النفط الخام هو، إلى حد كبير، بيع أصول تملكها الدولة.. ودمج هذا العائد في الدخل القومي هو – في تقديري – نوع من الحسابات القومية المضللة والخطيرة. طبعا حتى مع هذا الضم لا زالت "سندريلا" بعيدة عن مستوى الأعضاء الدائمين في نادي الأغنياء، فإذا استبعدنا الدول والإمارات القزمية، وتابعنا دولاً كالسعودية وإيران والعراق، سنجد أن السعودية

هي وحدها التي وصل متوسط الدخل السنوي للفرد فيها (١٩٧٤) إلى مستوى عال: ٣٦٢٥ دولارا – مع ملاحظة أن ٢٥% من الدخل القومي فقط استوعبت في الداخل – أما بالنسبة لإيران فإن متوسط الدخل السنوي للفرد كان في ذلك العام ٧٣٣,٣ دولارا – وفي العراق كان الرقم المقابل ٦٠٠ دولار(٦). أما في دول منظمة التعاون الاقتصادي فكان متوسط الدخل السنوي للفرد ٤٨٢٥ دولارا.

ويلاحظ طبعا أن متوسط الدخل للفرد كان قد حقق في دول الأوبك قفزة غير مسبوقة في عام ١٩٧٤، ففي السعودية زاد هذا المتوسط عن عام ١٩٧٣ بنسبة ٣٠٣% - وفي إيران كانت الزيادة ٢٩٣% - وفي العراق ٢١٦%.. على أي حال، هذا الدخل – بعد القفزة الكبيرة – إن لم يكن قد وصل بالدول النفطية إلى مستوى الأعضاء الدائمين في نادي الأغنياء فإنه وصل بهم إلى أبواب هذا المستوى، لنقل إلى عضوية شرفية، ولكن هل هذا وضع حقيقي؟ هل من المفروض أن تصدق الدول النفطية حكاية أنها دول ذات دخل عال، وأن من حقها أن تعيش نمط الحياة الذي تمارسه الدول الغنية فعلاً؟ (حتى بافتراض طبعا أن هذا النمط

مطلوب). هنا نعود إلى قضية أن الموارد النفطية هي عائد ثروة تستهلك بعد عدد من السنوات، وهي بالتالي عائد بيع الأصول تمتلكها الدولة، فهل يصح لإدارة رشيدة في مشروع ما ألاّ تخصم من إيراداتها مقابل استهلاك أو اندثار لرأس المال؟ وماذا يحدث لو أنها اعتبرت كل إيرادتها المالية السنوية قيمة مضافة فوزعتها زيادة في الأرباح وزيادة في الأجور؟ سيحدث طبعا فرح عظيم في البداية لمن قبض ربحا أعلى أو أجرا أزيد.. ولكن بعد عشر سنوات، حين تندثر الأصول تماما، ويتوقف الدخل، يكون الحال مختلفًا تماما.

إذا كان الأمر كذلك، فإن الحسابات القومية للدخل القومي في الدول النفطية لابد أن تلجأ إلى نوع من التمييز بين الموارد النفطية والموارد غير النفطية. وفي ضوء هذا التمييز كان ممكنًا لبعض من يفكرون بالحسابات الاقتصادية الجافة فقط، أن يطالب بتحويل عوائد النفط بالكامل، أو الأصول النفطية، إلى أصول رأسمالية، ويعيش المجتمع فقط على الدخل الناشئ من استثمار وتشغيل هذه الأصول. ويمكن لهذا البعض أن يقول إنه بدون ذلك يكون المجتمع عائشًا في مستوى دخله الحقيقي، على حساب تبديد جزء من ثروته،

وهذا ظلم بالمنظور الاجتماعي حتى إذا روعيت العدالة التامة في توزيع الموارد النفطية؛ لأن المجتمع إلى جانب اتساعه طولاً وعرضا، له أيضا امتداد تاريخي، بمعنى أن من يعيش اليوم في مستوى رفيع على حساب ثروة ناضبة، يحقق رفاهيته الآنية على حساب أجيال قادمة لها حق في هذه الثروة، خاصة والأجيال القادمة لا تعني هنا مرحلة قرون من الزمان، ولكن عقدين أو شيء من هذا القبيل، أي الطفل الذي نحمله على كتفنا اليوم.

ومع ذلك، وبما أن أمور الحياة والمجتمع لا تقاس ولا تعامل بالحسابات الاقتصادية فقط، فإن معاملة الأصول النفطية على هذا النحو الحاد، أمر مستحيل تحقيقه فجأة بعد أن دخلت منذ زمن بعيد في الإنفاق الجاري، وشكلت مستويات معيشية يصعب العدول عنها سياسيا وإنسانيا. ولكن فضلاً عن الاستحالة، فإن الأمر غير مطلوب، وغير عادل، إذ من حق الجيل الحالي فعلاً أن يقتطع جزءا من أموال النفط لتحسين مستواه المعيشي، فرغم كل الكلام السابق – الذي هو صحيح إلى حد كبير – يظل من حق الجيل الحاضر أن يقول إنه ناضل وضحى من أجل مصالحه

ومصالح الأجيال القادمة، لكي يؤمن ثمنًا معقولاً للأصول النفطية.

.. إن مجموع الإيرادات النفطية التي حولت من البلدان المنتجة إلى الخارج من عام ١٩٦٤ إلى كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٥ (أي حتى قرارات رفع الأسعار) بلغت ٢١,٥ بليون دولار[٧]. ولا شك أن هذا الاستنزاف كان ممكنًا أن يستمر بنفس المعدل لولا نضال الجيل الحالي، ولذلك، فرغم استقطاع جزء من الإيرادات النفطية للاستهلاك، يظل صحيحا أن الجيل الحالي صاحب فضل في حفظ الثروة القومية التي ستورث. ومن ناحية أخرى، فإن الجيل الحالي يتحمل أيضا مشاق المرحلة الأولى من الثورة التنموية، كي ترث الأجيال القادمة أصولاً رأسمالية تضمن الاستمرار المنتظم للنمو الاقتصادي.

اقتطاع جزء من الإيرادات النفطية لاستهلاك الجيل الحالي أمر لا غبار عليه إذن، ولكن بشرط أن يكون الأمر مفهوما بالصيغة المتكاملة: الموارد النفطية ليست في الأساس دخلاً للإنفاق الاستهلاكي، ويجوز – على سبيل الاستثناء – اقتطاع جزء منها لتحسين مستوى الاستهلاك لجماهير الجيل

الحالي، وهذا الجزء لابد أن يكون محسوبا بدقة، ومحدودا، إذ تظل القاعدة أن توجه النسبة المتعاظمة من الإيرادات النفطية إلى استثمارات التنمية.

وطبعا لا ينبغي أن ننسى أن تحويل الإيرادات النفطية إلى استثمارات جديدة هو – في التحليل النهائي – منحة من السماء لجماهير القطر النفطي، فبدون التمويل السخي الذي يتيحه النفط، كان على الدولة الثورية أن تكابد في سبيل اعتصار مدخرات تكفي لبدء ثورة تنموية، إن الدولة الثورية التي ورثت اقتصادا مشوها ومتخلفًا، كانت لن تستطيع عبور مرحلة الانطلاق بغير تكريس ما يقرب من ٢٠ – ٢٥% من دخلها القومي للاستثمار، ويضطرها هذا إلى فرض التقشف، وربط الأحزمة على البطون في سنوات البدء الصعبة، قبل أن تظهر ثمار التنمية، وسط شعب يعاني أصلاً من انخفاض مستويات المعيشة. ومجرد أن يتولى النفط مسئولية تمويل الاستثمارات الجديدة، يقلل من نسبة الاستقطاعات الادخارية التي تكون قاسية في المراحل الأولى من التنمية.. بدون النفط.

هذا كلام صحيح بالعقل البارد، ولكن في واقع الحال سنجد أن الموازنة بين ما يستقطع من الثروة النفطية لأغراض الإنفاق الجاري والاستهلاك، وبين ما يستبقى للاستثمار، يظل مسألة تخضع للتقدير السياسي، وهي مسألة بالغة الصعوبة، وتتطلب جهدا هائلا لتكوين المواطن الذي يقبل باقتناع صيغة أن يكون الاستقطاع في الاتجاه الأول عند الحد الأدنى، وهي صيغة تتطلب بعد نظر، وتساميا عن الوقوع في براثن الاستمتاع اللحظي إن مشكلة الموازنة الضرورية بين معدلات الاستهلاك ومعدلات الاستثمار، أو بين الحاضر والمستقبل، مشكلة صعبة في كل الدول التي تسعى للانطلاق في التنمية، وقد تناول الباحثون في مشاكل التنمية ما أسمي بـ "ثورة التطلعات" التي اعتبرت من أكبر المشاكل التي تواجه الدول المقهورة في المراحل الأولى لتعديل المسار وللانطلاق، والمقصود بثورة التطلعات، تطلع الطبقة المتوسطة، والطبقات الأخرى بشكل عام، إلى أنماط ومستويات الاستهلاك السائدة في الدول المتقدمة، وهذا التطلع ينعكس في ضغوط سياسية قد تجبر القيادة على تقديم تنازلات من جانب الاستهلاك، فتتجاوز الممكن بالحسابات

الموضوعية لاحتياجات التنمية، وتؤدي التنازلات طبعا إلى تآكل الموارد التي كانت مخصصة للاستثمار.. وطبيعي أن هذا التنازل من جانب القيادة لا يحل أي مشكلة بالنسبة لأصحاب التطلعات إلاّ في اللحظة المباشرة.. فمع تآكل موارد الاستثمار ينخفض معدل النمو فتتفاقم مشاكلهم الاستهلاكية مرة أخرى بعد عدد من السنوات، فتتجدد التوترات السياسية بشكل أشد، وتتوافر الانقلابات وما أشبه، حتى تصل إلى السلطة قيادة أكثر حزما، وتتصرف وفق الموقف المبدئي السليم، ووفق أن المشاكل الاستهلاكية، والتطلعات المشروعة، لن تُحلّ جذريا وتجاب إلاّ بشيء من الضبط النفسي لعدد من السنوات يكفي لتجاوز المرحلة الصعبة.

على أي حال، ثورة التطلعات هذه لا تقل في الدول النفطية، ولكنها تزيد، فالمواطن غير المدقق، والذي عانى طويلاً من انخفاض مستوى المعيشة، فوجئ بفيض من الأموال يتدفق، ومسألة أن هذه الأموال أصول أو دخل حكاية تحتاج شرحا، وشرحا يحتاج وقتًا حتى يفهم. وتتضاعف الأموال فجأة يذهب بالعقل أيضا وبالمنطق، فتنطلق كل

التطلعات التي كانت مكبوتة أو مؤجلة، ويصعب الحوار والشرح.. ويزيد من صعوبة الأمر أن تحاط قيادة بعيدة النظر – كالقيادة العراقية – بدول نفطية محيطة تمارس نوعا من السياسات يختلف عن السياسة التي تؤمن بصحتها وأصالتها، فهذه الدول تستمتع طبقتها الوسطى بكل مستويات وأنماط الاستهلاك المستوردة، وتعيش طبقتها العليا في ترف يعف عنه بليونيرات الغرب، ولا تفكر كثيرا في احتمالات الغد. إن ثورة التطلعات هنا لا تستورد من قارة أخرى، ولكن من أسواق مجاورة تملك نفس المستوى من الموارد، ولا شك أن هذا يمثل تحديا خطيرا، وقد عبر تقرير المؤتمر الثامن عن هذا الموقف بأنه "من الضروري في هذا الشأن الاستمرار في سياسة الحد من الظواهر الاستهلاكية الضارة التي تؤثر بصورة أو بأخرى على ضوابط تعزيز الاستقلال الاقتصادي.."[٨].

ويشير التقرير في موضع آخر إلى أن "القطر العراقي يقع في منطقة غنية بالثروات النفطية – وهو أحد الأقطار المهمة في ميدان إنتاج النفط – وعلى شرقه وفي جنوبه تقع أكبر الأقطار المصدرة للنفط في العالم ومن بين

أغناها، وبين ميادين الصراع الأساسية التي يناضل فيها الحزب والثورة والجماهير ضد الأنظمة الرجعية، والإمبريالية التي تقف وراءها بكل ثقلها السياسي والمادي والتقني والإعلامي، يمثل ميدان التنمية أهمية خاصة، إن هذه الأنظمة تحاول أن تظهر لشعبنا أن طريق الازدهار الحقيقي لا يكون إلاّ من خلال الارتباط بالإمبريالية واتباع الطريق الرأسمالي في التطور، لذلك فإن الصراع الدائر بين الحزب والثورة وكل القوى التقدمية، وبين الأنظمة الرجعية المرتبطة بالإمبريالية، لابد أن يحسم لصالح إثبات صحة الطريق المعادي للإمبريالية وصحة الطريق الاشتراكي.. وهذا يتطلب إلى جانب إجراء التحولات الاشتراكية في المجتمع، تحقيق تنمية واسعة وشاملة في مرافق البلاد كافة، ورفع المستوى المعاشي للجماهير بصورة مطردة، واتباع صيغ مرنة ومتطورة للوقوف بوجه هذا التحدي وتحقيق الغلبة فيه في النهاية"[٩].

.. "وستسعى القوى الإمبريالية ورجعية المنطقة والقوى اليمينية في الداخل إلى استغلال الأخطاء التي تحدث في مسيرة التحويل الاشتراكي، والمصاعب التي تنشأ خلالها

استغلالاً واسع النطاق لإضعاف الثقة بالنهج الاشتراكي. وستلعب مسألة المستوى المعاشي للمواطنين، وتوفير الحاجات الاستهلاكية الرئيسية، ونوعيات تلك الحاجات دورا أساسيا في المعركة بين هذين المنهجين المتناقضين.

لذلك، ومع الإصرار الحازم والمبدئي والعملي على مواصلة المنهج الاشتراكي، ومع الضرورة القصوى لتطوير العمل الأيديولوجي في الجانب الاشتراكي، وتعميم الثقافة الاشتراكية، وتعميقها بين صفوف الجماهير، ولدحض دعايات الدوائر الإمبريالية والرجعية واليمينة، فإن من الضروري حساب خطوات التحويل الاشتراكي وفق ميزان دقيق يأخذ بالاعتبار ظروف المعركة المشار إليها" [١٠].

ويمكن أن نقول إن القيادة في العراق، حاولت أن تحافظ على التوازن الدقيق بين الاعتبارات السياسية والإنسانية وبين احتياجات التنمية الاقتصادية الجادة، ولا شك أن أنماط الاستهلاك المتاحة في مصر – على فقرها وديونها – وحجم الكماليات المستوردة بها، أعلى جدا من المحقق في العراق، ودعك من المقارنة طبعا مع الكويت والسعودية أو إيران. ومع ذلك، فإن بعض الاقتصاديين العراقيين كان يلفت

النظر إلى ضرورة بذل جهد أكبر للحيلولة دون تسرب نسبة متزايدة من أموال النفط إلى أوجه الإنفاق الجاري، فرغم الزيادة في الحجم المطلق للموارد المخصصة للاستثمار، يقول الدكتور جواد هاشم [١١].

"إنه إذا افترضنا بأن نصف الموارد النفطية على الأقل يجب أن يوجه لميزانية التنمية، فإن ذلك يعني أن مبلغًا لا يقل عن ٤٠٠ مليون دينار كان يجب أن تستوعبه الطاقة الاستثمارية للقطر عام ١٩٧٣، ولكن الاستثمارات الحكومية المركزية (وهي التي تمول من النفط مباشرة) لم تزد عن ١٩٨ مليون دينار.. أي نسبة عوائد النفط التي كان مفروضا أن تخصص للتنمية تزيد عن ضعف الاستثمار الحكومي المركزي، مما يشير إلى قصور الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

والحقيقة أن قصور الطاقة الاستيعابية للدولة النفطية يحتاج وقفة خاصة، ولكن هذا القصور على أي حال لم يكن العامل الوحيد في تآكل نصيب الاستثمار في الفترة موضع الدراسة كما يوضح الدكتور جواد أيضا: "فنسبة الاستثمار الصافي، وباستبعاد الاندثار إلى المبالغ المرصودة للإحلال

والتجديد هبطت من ١٣% من الدخل القومي (١٩٦٩) إلى ١١% (١٩٧٣)، ومعنى هذا تسرب قدر متزايد من الموارد النفطية إلى الأغراض غير الاستثمارية في الوقت الذي تزايد فيه دور الاستثمار الحكومي – خاصة بعد القرارات الاشتراكية – وأدى إلى تقليص الطاقات الادخارية الوطنية، ومن ثم القدرة على تمويل الاستثمار، ولقد أسهم توسع الاتفاق الحكومي الجاري بمعدل ١١% سنويا في تقرير هذا الاتجاه، وأصبح مسئولاً عن تكرر ظاهرة عجز الموارد العامة عن مواجهة احتياجات الإنفاق العام الكلي، رغم التدهور المستمر في معدلات الاستثمار".. ولذلك فإنه من المتوقع أن ينشأ موقف كالآتي:

(أ) تتزايد عوائد النفط بمعدلات أسرع مما سبق.

(ب) تبقى المصادر الإيرادية الأخرى محدودة في نموها.

(ج) فإذا رافق ذلك استمرار في التوسع في الإنفاق الجاري بمعدلات مرتفعة، فسوف يلتهم هذا الإنفاق جانبا متزايدا من الموارد الادخارية للقطر وفي مقدمتها الموارد النفطية.

(إلاّ أن الأرقام التي رصدت للاستثمار الحكومي المركزي في عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٦. يدلّ على تنبه السياسة الاقتصادية إلى هذه المحاذير، وإلى الارتفاع بنسبة الإيرادات النفطية الموجهة إلى الاستثمار، وإذا كانت نسبة التنفيذ الفعلي عالية، فإن معدل الاستثمار قد قفز – وفقًا لهذه الأرقام – إلى أكثر من ٢٠% من الدخل القومي).

***

ومع ذلك، ستظل مشكلة التوازن بين معدلات الاستهلاك ومعدلات الاستثمار – طوال السنوات القادمة – من أدق وأصعب القرارات في حالة الدولة النفطية. وفي موقع العراق تصبح القضية أكثر صعوبة بسبب أنماط التصرف في الدول النفطية المحيطة كما أوضحنا، ولكن يقلل من حدة المشكلة النموذج الاشتراكي في التوزيع، فيوسع التجربة العراقية أن تواجه نمط البذخ والاستهلاك الكمالي، بنمط الاستهلاك الأقل بذخًا، ولكن الأكثر عدالة في التوزيع.. وعلى كل، فإن مواجهة هذا النوع من المشاكل لا يحل بمجرد إصدار قرار صحيح، فالقرار ليس إلاّ جزءا من معركة سياسية فكرية متواصلة.

(٤)

كان الشرح السابق حول مسألة في اقتصاديات الأقطار النفطية، متيقّن من إجابتها النظرية، وهي أن الأصول النفطية ينبغي أن يتحول القسم الأكبر منها إلى استثمارات جديدة، وإن هذا يتطلب أمرين:

١- الحد من التطلعات الاستهلاكية.

٢- تطوير القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي لتتسع لحجم الاستثمارات الكبيرة المستهدفة، وخاصة بعد المعالجة السليمة للنقطة الأولى.

***

إلاّ أن القيادة بعد مواجهة النقطة الأولى ستواجه في مسألة تنمية القدرة الاستيعابية تحديا من نوع فريد، فالفكر الاقتصادي السياسي يواجه لأول مرة دولاً ذات هيكل اقتصادي مشوه ومتخاف، و.. تملك فائضا كبيرا من الأموال، والمشكلة التقليدية التي دارت حولها كل دارسات التنمية، كانت حول حالة دول صاحبة هيكل اقتصادي مشوه ومتخلّف و.. تفتقر إلى الموارد المالية الكافية. ولسنا هنا أمام

مفارقة طريفة. نحن بالفعل أمام معضلة جديدة تحتاج فكرا نظريا طازجا.

في التجارب الثورية التقليدية، لم يكن متوقعا أن يتجاوز العرض الإجمالي من الموارد المتاحة للاستثمار حدود الطلب. كان ممكنًا أن تحدث اختلافات جزئية لأخطاء في البيانات أو التخطيط أو لقصور في التنفيذ، ولكن في الإجمالي كانت هذه التجارب تستوعب الاستثمارات المستهدفة أو تتجاوزها، رغم أن معدل الاستثمار كان عاليا ولا يقل عن ٢٠ – ٢٥%. ولم يكن ممكنًا أن يزيد المعدل عن هذه النسبة؛ لأن الزيادة كانت تعني تدنيا في المستوى المعيشي إلى حدود مستحيلة سياسيا وإنسانيا، واقتصاديا أيضا؛ لأن انخفاض المستوى الاستهلاكي عن قدر معين يؤثر بلا شك على إنتاجية قوة العمل.

ولكن بعيدا عن هذا المحددات، هل يمكن فعلاً أن يستوعب الاقتصاد القومي معدلات من الاستثمار تزيد كثيرا عن المعدلات السابقة، وفي مرحلة الانطلاق؟ هذا السؤال لم يبحث؛ لأنه كان يمثل فرضا مستحيلاً في دول لا تملك موارد مالية كبيرة، ولا تنتظر تدفقًا لأموال إضافية من

الخارج بمعدلات مؤثرة. كان البحث حول هذا السؤال مجرد ترف فكري، وكان الأجدى مثلاً البحث النظري حول الحد الأدنى الذي لا يجوز الهبوط عنه – وليس الحد الأقصى – ضمانًا لمعدل معقول من النمو.

ولكن يبدو الآن أن القضية أصبحت تستحق عناء البحث، بعد أن أصبح ممكنًا للدول النفطية توليد موارد مالية كبيرة. أصبح مشروعا أن يبحث السؤال على نحو جاد: ما هو الحد الأقصى الممكن للقدرة الاستيعابية لاقتصاد بلد ما؟

قد يقال إن القضية لا زالت حتى الآن ترفًا نظريا بالنسبة للعراق، حيث إن معدلات الاستثمار المستهدفة تدور حول الـ ٢٠% سنويا، وهذا المعدل يمكن استيعابه في ظل تغييرات ثورية مناسبة لعلاقات الإنتاج، وللمؤسسات السياسية والثقافية، ومن خلال التخطيط المركزي. قد يقال إن المعدل العراقي مازال بعيدا عن المشكلة التي نتحدث عنها، مشكلة البحث عن الحد الأقصى الممكن. هذه مشكلة كان ممكنًا أن تثار في السعودية مثلاً لو أنها فكرت جديا في استخدام الموارد النفطية بأعلى كفاءة ممكنة.

إلاّ أن مثل هذا الاعتراض غير صحيح – أولاً لأن القضية – حتى إذا فرضنا أنها ليست في جدول أعمال اليوم – فإنها تمثل إمكانية محتملة، مع أي تطورات دولية مناسبة في عالم النفط (كما حدث عام ١٩٧٣)، أو مع الأخذ بعين الاعتبار بحجم الاحتياطي النفطي، ومع سياسة رشيدة في مجال الاستهلاك. ومع ذلك – وهذا ثانيا – فإن القضية مطروحة حتى في ظل المعدل الحالي المستهدف للاستثمار، إذ إن استثمار ٢٠ أو ٢٥% من الدخل القومي تمثل حجما ضخما من الاستثمار في قطر كالعراق، بالمقارنة مع ما كانت تمثله نفس النسبة في أي دولة ثورية بنفس الحجم السكاني (كبلغاريا مثلاً أو كوبا) أثناء مرحلة الانطلاق.. وهذا طبعا بسبب الارتفاع النسبي في الدخل العراقي، فإذا كان استثمار ٢٥% من الدخل الكويتي يعني استثمار ١٠٠ وحدة مثلاً، فإن استثمار نفس النسبة في العراق الآن بمعنى استثمار ٣٠٠ وحدة على الأقل.. وثالثًا فإن العراق لا يتجه فقط إلى تخصيص حجم كبير من الموارد الاستثمار، ولكنه قادر أيضا – بحكم إمكانياته الواسعة في التعامل الدولي –

على الحصول على تجهيزات تكنولوجية حديثة جدا، وبمعدلات مسبوقة في التجارب التنموية الثورية السابقة.

فكيف تتسع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لكل هذا، وما هي المحددات لسقف هذه القدرة؟ إن السؤال مطروح في جدول الأعمال الفعلي حتى في حدود معدل الاستثمار الحالي.. ولست أزعم أنني أملك إجابة لمثل هذه الأسئلة، إنني أزعم فقط أنها أسئلة تستحق البحث.

ولكن هناك وجه واحد، على الأقل من وجوه المشكلة أستطيع أن أقول فيه كلمة، فمن الواضح أن وضع العراق – كدولة نفطية – قد غير العلاقة التقليدية داخل معادلة التنمية في دولة تواجه مهام المرحلة الأولى من التنمية الثورية، أقصد العلاقة بين المتغيرين: رأس المال العيني والعمل، فالعلاقة التقليدية هي ندرة نسبية في رأس المال مقابل وفرة في قوة العمل. أما في العراق فإن الندرة النسبية الآن في قوة العمل، كما ونوعا، وتتحطّم كلّ الآمال في تنمية تستفيد من الإمكانيات العظيمة التي يتيحها النفط، ما لم تُحلّ هذه المشكلة.

- قوة العمل في العراق قدرت (١٩٧٣ – ١٩٧٤) بحوالي ٢٧ أو ٢٨% من مجموع السكان، نسبة في حد ذاتها منخفضة، ويرجع الانخفاض إلى حقيقة أن النساء لم تنخرط بعد – على نطاق واسع – في العمل المنتج (رغم أن نسبة غير الأميات من بين الإناث تساوي نسبة غير الأميين من بين الذكور) [١٢]، ولذلك، فإن أي اتجاه للتوسع في قوة العمل – من حيث الكم الإجمالي – لابد أن يتضمن جهدا مكثفًا يضم النساء إلى جيش المنتجين، إلاّ أن زيادة قوة العمل لا ينبغي أن تعني فقط زيادة الرقم الإجمالي الحالي، فهي تعني أيضا زيادة قوة العمل الفعلية، من خلال الرقم الحالي والنسبة الحالية، وقد يتطلب هذا إعادة توزيع قوة العمل الحالية على قطاعات النشاط المختلفة، فحسب التقدير السابق تترگّز نسبة أكبر من قوة العمل في سكان الريف، ونسبة أقل في سكان المدن. ويبدو هذا التوزيع غريبا، إذا كان سكان المدن يمثلون ٦٠% من مواطني العراق الآن.. إن هذه النسبة لسكان المدن شاذة بالنسبة لدولة في المراحل الأولى من التصنيع، فمع توسع الصناعة يكون صحيا أن يحدث مثل هذا التغير في التوزيع السكاني بهجرة المواطنين من الريف، سعيا خلف

مراكز الإنتاج الصناعية، وما يرتبط بها من خدمات، ولكن هذه النسبة في العراق لا تعكس طبعا هذا الاتجاه، وإنما تعكس مجرد التطلع إلى الوظائف الحكومية والخدمات المتاحة في المدن، والتي تمول من الموارد النفطية، إلاّ أن هذه الظاهرة تصبح أكثر سلبية إذا كانت أيضا نسبة قوة العمل في الريف (ذي السكان الأقل) أكبر من نسبة قوة العمل في المدن (ذات السكان الأكثر).. وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن عدد المنتسبين في جهاز الدولة أكثر من ٤٠٠ ألف شخصا (عدد القوات المسلحة)، ولا شك أن هذا العدد يمثل تضخما واضحا يستهلك شريحة من الدخل القومي تصل إلى ٢٠٠ مليون دينار سنويا، دون أن يشارك كثير منهم كقوة عمل فعلية. إن البطالة المقنعة، والتبديد الجزئي في الموارد البشرية مفهوم – وإن لم يكن مبررا – في الدول صاحبة الوفرة النسبية في قوة العمل المتاحة، ولكنه لا يمكن أن يكون مفهوما في دولة تشكو من اختناق في كم قوة العمل المطلوبة لمشروعات التنمية العملاقة والمنتشرة.

- ومع مشكلة الكم التي يثيرها هذا النوع من التنمية التي تسمى في العراق التنمية الانفجارية – وإن كنت لا أحبذ

هذه التسمية؛ لأنها تعطي الانطباع بأنها تنمية غير مخطّطة وهذا انطباع خطير – المهم، مع مشكلة الكم تأتي أيضا مشكلة رفع الكفاءة الفنية وتنويع التخصصات في قوة العمل بما يتناسب مع الاحتياجات المتوقعة في الخطة، وهذه تتطلب الإنفاق بمعدلات غير مسبوقة فيما يسمى الآن: الاستثمار في البشر... إن استخدام أحدث التجهيزات التكنولوجية الحديثة بمعدلات عالية في العراق (مقارنًا بأي قطر غير نفطي في نفس المستوى من النمو الاقتصادي) مفروض أن يؤدي إلى تعظيم عائد التنمية الاقتصادية، وهذا إيجابي.. ويضاف إليه أن المشروعات الكبيرة الحديثة – بطبيعتها – كثيفة رأس المال خفيفة العمال، ومفروض أن يسهم هذا في حل مشكلة النقص الكمي في قوة العمل.. إلاّ أنه من ناحية أخرى يفاقم مشكلة الاختناق في العمالة الفنية والمتخصصة والعالية الكفاءة.. إن الاستثمار في البشر، بمعنى الاتفاق على زيادة المهارة بالتعليم والتدريب – إذا كان رشيدا من حيث الكم والمحتوى، ملبيا للاحتياجات الفعلية – يعطي عائدا أعلى من الاستثمار في زيادة عدد الوحدات من الآلات. هذا مسلّم به الآن. ولكن في الدول ذات الموارد المالية المحدودة، تظلّ

القدرة العامة على الاستثمار منخفضة، بغض النظر عما إذا كانت الأولوية للاستثمار في البشر، أو في زيادة الآلات، وبمعنى آخر، فإن إمكانية استفادتها من هذا "الاكتشاف" محدودة بحدود قدرتها المنخفضة على الاستثمار، ولكن في الدول ذات الموارد الوفيرة يصبح تخصيص مبالغ كبيرة للاستثمار في البشر، فإن التوسع في هذا النوع من الاستثمار شرط للطريق العراقي نحو محاولة الاستفادة من الموارد النفطية في استخدام المنجزات التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع. وبدون الاستثمار في البشر بمعدلات عالية جدا، يضطر العراق إلى تخفيض معدل استخدامه للتكنولوجيا الحديثة، ويفقد بالتالي ميزة هامة من المزايا التي يتيحها النفط، وتصبح معالجته للتنمية الثورية في إطار الصيغ التقليدية، أو يستمر في استيراد الآلات الحديثة، ويعجز عن تشغيلها بكفاءة معقولة، وهذا تبديد غير مقبول.

***

إن المواجهة لهذا الجانب الرئيسي من مشكلة الاستيعاب تمارس بالفعل جهودا ملموسة لحله، وقد أشرنا إلى ثمار هذه الجهود في حديثنا عن مناطق إنتاج النفط

وتنمية الحقول، ولكن لابد من وضوح كامل لأبعاد هذه القضية المحورية في استراتيجية التنمية الثورية، وكيف أنه بقدر النجاح في هذا المجال يتحدد – إلى درجة كبيرة – الحد الأقصى الممكن للقدرة الاستيعابية. إلاّ أن حديثنا السابق حول القضية كان نوعا من الحديث الاقتصادي والفني، والرجل الفني يستطيع وفقًا لذلك أن يحدد مثلاً مدى التغير المطلوب في هيكل قوة العمل، ويمكن أن يحدد كميا الزيادات المطلوبة في كل فرع أو قطاع، وكذلك الزيادة في الرقم الإجمالي، والتوزيع الجغرافي الأمثل.. إلخ، كذلك يستطيع تحويل الأفكار السابقة إلى أرقام للاستثمار في إقامة المدارس الجديدة ومراكز التدريب، وأعداد المدرسين والإداريين المطلوبة.. إلخ. وكذلك فإنه يستطيع أن ينصح بتوطين عدد من أبناء الأقطار العربية، وبالتعاقد مع عدد آخر من هذه الأقطار، أو من الدول الصديقة، وكل هذا هام ومطلوب، ولكنه الجانب السهل.

إن حل قضية الاختناق في قوة العمل، يدخل فيه الجانب الفني والتخطيطي بلا شك، ولكنه في الحقيقة ليس الجانب الأهم، وحتى التوصيات التي تصدر عنه لا يمكن أن

تنفذ بيروقراطيا، بإصدار عدد من القرارات.. الأمر يتطلب تغيير الإنسان جذريا. لابد مثلاً من غرس وتأكيد قيمة تقديس العمل – وليس النفط – سببا للدخل. وتأكيد هذه القيمة ليس يسيرا في وجه إغراء العيش في بحبوحة ودون عناء على موارد النفط، وكل الجيران مستسلمون لهذا الخدر "اللاذيذ".. تأكيد قيمة العمل ليس أمرا سهلاً، ولكن بدون هذه القيمة لن يوقف نزيف التبذير في الموارد والإنفاق غير العقلاني.. أيضا لابد من قيمة احترام العمل اليدوي، وإلى جانب العمل الذهني والمكتبي، ولابد من نظرة تختلف إلى عمل المرأة.. كل هذا وغيره ضرورة، وإلاّ ضاعت هباء كل الجهود المبذولة في الحسابات والبيانات حول قوة العمل الفعلية والممكنة.

إلاّ أن تغيير العقول والقيم لن يتم فقط عبر وسائل الإعلام والتثقيف، فينبغي أن يرتبط الجهد الدعائي، بتغييرات في علاقات الإنتاج والتوزيع، وبتطوير التخطيط – أسلوبا وشمولاً – والنظم الإدارية، وأيضا بتطوير الديمقراطية السياسية.. وهذا ما تدركه القيادة العراقية، فهي تدرك أن إثراء بعض الفئات بوتيرة سريعة نتيجة ممارستها

المضاربات، واستفادتها من السوق السوداء، أو لمساهمتها الواسعة في قطاع المقاولات، ظاهرة لابد أن تعالج، والتخطيط لابد أن يمتد ليشمل جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية، وخاصة تخطيط الاستهلاك وفق توازنات سليمة تتماشى والمرحلة التطورية للقطر[١٣]. (والحقيقة أن التوسع في المشروعات العملاقة يؤدي إلى نقلة كبيرة في مدى الترابط الداخلي الممكن والمطلوب لبناء الاقتصاد القومي، وهي نقلة كبيرة بالمقارنة مع التجارب الأخرى التي لا تستخدم في مرحلة مبكرة نفس المستوى التكنولوجي.. وهذا يضاعف من أهمية التخطيط المركزي المبكّر والمحكم تجنبا لاختناقات واختلالات حادة). والنظم الإدارية أيضا لابد أن تتطور بمعالجة تضخمها ورفع كفاءة أدائها.. وكل هذا مربوط بالسياسة، بتطوير السلطة وتعميق الديمقراطية السياسية، التي تؤكد مشاركة أوسع للجماهير، والتحاما أوثق بين القوى والأحزاب الثورية بقيادة حزب البعث، على أسس مبدئية.

وباختصار، لا يمكن حل مشكلة قوة العمل – التي هي مشكلة البشر – إلاّ بتثوير هؤلاء البشر الذين يكونون

المجتمع في كل علاقاته ومؤسساته، إن تثوير البشر يختلف عبر التغيير الدائم في كل المجالات إلى الأمام. وهذا التثوير هو الذي يواصل توليد الطاقة المعنوية القادرة على العطاء، والتي سادت في المعارك ضد الإمبريالية والاحتكارات.. حل مشكلة قوة العمل، وتوسيع طاقة الاستيعاب الاقتصادي إلى أقصى حد هو باختصار: ثورة اشتراكية كاملة تستفيد من إمكانيات النفط استفادة مثلى.

***

و.. أعتقد أن القضية في هذا الإطار أصبح واضحا أنها ليست سهلة. الحل لقضية تطوير القدرة الاستيعابية – في هذا الإطار – هو حل مركب. والحقيقة أن هذا النضال المركّب من أجل تطوير القدرة الاستيعابية، وزيادة إمكانيات النمو بالتالي، أصعب من النضال في المرحلة السابقة ضد الاحتكارات والأعداء الخارجيين الظاهرين. النضال في هذه المرحلة هو جهاد النفس، وهو الجهاد الأكبر.

قد يتساءل البعض هنا: إذا كان كل هذا الجهد مطلوبا.. إذن فالنفط وأمواله لم تفعل شيئًا. وهذا غير صحيح، فالنفط فَعل، ويمكن أن يفعل الكثير، ولكن من كان

يتصور أن أموال وإمكانيات النفط حل سحري يعفي من كل المشاكل، ويجعل التنمية الثورية تمشي "بالأتوميش"، فإنه بالقطع واهم.

وميزة النفط أنه أولاً يمكن من إحداث تنمية ثورية دون تقشف – في المرحلة الأولى الصعبة – يصل إلى الحرمان. ولقد قلنا إن بذل الجهد الشديد مطلوب من أجل السيطرة على المعادلة الجديدة التي يتيحها النفط، والتي تعني وفرة في وسائل التمويل، وإمكانية بالتالي على التوسع في استخدام التكنولجيا الحديثة، وإذا كان بذل الجهد الشديد مطلوبا من أجل السيطرة على هذه المعادلة، فإن النجاح في استخدام المعادلة الجديدة يعطي عائدا أعلى جدا مما حصل عليه كل من عمل بالمعادلة التقليدية، القائمة على شح الموارد المالية.

النفط قادر إذن على إغناء التجربة الاشتراكية، ولكن عبر الجهد الإنساني، اجتماعيا وفنيا.

***

كانت السيطرة على النفط – تخطيطًا وإنتاجا وتسويقًا – إنجازا هائلاً ورائعا للثورة العراقية، وكانت إدارة الصراع

ومعالجة التناقضات قمة في فن الممارسة الثورية. والقيادة التي حققت كلّ هذا تملك إمكانية النصر في المهمة الأصعب، مهمة استخدام النفط لتسخير معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية، ومن خلال ثورة اشتراكية شاملة ومتجددة، ذات بعد قومي.

إن القطر العراقي يملك إمكانية أن يكون "سندريلا النفط"، وقد نجحت سندريلا بالمناسبة – رغم عداء ومؤامرات كل من كان حولها – والعراق قادر أيضا على الانتصار.

المراجع

- التقديم:

(١) عادل حسين: "أميركا تنهب بترول العرب"، دار الفكر، القاهرة ١٩٥٧، ص ٨٦ – ٩٠.

(٢) راجع:

Michael Field: A Hundred Million Dollars A Day-London. ١٩٧٥- P. ٤٨.

(٣) د. سامي شريف:

Arab Oil Reserves and Their Role in The Future of the World Oil Industry.

مطبوعات شركة النفط الوطنية – بغداد.

- الفصل الأول:

(١) راجع في هذا الموضوع:

Leonard Mosley: Power Play – Weidenfeld and Nicolson, London – ١٩٧٣.

(٢) صدام حسين: حديث عن معركة التأميم المجيدة – أول حزيران – يونيو ١٩٧٣.

(٣) د. محمد سلمان حسن: "نحو تأميم النفط العراقي"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٩٩، كذلك إبراهيم علاوي: "البترول العراقي والتحرر الوطني"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٥٣.

(٤) طارق عزيز: حديث خاص مع المؤلف.

(٥) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، كانون الثاني – يناير ١٩٧٤، الباب التاسع.

- الفصل الثاني – أولا:

(١) راجع مثلا: محمد عجلان: "البترول والعرب"، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٧/١٩.

(٢) راجع

Peter R. Odell: oil and world power, Background to the oil Crisis – Penguin – ١٩٧٥ – P. ٩.

(٣) راجع:

C.P. Dalton and T. White: Petroleum Review – June ١٩٧٣.

(٤) د. قاسم أحمد عباس: "النفط والطاقة في أوروبا الاشتراكية" مجلة "النفط والتنمية"، العدد الرابع، السنة الأولى، ١٩٧٦.

(٥) الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب: "عمال النفط العرب ومعركة البترول" ندوة النفط، بغداد ١٩٧٢.

(٦) بيير ديماس، في خطابه الخامس إلى الأميركيين. نقلا عن: "السباق الجديد نحو البترول"، تأليف بيير فونتين – ترجمة فوزي عبد المجيد وأبو بكر محمد بكر – سلسلة "اخترنا لك"، القاهرة، العدد ١٧١، ص ١١.

(٧) راجع:
Fortune Magazine – May and September – ١٩٧٣.

(٨) راجع:
Anthony Sampson: The Seven Sisters: The great Companies and the World They Made – London – ١٩٧٥.

راجع لمزيد من التفاصيل الصفحات: ١٣/٥، ٤٢/٣٢، ٢٠١/١٨٨.

(٩) راجع: هيمنة شركات النفط الكبرى على موارد الطاقة الأخرى: جو ستورك: "أزمة الطاقة في الولايات المتحدة وأزمة الشرق الأوسط" دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٤، ص ٩٥/١٠١، وخاصة الجدول ص ٩٨.

(١٠) راجع:

مرجع سابق – ص ٢٠٤/ ٢٠٥ Sampson

(١١) Edith penrose: International Petroleum Industry – London – ١٩٦٨ – P. ١٥٢.

(١٢) راجع.

Oil and Petroleum Year Book, ١٩٤٠ – ١٩٧١.

(١٣) راجع

مرجع سابق – ص ٢١ Peter R. Odell

(١٤) راجع:

Abdul Amir Kubbah: OPEC, Past and Present, Vienna ١٩٧٤ – P. ٧٨.

(١٥) راجع.

مرجع سابق – ص ٢٣، Peter R. Odell

(١٦) نفس المرجع السابق، ص ١٦٦.

(١٧) راجع:

Wayne A. Leeman: The Price Of Middel East Oil – Corsell University Press – ١٩٦٢ – ch. ٧.

(١٨) عادل حسين: مرجع سابق – ص ٦٢.

(١٩) انظر لهذه الفترة نفس المرجع السابق، ص ٧٣/٦٨.

(٢٠) راجع:

W. A. Leeman مرجع سابق – الفصل العاشر.

(٢١) راجع:

Miles Copland: The Game of Nations – London – ١٩٧٠ – Ch. ١٠.

(٢٢) دافيد وايز / توماس روس: "الحكومة الخفية"، ترجمة جورج عزيز، دار المعارف، القاهرة، ص ٢٤٧/ ٢٤٨.

(٢٣) بوريس راتشكوف: "النفط والسياسة الدولية"، تعريب خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٠٣/ ١١٥.

(٢٤) راجع: هارفي أوكونور "الأزمة العالمية في البترول" ترجمة د. عمر مكاوي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، أيضا L. Mosley وبوريس راتشكوف (مرجعين سابقين).

(٢٥) المعلومات نقلا عن: إعجاز أحمد، مجلة "روز اليوسف" القاهرية، عدد ٢٦ نيسان – أبريل ١٩٧٦.

- الفصل الثاني – ثانيا:

(١) مرجع المعلومات في هذا الفصل عن إيران، والمزيد من التفاصيل، راجع:

Harvey O'Conner: The Anglo – Iranian Dispute – Monthly Review Press – New York – ١٩٩٢.

أيضا: دافيد وايز / توماس روس (مرجع سابق؛ L. Mosley (مرجع سابق) Sampson (مرجع سابق)؛ د. راشد البراوي: "حرب البترول في الشرق الأوسط"، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣، د. موسى الموسوي: "إيران في ربع قرن"، ١٩٧٢، د. عاطف سليمان: "البترول والغاز العربي"، عدد أيار – مايو ١٩٦٦.

(٢) د. موسى الموسوي: (مرجع سابق)، ص ١٧.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٩.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٢١.

(٥) نقلا عن هـ. أوكونور: "الأزمة العالمية" (مرجع سابق)، ص ٣٦٢/٣٦١.

(٦) د. عبد الرحمن منيف: "مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربي"، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٦٠.

(٧) راجع:

Oil and Petroleum year Book – Petroleum Press Service, Petroleum Times, ١٩٥١. ١٩٧١.

- الفصل الثالث:

(١) هارفي أوكنور: "الأزمة العالمية" (مرجع سابق ص ٣٨٣.

(٢) د. موسى الموسوي: (مرجع سابق)، ص ١٧.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٩.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٢١.

(٥) نقلا عن هـ. أوكونور: "الأزمة العالمية" (مرجع سابق)، ص ٣٦٢/٣٦١.

(٦) د. عبد الرحمن منيف: "المشاركة وتأميم البترول العربي"، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٦٠.

(٧) راجع:

Oil and Petroleum Year Book – Petroleum press Service, Petroleum Times, ١٩٥١ - ١٩٧١.

(١) هارفي أوكونور: "الأزمة العالمية" (مرجع سابق)، ص ٣٨٣.

(٢) راجع:

H. Trevelyan: The Middle Eqst in Revolution.

(٣) د. محمد سلمان حسن: (مرجع سابق)، الفصل الرابع.

(٤) للاطلاع على المطالب الكاملة، راجع: البيان الرسمي لوزارة النفط في ١٠ نيسان – إبريل ١٩٦١.

(٥) د. عبد الله شاكر السياب: مجلة "سبترول والغاز العربي"، عدد شباط – فبراير ١٩٦٧.

(٦) بيان وزارة النفط العراقية، ١٧ أكتوبر – تشرين الأول ١٩٦١.

(٧) تقرير الوفد المفاوض مع شركة النفط، برئاسة عبد العزيز الوتاري في مفاوضات ٢ أيار – مايو ١٩٦٤.

(٨) د. محمد سلمان حسن: (مرجع سابق)، ص ٩٥/٩٤.

(٩) راجع:

Sampson مرجع سابق – ص ١٦٧.

(١٠) نفس المرجع السابق، ص ١٧٣/١٧٢.

- الفصل الرابع:

(١) الورقة المقدمة من شركة النفط الوطنية العراقية إلى الندوة العلمية العالمية، بغداد، ١٩٧٢.

(٢) طارق عزيز: "ثورة الطريق الجديد"، دار الثورة، ١٩٧٤، ص ٢٩.

(٣) جو ستورك: (مرجع سابق)، ص ٨٩.

(٤) كافة الأرقام والبيانات في هذا الفصل عن الوثائق والمطبوعات الرسمية للحكومة العراقية، أو نقلا عن أحاديث للمؤلف مع الشخصيات السياسية والفنية.

- الفصل الخامس:

معلومات هذا الفصل عن الوثائق الرسمية والأحاديث مع الفنيين في بغداد والبصرة.

- الفصل السادس:

(١) "وثائق النفط في العراق"، (الجزء الأول)، إعداد وترتيب وترجمة د. أحمد قاسم العباس، بغداد، ص ٣٠٣/٣٠٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٢٦/٣٢٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٢١/٣٢٣.

(٤) حول الضغوط في تلك الفترة راجع: محسن الموسوي: "النفط العراقي" دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم" وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٣، أيضا: أوكونور وإبراهيم العلاوي (مرجعان سابقان).

- الفصل السابع:

(١) الأحاديث مع المسئولين وتقرير المؤتمر القطري الثامن مرجعان أساسيان لهذا الفصل.

(٢) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني مع دراسة عن حياته وآثاره: محمد عمارة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨، ص ٥١٧/٥١٨.

- الفصل الثامن:

للتفاصيل الكاملة عن المفاوضات يرجع إلى النص الذي أعلنته الحكومة العراقية ونشرته دار الثورة في كتاب مستقل، بعنوان:

ملف المعركة مع الاحتكارات النفطية – المفاوضات والتأميم

النص الكامل لمحاضر المفاوضات مع شركات النفط

- الفصل التاسع:

(١) "مذكرات ونستون تشرشل" (الجزء الثاني)، ترجمة العميد محمد شلبي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٢٠٩.

(٢) طارق عزيز: مرجع سابق (فصل دور المنظمة الحزبية).

(٣) صدام حسين يتحدث عن معركة التأميم (مرجع سابق).

(٤) د. صلاح الدين الشيخلي: "تأميم النفط وعلاقته بالتنمية القومية"، وزارة النفط، بغداد، مارس ١٩٧٥.

(٥) طارق عزيز: حديث مع المؤلف.

(٦) رسالة إريك رولو من بغداد (Le Monde)، ٣ حزيران – يونيو ١٩٧٢.

(٧) راجع د. فاضل الجلبي: "أضواء على تطورات وقضايا النفط في العراق"، وقائع ندوة تليفزيونية، وزارة النفط والمعادن، ١٩٧٢/٥/١٧.

(٨) د. سعدون حمادي: المرجع السابق.

(٩) نص البيان: كتاب المفاوضات والتأميم (مرجع سابق).

(١٠) نص القرار: نفس المرجع السابق.

- الفصل العاشر:

(١) صدام حسين يتحدث.. (مرجع سابق).

(٢) النص الكامل لعرض الشركات: كتاب المفاوضات والتأميم (مرجع سابق).

(٣) طارق عزيز: حديث مع المؤلف.

(٤) نص خطاب الرئيس البكر: كتاب المفاوضات والتأميم.

(٥) كافة المعلومات في هذا الفصل عن أحاديث أجراها المؤلف مع المسئولين العراقيين.

- الفصل الحادي عشر:

(١) معلومات هذا الفصل عن:

أ- حديث مع غانم عبد الجليل وبعض الفنيين في وزارة النفط والمعادن وفي الشركة العراقية.

ب- "الشركة العراقية للعمليات النفطية – التقرير الشهري للعمليات النفطية – حزيران ١٩٧٢ – التقرير الأول بعد التأميم" (تقرير غير منشور).

(٢) صدام حسين يتحدث.. (مرجع سابق).

- الفصل الثاني عشر:

(١) د. قاسم أحمد العباس: "النفط والتنمية"، العدد الرابع، السنة الأولى.

(٢) طارق عزيز: حديث مع المؤلف.

(*) كافة المعلومات والبيانات عن المصادر الرسمية العراقية.

- الفصل الثالث عشر:

(١) النص الكامل للاتفاقية السورية: كتاب محسن الموسوي (مرجع سابق).

- الفصل الرابع عشر:

(١) عدنان الحمداني: حديث إلى المؤلف.

(٢) نص الحديث: د. عبد الرحمن منيف (مرجع سابق)، ص ٢١٨.

(٣) النص الكامل لاتفاقية آذار: كتاب محسن الموسوي (مرجع سابق).

(٤) راجع: News week عدد ٣ تموز – يوليو ١٩٧٢.

(٥) عامر عبد الله: حديث إلى المؤلف:

(٦) طارق عزيز: مرجع سابق (فصل تأميم النفط – المعنى والمثل).

(٧) صدام حسين: "أحاديث في القضايا الراهنة"، دار الثورة، بغداد ١٩٧٤.

- الفصل الخامس عشر.

(١) بوريس راتشكوف: (مرجع سابق)، ص ٢٦٤.

(٢) أحمد قاسم العباس: "النفط والتنمية"، (مرجع سابق).

(٣) عدنان الحمداني: "النفط والعالم" العدد ٢٨، تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٥.

(٤) راجع: Sampson (مرجع سابق)، ص ١٦٥.

(٥) المصدر: البيانات الرسمية لوزارة النفط العراقية.

(٦) راجع: M. Field (مرجع سابق)، ص ٥٢.

(٧) أرقام صادرات النفط في الدول العربية حتى أيلول – سبتمبر ١٩٧٥.

Oil and Arab Cooperation Vol. ٢ No. ١ winter ١٩٧٦.
الصادرات عن منظمة أوبك OAPEC.

(٨) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: التقرير الإحصائي السنوي الثاني ١٩٧٣ – ١٩٧٤، الصادر عام ١٨٧٥.

(٩) راجع: Mosley (مرجع سابق)، ص ٢١٩/٢١٨.

- الفصل السادس عشر:

(١) يراجع M. Field ص ١٠، والفصل الثاني Sampson، الفصلين ١١، ١٢. أيضا صلاح منتصر: "حرب البترول الأولى"، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٤.

(٢) تايه عبد الكريم: حديث إلى المؤلف.

(*) المعلومات في هذا الفصل عن الوثائق الرسمية والأحاديث الخاصة.

- الفصل السابع عشر:

(١) راجع: P.R. Odell (مرجع سابق)، ص ٤٢.

(٢) راجع: Sampson (مرجع سابق)، ص ٢٦٦.

(٣) جاسم المطير: "الشركة النفطية المتعددة الجنسية والأزمة الاقتصادية"، مجلة النفط والتنمية، العدد الخامس، السنة الأولى.

(٤) راجع مثلا:

The oil Fix- An Investigation into the Control and Costs of Energy-London- ١٩٧٤, pp. ١٠-١٦.

(٥) د. إبراهيم سعد الدين: مجلة الاقتصادي (بغداد)، العدد الأول والثاني، كانون الثاني/ شباط (يناير/ فبراير) ١٩٧٥.

(٦) راجع: Sampson (مرجع سابق)، ص ٢٧٦/٢٧٧.

الفصل الثامن عشر:

(١) عدنان الحمداني: "النفط والعالم"، العدد ٢٨ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٧٥.

(٢) راجع د. محمد عجلان: (مرجع سابق)، ص ١٢٩/١٤٦.

الفصل التاسع عشر:

(١) تقرير المؤتمر الثامن: (مرجع سابق)، الباب الخامس.

(٢) مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي.

(٣) راجع:
Dr. Jawad Hashim: Development Planning in Iraq – ١٩٧٥, p. ٨٠.

(٤) د. فوزي القيسي (وزير المالية): جريدة "الثورة" ٢٠ نيسان – ابريل ١٩٧٦.

(٥) تقرير المؤتمر الثامن، الباب الخامس.

(٦) محسوبة على أساس الجدول في كتاب M. Field، ص ٥٢.

(٧) مذكرة من الحكومة الجزائرية بمناسبة الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة (البترول – المواد الأساسية – والتنمية).

(٨) تقرير المؤتمر الثامن، الجزء الثاني.

(٩) تقرير المؤتمر الثامن، الباب الخامس، الفصل الثاني.

(١٠) تقرير المؤتمر الثامن، الجزء الثاني.

(١١) د. جواد هاشم: "حول موقع النفط في استراتيجية التنمية في العراق"، مجلة "النفط والتنمية" العدد السادس، السنة الأولى.

(١٢) راجع :Dr. Jawad Hashim (مرجع سابق)، ص ١٠.

(١٣) د. فخري قدوري (رئيس مكتب الشئون الاقتصادية في مجلس قيادة الثورة)، جريدة "الثورة". ٢٥ حزيران – يونيو ١٩٧٦.